

# الديمقراطية الأثينية



تأليف: أ. م. م. جومر  
ترجمة: د. عبد المحسن الخشاب



**إهداء 2006**

ورثة الكيميائي/ محمد فاروق الفران  
الإسكندرية



الديمقراطية الأثينية  
الترجمة العربية للكتاب

**ATHENIAN DEMOCRACY**

**by**

**A. H. M. Jones**

**Professor of Ancient History in the  
University of Cambridge**

## مقدمة

لاشك أن إعادة طبع مجموعة من المقالات التي سبق نشرها يعد من الأمور غير المقبولة أساساً : غير أن ثمة من الظروف ما يشفع لنا في حالة هذا الكتاب ، فكل المقالات التي يحتويها تعالج موضوعها واحداً وتربطها بعضها ببعض وشائج متينة . فمن هذه المقالات مقالنا « الأسس الاقتصادية للديمقراطية الأثينية » و « الديمقراطية الأثينية وناقدها » وقد نقلنا ومن العسير الحصول عليها . أما المقالة الخامسة « كيف طبقت الديمقراطية الأثينية » ( وهي تعتمد في مادتها على مجموعة مقالات القيت في كامبردج سنة ١٩٥٦ ) : وكذلك التذييل عن « سكان أثينا أثناء حرب البلوينيز » ( وهو دراسة موسعة مأخوذة عن مقال التي في جمعية كامبردج لفقه اللغة سنة ١٩٥٣ ) فينشران في هذا الكتاب لأول مرة .

وانني لادين بالشكر لحررى سلسلة Past and Present, Cambridge وللمشرفين على مطابع Historical Journal and the Economic Review. جامعة كمبردج لتفضلهم بالموافقة على إعادة طبع المقالات الأولى والثالث والرابع والثاني على التوالي ، وكذلك سيرباسيل بلاكويل Sir Basil Blackwell الذي عني بنشر الكتاب .

وأعترف بالفضل لأصدقاء كثيرين أبدوا لي ملاحظاتهم النقدية واقتراحاتهم ،  
منهم م . فينلي Mr. M. I. Finley وج . جريفث Mr. Guy Griffith و د . م . لويس  
Mr. D.M. Lewis و ر . ميجز Mr. Russell Meiggs و اخص بالشكر مستر  
جيوفري دي سانت كروا Mr. Geoffrey de Ste Croix الذى كان لعنايته  
الواعية الفضل في تصويب كثير من الأخطاء ، والذى دفعتنى مناقشاته القليلة أحيانا  
إلى تغيير بعض وجهات نظرى .

ونظرا لاني أعدت نشر المقالات بدون تغيير تقريباً ، وإن كنت قد  
صححت بعض أخطاء في الحقائق ، ووجدت للمراجع ، واستبعدت بعض  
الملاحظات المسمية ، فقد نجم عن ذلك بعض التداخل والتكرار وهو ما كان  
من السبيل تقاديه بغير إعادة صياغة المادة كلها من جديد ، وإنى لارجو أن  
يقبل القراء ذلك بتسامح .

١ . ٥ . ٥ . م . جونز

١

الأسس الاقتصادية  
للمعقراطية الأثينية

---





### الأسس الاقتصادية للمديمقراطية الاثينية (١)

● ● قد تبدو الديمقراطية الاثينية لأول وهلة وكأنها نظام أحكم تصميمه بحيث يعبر عن إرادة الشعب ويضمن لها النفاذ . إذ كان اختيار غالبية الحكام سنويا يتم بالاقتراع بين المرشحين الأكفاء الذين يتقدمون بأسمائهم لكي تسنح لكل مواطن فرصة أن يتولى دوره في إدارة شئون البلاد . ففي القرن الخامس كانت جمعية الشعب ( الاكليزيا ) تقوم بانتخاب الضباط العسكريين وعلى رأسهم القواد العشرة . وفي القرن الرابع ، عندما أصبحت الشئون المالية مشكلة معقدة انتخب أيضا بعض كبار الموظفين لإدارة هذه الشئون ، وكان هذا إذعانا لازما للمبادئ الأرستقراطية لأن اليونانيين اعتبروا الانتخابات العامة أمرا أرستقراطيا أكثر منه ديمقراطيا ، مادام الناخب العادي يفضل اسما معروفا على اسم مجهله . وعادة ما كان القواد في الواقع من ذوى الثراء والجاه ، وإن كانت هيئاتهم تضم بين أعضائها واحدا أو اثنين من الجنود المحترفين في القرن الرابع ، غير أن الجمعية التي كان أعضاؤها كل المواطنين البالغين من الرجال ، كان لها سطوة صارمة على القواد الذين كانوا يتلقون عنها تعليمات محددة ويعد الخروج عليها مجازفة تعرضهم للخطر . لقد كانت الجمعية إذن بكل معنى الكلمة هي مصدر السلطات وكانت الحاكمة ، وتعقد في العام أربعين اجتماعا منتظما إلى جانب ما يتطلبه الأمر من جلسات استثنائية ، ولم تكن مهمتها البت في مسائل السياسة العامة فحسب ، بل كانت تتخذ قرارات مفصلة في كل مجالات الحكومة في الشئون الخارجية والعمليات الحربية والشئون المالية .

وكان مجلس الخمسة حجر الزاوية في الدستور وينتخب سنويا بالاقتراع من جميع القرى أو ( الديم Demes أى الابراشيات ) في أثينا وأتيكا بنسبة اتساعها ، حتى تشكل هيئة تمثل الشعب كله تمثيلا عادلا . ولهذا المجلس مهمتان رئيسيتان : الإشراف على نشاط الحكام وتسيق جهودهم ، وإعداد جدول أعمال الجمعية ، فلم يكن من الممكن عرض أى اقتراح على الجمعية مالم يكن المجلس قد أدرجه في جدول الأعمال وأعلنه في الوقت المناسب ، وبهذا أمكنه تفادى اقتراحات المعارضة . وقد جرت العادة بأن يعد المجلس مشروع اقتراح حول القضايا التي لا تقبل جدلا ، وكان من الممكن مع ذلك لكل مواطن أن يناقشه ويعلله بكل حرية في الجمعية ، وبهذه الطريقة كان يستبعد كثير من الأعمال الشكلية . أما في الموضوعات القابلة للمناقشة فقد كان المجلس عادة — وبطبيعة تكوينه — يتجنب إبداء رأى فيها — واقتصرت مهمته على عرض الأمر على الشعب تاركا لأى مواطن صياغة مشروع القرار أثناء المناقشة الفعلية . وكان الرؤساء في المجلس وفي الجمعية ينتخبون يوميا بالقرعة من المجلس تفاديا لما يكتسبونه من نفوذ بغير حق من ممارتهم .

وأخيرا تأتي المحاكم الشعبية ومهمتها الحماية الأساسية للدستور . وكان المحلفون يختارون لكل دعوى بالاقتراع من بين ٦٠٠٠ مواطن ينتخبون بالقرعة سنويا ، ولم تقتصر هذه المحاكم على الفصل في القضايا الشخصية بل شمل اختصاصها البت في المسائل السياسية أيضا . وكان العمل المعتاد لهؤلاء المحلفين هو الفصل في اتهامات الاختلاس وسوء التصرف التي توجه ضد الحكام عند تركهم الخدمة ، وهم يتون كذلك في مصير أى مواطن يتهم بالخيانة العظمى أو « تضليل الشعب » بما يلقى من خطاب في الجمعية ، كما كان لهم أن ييطلوا أى اقتراح تم التصويت عليه في الجمعية بحجة أنه يتعارض والقوانين ، وأن يعاقبوا صاحبه . لقد كثرت المحاكمات السياسية في أثينا ، وفي القرن الرابع بالذات كانت تهمة التقدم باقتراح يخالف القانون تستخدم دائما لأغراض سياسية وكثيرا ما أقيمت على أسس فنية لاغاية ، ونتيجة لذلك فإن المحاكم الشعبية — وقد كبر اختصاصها كثيرا يمثل هذه

القضايا - اتجهت إلى أن تكون محاكم حليا . وبوجه عام فإن جميع المواطنين الذين لم يفقدوا أهليتهم لأية مخالفة مثل عدم سداد دين للخرانة ، كانت لهم حقوق مدنية متساوية ، وبوجه خاص كان لكل منهم حق الكلام والتصويت في الجمعية . وحدد سن الثلاثين شرطا للعضوية في المجلس والمحاكم وربما في كل المناصب . أما في الوظائف أو على الأقل في بعضها فكانت ثمة شروط فنيا يتعلق بالامتلاكات ، إلا أنها كانت غالبا معتدلة ، وعلى أية حال فقد تجددت (٢) عند التطبيق في القرن الرابع وربما في الخامس . وفي سبيل إقامة هذا النظام على أساس الديمقراطية الحقة كان لابد لكل مواطن مهما كان فقيرا أن ييأله الوقت لممارسة حقوقه السياسية فتقرر أجرا لذلك منذ عهد بركليس . (٣) وكانت أجور الحكام متفاوتة حسب طبيعة مهامهم (٤) فأعضاء المجلس كانوا يتقاضون ٥ أويل يوميا في القرن الرابع وربما تقاضوا أقل من ذلك في القرن الخامس (٥) بينما تقاضى القضاة ٢ أويل زبدت إلى ثلاثة في عام ٤٢٥ ق . م . (٦) وابتداء من القرن الرابع خصص أجر للمواطنين الذين يحضرون جلسات الجمعية تدرج من أويل إلى اثنين فثلاثة (٧) وإن ظل ذلك على وجه الدقة قاصرا على أوائل الحاضرين من العدد القانوني للجلسة نظرا لضآلة المبلغ المخصص لكل اجتماع وقد زيد الأجر بعد ذلك بواقع دراخمة واحدة للأيام العادية ، ١٦ دراخمة للجلسات العشر الدائمة حيث يكون جدول الأعمال مقلدا بالموضوعات (٨) .

وثمة مأخذان على الديمقراطية الاثينية ، أحدهما اجمع عليه النقاد ، قدامى ومحدثون ، بينما اقتصر الثاني على المحدثين منهم . ويتأخص المأخذ الأول في أن الأجر الذي كان جزءا أساسيا في هذا النظام إنما كان يقوم على الجزية التي كان يدفعها حلفاء أثينا في حلف ديولس وبذلك كانت الديمقراطية حالة على الأمبراطورية ، بينما قوام المأخذ الثاني هو أن الاثينيين وحدهم هم الذين أتيج لهم الوقت لممارسة حقوقهم السياسية لأنهم كانوا يعتمدون على العبيد في قضاء شئونهم وبهذا كانت الديمقراطية في الحقيقة عالية على العبيد .

أما بالنسبة للمأخذ الأول فيمكن الرد عليه ببساطة بأن الديمقراطية  
اللاتينية ظلت قائمة في القرن الرابع حين فقدت أثينا أمبراطوريتها وحين كان  
الحلف اللاتيني الثاني الذي لم تدم فاعليته إلا لفترة من ٣٧٧ إلى ٣٥٧ ، لم  
يكن على الإطلاق مصدرا ربيع ، فالاشتراكات المسالية التي كان الحلفاء  
يقومون بدفعها لاتكاد تغطي نفقات العمليات العسكرية والبحرية ، ومع ذلك  
لم تبق الديمقراطية قائمة فحسب بل استحلثت في أوائل ذلك القرن نظاما  
جديدا هاما يقضى بدفع أجر مقابل حضور جلسات الجمعية . وما دام الأمر  
كذلك فلا طائل من متابعة الأرقام المالية خاصة وأن حساباتها لن تخلو من  
ثغرات كثيرة . لقد كان عدد الحكام في آخر القرن الرابع حوالي ٣٥٠ ،  
فإذا كان متوسط الأجر اليومي ذراخمة فيكون أجرهم السنوي ٢١ تالنت (١)  
فإن تقاضى جميع أعضاء المجلس أجرا يوميا طيلة أيام السنة فإن جملة  
ذلك الأجر ستبلغ مالا يقل عن ٢٦ تالنت سنويا ، أما إذا كان أعضاء  
المجلس يتقاضون ، كالحلفين ، أجرا عن الحضور الفعل فقط فسيقبل مجموع  
ما يتقاضونه كثيرا ، لأن الجلسات لم تكن تعقد كل يوم ، كما أن الكثرين  
من الأعضاء لم يكونوا مواطنين على حضور الجلسات . (١٠) ومن العسير  
تقدير مدفوعات أجور الجمعية لأننا لانعرف على التحقيق العدد القانوني  
المقرر لاتعقاد جلساتها ، أما البند الأعظم في المدفوعات فقد كان ينحصر  
للمحلفين وعددهم ٦٠٠٠ وقد قدر لهم أرسطوفانيس (١١) ١٥٠ تالنت  
سنويا . ولعل تقديره كان يقوم على عملية حسابية بسيطة ، إذ ضرب  
٦٠٠٠ محلف في ثلاثة أوبلات في ٣٠٠ جلسة سنوية تعقدها المحكمة ( لم  
تكن تعقد المحاكم خلال مدة الأربعين يوما (١٢) أو أكثر التي تستغرقها  
دورة الجمعية ، كذلك أثناء الأعياد المختلفة ) (١٣) وهذا أقصى تقدير  
نظري لأن ٦٠٠٠ محلف لم تكن تفيد أسماؤهم جميعا كأعضاء في جلسات  
المحاكم اليومية ، فالأعضاء الذين يذكروهم أرسطوفانيس يقومون في سكون  
الليل ويقفون لحجز تذاكرهم لحضور الجلسة . (١٤) ويمكن أن نستنتج أن  
دخل أثينا القومي وحده بدون الضريبة الأمبراطورية بلغ في القرن الخامس

حوالى ٤٠٠ تالنت سنويا (١٥) . ولما كانت النفقات الأخرى تقل فى أيام السلم ، كان الدخل القومى فى هذه الفترة يسد نفقات الأجور . أما فى القرن الرابع فقد انخفض الدخل كثيرا ، وقد ذكر ديموشينيس انه بلغ فى أوائل ذلك القرن ١٣٠ تالنت فقط (١٦) ولعله كان يفكر آنذاك فى الإيراد المنتظم من ضرائب وإيجارات مستعبدا مابقى عن طريق الغرامات ومصادرة الأموال ورسوم المحاكم التى كانت تشكل نسبة عالية من الدخل الكلى (١٧) ومع ذلك فإننا نعلم أن النصف الأول من القرن الرابع كان فى أغلبه فترة أزمة شديدة (١٨) إلا أن الدخل الثابت ارتفع ثانية حوالى عام ٣٤٠ إلى ٤٠٠ تالنت واصبح الأمر ميسرا (١٩) .

لامراء فى أن أثينا قد استعادت ماديا من الأمبراطورية ولكن هذا الانتعاش لم يتوقف عليه بقاء النظام الديمقراطى وإنما مكن هذا الانتعاش أثينا من أن تغلوقوة كبرى تكفل مستوى رفيعا للحياة لأكثر عدد من المواطنين . وقد أبرز ناقد أوليجارشى الأرباح الطارئة التى كسبتها أثينا بوصفها مدينة أمبراطورية ، وللمنازعات الأمبراطورية وما جلبتها من زيادة فى رسوم المحاكم ، وزيادة دخل الجمارك ، والإقبال على تأجير المساكن ، واستئجار العربات والعبيد (٢٠) . وقد أثرى المحامون والسياسيون من المرافعات فى مشاكل الخلفاء القانونية وتطويع الحلول لصالحهم . غير أن ذلك لا يعد شيئا إذا ما قورن بالمنافع الكبرى التى جنتها الأمبراطورية ، فقد بلغت الجزية ٤٠٠ تالنت وارتفعت إلى ٦٠٠ تالنت سنويا عن طريق موارد الدخل الأمبراطورى الأخرى (٢١) ، وحيازة الأراضي فيما وراء البحار وخاصة بسبب مصادرة أراضي الجماعات النائرة المتحالفة أو الأشخاص (٢٢) .

وكان استغلال الأرض قاصرا عل المستعمرات التى تعتبر من الناحية الفنية ولايات منفصلة ، ولكن لأن سكانها كانوا مواطنين أثينيين سابقين فقد جعلها ذلك فى الحقيقة امتدادا فيما وراء البحار للدولة أثينا ، ثم الإقطاعات ( الكليروخيات ) أى مستعمرات استوطنها الأثينيون الذين ظلوا محتفظين بحقوق المواطنين الكاملة ، يلترمون بتأدية الضرائب لأثينا ، ويؤدون الخدمة

العسكرية رغم أنهم في الواقع نادرا ما مارسوا حقوقهم المدنية في أثينا ؛ وكلا الشككين من هذا الاستيطان كان قوامه عادة مواطنين رقيقى الحال ؛ ومعظمهم من طبقة صغار الملاك ( أى طبقة الـثيتيس ) الذين تقدر قيمة ممتلكاتهم بأقل من ٢٠٠٠ دراخمة وكانوا يقومون فقط بالخلمة في البحرية أو برا في فرق الأسلحة الخفيفة ، وكانت الإقطاعات ( قياسا على الحالة الوحيدة التي وردت أرقام عنها ) على قدر يكفى لرفع صاحبها إلى طبقة الزفجيتاى ( Zeuytai ) وتؤهله للخلمة العسكرية كفرد في فرقة مشاة الأسلحة الثقيلة ( الهوبليتاي ) . وهكذا رفضت أثينا بفضل مستعمراتها وإقطاعياتها ( الكليروخيات ) أكثر من عشرة آلاف مواطن من مواطنيها من الفقر إلى طبقة على قدر متواضع من البسر ، وفي الوقت نفسه زودت قواتها من المشاة ذوى الأسلحة الثقيلة ( الهوبليتاي ) بعدد أكبر من الرجال ، أصحاب الإقطاعات وأولادهم من الشبان الذين يخدمون في صفوف الجيش وسكان المستعمرات بوصفهم فرق متحالفة (٢٢) .

أما الجزية فقد كان يرصد جزء منها لصيانة الأسطول ويحفظ بالباقي كرصيد احتياطي . وقد قيل ان بركليس ابقى ستين تريبم ( سفينة حربية ذات ثلاث طبقات ) في عمل دائم لمدة ثمانية أشهر في السنة (٢٤) ، واحتفظ بأسطول يبلغ ٣٠٠ تريبس في ترسانة السفن (٢٥) . ولابد أن هذه الترسانات قد أتاحت فرص العمل لجيش من العمال المهرة ؛ كما كان يعمل فيها ٥٠٠ حارس (٢٦) . وقد بلغ عدد بحارة هذه السفن التي تجوب البحار حوالى ١٢ ألف رجل يتقاضى كل منهم دراخمة يوميا (٢٧) وذلك لمدة ٢٤٠ يوما في السنة . وليس لزما أن يكون كل عمال الترسانة وكل العاملين في البحرية على اختلاف مراتبهم من المواطنين ما دامت آلاف كثيرة من الاثنينين من طبقة الـثيتيس قد حصلت على أعمال أخرى ذات أجر طيب ، والفضل في ذلك للامبراطورية . ومن الأموال المحتفظ بها كرصيد كان يتفق جزء يبلغ حوالى ٢٠٠٠ تالنت (٢٨) على الأشغال العامة وأهمها البارثينون والبروبيليا التي أتاحت هي الأخرى فيما يذكر بلوتارخوس (٢٩) العمل .

للطبقات الدنيا : أما الباقي فكان بمثابة اعتمادات حرب بلغت ٦٠٠٠ تالنت كانت تنفق عن آخرها أثناء حرب البلوونيز كأجور للمشاة ذوى الأسلحة الثقيلة ( الهوبليتاي ) والبحارة (٣٠) .

ونتيجة للظروف الاقتصادية المواتية التي أتاحتها الامبراطورية زاد عدد سكان أثينا زيادة كبيرة خلال فترة نصف القرن التي تقع ما بين الحرب الفارسية ( ٤٨٠ - ٤٧٩ ) وبلدية حرب البلوونيز (٤٣١) ، ول سوء الحظ فلان الإحصاءات ناقصة للغاية وغير مؤكدة في مجموعها وإن كانت الصورة العامة واضحة بما فيه الكفاية ، وهذه الإحصاءات تشير إلى المواطنين الذين تنطبق عليهم الخدمة العسكرية والبحرية ، أى الذكور فيما بين العشرين والستين . ففى سلاميس ( ٤٨٠ ) جهز الأثينيون ١٨٠ سفينة حربية و تريريم ، بالرجال (٢١) بلغ عددهم ٣٦٠٠٠ رجل . ولما كانت أتيكا قد أخليت ولم يحشد بها جيش ما فمن المحتمل إذن أن مثل هذا العدد يمثل جميع السكان الأثينيين اللاتقيين بلديا بما فهم الأجانب المقيمين ( الميثيكي ) ، وبذلك يمكن تقدير عدد المواطنين بحوالى ٣٠ ألف نسمة . وفى أرتميزيوم فى أوائل نفس العام أهد الأثينيون ومعهم سكان مدينة بلاتيا الصغرى ، ١٢٧ تريريم (٢٢) وأملوها بالرجال ( ٢٥٤٠٠ رجل ، بينهم من الأثينيين ٢٠ ألف رجل تقريبا ) ، ولما كان غزو أتيكا متوقعا آنذاك فرما احتفظ الهوبليتاي كاحتياطى . وقام اثيتس وحدهم بالعمل فى الأسطول . وفى بلاتيا (٤٧٩) حارب ٨٠٠٠ جندى أثينى من الهوبليتاي (٢٣) وفى نفس الوقت كان يعمل أسطول كبير ربما بلغت حمولته ٢٠ ألف بحار من رتبة هوبليتيس (٢٤) وفى ماراثون (٤٩٠) حشدت أثينا ٩٠٠٠ جندى من الهوبليتاي ، وتشهد هذه الأرقام على أن مجموع المواطنين الكلى كان ٣٠ ألف ، وهو رقم سبق أن قلره هيرودوت فى مكان آخر (٣٥) ، وكان موزعا بنسبة ١ : ٢ بين الهوبليتاي والثيتس . وعند قيام حرب البلوونيز كان هناك أكثر من ٢٠ ألف جندى من الهوبليتاي فى قوائم الحشد ، ويرجع ازدياد العدد من ناحية إلى اطراد الرغاء العام الذى مكن الكثيرين من الثيتيس الذين

لا يملكون إلا القليل من الأرض لوهم لا يملكون شيئا على الإطلاق، مكنهم من امتلاك ما يكفي من العقار أو العبيد أو رأس المال النقدي لإحراقهم بطبقة الموبليتاى ، ولكن سبب هذه الزيادة أساسا ، الإقطاعات التى أسبغت على التيتيس فى الكابروخيات ، ولا تعرف تمادنا يمكن الاعتماد عليه فيما يخص طبقة التيتيس ، لأن الأساطيل الكبيرة التى أهدتها أثينا فى ذلك الوقت لابد وأنها كانت لا تجهز بالمواطنين وحدهم بل بالمقيمين الأجانب ، والأجانب الذين يستلعون من مدن الإمبراطورية أيضا . (٢٧) غير أنه إذا صح مايقوله بلوتارخوس (٢٨) من أن جنود الستين سفينة العاملة بانتظام فى وقت السلم كانوا أساسا من المواطنين فإن مجموع نوتبها مضافا إليهم قوات برية من البلدان المختلفة (١٦٠٠ نبال و ٥٠٠ حارس لترسافات السفن على سبيل المثال ) (٢٩) والستة آلاف حلف الذين يرجح أن نسبة كبيرة منهم كانت من التيتيس ، يصل مجموعهم إلى ٢٠ ألف رجل . وهناك أيضا عمال ترسافات السفن والأشغال العامة والصناعات الخاصة ولكن ربما كان كثير من هؤلاء موسمين يمضون الصيف فى التجديف ويعملون عملا آخر فى الشتاء . ورغم إرتقاء آلاف كبيرة من التيتيس إلى طبقة الموبليتاى فإن طبقة التيتيس لابد وأنها حافظت على تعدادها بل لعلها تزايدت إلى حد كبير ، وللا لكان من الصعب تقليل الطابع الراد يكالى الذى اتسمت به الديمقراطية فى القرن الخامس ، وسيطرة الجماعات البحرية فى مجالسها التى لاحظها انتقاد الأوليجارخيون باستياء .

لقد أدت حرب البلوينيز إلى خسائر فادحة ، سواء نتيجة للمعركة أو الوباء ، بلغت ١٠٠٠ من الموبليتاى سقطوا فى ديلوس (٤٠) ثم ٦٠٠ فى أمفيبوليس ، ٢٧٠٠ من الموبليتاى و ١٣٠ سفينة تريبم ربما كانت تحمل ١٣٠٠٠ مواطنا من البحارة أرسلوا إلى صقلية ، (٤٢) فإذا كان نصف البحارة اثنين فإن القليل منهم هو الذى عاد إلى أثينا ثانية ، بينما قضى الوباء على ٤٧٠٠ رجل من مرتبة الموبليتاى وغلى عدد يفوق الحصر من التيتيس ، (٤٣) ويبدو أن كل ما تبقى فى اتيكيا (٤٤) من الموبليتاى فى أواخر الحرب (٤١١) لم يتعد ٩٠٠ جندي ، وبعد الحرب نزع ملكية الاقطاعات من أصحابها وفى ٣٢٢



رغم غرودة الرخاء لم يتعد عدد الهوبايين تسعة آلاف بينما كان عدد الـثيتيس ١٢٠٠٠ فقط وتشير أدلة أخرى على أن هذين الرقمين لم يتغيرا عما كانا عليه في بداية القرن (٤٥) ، فلاشك أن ضياع الإمبراطورية وسقوط أثينا في ٤٠٤ اضطرا آلافا من المواطنين ومن الذين جردوا من إقطاعاتهم ومن البحارة المتصلين وعمال الترسانات إلى الهجرة أو العمل كجنود مرتزقة في الخارج ، وأدى انخفاض المستوى العام إلى تناقص عدد السكان إلى حد أقل مما كان عليه إبان الحروب الفارسية ، وتضاءلت بنوع خاص طبقة الـثيتيس ، ومن هنا كان تزايد الطابع البورجوازي الذي تميزت به ديمقراطية القرن الرابع ،

أما المآخذ الثاني على الديمقراطية الأثينية وهو القائل بأنها عاشت هبنا على الرق ، فأمر الرد عليه أشق وأعسر ، ولعلنا بحسن أولا توضيح عناصر الموضوع ، فالأثينيون شأن كل اليونانيين اعتبروا أنفسهم أدلا فيما بينهم ، وأرومة الفرد التي كانت من ناحية الأب دائما ، ويقانون صدر في ٤٥١ وأعيد العمل به سنة ٤٠٣ اعتمد الحسب من ناحية الأم أيضا — هي أساس حق المواطنين بصرف النظر عن مدة الإقامة أيا ما بلغت ، فلم يكن سكان أتيكا إذن من المواطنين وحدهم ، بل شملوا كذلك الأحرار الغريباء ، وخاصة المهاجرين الذين استوطنوا أثينا ، وعاشوا فيها أجيالا عدة ، ومعهم كذلك العبيد المحررين ، وقلة من أصل مختلط ، وعيد جرى بهم أساسا من الخارج وإن كان بعضهم يوناني المنشأ .

ولعلنا فإنه من الناحية التاريخية لا يحق لنا إدانة الديمقراطية الأثينية لأنها لم تمنح حقوقا سياسية لجميع المقيمين في أتيكا وعلينا أن نذكر أنها كانت ديمقراطية الشعب الأثيني بالذات ، وأخرى بنا أن نبحث فيما إذا كان الأثينيون جماعة مميزة تعتمد على جهود الآخرين ، فمن الوجهة الفنية ، من الممكن أن يعتبر النظام الاسبرطي ديمقراطيا (رغم أن الملكية الوراثية ومجلس الشيوخ قد وازنا قوة الشعب ) نظرا لأن الاسبرطيين كانوا جميعا يختارون المراقبين أى الافورى Εφοροι الذين كانت بأيديهم مقاليد الحكم ، ولكن الاسبرطيين كانوا جماعة من ذوي الدخل الثابت تعتمد في معاشها

على أهالي مستعبدين يسمون الميلوتيس *Ελευτες* يفوقونهم عددا بنسبة كبيرة ، فهل كانت الديمقراطية الأثينية من هذا النمط ؟ ان المقيمين الغرباء المستوطنين ميتكي *Μετοικοι* لا يعنوننا في شيء هنا : لقد ساهموا بنصيب وافر في رخاء أثينا الاقتصادى خصوصا في مجال الصناعة والتجارة وأعمال المصارف ، والحق أنهم كانوا مسيطرين على الخبالين الأخيرين ، لقد كانوا مهاجرين بمحض إرادتهم يمكنهم الرحيل من المدينة متى شاموا ( إلا في وقت الحرب ) . وأكبر شاهد على كرم المعاملة أن الكثيرين منهم قد استوطن أنيكاً بصفة دائمة . وحسب تعداد أجرى في نهاية القرن الرابع كان عددهم ١٠,٠٠٠ مقابل ٢١ ألف مواطن ، وكذلك تمتعوا بالحقوق المدنية كاملة ( بالمعنى المقابل للحقوق السياسية ) علما أنهم كانوا لا يستطيعون امتلاك الأراضي — مما دفعهم إلى الإقبال على الصناعة والتجارة — وكان عليهم كل واجبات المواطنين بما فيها الخدمة العسكرية والبحرية وأداء الضرائب بنسبة أعلى قليلا . لقد كانوا طبقة راضية وقد أظهر كثير منهم ولاءه لمدينتهم التي استوطنوها بأن وهبوا هبات سخية في أوقات الشدة (٤٦) .

وماذا عن العبيد ؟ هنا أيضا يجب توضيح تصور خاطيء آخر ، فلأنثور قوله نقلا عن أفلاطون وأرسطو أن ( الأغريق ) كانوا يأثفون من العمل اليدوى ، صحيح أن سيدين مثل أفلاطون وأرسطو احتقروا العال وبررا هذا الاحتقار بأن أكدا أن العمل اليدوى إنما يشوه الجسد والروح ، ولكنه ليس ثمة شواهد على أن تلك كانت نظرة اليونانى الفقير بشكل عام إلى العمل اليدوى . ونورد هنا هذه القصة التى سجلها كسنوفون (٤٧) ربما تعطينا فكرة تكشف عن وجهة نظره . اضطر أيوثيروس بعد أن فقد ممتلكاته فيما وراء البحار نتيجة للحرب أن يقيم أوده عن طريق العمل اليدوى ، وقد سأله سقراط ماذا هو فاعل إذا ما خارت قواه الجسمانية ، ثم اقترح عليه أن يقوم بعمل وكيل أعمال رجل غنى ، وقد ارتاع أيوثيروس لهذا الرأى : « أننى لا أستطيع أن أكون عبدا .. لأننى أرفض كاية أن أكون تحت إمرة أى رجل » ، إن ما أباه التيس ( التيس *θης* مفرد والجمع *θητες* )

ثيتيس ) الأثيني لم يكن العمل الشاق - فبالطبيعة كان عمله العسكري الرئيسي في القرن الخامس التجديف في المراكب وهو عمل اعتبر في معظم الحضارات فيما بعد لا يتناسب إلا والعبيد العصاة أو المجرمين - إنما ما أباه هو أن يكون تابعاً للإنسان آخر ، انه يرضى أن يكون صانعاً مستقلاً ، أو إذا ما دعت الضرورة فعاملاً مؤقتاً (٤٨) ولكنه لا يقبل أن يكون تابعاً حتى في وظيفة رسمية ، ونجد الوظائف ذات المسؤوليات الكبرى كدير بنك أو مشرف على منجم يشغلها العبيد أو المعتقون الذين حررهم المالك (٤٩) .

هل صحيح كما نسمع أن الأثيني العادي يحب السوق العامة مناقشا في النياسة أو الفلسفة في الفترات التي يخلو فيها بعد مشاهدة مسرحية من مسرحيات سوفوكليس بعد أن ينتهي فيها من عمله اليومي حاكماً كان أو عضواً في المجلس أو محلفاً بينما يشقى العبيد ليقبحوا له أود حياته ؟

إن نقاد الديمقراطية المعاصرين لا يرون ذلك ، ويقسم مقراط فيما يذكر عنه أفلاطون ، في تحليله للشعب ، الناس في ظل الديمقراطية إلى طليئين أى السياسيين العاملين وزمرة من يعولونهم ، ثم جمهرة الشعب ، أى الذين « يعولون أنفسهم بعملهم ولا يهتمون بالسياسة ، وممتلكاتهم مملوكة للغاية وهؤلاء يمثلون أكبر العناصر وأقواها في الديمقراطية حين يتحولون » (٥٠) ، وعندما يلوم سقراط ، فيما يذكره كسنوفون ، خارميدس على شغله عند خطابة الجمعية متساهلاً أيهاب « الرفائين منهم أو الخلدائين أو التجارين أو الخلدادين ، الفلاحين أو التجار وأصحاب الحوانيت لأن الجمعية قوامها كل هؤلاء » (٥١) ، وفي تحليل أرسطو للشعب (جمهرة المواطنين الفقراء) في مختلف المدن فإنه يصنفهم إلى صناع وأصحاب حوانيت وعاملين بالبحار والتأبين على اختلاف أنواعهم من صيادين وملاحين والنوتة العاملين بالسفن التجارية أو الحربية ، ثم عمال اليومية وأصحاب الملكيات الصغيرة الذين لا وقت للراحة لديهم (٥٢) .

لقد استخدم العبيد في مهام كثيرة - فعملوا خلعاً في البيوت

وكتبة ووكلاء في التجارة وفي البنوك وفي الزراعة والصناعة والتعدين :  
 وقد كان لكل العائلات الأثينية الميسورة العديد من الخدم ، ولا شك  
 أن الأثرياء قد استعانوا بالعشرات من المشرفين على شئون المنازل -  
 وإن كانت تموزنا الأعداد الصحيحة - ومع ذلك فليس من المحتمل  
 أن يكون وضع خدام المنزل قد انحدر كثيرا إلى مرتبة اجتماعية دنيا فقد  
 أكد صراحة رجل أعد له لسياس خطبة قصيرة ، أن كل الناس  
 يمتلكون عينا محالا بذلك إقناع المحكمة بأن تشجيع العبيد على الادلاء  
 بمعلومات ضد سادتهم يخالف السياسة العامة (٥٣) . وفي الكوميديا ،  
 فإن عبيد المنازل كانوا يظهرون ، إذا ما اقتضت ذلك الدراما : حتى  
 في أفقر المنازل (٥٤) لكن هذا الدليل موضع شك : فالكوميديا كتبها  
 مؤلفون مومرون وكان العبد مادة غزيرة للضحك . ونظرا لأن كل  
 هوبليتيس في القرن الخامس كان يصحب معه تابعا يحمل له طعامه  
 ومعداته ويتقاضى من أجله دراخمة يوميا من الدولة (بالإضافة إلى  
 للدراخمة التي تمنح له) (٥٥) ، فقد استخلص البعض من ذلك أن كل  
 هوبليتيس لابد وأنه كان يمتلك عبدا قوى البنيان . والمؤكد أن هؤلاء  
 الهوبليتاي الذين كانوا يملكون عبيدا أقوياء قد استغلهم بغير شك  
 لهذا الغرض (٥٦) ، غير أنه ليس هناك ما يدل على أن تابع كل هوبليتيس  
 كان عبدا ملك يديه ، بل على العكس فالأجر المرتفع الذي أجازته  
 الدولة لا يفسر إلا على افتراض أنه كان على الكثيرين من الهوبليتاي  
 استئجار شخص لهذا الغرض . وفي ذكر فوكيديدس للحمالين مع  
 ذوى الأسلحة الخفيفة في سرده لضحايا الأثينيين في ديايوم دلالة على  
 أنهم كانوا في عداد المواطنين . (٥٧) وأهم من هذه الاستنتاجات (غير  
 المؤكدة) ملاحظة أبداها ديموسثينيس في تنليله باندروتيون وتيموكراتس  
 على القسوة التي انتهجها في جمع مؤخر ضرائب الحرب ، قصورها وهما  
 « يتربعان الأبواب يأخذان الأغنية ويحتجزان الخادمة إذا كان أى منهم  
 لديه خادمة » (٥٨) وهذا يمكن تقدير دافعي ضريبة الحرب بستة آلاف فقط

من مجموع السكان البالغ ٢١ ألفا (٥٩) . فإذا لم يملك كل منهم عبدا المتزل فستفترض جدلا أن أقل من ربع السكان هم الذين نعموا بهذا الترف .

ولن نستوقفنا التجارة وأعمال البنوك نظرا لقلة عدد المشتغلين بهما ، وكذلك الزراعة قليلا سمعنا عن استخلام العبيد بها . ولم تكن الملكيات الكبيرة عادة ضيقة واحدة ، إنما كانت عدة مزارع متناثرة في أنحاء أتيكا (٦٠) . وكانت بعض هذه المزارع تؤجر لمزارعين أحرار ، اثينيون أو غرباء مقيمين (ميتيكي) (٦١) . وتبقى مزرعة واحدة على الأقل - (هى مزرعة خاصة ملحقة بمتزل المالك) - يتولى العمل فيها عدد ضئيل من العبيد بالإضافة إلى عمال مأجورين (٦٢) ، إذ لم يكن من (حسن التليير اقتصاديا) الاحتفاظ طوال العام في حرفة موسمية كالزراعة بعدد من العبيد يكفى لمجابهة الكثير من المتطلبات . وكان العمال المأجورين أحيانا من فرق العبيد الذين يقوم على عمالهم مقابلون يستأجرون في أوقات جنى المحصول أو قطف الكروم (٦٣) . غير أنهم غالبا ما كانوا من الأحرار في أحيان كثيرة فقد أشار ديموسثينيس في إحدى خطبه الخاصة إلى أن كثيرات من المواطنات قد اضطرن الفقر إلى العمل في الحصاد .

أما الرعاة فيبدو أنهم كانوا عادة من العبيد ، (٦٤) وإن زعم البعض أن السيامى فرينيكوس Phrynichos قد عمل راعيا عندما كان شابا معدا . (٦٥) ومن الصعب أن نعرف مدى ما بلغت ثروة من استطاعوا استخلام العبيد في الزراعة ولكن الراجح أن الجزء الأكبر من أتيكا كان يشغله فلاحون أفقر من أن يمتلكوا عبيدا ، فمن بين الستة آلاف مواطن الذين كان عليهم دفع ضريبة الحرب عدد كبير من الفلاحين وصفهم ديموسثينيس بأنهم «فلاحون ضيقوا على أنفسهم ولكن نظرا لأنهم يعولون أبناءهم وعليهم إقامة حياتهم بما تتطلبه من نفقات يومية وعامة فقد تراكمت عليهم متأخرات ضريبة الحرب» (٦٧) هؤلاء هم الرجال الذين لم يستطيعوا أحيانا استخدام خدام واحد في منزلهم ، وهجروا (بلا شك) عن استئجار عامل زراعى ، لأنهم يعدون من الطبقة التى يصفها أرسطو بأنها تسخر الزوجات والأطفال لإقضاها للعبيد . (٦٨) وبلى هؤلاء الثلاثة آلاف الباقية من طبقة الهوبليتاي الذين لم يخضعوا لضرائب

الحرب وتراوحت قيمة ممتلكاتهم بين ٢٥ و ٢٠ مينا (٦٩) لقد كانوا في فقر مدقع حتى أن ديموستينيس عند ما قدم أحد الهوليتائى الفقراء كشاهد اعتذر للمحلفين قائلا : « حقا إنه فقير ولكنه ليس شريرا » (٧٠) واكتشف مانتثيوس الثرى Mantitheus عندما حشدت قريته رجالا لاستدعائهم للخدمة اكتشف أن معظمهم تعوزهم نفقات الرحيل ، فوزع على كل منهم ٣٠ دراخمة . (٧١) وتصل مساحة المزرعة التى تقدر قيمتها : ٢٠ مينا تساوى خمسة أفدنة وذلك على أساس الثمن الوحيد الذى حفظته السجلات للأرض ، فإذا ما أجرت عادت بلنخل يبلغ حوالى ١٦٠ دراخمة سنويا وهو ما لا يكتفى حتى لإطعام رجل بمفرده إذا تركنا الكساء جانبا . إن هذا النخل كله يكتفى بالكاد عائلة - إذا ماتولى أفرادها العمل بأنفسهم (٧٢) .

أما في ميدان الصناعة ، وخاصة في التعدين ، فقد استغل العبيد على نطاق واسع ويقال أن نيكياس الثرى الذى عاش في القرن الخامس كان يمتلك ألف عبد يؤجرهم لمقاولة التعدين مقابل أويل واحد في اليوم ، وكان المقاولة يتكفل باطعامهم وملبسهم وتوعيتهم عن الحوادث ، كما يقال ان اثنين من الأثرياء المعاصرين له كان لأحدهم ٦٠٠ عبدا والثاني ٣٠٠ عبدا وأنهما قد استغلاهم بطريقة مماثلة . (٧٣) وفي القرن الرابع ملك ملتمز آخر ٣٠ عبدا (٧٤) . وربما كان ذلك العدد أقرب إلى القدر المعتاد امتلاكه من العبيد . وكذلك اعتاد الموسرون من الأثنيين أن يستثمروا جزءا صغيرا من ثروتهم في شراء عبيد صنّاع يعملون في مصنع واحد أو يعمل كل منهم مستقلا عن الآخر وذلك مقابل أن يلفخوا إلى مالكنهم مينا معينة ويحتفظون لأنفسهم بما يكسبونه زيادة عليه أيا كانت الزيادة . وإن مصنع الدروع للأثوين لبساس ويولبارخوس وهو أكبر مصنع سمعنا عنه كان يعمل به حوالى ١٢٠ رجلا (٧٥) .

ولكن هذه كانت حالة استثنائية تماما ترجع الى أن المالكين كانوا من الغرياء المقيمين « الميتكى » الذين ليس لهم حق استغلال ثروتهم في امتلاك الأراضي ولأن حرب الثلاثين عاما التى استغرقتها حرب البلوينيز أدت بطبيعة الحال إلى رواج هائل في الأسلحة . وفي القرن الرابع كان باسيون صاحب البنك يدبر أيضا

مصنعا للدروع كعمل إضافي بدرغليه دخلا خالصا حوالى ثالثت فى السنة ، ولاند أنه استوعب أكثر من ٦٠ رجلا ، وكان باسيون كذلك مقبا من الغرباء ( ميكيكوس ) إلى أن منح حق المواطن مكافأة له على خدماته العامة (٧٦) . وقد كان أغنى رجل فى أثينا فى ذلك العصر ، اشترى قبل وفاته أرضا بلغت قيمتها ٢٠ ثالثت إلى جانب مصرفه ومصنعه ، ويعتبر أبو ديموشينيز كذلك مثلا شاذا بامتلاكه مصنعين يعمل باحدهما ٣٢ صانع سكنين ، وبالثانى ٢٠ صانع سرير ، برأس مال قدره ٦٠ ثالثت ( ٤ ثالثت قيمة العبد و ٢٠ ثالثت ثمن المواد الخام المخترة ) وذلك من مجموع ثروته التى بلغت ١٤ ثالثت كانت بقيتها تقدا واستثمارات فيما عدا منزل وأثاله (٧٧) ولسمع أيضا عن آخرين فى القرن الخامس استغلوا كل ثرواتهم فى الكسب عن طريق العبد ، فقد أترى والد ايسوكرايس من أرباح مجموعة من صانعى المزامير (٧٨) وقد روى كسنوفون على لسان سقراط أن خمسة من المعاصرين من بينهم طحان وخباز وحائك كانوا يعيشون فى بجموحة من العيش معتمدين على مايكسبه عيديم . (٧٩) وكان أثرياء أثينا فى العادة يوزعون ثرواتهم بين شراء الأرض وامتلاك العقارات وبعض الاستثمارات التقليدية واستغلال ١٢ من العبد الصناع أو ما يقرب من ذلك ، وعند ما سأل سقراط غانية من طبقة ممتازة عن مصدر ثروتها افترض ( ساخرا ) أن تكون قد أتت من الأرض وإملاك العقار والصناع المهرة بوصفها موارد الدخل التقليدية (٨٠) .

وقد آل إلى تيارخوس فيما عدا الأرض والمنازل تسعة أو عشرة صناع أحذية يدفع له كل منهم ٢ أويل كل يوم (٨١) وامتلك ليوكراتيس من صناع البراويز ما تقدر قيمتهم بخمسة وثلاثين مينا ( أى حوالى ١٢ صانعا ) (٨٢) بينما امتلك كيريون إلى جانب ضيعة قيمتها ثالثت منزلين وعددا قليلا من العبيد الذين يؤجرون ، تقدر قيمتهم بالإضافة إلى ثلاثة من عبيد المنزل والأثاث بثلاثة عشر مينا (٨٣) كما امتلك إيوكسيمون مزرعة ومنزلا وحمامات عامة وماخورا وحانة وعددا من العبيد الصناع (٨٤) .

هذه الحقائق والأرقام تتعلق بالعائلات الموسرة التى تستطيع دفع أجر لكتاب محترف بلمح لم خطبة يصوغ فيها دعواهم عن حقوقهم للمشروعة

في ميراثهم ، وهم الذين يتمون بالطبع إلى ١٢٠٠ عائلة هي أكثر الأسر ثراء ، وهي المسجلة في سجل ضرائب التريارارخيات ( جماعات مكلفة بالاتفاق على المراكب الحربية ( للتريريس ) وضيائها كخدمة عامة ( ليتورجيا ) .  
وانه لمن الصعب القول بعدد ما امتلكته الفئات الأقل ثراء من العبيد الصناع . ويتحدث كسنوفون في إحدى الفقرات عن الذين يستطيعون شراء العبيد للعمل معهم (٨٥) ومن ذلك يمكن الاستدلال على أن الصانع المادى كان أحيانا يشتري عبدا ليدربه كصبي ، كما يتحدث عن رجل أعرج فقير يرجو أن ينال أويل يوميا مساعدة من الدولة ، ويشكو أنه أصبح مسنا وأولاده صغار لا يستطيعون إعالة ( مزيج متناقض من الحجج ) ، وهو أفقر من أن يستطيع شراء عبد ينهض بأعماله ، (٨٦) وقد يستخلص من ذلك أن العامل الذى اشترى عبدا وحربه كان يصبو من وراء ذلك إلى اعتزال العمل والاعتماد على كسبه . غير أن الجزء الأكبر من العمل في الصناعة والزراعة - حسب ارسطوفانيس كان يقوم به مواطنون فقراء ، ففى مسرحيته بلوتس Plutus مخاطب النقر هؤلاء المواطنين قائلا : « لو أن إله الثراء استرد بصره من جديد ووزع نفسه بالتساوى بين البشر فإن أحدا لن يمارس حرفة أو يلبى براعة . وعندما يفقد المرء هاتين ( الحرفة والمهارة ) فمن أين تأتى بالحديد وصانع السفن ، بالحائك وصانع العجلات والحذاء والبناء والفسال والنباغ ، ومن سيحراث الأرض وينقى الثمر إذا ما ركتم إلى حياة خاملة مهملين كل هذه الأعمال » ؟ .

وليس لدينا دليل أكيد عن العدد الكلى للعبيد فى أثينا فى أى وقت . ففى منتصف القرن الرابع لدينا رقمان لو أننا اعتدنا عليهما لكانا الأمر ، فى القاموس البيزنطى الذى وضعه سويلس (٨٧) نجد ذكرا لهيبيريس Hyperides ( ربما كان ذلك لمناسبة اقتراحه تحرير العبيد بعد موقعة خيرونيا فى ٣٣٨ ق . م ) ، يقول انه أكثر من ١٥٠ ألف من العبيد العاملين فى مناجم الفضة وفى مختلف الأنحاء ، ، ويقول أثيناىوس (٨٨) الذى كتب قرب نهاية القرن الثانى الميلادى نقلا عن كتيكز وكليس Oesicles وهو مؤرخ مجهول العصر - قوله ان التعداد الذى قام به ديمتريوس الفاليري



سجل ٤٠٠ ألف عبد (٣١٧-٣٠٧) وهذه كما أبان بلوخ بشكل قاطع أرقام مستحيلة تماماً ولا بد أنها حُرِفَتْ عند نقلها إلى المصادر المتأخرة التي تقرأ فيها . ولترجع إلى دليل أكثر وثوقاً وإن كان أقل وضوحاً ، فطبقاً لما ذكره ثوكيليدس هرب أكثر من ٢٠ ألف عبد ، جلهم من المهرة للتربيع خلال العشر سنوات التي احتل فيها الاسبرطيون (٩٠) ديكيلىا ، ومن المحتمل أن غالبيتهم كانوا من عبيد المناجم ومن عبيد الزراعة كما لا بد أنه كان من بينهم الكثير من عمال المدينة . ولم تكن حراسة أسوار المدينة التي بُعِثَ طولها ١٦ ميلاً أمراً ممكناً لتحول دون هروبهم . ويقول كسنوفون ان المناجم كانت تتسع لاستيعاب أكثر من ١٠ آلاف عامل ، وهذا الرقم يؤكد أولئك الذين ما زالوا يذكرون ما كانت عليه ضريبة العبيد قبل الحرب الديكيلىية - لو وجد منهم أحد - ( وكان كسنوفون يكتب بعد هذه الحرب بستين سنة ) . (٩١) وأيا كان عددهم فإن توزيعهم واضح تماماً فغالبيتهم كانت ملكاً لأغنى العائلات التي بلغ عددها ١٢٠٠ ثم أعداد قليلة منهم تملكها الـ ٣٠٠٠ عائلة التي تلى الأسر الأولى أو هكلاً . وليس من المحتمل أن يكون ثلثاً أو ثلاثة أرباع السكان قد امتلكوا عبيداً ، فغالبية المواطنين كانوا يتكسبون قوت حياتهم بسوا عملهم وعمال الصناعة وأصحاب الدكاكين والبحارة والعمال ، وهو ما تشهد به دلائل مفصلة معاصرة في ذلك الوقت ، وكان التعدين هو المجال الوحيد الذي كانت غالبية عماله من العبيد ، بل وهنا أيضاً ، على عكس الاعتقاد السائد ، كان بعض المواطنين يعملون في المناجم . وعندما طالب كسنوفون أن تقتنى الدولة عدداً كبيراً من العبيد تؤجرهم للمواطنين للعمل في المناجم ، قال ان الأمر ليس قاصراً على أن يزيد المقاتلون الموجودون عندهم فحسب ، بل ان هناك الكثيرين ممن يعملون بالمناجم بأنفسهم ، الذين تقدمت بهم السن ، وكثيرين آخرين من الأثنيين والغرباء عزفوا

أو عجزوا عن العمل بأيديهم ويرحبون بأن يكسبوا قوتهم عن (٩٢) طريق الإشراف على العمال :

وفي إحدى خطب ديموسثينيس نجد ذكرا لرجل يتفاخر : « لقد جمعت في أيام شبلي مالا وفيرا من مناجم الفضة حيث عملت وكدحت » لقد واثاه الحظ وأصبح الآن واحدا من ثلثائة هم أغني أغنياء أثينا (٩٣) .

والقول بأن فقراء المواطنين قد عاشوا على ما ينالونه من أجر مقابل الخدمات السياسية قول ينطوي على زيف أكيد حتى بالنسبة للقرن الرابع عندما اكتمل تطبيق هذا النظام : فللمرء أن يكون عضوا بالمجلس سنتين ( فقط ) طوال حياته ، ولا يستطيع أن يحتفظ بأى منصب من المناصب التي تشغل بالاقتراع أكثر من عام (٩٤) كذلك يمكنه إذا حضر إلى الجمعية في المواعيد التي توجب له الحصول على أجر أن يحصل على دراهمة واحدة لمدة ٢٠ يوما ودراخمة ونصف مدة عشرة أيام طوال السنة ، كما كان في وسعه في بعض الاحتفالات التي اختلف عددها حسب ظروف الدولة المالية - أن يأخذ نصيبه من مال الثيوريكا θεωρικά ( وهو جزء من الميزانية احتفظ به بركليس ليفرق على الفقراء من المواطنين يشترطون به تذكرة لدخول تياترو ديونيوسوس في أعياد الإله الدينية في أثينا ثم أصبح تقليدا أن يوزع هذا المبالغ عليهم في كل الأعياد اليونانية تعويضا لهم عن انقطاعهم عن العمل في هذه الأعياد ) وقلده ٢ أوبل (٩٥) . وإذا أسعده الحظ ونجح في الانتخاب السنوي للمحلفين الستة آلاف فانه يستطيع أن ينتظر على أمل أن يلجج اسمه بإحدى المحاكم كمحلف وبلدك ينال ثلاثة أرباع أوبلات لا تكني إلا لماكله وحده ، وبلدك كان في استطاعة الأعزب الذي لا يعول أحدا ، إذا ما واثاه الحظ ، أن يجد ما يكفيه وإن كان ذلك مستحيلا بالنسبة لرجل له أسرة :

وهكذا كانت غالبية المواطنين عمالا يحصلون على قوتهم بسواعدهم ، وما ينالونه من أجر عن عمل سبامى ليس إلا نوعا من التعويض عما يضيع من وقت عملهم : أما العبيد الذين عملوا فى الزراعة والصناعة فهم قد ازدادوا أساسا قلرا نسيا من ثروة أصحاب الدخل الثابت وكانت الأرض مصدر دخلها الأساسى ، وهذه الطبقة ذاتها هى التى استخلمت معظم عبيد المنازل : وبقي أن نسأل : إلى أى حد استمدت الدولة الأينية دخلها من العبيد مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ؟ لقد ملكت الدولة عددا من العبيد أشهرهم الألف والمائتين من النبالة وهم من سكيثيا ( Scythia ) الذين كانوا يقومون على حراسة الحميمة والمحكم ويقلون أوامر الحكام (٩٦) خلاف عدد آخر فى عداد العمال موزع ما بين دار سك النقود ، وسجن المدينة ، ثم العبد العام وهو أهم العبيد الذى كان أمينا على السجلات والحسابات العامة ، وهكذا اعتمدت أثينا فى شرطتها وجزء من جهاز موظفها الناشئ على عدد من العبيد . أما كتبة الحكام فكان معظمهم من المواطنين الذين يتقاضون مرتبات عن خدماتهم . (٩٧) وواضح أنه كانت هناك ضريبة تفرض على العبيد لم تعرف إلا من قول كسنوفون الذى سبق ذكره (٩٨) ، إلا أنها لم تكن ذات قيمة فى النخل بحيث تستوجب أى اهتمام . كما أن المناجم التى قام استغلالها بصفة رئيسية على عمل العبيد ، وإن أتت بالنخل للدولة إلا أنه كان أقل مما كان يتوقع بالنظر إلى الثروات الطائلة التى جناها الملتزمون . وقد ازدهرت المناجم فى القرن الخامس عندما أخذ جديا فى استغلالها منذ ٤٨٣ وحتى احتلال الأسبرطيين لديكليا Deceleia فى ٤١٣ ، ثم مرت بفترة ركود طويلة امتدت إلى ٣٣٠ تقريبا ، حين عاد للمناجم كامل ازدهارها . وليست لدينا إحصائيات عن القرن الخامس ، أما القرن الرابع فلدينا عنه تسجيل كامل للمدفعات سنة (٣٦٧ - ٣٦٦) وصل لإجمالى المبالغ المدفوعة ٣٦٩٠ دراخمة ثم تسجيل غير كامل لسنة أخرى ربما كانت سنة ٣٤٢ - ٣٤١ - بلغ فيها الدخل حوالى ٣ ثالت : (٩٩) ، ومن المحتمل أن كانت هناك إتاوة بنسبة ١ : ٢٤ علاوة على

ما يدفع للحصول على الامتيازات : (١٠٠) إن الأمر ليكتفه بعض  
الغموض عند ما تسهل : من أين جاء دخل أثينا البالغ ٤٠٠ ثالث  
وإن كان جزء ضئيل منه إنما أتى لاشك ولو بطريق غير مباشر من  
كد عبيد .

إن المأخذ الذى يأخذه بعض النقاد الأوليجارخيين فى القرن الخامس  
(والذى رده دون ما تفكير كثير من الكتاب المحدثين) هو : أن  
الديمقراطية الأثينية قد اعتمدت فيما تدفعه من أجور عن المهام السياسية  
على الإتاوة التى فرضتها على الحلفاء التابعين وقد وضع ذلك المأخذ موضع  
الاختبار القلبي عندما فقدت أثينا امبراطوريتها عام ٤٠٤ ق م ، وثبت  
أنه افتراء عندما استمرت الديمقراطية قادرة على دفع أجر المواطنين  
نظير قيامهم بمهامهم السياسية من خالص دخلها القومى : أما المأخذ  
الحديث القائل بأن ديمقراطية أثينا تعتمد على مجهود العبيد فلم يوضع  
مطلقا موضع الاختبار لأن الأثينيين لم يحرروا أبداعبيدهم ، وليس هذا  
بغريب لأن الرق كان نظاما قائما مسلما به لدى معظم الشعوب بلون  
اعتراض ، وذلك بوصفه (متفقا مع الطبيعة) ، وإلغاؤه كان يعنى إغفلا  
كلها لحقوق الملكية التى حرص الأثينيون طوال تاريخهم على احترامها . وما  
يدعو إلى الدهشة حقا أن فى بعض الأزمات قدمت الاقتراحات لتحرير فئة  
من العبيد أوكلهم أحيانا . ففي سنة ٤٠٦ حرر المذكور من العبيد الذين بلغوا  
سن اثني عشر ، ومنحوا الحقوق المدنية وذلك لتزويد السفن التى اقتصرت  
فى أرخينوساى Arginosae (٢٠١) بالرجال ، وبعد طرد حكمرة  
الثلاثين فى ٤٠٢ نجح ثراسيبولوس قائد الجناح الأيسر للديمقراطية التى أعيدت  
من جديد ، فى الحصول على موافقة على اقتراح بتحرير العبيد الذين  
حاربوا من أجل الديمقراطية (١٠٢) ، ومنحهم الحقوق المدنية ، الأمر الذى  
أبطله فيما بعد القائد المعتدل أرخينوس لعدم شرعيته قانونا ، وفى ٣٣٨ بعد  
هزيمة خيرونيا اقترح السياسى هيبيريدس من الجناح الأيسر ، اقترح وقلم  
قرارا بتحرير كل العبيد ( المذكور اللاتنين جسمانيا ) لمقاومة المقدونيين وقد  
أبطل أحد السياسيين المحافظين هذا القرار أيضا لعدم شرعيته قانونا .

هذه الحقائق تدل على انتفاء العداوة المريرة بين طبقة المواطنين والعبيد ، بل انه قد سادت مشاعر من الأخوة بينهم جميعا . وتلك كانت مسألة أذهلت الأوليغارخيين الاثنيين المعاصرين : فالأوليغارخى العجوز يتحدث بمرارة عن وقاحة العبيد فى أثينا ويشكو من اعتبار ضربهم أمر غير قانونى ويرجع ذلك إلى أنه لا يوجد فرق واضح بين الناس والعبيد فى الملبس والمظهر العام مما يؤدى بسهولة إلى ضرب مواطن خطأ . (١٠٤) وقد كان الأوليغارخى المعتدل ثيرامينيس حريصا على أن يؤكد لزملائه من بين الثلاثين أنه ليس واحدا « من أولئك الذين يعتقدون بأنه لن تتوفر ديمقراطية صحيحة ما لم يسهم فيها العبيد ، وأولئك الذين لا يتورعون لقرعهم من التضييق فى مدينتهم نظير دواخمة واحدة » (١٠٥) وقد سخر أنفلاطون من المغالاة فى الحرية فى ظل الديمقراطية حيث « الرجال والنساء الذين يبعوا ليسوا بأقل حرية من مشترىهم » (١٠٦) .

وبالرغم من أن الاثنيين قد عاملوا عبيدهم معاملة إنسانية ، وهو أمر يبدو شاذا بالنسبة لمستويات العصر ، فإنهم لم يلقوا الرق نهائيا - وظل المأخذ القاتل بأن الديمقراطية كانت تعتمد على عملهم دون أن يوضع موضع اختبار فعلى ، ولو قدر لاقترح هيبيريدس Hypereides نجاح شامل ونحر العبيد على اختلاف أعمارهم نساء ورجالا لما ترتب على ذلك كارثة ، وذلك اعتمادا على ما سبق أن قلناه من دلائل فى هذا المقال . فمجرد أن كان الأثرياء وميسورى الحال من المواطنين (أو بالأحرى زوجاتهم وبناتهم اللاتي لم يتزوجن) كانوا سيضيقون بالقيام بشئون منازلهم ، ثم أن عددا قليلا من الأغنياء وميسورى الحال من الرجال الذين استثمروا كل ثرواتهم فى عبيد المناجم والصناعات قد يتهاونون إلى الفقر والعوز ، وكذلك عددا أكبر من هؤلاء ، وإن كان لا يعلو أقلية صغيرة ، قد يفقدون الدخل الذى كانوا يحصلون عليه من عبيد الصناعات بل قد يحملون أنفسهم مضطرين إلى تأجير مزارعهم بدلا من فلحها بأيدي العبيد ، كما أن عددا من الصناع قد يفقدون مساعديهم والمؤجرين من عبيدهم ، ولكن أغلب الاثنيين الذين لم يقتنوا عبيدا وكانوا يفلحون مزارعهم الصغيرة بأيديهم أو يعملون كصناع وأصحاب محال أو عمال ما كانوا يشعرون بأثر لتحرير العبيد .



## ملاحظات الفصل الاول

### الأسس الاقتصادية للديموقراطية الاثنية

١ - تسهила للقراء الذين ليسوا على معرفة مفصلة بالنقد الاثيكي نورد  
الجدول الآتي :

١ ثالثت = ٦٠ مينا = ٦٠٠٠ دراخمة

١ مين = ١٠٠ دراخمة

١ دراخمة = ٦ اويل

نظرا لاختلاف مستويات الحياة وطريقة التعامل النقدي اختلافا كبيرا  
فمحال بل تضليل أن نحاول التعبير عن النقد الاثيكي بطرق النقد الحديث  
خصوصا في الوقت الحاضر الذي تتغير فيه قيمة النقود بسرعة ، وستعطينا  
الحقائق التالية فكرة اجمالية عن قيمة النقد في اثينا في القرن الخامس  
والرابع ( كانت الاثمان والاجور في القرن الرابع اعل منها في القرن  
الخامس ) ، ففي حسابات الارخنيوم ( I. G. الاول الرقم ٢ - ٣٧٣ - ٧٤ )  
٤٠٩ - ٣٠٨ - ٤٠٧ - ٤٠٦ ق.م كان مستوى الاجر للمدنيين والميتيكي  
وللعبيد على السواء دراخمة واحدة في اليوم وأحيانا دراخمة ونصف وفي  
حسابات الاليزيوم ( I. G. ٢ - ٣ رقم ٢ ) - ١٦٧٢ - ١٦٧٣ لسنة  
٣٢٩ - ٣٢٨ - ٣٢٧ - ٣٢٦ ق.م كان أجر العامل غير المهني ١/٢ دراخمة  
يومية والعامل المهني ٢ دراخمة أو ٢ ١/٢ دراخمة ، وفي سنة ٣٥١ ق.م  
قدر ديموستينين ( ٤ - ٨٢ ) ، اويل يوميا كمصاريف (جراية) للجنود  
والبحارة وربما كان متفائلا عند محاولته اثبات امكان تدبير مصاريف  
القوات العاملة بأقل التكاليف وفي حسابات الاليزيوم كان يصرف للعبد  
العام ٣ اويلات يوميا للطعام ، وكان يصرف « للانيب » ( الشباب في سن  
١٨ الى ١٩ الذين يتدربون على الاعمال العسكرية ) ، في عام ٣٣٠ اربعة  
اويلات نظير الجراية يوميا ( أرسطو Ath. Pol. ٤٢ - ٣ ) أما الملابس فقد  
كانت غالية نسبيا فالثوب ( تونيك ) الذي يشتري لعبد من عبيد الاليزيوم  
العموميين كان يتكلف أكثر من سبع دراخمات ، والصديري المجد يتراوح  
ثمنه بين ٤ ١/٢ الى ٣ أو ٢ ١/٢ دراخمة ، وزوج الحذاء يساوي ٦ دراخمات وقدر  
المعطف في اوستوفانيز ( Plutus ٣ - ٩٨ ) سنة ٣٨٨ ق.م ب ٢٠  
دراخمة والحذاء ٨ دراخمات وربما غولى في الاسعار في سياق الحديث .  
وحوالي ٤٠٠ ق.م كانت اعالة بنتين وولد يصحبهما مربى وخادمة تبلغ

في السنة حسب ليسياس ( ٣٢-٣٨ ) ألف دراخمة ، ويرى ديموستينيس ( ٢٧ - ٣٦ ) عندما يتحدث في عام ٣٦٣ عندما كان قاصرا ان مبلغ ٧٠٠ دراخمة سنويا مبلغ معقول وكاف لاعالته وأخته وأمه . ويعنى هذا ان ما يخص الشخص يوميا كان حوالى  $\frac{3}{4}$  الى ٤ اوئل في اليوم ، ويبدو ان ذلك قد كان مبلغا زهيدا ، ولكن الايجار لم يكن محسوبا كما ان اليونانيين يعتقدون ان النساء والاطفال ياكلون أقل من الرجال بكثير . وكان يمنح المواطنون العاجزون عن اداء أى عمل ويملكون أقل من ٣ مينات اعانة عامة قدرها ١ اوئل يوميا في بداية القرن الرابع و ٢ اوئل يوميا في آخره ( ارسطو ٤٩ - ٤ - ثم ليسياس ٢٤ - ١٣ ) وكانت هذه مجرد صدقة زهيدة فقد احترف عميل ليسياس التجارة .

٢ - ارسطو ( ٧ - ٤ ) في تعليقه على اخراج سولون لطبقة التيتيس من جميع الوظائف *διο καὶ νυν ἐπειδὴν ἐρηται τὸν الوظائف εἰς τοὺς ἀρχὴν ποιοῦν τέλος τελεῖ, οὐδ' ἂν μέλλοντα κληρουσθαι τιν' ἀρχὴν ποιοῦν τέλος τελεῖ, οὐδ' ἂν εἰς εἰποι θητικόν* ( وحتى الآن عندما يسأل موظف زميلا على وشك الانتخاب بالاقتراع لوظيفة ما كم أجر يدفع ، فان أحدا لايقول انه يأخذ أجرا كاحد التيتيس ) ويبدو ان هذا يشير الى أن القاعدة السلونية كانت مازال لها قوتها من الناحية الفنية وان تحولت عمليا ، وعلى غرار ذلك بالنسبة للمؤهلات العليا المطلوبة في أمين خزانة الالهة اثينا *κληρουεῖται δ' εἰς ἐκ τῆς φυλῆς ἐκ πεντακοσιομεδίωνων κατὰ τὸν Σολῶνος νόμον (εἰ γὰρ ὁ νόμος κυριὸς ἐστίν) ἀρχεῖ δ' ὅ* *καὶ λαχὼν ἄλλῃ πάντῃ πέντης πη* بالقرعة واحدا من كل قبيلة من طبقة ٥٠٠ ميدمين حسب قانون سولون ( الذى لايزال ممولا به ) والذى يقع عليه القرعة يأخذ المنصب حتى ولو كان ممدا ) ارسطو ٤٧ - ١ وصرح الاوليجارخى المعجوز ، ان في أيامه (حوالى ٤٢٥ ق.م ) شغل ( الشعب ) *δημος* ( الذى يعتبر في تصويره السياسى التيتيس بصفة عامة ) الوظائف التى يجرى عليها الاقتراع ( كستوفون ١ - ٢٣ ) .

٣ - وفعل لم يؤثر عن بركليس الا ادخاله نظام اجر للمحلفين ( ارسطو ٢٧ - ٣ ) ولكن المرجح أن كان ذلك آخر مرحلة في العملية ، وينسب افلاطون في *Gorgias* ٥١٥ هـ ) تقرير الاجر لبركليس بصفة عامة .

٤ - فيما يخص دفع الاجر على وجه العموم للوظائف ( انظر كستوفون ١ - ٣ ) وثوكيديدس ٨ - ٦٧ - ٣ ثم ارسطو ٢٤ - ٣ - ٢٩ - ٥ ) ويعطينا ارسطو فى ٦٢ - ٢ أسماورا قليلة مفصلة ( ٤ . أويلات للتسعة اراخنة ودراخمة لوظائف أخرى



متنوعة . انظر أيضا ( ٤٢ - ٣ ) ويوزن ارستوفانيس ( Ach. ٦٦ - ٩٠ )  
بان السفراء يأخذون دراخمتين ( ولكن Westermam Class, Phil.

( ١٩١٠ ) من ٢٠٣ - ٢١٦ يذكر حوالي ١ ١/٢ دراخمة مستدلا على ذلك  
من النصوص وهو ما يتضمن مصاريف السفر ) ، وان رؤساء السرايا  
كانوا يؤجرون أيضا ثلاث دراخمتين كما يبدو ، نفس المرجع ص ٥٩٥ -  
٦٠٧ ثم ( انظر Larsen في Class. Philol. ( ١٩٤٦ ) ص ٩١ - ٨ ) على  
عكس الرأى العام ( الذى قام على تفسير خاطئ لأكستوفون Ath. Pol.  
١ - ٣ ) من ان الوظائف العسكرية الانتخابية لم يكن لها اجر .

٥ - ارسطو Ath. Pol. ٦٢ - ٢ قد يستنتج من ٢٩ - ٥ ان الاجر  
كان في القرن الخامس ثلاث اوبلات ، ولكن القرار الذى ألقى كل الاجور  
الا لبعض الوظائف الأساسية المستثناة قد يكون خفض أجورها .

٦ - ارسطو Ath. Pol. ٢٧ - ٣ ، ٦٢ - ٢ ثم المعلقون على الزناير  
Wasps لارستوفانيس ٨٨ ثم ٣٠٠ . لقد ذكرت التريوبولون τριποβολον  
( الثلاث اوبلات ) أولا في الفرمان Nights ( ٥١ ثم ٢٥٥ الخ )  
لسنة ٤٢٤ ق.م .

٧ - ارسطو Ath. Pol. ٤١ - ٣ ويبدو من ارستوفانيس Eccl.  
١٨٣ - ٨ ثم ٣٨٠ الى ٩٣ ( انظر ٢٨٩ - ٣١٠ ) ان عددا محبوسا هم  
الذين سبقوا الى الحضور قد نالوا الاجر . وكان ذلك ٣ اوبلات ( سنة  
٣٩٣ - ٣٩١ ق.م ) .

٨ - ارسطو Ath. Pol. ٦٢ - ٢ .

٩ - عدد ٣٥٠ كان على أساس حساب ارسطو Ath. Pol. ٤٧ - ٦١  
وكان ذلك من قائمة بالية ( قارن جليز Gr. Const. Ant. ص ٢٣٠ - ٦٥  
ثم Busolt-Swoboda, Griechische Staatskunde الثاني ص ١٠٨١ -  
١١٥٠ ) ان معلوماتنا عن القرن الخامس ناقصة تماما اذ قد ألقى المعروف  
من الوظائف القديمة بينما ماجد منها في سبيل الالغاء ارسطو Ath. Pol.  
٢٤ - ٣ αρχαι δ' ενδημοι μὲν εἰς πεπτακοσίους ἀνδρας

υπεροριοι δ' εἰς πεπτακοσίους

( = ٧٠٠ موظف موجودون في البلاد و ٧٠٠ في الخارج ) ، ان ذلك بالتأكيد  
غير مستقيم من جهة اللغة بالإضافة الى أن ذلك مستحيل من الناحية  
الإحصائية ، وربما يكون المؤلف قد أعطى ٣٥٠ كتعداد لكل طبقة مما  
ينتج عنه ٧٠٠ وبخصوص قيمة الاجر انظر ملاحظة ٤ . ان الدراخمة  
يبدو من خلال الدلائل المحددة التى لدينا انها كانت مستوى عاما للاجور  
حقا ، واذا ما حصل أحد على أكثر من ذلك فان الآخرين نالوا أقل ، ويبدو  
انها بالنسبة لبعض تعتبر أجرا اضافيا ( على سبيل المثال الاثلويتاي  
Ath. Pol. أى ( منظمو المسابقات ) فنقلا عن ارسطو - Arthlothesae

٦٢ - ٢ كانوا يتناولون عشاءهم من حساب المصروفات العامة أثناء الشهر الذى تقام فيه أعياد الباناتيناي ) .

١٠ - استدعى المجلس ης απεσιμος ηη οσαι ημεραι πλην εαν ης απεσιμος ηη ٤٣ - ٣ ان الايام المستثناة تتضمن الاعياد وایام اجتماع الجمعية وربما بذلك يتبقى ٣٠٠ يوما فيما يخص الاجتماع غير العادى انظر ديموستينيز ٢٢ - ٣٦ ثوكيديدس ٨ - ٦٩ - ٤ απο του κυάμου επεστησαν τοις βουλευταις ουσιν εν τώ βουλευτηρίω και ειπον αυτοις εξιέναι λαβουσι τον μισθόν. εφερον δ' αυτοις του υπολοιπου χρονου παντος αυτοι και εξιουσιν εδίδουσαν

( = اقتحموا قاعة الجمعية على الاعضاء فى المجلس وطلبوا منهم اعطائهم أجورهم أو مفادرتهم المكان وقد أحضروا لهم الاجور لباقي الدورة وفى أثناء خروجهم سلموهم اياها ) . وقد أخذت هذه الفقرة على انها تقصص عن ان أعضاء المجلس كانوا يأخذون مرتباتهم يوميا بغض النظر عن الحضور ، ولكن من المحتمل أيضا ( وهو ما يوعز به إبراز كلمة παντός ان الاوليجارخيين قد أعطوا أعضاء المجلس أقصى ما كان يمكن أن يحصلوا عليه ليدفعوهم الى الانصراف فى هدوء . وواضح ان الاعضاء كانوا يأخذون أجرهم يوما بيوم (ماداموا قد أوجروا حتى هذه الآونة) . ومن الصعب الاعتقاد انه فى مثل هذه الظروف كان يمكنهم المطالبة بأجر الايام التى تفيىبوا فيها أو التى لم تعقد فيها جلسات .

١١ - الزناير Waspe ٦٦١ - ٣ .

١٢ - ديموستينيز ٢٤ - ٨٠ .

١٣ - ( كسنوفون ) Ath. Pol. ٣ - ٧ .

١٤ - الزناير ١٠٠ وما بعده ، ٢١٦ وما بعده ٠٠٠ الخ

١٥ - قد حصلنا على الرقم استنتاجا من تفاصيل ال ٦٠٠ تالنت

التي ذكرها ثوكيديدس ٢-١٣-٣ كدخل الدولة الكبير من الامبراطورية على الاقل من الالف تالنت التي ذكرها كسنوفون ( Ath. ٧ - ١ - ٢٧ ) كمجموع للدخل القومى والامبراطورى ، ( وكلاهما يشير الى بداية الحرب البلوبونيزية ) وقد أكد ذلك اجمالا ارستوفانيز ( الزناير Wasps ٦٥٦ - ٦٠ ) الذى يذكر حوالى ٢٠٠٠ تالنت كمجموع الدخل من كل المصادر عندما زينت الجزية الامبراطورية الى ١٤٦٠ تالنت ( انظر Ath. Trib. Lists. الثالث ٣٤٤ وما بعده ) .

١٦ - ديموستينيز ١٠ - ٣٧ .

١٧ - بخصوص هذا التمييز انظر ديموستينيز ٢٤ - ٩٦ الى ١٠١

١٨ - لىسياس ١٩ - ١١ ، ٢٧ ، ١ - ٣٠ ، ٢٢ ثم ديموستينيز

٢٤ - ٩٦ الى ١٠١ .

١٩ - ديموستينيز ١٠ - ٣٨ ثم ثيوبومبوس Theopompus في  
F.G.H. الثاني ١١٥ ، قطعة ١٦٦ .

٢٠ - كسنوفون Ath. Pol. ١ - ١٦ - ٨ .

٢١ - ثوكيديدس ٢-١٣-٣ ، يذكر ٦٠٠ تالنت ولكن قوائم الجزية  
تبين دخلا يبلغ حوالي ٤٠٠ تالنت فقط من جزية الحلفاء ( انظر Ath.  
Trib. Lists الثالث ص ٣٣٣ وما بعده ) .

٢٢ - مثلا في عام ٤٤٦ ق.م بعد اخمد ثورة ايوبيا كان قد اخرج  
جميع سكان هيسثيا وحل محلهم مستعمرون اثينيون ( ثوكيديدس ١ -  
١١٤ ) بينما في خالكيس جرد فقط الاستقراطيون من املاكهم لصالح  
الاقطاعيين الاثينيين ( ايليان Aelian في Var. Hist ٦ - ١ ، ثم  
بلوتارخوس ، بركليس ٢٣ ) .

٢٣ - انظر التذييل .

٢٤ - بلوتارخوس ، بركليس ١١ .

٢٥ - ثوكيديدس ٢ - ١٣ - ٨ .

٢٦ - ارسطو Ath. Pol. ٢٤ - ٣ .

٢٧ - ثوكيديدس ١٣ - ١٧ - ٤ ، ٦ - ٨ - ١ ، ٣١ . بعد كارثة  
صقلية كان يجب انقاص الاجور الى ٣ اوبل نظرا لحجز الاموال (ثوكيديدس  
٨ - ٤٥ - ٢) .

٢٨ - انظر Tod. ١ - ٥٣ ثم R.S. Stanier في J.H.S.

العدد ٣٨ ( ١٩٥٣ ) ص ٦٨ - ٧٦ .

٢٩ - بلوتارخوس ، بركليس ، ١٢ .

٣٠ - ثوكيديدس ٢ - ١٣ - ٣ - ثم Tod. ١ - ٦٤ .

٣١ - هيرودوت ٨ - ٤٤ .

٣٢ - هيرودوت ٨ - ١ .

٣٣ - هيرودوت ٩ - ٢٨ .

٣٤ - نبوس Nepos ، ميلتيادس Miltiadis ثم سويداس

Suidas انظر  $\text{Ἰντιάς}$  ( الذي يذكر Ephorus ) .

٣٥ - هيرودوت ٥ - ٩٧ ثم ٨ - ٦٥ ، ويورد ارستوفانيز (٤٢٢١)  
( ١١٣٣ ) أيضا هذا الرقم رغم أنه في هذا الوقت ( ٣٩٣ - ١ ) كان محتملا  
ألا يكون صحيحا وارستوفانيز أيضا ( الزناير ٩ ، ٧ ) يتكلم عن  
 $\delta\upsilon\sigma\ \mu\upsilon\pi\tau\alpha\delta\epsilon\varsigma\ \tau\omega\upsilon\varsigma\ \delta\eta\mu\omega\tau\iota\kappa\omega\upsilon\varsigma$  ( أى ٢٠ ألف من الليتس ) في ٤٢٢

٣٦ - انظر التذييل .

٢٧ - ثوكيديدس ١ - ١٢١ - ٣ - ١٤٣ - ١ ثم ٧ - ١٣ - ٢ ،  
٤ - ٦٣

٢٨ - بلوتاوخوس ، بركليس Pericles ، ١١ .

٢٩ - ارسطو Ath. Pol. ٢٤ - ٣ ثم ثوكيديدس ٢ - ١٣ - ٨ .

٤٠ - ثوكيديدس ٤ - ١٠١ - ٢ .

٤١ - ثوكيديدس ٥ - ١١ - ٢ .

٤٢ - ثوكيديدس ٦ - ٤٣ ، ٧ - ١٦ - ٢ ، ٢٠ - ٢ - ٤٢ ، ١ - ٤٢

٤٣ - ثوكيديدس ٣ - ٨٧ - ٣ .

٤٤ - ليسيلاس ٢٠ - ١٣ بعد ان اقترعت على أن ( توكل ) الامور  
( الحكومية ) للخمسة آلاف تقدم ( الرجس ) بقائمة حموى ٩٠٠٠ -  
უმონ ψηφισαμένων πεντακισχιλίοις παραδουναί τα πράγματα  
καταλογευσών ἑννακισχιλίους κατέλεξε :

انظر ثوكيديدس ٨ - ٩٧ - ١ : τοῖς πεντακισχιλίοις ἐψηφίσαντο :  
τα πράγματα παραδουναί ( ειναι δ'αυτων οκδοσι και θπλα  
παρέχονται )

- لقد أوكلت الامور ( الحكومة ) الى ال ٥٠٠٠ الذين انتخبوا ( هؤلاء  
الذين يمكن أن يزودوا أنفسهم بالمدد ) . انظر التذييل .

٤٥ - انظر صفحات ٧٦ ، ٧٩ ، ٨١ - ٢ .

٤٦ - انظر جلبرت Greek Const. Ant. ص ١٧٦ - ٨٣ ثم بوزولت  
Busolt Swoboda, Griech. Staatskunde الثاني ص ٩٨٤ - ٦ ان النور  
الصغير الذى لعبته طبقة التجار فى السياسة الاثينية يرد من جهة الى كون  
كثير من التجار من طبقة المتبكي ومن جهة أخرى الى أنهم غالبا ماكانوا  
طائفة متواضعة يملكون أكثر قليلا من سفيتتهم الواحدة ويعملون برأس مال  
مقترض على سلامتها وسلامة حمولتها من البضائع .

٤٧ - كستوفون Mem. ٢ - ٨ - ١ الى ٥ .

٤٨ - ايسايوس ٥ - ٣٩ .

eis dé tous misothétous idéntas di' endeiαν των επιτηδεών  
( لقد سمح ) لهم بأخذ أجور نظرا لنقص وسائل الحياة ) . ايزوكراتس  
١٤ - ٤٨ :

αλλους δ' ἐπι θητεῖαν ἰόντας, τοὺς δ' ὅπως ἑκαστοὶ δυνανεαί  
τα καθ' ἡμέραν πορίζομενους

( - وآخرون يكسبون معاشهم اليومى بقدر ما يستطيع كل منهم )  
٤٩ - كستوفون ٢ - ٥ - ٢ ثم ديومستينز ٣٦ - ٢٨ الى ٤٣٩

٥٠ - أفلاطون ، الجمهورية ٥٦٥ ١ .

٥١ - كستوفون ٣ Mcm - ٧ - ٦ .

٥٢ - أرسطو Ath. Pol. ٤ - ٤ - ٢١ ( ١٢٩١ ب ) .

٥٣ - ليسيئاس ٥ - ٥ ثم انظر ديموستينيز ، ٤٥ - ٨٦ .

٥٤ - مثلا خرئيميلوس Chremylos المواطن الفقير بطل Plutus  
يملك عبدا غيبيا مضحكا هو كاريون Carion وفي Ecclesiazusae  
لم يظهر أى عبد فى أول الرواية عندما سرق النساء ملابس أزواجهن وبعد  
ذلك صحا الأزواج واضطروا الى لبس ملابس زوجاتهم وأخيرا تظهر فجأة  
جارية براكساجورا Praxegora لتلعب دورا فكاهيا . وكان البرنامج  
الشيوعى لبراكساجورا يتضمن  $\mu\epsilon\gamma\alpha\lambda\alpha\lambda\alpha\sigma\tau\epsilon\varsigma\ \tau\omicron\nu\ \mu\epsilon\nu\ \chi\rho\eta\sigma\theta\alpha\iota$   
واللهو بليتاي الاثنين في سيراكوزا كانوا عبيدا .  
٥٥ - ثوكيديدس ٣ - ١٧ - ٤ .

٥٦ - ثوكيديدس ٧ - ٧٥ - ٥ يشير الى أن معظم تابعى الفرسان  
والهوبليتاي الاثنين في سيراكوزا كانوا عبيدا .

٥٧ - ثوكيديدس ٤ - ١٠١ - ٢ وفي إيسايوس ٥ - ١١ وقد وجه  
لديكاويجين Dicaogène لوم شديد لارساله قريبا له فقيرا كان قد  
حرمه من ميراثه ليخدم أخاه  $\alpha\nu\tau\epsilon\ \alpha\kappa\omicron\lambda\omicron\upsilon\theta\omicron\upsilon$  فى كورنث ( ربما كان  
ذلك أثناء حرب كورنث ) ٢ .

٥٨ - ديموستينيز ٢٤ - ١٩٧ .

$\theta\upsilon\rho\alpha\varsigma\ \alpha\phi\alpha\iota\rho\epsilon\iota\nu\ \kappa\alpha\iota\ \sigma\tau\epsilon\omega\mu\alpha\theta\prime\upsilon\ \pi\omicron\sigma\kappa\alpha\nu,\ \kappa\alpha\iota\ \delta\iota\alpha\kappa\omicron\nu\omicron\nu,\ \epsilon\iota\ \tau\iota\varsigma$   
 $\beta\chi\rho\eta\tau\omicron\ \tau\alpha\upsilon\tau\eta\nu\ \epsilon\nu\epsilon\chi\upsilon\rho\acute{\alpha}\zeta\epsilon\iota\nu$

= منتزعا أبوابهم نازعا مفارش سرهم من تحتهم ، حاجزا خادمة اذا

كان يستعمل أحدهم خادمة ) .

٥٩ - انظر ص ٢٨ - ٩ .

٦٠ - انظر ص ٨٨ - ٩ .

٦١ - ليسيئاس ٧ - ٩ - ١٠ ثم إيسايوس ١١ - ٤٢ ان المتيكي

الذين وصفوا كفلحين γεωργοί ٢ - ١٠٠ ربما كانوا فلاحين  
مستأجرين ( ولا يمكن أن يكونوا ملاكا للاراضى ) وان جاز أن يكونوا  
عمالا زراعيين . انظر كستوفون Sym ٨ - ٢٥ فيما يخص الزراعة  
غير المحتلى بها للمستأجرين .

٦٢ - ليسيئاس ٤ - ١ ، ٧ - ١٦ و ٣٤ ثم ديموستينيز ٤٧ - ٥٣ ،

٥٣ - ٦ ان المحررين الذين يصفون أنفسهم بأنهم مزارعون γεωργοί

في I. G. الثاني - الثالث ( ٢ ) ١٥٥٣ - ٧٨ ( انظر من أجل التحليل  
 Gomme, Population of Athens ص ٤١ - ٣ ) ربما كانوا عبيدا  
 زراعيين سابقين وأصبحوا الآن عمالا أو مستأجرين وإن الفلاح αγροικός  
 في ثيوفراستوس ( Char. ٤ - ٥ ) كان يناقش السياسة مع خدمه  
 οἰκέται وماجوريه الزراعيين μισθωτοί وقد استخدم مالك أرض اثينى  
 في ناكسوس مرتزقا Σπλάτης ( كان يبدو انه يعمل الوقت كله  
 ἐθητευεν ἐκεῖ παρ' ἡμῖν كالعبيد ( أفلاطون Euthyphro ٤ ج ) •

٦٣ - ديموستينيز ٥٣ - ١٩ الى ٢١ •

٦٤ - ديموستينيز ٥٧ - ٤٥ •

٦٥ - ديموستينيز ٤٧ - ٥٢ ثم ايسايوس ٦ - ٣٣ •

٦٦ - ليسياس ، ٢٠ - ١١ •

٦٧ - ديموستينيز ٢٢ - ٦٥ = ٢٤ ، ١٧٢ •

οἱ γεωργοὺντες καὶ φειδόμενοι διὰ παιδοτροφίας δὲ καὶ  
 οἰκεία ἀναλωμάτων καὶ λητουργίας ἑτέρας ἐκκλειομένης  
 εἰσφορὰν

( - المزارعون الذين يقاسون شظف العيش من أجل رعاية أولادهم أو  
 مطالبهم المنزلية أو أعباء مصاريفهم أو الخدمات العامة (الليتورجيات) الأخرى  
 قد أغرقتهم الضرائب ) • ان الليتورجيا المشار اليها هنا لا يمكن أن تكون  
 ليتورجيا الدولة التي يكلف بأدائها المواطنون الأغنياء نسبيا ولكنها  
 تلك التي تقع على عاتق أهل الدير ( ايسايوس ٢ - ٤٢ ثم I.G. ٢/١ -

١٨٦ ٧ ب ، ٢ ، ٢/٣ - ١٧٨ ، ١١٩٨ ، ١٢٠٠ ) •

٦٨ - ارسطو Ath. Pol. ١٣٢٣ ، انظر ١٢٥٢ ب ο γάρ βους

• πάντων οἰκέτου τοῖς πένησι ἐστιν الثور يعمل عند الفقراء بدل خادم

٦٩ - انظر صفحات ٨٣ - ٤ •

٧٠ - ديموستينيز ٢١ - ٨٣ - ٩٥ •

٧١ - ليسياس ١٦ - ١٤ •

٧٢ - بالنسبة لثمن الارض انظر ص ١٤٢ ملاحظة ٣٦ وقد قدرت  
 الاجارات بنسبة ٨٪ من قيمة رأس المال في ايسايوس ١١ - ٤٢ ثم  
 I.G. الثاني - الثالث (٢) - ٢٤٩٦ وبالنسبة لتكاليف الحياة انظر  
 ملاحظة (١) ، ان الفلاحين الفقراء في Plutus لارستوفانيز ( ٢٢٣ - ٤ )  
 مثلا وهم يعملون بأنفسهم في الحقول •

- ٧٣ - كسنوفون Vect. ٤ - ١٤ الى ١٥ ، كان كسنوفون يكتب عن جيلين بعد ذلك ويذكر تقارير شعبية من المحتمل انها غالت كثيره في ثروة نيكياس ( انظر ليسياس ١٩ - ٤٧ ) .
- ٧٤ - ديموستينز ٣٧ - ٤ .
- ٧٥ - ليسياس ١٢ - ١٩ .
- ٧٦ - ديموستينز ٣٦ - ١١ وفي ديموستينز ٣٢ - ٣ يقل صانعو الاسلحة مايقدر بنصف ثالثت في السنة ( ديموستينز ٢٧ - ٩ ) انظر ديموستينز ٣٦ - ٥ بخصوص ارض باسيون .
- ٧٧ - ديموستينز ٢٧ - ٩ الى ١١ .
- ٧٨ - ( بلوتارخوس ) Vit. X, Or. ايزوكراتس .
- ٧٩ - كسنوفون Mem. ٢ - ٧ - ٣ الى ٦ .
- ٨٠ - كسنوفون Mem. ٣ - ١١ - ٤ .
- ٨١ - ايسخينيس ١ - ٩٧ .
- ٨٢ - ليكورجوس ، انظر Leocr. ٢٣ ، ٥٨ ثم ديموستينز ( ٢٧ ) ٩ ) يقدر دخل صانعي الاسلحة المهرة بثلاث مينات للواحد على الاقل .
- ٨٣ - ايسايوس ٨ - ٣٥ .
- ٨٤ - ايسايوس ٦ - ١٩ - ٢٠ ، ٣٣ - الى ٣٤ .
- ٨٥ - كسنوفون Mem. ٢ - ٣ - ٣ .
- οἰκῆτας μὲν οἱ δυναμενοὶ ὄνουνται ἵνα συνεργοὺς ἔχωσιν.
- ( = ثم أن المقتردين يشترون عبيدا كمساعدين في العمل ) .
- ٨٦ - ليسياس ٢٤ - ٦ .
- τεχνην δε κεκτημαι βραχέα δυναμένην ωφελειν, ην αυτος μεν ηδη χαλεπως εργαζομαι, τον διαδεξομενον δ' αυτην ουκω δυναμαι κησασθαι
- ( - انني املك تجارة لا تدر على الا القليل وأجد صعوبة في ممارستها بنفسى ولا املك رجلا آخر يقوم بالعمل عني ) .
- ٨٧ - سويداس انظر ἀποψηφίσεις ( ٤٥٣ ب ) .
- ٨٨ - اثيناىوس ٦ - ٢٧٢ .
- Die Bevölkerung der griechisch-römischen Welt - ٨٩
- R.L. Sargent, The Size of the slave population at Athens during the fifth and fourth centuries, B.C. ٨٤ - ٩٠ ثم انظر أيضا
- W.L. Westermann, Athenians and the Slaves of Athens, في
- Athen. Stud. ( W.S. Ferguson. لتكريم )

٩٠ - ثوكيديدس ٧ - ٤٧ - ٥ ان الرقم لابد ان كان تقديرها الا ان تقديرات ثوكيديدس جدية بان تكون موضع اعتبار جدى ويومى الى ان هذه الحسارة كانت أمرا خطيرا بالنسبة للآتينيين اى ان العشرين ألفا كانوا نسبة جوهرية من مجموع العبيد .

٩١ - كسنوفون Vect. ٤ - ٢٥ .

٩٢ - كسنوفون Vect. ٤ - ٢٢ : πολλοί δ' αὖτε καὶ αὐτῶν :  
των εν τοις εργοις γηράσκοντες, πολλοί δὲ καὶ ἄλλοι καὶ  
Ἀθηναῖοι καὶ ξένοι οἱ τῷ σώματι μὲν οὐτε βουλοιντ' ἂν  
οὐτε δυναινέ' ἂν ἐργάζεσθαι, τῇ δὲ γνῶμῃ ἐπιμελουμένοι  
ἡδέως ἀνταβιπτήδεια πορίζονται.  
هم العمر وكثيرون غيرهم اثنيون وغرباء ومن لا يرغبون أو لا يقوون على  
العمل بأيديهم ( جسمانيا ) ولكن يسرهم أن يكسبوا حياتهم كمشرفين ) .

٩٣ - ديموستينز ٤٢ - ٢٠ : πολλὰ ἐκ τῶν ἔργων τῶν  
ἀργυρείων ἔγδ', φαίνεσθαι, πρότερον αὐτοῦ τῷ ἑαυτοῦ  
σώματι πονῶν καὶ ἐργαζομένου συνελεξαμένην

( = فيما يخص مناجمى من الفضة فانافاينبوس عملت بنفسى أولا  
بمجهودى الجسمانى وقد جنيت أرباحا طائلة ) .

٩٤ - أرسطو , Ath. Pol. , ٦٢ - ٣ .

٩٥ - ديموستينز ١٣ - ٢ - ١٠ .

٩٦ - Gilbert, Gr. Const. Anc. ص ١٧٣ - ٤ .

٩٧ - نفس المرجع ص ٢٢٩ .

٩٨ - كسنوفون Vect. ٣ - ١١ - ٤ .

٩٩ - لقد عرض الدليل كله وحلته Margaret Crosby فى  
Hesperia ١٩٥٠ ص ١٨٩ وما بعده .

١٠٠ - سويداس انظر δίκη ἀγραφῶν μεταλλῶν .

١٠١ - كسنوفون Hell. ١ - ٦ - ٢٤ ثم ارستوفانيز  
للضفادع ٦٩٣ - ٤ .

١٠٢ - أرسطو , Ath. Pol. , ٤٠ - ٢ .

١٠٣ - ( بلوتارخوس ) Vit. X Or. هيبيريدس ( Mor. A٤٩١ )

١٠٤ - كسنوفون Ath. Pol. ١ - ١٠ .

١٠٥ - كسنوفون Hell. ٢ - ٣ - ٤٨ .

١٠٦ - أفلاطون , الجمهورية , ٥٦٣ ب .



۲

اثنی عشری عہد  
دیموسٹینیس

---



● ● كانت أهداف ديموسثينيس وسياسته موضوع جدل كبير ولكن الذين كتبوا عنه قلما ألقوا بالا إلى الأثينيين الذين تكلم اليهم وبأننا تسيطر علينا الفكرة العامة من أنهم ، اذا ما قورنوا بالخطيب المتهب وطنية ، كانوا جماعة من الكسالى المتواكلين الجبناء المحبين للهو ، ينفرون من الحرب ولا ينهضون بما عليهم من التزامات ، بل يفضلون الحصول على القليل مما يرجون داخل مدينتهم دافعين الأجور للمرتزقة ليحاربوا بدلا منهم وأحيانا يقصرون في دفع تلك الأجور ، فهل صدق هذا الحكم ؟ ، إنها الصورة التي تبدو بارزة من خطب ديموسثينيس التي تكاد تقدم لنا بالإضافة الى أحاديث الخطباء المعاصرين له كل ما لدينا من شواهد ، وأقترح هنا طرح هذه الشواهد للبحث من جديد .

« ادفعوا ضريبة الحرب » ( eisphère ) « واعلموا بأنفسكم في الجيش » ( αυτοι στρατεύεσθε ) . هاتان « دعوتان ديموسثينيس الرئيسيتان اللتان يركز عليهما في مخاطبته للشعب . ولنبدا أولا بمناقشة ضريبة الحرب . انه موضوع فني وجنلى إلى حد بعيد ، وأرجوا المعذرة ان يكون متمسقا بعض الشيء ، أما النقاط التي أحب أن أجلوها فهي : هل كانت هذه الضريبة كالا اعتماد السائد دائما ، ضريبة تصاعدية ؟ ومن الذى يدفعها وما مدى الإعفاء منها ؟ وما جملة المتحصل منها بالفعل ؟

كانت الأيسفورا ( Eispheora ) هي ضريبة الحرب تفرض بقرار من الشعب حسب ما تقتضيه الظروف ، واتخذت شكل جباية مالية ، ولهذا

الغرض أجرى إحصاء للممتلكات في ٣٧٨ - ٤٧٧ ق. م بلغ فيه مجموع ضرائب أثينا حسب تقدير بوليبي ٥٧٥٠ تالنت (١) ويذكر ديموستينيس أن ضرائب البلد ( *τιμήμα της χώρας* ) قد بلغت في عهده ٦٠٠٠ تالنت ويقرر أن النسبة المثوية للجبايات عن هذا المبلغ لو كانت واحدا في المائة لأتت بمال ٦٠ تالنت ، ولو كانت ٢ / ١ لبلغت ١٢٠ تالنت وهكذا : (٢) ومن الواضح في هذا الصدد أن بوليبي ، كان يعتقد أن « الضرائب » تمثل رأس مال البلاد الكلي بقيمته الحقيقية من (أراض ومنازل وممتلكات أخرى) ، وقد فاتته حقيقة أن هذه الضرائب كانت تسبق الممتلكات دون حد الإعفاء. إلا أن ديموستينيس في إحدى فقرات خطبته الأولى ضد (٣) أفروبوس ( *Aphobos* ) يستعمل تعبير « التقدير الضرائبي » بمعنى آخر ، فيقول : « ٣ تالنت هي ضريبة » (٤) تالنت « *πεντακαίδεκα ταλαντων γάρ τρία ταλαντα τίμημα* » ويشير إلى أنه في حالة الثروات الأصغر كانت النسبة أقل من الخمس . ومن هذه الفقرة ومن إشارة غامضة في بولوكس ( *Pollex* ) (٥) نشأت النظرية القائلة بأن (تقدير الضرائب) لم يكن يمثل القيمة الحقيقية لممتلكات الفرد بل مجرد قيمة ضرائبية وأن القيمة الضرائبية كانت بنسبة أعلى عند الغني منها عند الفقير ، وبهذا كانت ضريبة الحرب « الأيسفورا » هي الضريبة الوحيدة التصاعدية المعروفة في العالم القديم .

وتثير هذه النظرية مشاكل كثيرة ، فهي أولا تبس معقدة للغاية فقد كان الوضع يقضى بأن تفرض الضرائب على خمس رأس مال أغني المواطنين بينما الأمر الطبيعي يقتضى تقدير هذه الضرائب عن كل ممتلكاتهم ، ثم يكون بعد ذلك التقدير التنازلي بالنسبة للطبقات الأفقر . ثانيا أن هذه النظرية تتعارض مع نص معاصر (٦) هو عقد إيجار يلتزم فيه المستأجر بدفع ٥٤ دراخمة لإيجارا سنويا تضاف إليه إذا فرضت ضريبة الأيسفورا مبلغ ٧ ميناى « حسب تقدير الضرائب ( *κατα το τίμημα καθ' ἑπτα μνας* ) » فيكون الإيجار بنسبة ٨ / ١ تقريبا إذا كانت الميناى السبع هي القيمة الفعلية للممتلكات ، ويصبح أمرا غير معقول إذا كانت القيمة الحقيقية خمسة أمثال هذا المبلغ أو أكثر ويصبح أيضا « التقدير الكلي للضرائب » في أثينا غير معقول

كذلك . قد يكون ٦٠٠٠ ثالثا مبلغا ضئيلا ولكن يجب أن نتذكر أنه لا يشمل آلاف الملكيات الصغيرة دون حد الإعفاء ، وكما تبين الإشارات العديدة عند الخطباء<sup>(٦)</sup> فإن إخفاء الثروات والحالات التي تقل عن مستوى التقدير الضرائبي كانت القاعدة لا الاستثناء ، ومن جهة أخرى فإنه لمن المستحيل تماما أن تكون قيمة الممتلكات الأينية الخاضعة للضرائب قاصرة على خمسة أمثال ال ٦٠٠٠ ثالثا بل أكثر كثيرا ، « فتقدير الضرائب » إذا تعبر استعمال بمعنيين للدلالة على القيمة الحقيقية وذلك في النص وفي عبارة « تقدير ضرائب البلد » كما يستعملها ديموسثينيس في الخطبة الأولى ضد أفوبوس ومن ثم كانت الضريبة نجبي حسب تقدير الضرائب بالمعنى الأول ، أى للقيمة الحقيقية وإلا فإن حساب ديموسثينيس الذي توصل فيه إلى أن نسبة ١/١٠ تأتى بستين ثالثا سيكون غير معقول . ولابد إذن أن يكون ديموسثينيس قد استعمل هذه الكلمة في غير معناها الفني في الفقرة التي ذكر فيها أن « التقدير الضرائبي » لمبلغ ١٥ ثالثا هو ٣ ثالثا فيما يخص أكبر الثروات.

وفي هذا الصدد يشير ديموسثينيس أكثر من مرة إلى نسبة ١ : ٥٠ . ولكنه في كل الفقرات<sup>(٧)</sup> الأخرى يستعمل تعبرا آخر ، إنهم يتظرون مني أن أدفع هذه الضريبة ( ταυτην ηξιουν εισφέρειν την εισοφραν ) أو يقولون أن أدفع ٥٠٠ دراخمة عن كل ٢٥ مينا « κατα τας πέντε και εικοσι μνας πεντακοστας δραχμας εισφέρειν » كما لو أن أوصيائه أرغموه على دفع ١/٢٠ ثروته كضريبة ، وما لاشك فيه أن الضريبة لم يجب أبدا على أساس هذه النسبة الخيالية ، ففي الحقيقة دفع ديموسثينيس خلال العشر سنوات عندما كان مائز ال قاصرا ١٨ مينا عن ال ١٥ ثالثا التي جرى عليها التقدير<sup>(٨)</sup> فإذا تعنى عبارات ديموسثينيس ؟ لقد رأى أخيرا المستر مايجس Meiggs<sup>(٩)</sup> أن نسبة الخمس ١/٥ هي حد أقصى ، فهي أعلى قدر يمكن مطالبة الأثرياء بسلمه كجملة لكل مدفوعاتهم الضرائبية خلال حياتهم وبالنسبة للطبقات الأفقر من دافعي الضرائب فقد كان هذا الحد أقل من تلك النسبة ، فالأيسفورا إذا كانت نجبي بنسبة مئوية حسب القيمة الحقيقية لكل الممتلكات الداخلة في نطاق الضرائب ولم تكن ضريبة تصاعدية : فإذا بلغ

مجموع الضرائب المتعددة مثلا نسبة جلف (والأرقام الحقيقية غير معروفة) من رأس المال كان من حق أفراد الطبقة الفقيرة أن يطلبوا الإعفاء بينما كان على أفراد الطبقة الثرية أن يستمروا في الدفع بنسبة خمس رأس مالم كحد أقصى:

هذه النظرية تستدعي النظر إذ أنها تعلى معنى لعبارات ديموستينيس ، وتتفق وطرق التفكير اليوناني ، فقد كانوا يميلون إلى اعتبار ثروة الفرد أساس التوازن بصرف النظر عن الدخل ، يقيسون عليها مجموع مددواته في « التريارارخيات » والخدمات العامة (الليتورجيات) وضريبة الحرب (١٠) ولكن تطابق مثل هذا النظام كان لا بد وأن يقوم على حسابات على جانب كبير من التعقيد ، وذلك لأن الثروات في الواقع لم تكن متوازنة فقد كانت تكبر وتتضائل بالميراث ، كما أنها تتزايد باستثمار الزائد من الدخل وتتناقص ببلغ الصداق وبيع الممتلكات. لهذا أرى أنه من الصعب الاعتقاد بأن مثل هذه الطريقة المقعدة كانت نافذة وأرائي أوافق هنا على تفسير آخر للكلمات ديموستينيس أبدا إلى تلميذى السابق مستر دى سانت كروا (Mr. de Ste Croix) (١١).

يلذكر ديموستينيس في إحدى فقراته أن أوصياءه جعلوه رئيسا (ἡγούμενον) لديموريته (συμμορία) والسيموريا عبارة عن جماعة من ستين مواطنا من أغنى مواطني أثينا يلزمون بالقيام ببعض الخدمات العامة أى (الليتورجيا) خاصة القيام بحبء صيانة سفن الأسطول الحربى (ἐπιπαραρχα) ثم القيام مقدما ببلغ ضريبة الحرب بدلا من المواطنين الفقراء وقد وجدت في أثينا عشرون سيموريا ، إثنان من كل قبيلة) ، ولم يكن تقديرها الضرائب ضيلا بل كان مرتفعا للغاية إذ بلغ مادفمه هو ٥٠٠ دراخمة عن كل ٢٥ مينا (١٢) وفي ذلك الوقت كان الرؤساء مع رجال الصف الثانى والثالث (δεύτεροι καὶ τρίτοι) في السيموريات وهم الذين أصبحوا فيما بعد جماعة الثلاثمائة (١٣) وهم اللذين كانوا يدفعون الضريبة مقدما (οἱ προεισφέροντες) وبالتالي كانوا يجمعونها من أعضاء سيمورياتهم الآخرين ، أفلا يمكن أن يكون هذا النظام كان قائما منذ نشأة السيموريات وأنه كان الغهنا للغم الضريبة مقدما (προεισφορά) والتي قدرت بالنخس ١ من ثروة الدافع وفق مقدار ثروته ؟

وكتشف وجهة النظر هذه صعوبات أيضا . ففي عام ٣٥٧ كانت هناك متأخرات من الديون بلغت حوالى أربعة عشر تالنت عن الثلاثمائة تالنت الإضافية التى كانت قد طلبت فى العشرين سنة السابقة (١٤) . قد يكون بعض هذه المتأخرات مستحق من بعض أعضاء طبقة الثلاثمائة : وقد يكون من الأمور ذات الدلالة ان من بين المدنيين الذين ذكرهم ديموسثينيس إثنين كانا من أعضاء التريارارخيا (١٥) وعلى ذلك فلا بد أنهما كانا على درجة كبيرة من الثراء مما أهلها ليكونا فى حداد طبقة الثلاثمائة . وعلى أية حال فإن نصف متأخرات الديون تجمعت من مبالغ صغيرة جداً نادراً ما تجاوز أى منها - حسب ما أورده ديموسثينيس (١٦) - سميّا واحداً فى ذمة ٤٠٠ أو ٥٠٠ من المدنيين ، فكيف يظل كل دافعى الضرائب مدنيين للخزنة إذا كانت جماعة الثلاثمائة تتكفل بدفع ما عليهم من ضريبة مقدما ؟ لعلمهم كانوا مدنيون لبعض أعضاء الثلاثمائة لا للدولة .

هناك إجابتان معقولتان على هذا السؤال ، فمن الجائز ان كان « الدفع مقدما » تدبيراً معداً للعمل عند الضرورة القصوى ونادراً ما استخدم خلال العشرين سنة هذه أو ربما لم يستخدم إطلاقاً ، ومن الجائز أيضاً ان كانت المهمة الرئيسية لطبقة الثلاثمائة ليست الدفع مقدما بل ضمان الضريبة التى تدفعها ، أو المفروضة على جماعاتهم ، أو التعهد بها ، وقد يشير إلى ذلك إستعمال كلمة « يدفع » ( εἰσφέρειν ) لكلمة « يدفع مقدما » ( προεπισφθεῖν ) فيما يتصل بطبقة الثلاثمائة فى أولى الإشارات إليهم . (١٧) وفى هذه الحالة فالضمان لم يكن إذن قسراً نظراً لفتور التحمس لجمع الضريبة إذا ما كان الحافز الضرورى الذى اقتضى ذلك قد انقضى . (١٨)

والمشكلة الثانية أنه عندما دعت الحاجة فى عام ٣٦٢ لجمع ضرائب تقويل حملة بحرية قرر الشعب أن يعين أعضاء المجلس أشخاصاً يملّون مجموع الديومات (القرى) ممن كانوا أعضاء فى الديم أو ممن يمتلكون أراضي فى دله الديم ليدفعوا الضريبة مقدما للدولة . (١٩) وهنا نجد نجاحاً تاماً لطبقة الثلاثمائة وإجهاهاً عاماً على أنها لم تكن قد شككت بعد ، فالمعتقد أن الضرورة فى عام ٣٦٢ التى دعت لأول مرة إلى « الدفع مقدما » أو إلى الإجراءات

السابقة الذكر كانت تجربة أولى أدت إلى إنشاء هيئة الثلاثانة .

• وهناك حائل دون ذلك رأى فقد أشار إيسابوس ( Isaacus ) ( ٢١ )  
إلى هيئة الثلاثانة كنظام قائم يتصل بالإسفورا في خطبة ألقاها قبل هذا ببيع  
سنوات . ثم اعترض آخرأه حوالى عام ٣٧٦ ( أى بعد إنشاء نظام السيموريات  
مباشرة ) حين ديموسثينيس رئيسا لسيموريته لثرائه رغم أنه كان طفلا فى  
السابعة ، مما يدل على أن منصب الرئيس لم يكن تنفيذا بل كانت مسؤوليته  
منذ البداية مالية ، ويستتبع ذلك استنتاج ضرورى هو أن هيئة الثلاثانة  
برؤسائها وأفراد المرتبة الثانية والثالثة للسيموريات المائة كانوا من البداية ذوى  
مسئولية مالية تتعلق بالضريبة المفروضة على جماهاتهم ( سيمورياتهم ) وذلك  
أما بالدفع مقدما أو التجدد بزمان دفعها . ويبدو أن ذلك كان فى الواقع هو  
المهدف من إنشاء نظام السيموريات .

لم يكن إذن عدم قيام هيئة الثلاثانة هو السبب وراء قرار الشعب فى  
٣٦٢ بتعيين أشخاص فى كل قرية أى ( ديم ) لدفع الضريبة مقدما . وقد  
يكون مرد ذلك إلى أن « دفعا مقدما » كان قد جرى لتوه وأن هيئة الثلاثانة  
أهلنت أن المال وغير لديها . ولو أن الجباية كانت فى السنة السابقة لطلبت  
الهيئة الإيعاف رسميا ( ٢١ ) ، حيث أن « الدفع مقدما » كان من الخلفيات  
العامة ( ليتورجيا ) وقد يكون مرده إلى أن النظام السيمورى لطول إهماله  
كان قد أصابه التفكك حتى أنه عندما ظهرت ضرورة مفاجئة كان لابد من  
الانصراف عنه واتخاذ وسائل أخرى . وتأيدا لذلك يلاحظ أن التشريع  
الاضطرارى لم يتجاهل هيئة الثلاثانة فقط بل يبدو أنه تجاهل النظام السيمورى  
كله لأنه تضمن قيام الديم بالجباية بدلا من السيموريات ( ٢٢ ) وقد لا تكون  
هذه الجباية إسفورا عادية ( ضريبة حرب ) ، بل ضريبة خاصة قامت على  
أسس أخرى وحلت محلها ، إما لأن فترة دافى ضريبة الحرب كانت قد  
وهنت مؤقتا وإما لأن آلية تقدير وجمع ضريبة الحرب قد فقدت فاعليتها  
بشكل خطير . ويستعمل المتحدث كلفى προεισφορεῖν ( يدفع  
مقدما ) ثم προεισφορά ( الإسفورا المطلوبة مقدما ) لكن من  
المحتمل أنه لم تكن الكلمتان تعنيان إصطلاحا فنيا ، بل كلمتان عاديتان تدلان  
قط على « دفع الجباية مقدما » ومن ناحية أخرى يشير إلى الحكام



الذين كانوا مكلفين بالحماية بمباراة « جامعي مال الحرب »  
 οι τα στρατιωτικά εισπράττοντες (٢٣) وهوما يوحى بحماية عسكرية  
 خاصة أكثر منها ضريبة حرب منتظمة .

وهدف هذا النقاش الطويل إثبات أن الأيسفورا لم تكن ضريبة تصاعدية ،  
 بمعنى أن كل الذين كانوا يخضعون لأدائها قد دفعوا نسبة موحدة من رأس  
 المال سواء كانوا أغنياء أو فقراء . والآن فموضوع سؤالى الثانى ، كم من  
 المواطنين أموها ؟ أما من جهة أن العدد كبير فقد تضمنت ذلك كتابات  
 ديموسثينيس فى فقرات عديدة فهو يتحدث مثلا عن مجموع الشعب  
 (τοι πληθει τωι υμετερωι) وقلأر حق بضرية الحرب (٢٤) . واعتقد أن  
 هناك لإجابة أخرى أكثر تحديدا ، فمن المتفق عليه بصفة عامة أنه كان هناك  
 مائة سيموريا لفرائب الحرب مقابل ٢٠ سيموريا تريا راراخية (٢٥)  
 وقد شكلت المشرون سيموريا التريا راراخية على نمط سيموريات الأيسفورا  
 بحيث ضمت ١٢٠٠ شخص أى ٦٠ شخصا للسيموريا الواحدة (٢٦) وعلى  
 نفس الأساس شملت المائة سيموريا الخاصة بفرائب الحرب ٦٠٠٠  
 شخصا . والآن إلى أى حد كانت حدود الإعفاء ؟ لقد أشار ديموسثينيس  
 مرات عدة إلى أن ٢٥ مينا . كوحدة أساسية للتقدير الضرائبى أى أن  
 تدفع خمسمائة دراخمة لكل ٢٥ مينا κατα τας πάντε καὶ εικοσι μνας  
 πεντακοστας δραχμας εισφέρειν (٢٧) وقد ذكرها فى مناسبة  
 واحدة بشكل أوضح إذ يقول « انك قد قدرت لى أن أدفع خمس  
 مينات » (πάντε μνας συνεξαξατ' εισφέρειν) . (٢٨)  
 وهذا يدل على أن ٢٥ مينا كانت الحد الأدنى لرأس المال الذى تفرض  
 عليه ضرائب . ويتفق هذا مع ما لدنيا من أرقام أخرى ، ففى ٣٢٢ ق . م  
 عندما شرع أنتيباتير فى تحديد المواطنين الذين يمتلكون أكثر من ٢٠٠٠  
 دراخمة ( أى عشرين مينا ) وجد أن ٩٠٠٠ شخص يدخلون فى هذا  
 النطاق . (٢٩) فإذا كان هناك ٩٠٠٠ شخص يملك كل منهم أكثر من  
 ٢٠ مينا فلا بد أن يكون هناك ٦٠٠ شخص يملك كل منهم أكثر من ٢٥ مينا .  
 وفى النهاية : كم جنى بالفعل من ضريبة الحرب ؟ نجبرنا ديموسثينيس فى

خطبته ضد أندروتيون ( Androtion ) بأن الجباية بلغت فيما بين ٣٧٧ و ٣٥٧ حوالى ثلثائة تالنت أو أكثر قليلا (٣٠) وذلك بنسبة ٢٥ ٪ سنويا كتقدير ضرائبي على ٦٠٠٠ تالنت . وقد دفع ديموسثينيس في فترة العشر سنوات من أحداثه ( ٣٧٦ - ٣٦٦ ) مبلغ ١٨ مينا على تقدير ضرائبي له بلغ ١٥ تالنت (٣١) وهذا يساوى ٢ ٪ سنويا وطبعا قد جرى هذا التقدير على أساس رأس المال . ولكن إذا حسبنا الدخل على أساس ١٠ ٪ من رأس المال باعتبار الأرض والمال معا فإن الجبايات خلال هذه الفترة المليئة بالحروب تمثل ٢ أو ٢ ½ فى المائة كضريبة دخل ، أو بالتعبير الحديث من خمسة إلى ستة بنسات على الجنيه الواحد . ولنا حقا أن ندهش عندما يتحدث كسنوفون عن الأثينيين خلال هذه الفترة بالذات وكأنهم قد « أنهكتهم جبايات ضريبة الأيسفورا » ἀποκναίοντες χρημάτων εισφοράς (٣٢) .

غير أن دفع الضرائب أمر يصبح من قبيل العادة - ولقد كان يثير أسلافنا زيادة بنس على الجنيه ، إلا أن الأثينيين لم يستطيعوا أبداً اعتياد دفع ضريبة الحرب لأنها كانت أداء عارضا ، وعندما غللت مرتفعة نسبيا تحدث ديموسثينيس عن ١ ٪ و ٢ ٪ كأمر عادى ، (٣٣) وهو ما يعادل ضريبة دخل قدرها ٢ شلن و ٤ شلن على الجنيه . وقبل أن نجهز بلوم الأثينيين يجب أن نضع في الاعتبار أنه لم تكن هناك علاوات شخصية ، أى علاوة زوجة أو أطفال لتخفف من فداحة العبء على الرجل الفقير الذى يعمل أسرة كبيرة ، وقد يكون ديموسثينيس على حق في استعطائه الخلفين من أجل « الفلاحين الذين كانوا في عسر وضيق رزق ، ونظرا لنفقات تربية أطفالهم والمهروقات العائلية وغيرها من المطالب تراكت عليهم ديون ضريبة الحرب » . (٣٤) ولاشك أنه لمسر بالغ أن تعتمد أسرة في عيشها على مزرعة تساوى ٢٥ مينا . ويعرض أحد المتقاضين قضيته قائلا : « لقد ترك والدى لى ولائعى ملكا لا تريد قيمته عن مبلغ ٤٥ مينا لكل منا وليس من السهل أن نعيش على ذلك » . (٣٥) وقياسا على الرقم الوحيد الذى بين أيدينا عن ثمن الأرض في القرن الرابع (٣٦) فقد كان قوام المزرعة التى تساوى ٢٥ مينا سبعة أفدنة ( agros, ager, acres ) بغير ملحقات من آلات أو متول أو أثاث ، فإذا ما أجرت

بحساب ٨٪ وهو الإيجار المعتاد فيما يبدو آنذاك ، فإنها تأتي بـ ٢٠٠ دراخمة لإيجارا سنويا ، في حين أن المأكل وحده للفرد الواحد يتكلف ١٨٠ دراخمة بخلاف الملابس والأحذية والمطالب الأخرى (٣٨) . فالمالك مثل هذا النصاب عادة ما يفلحه بنفسه تساعده في ذلك أسرته كما يحصل على دخل يزيد على القيمة الإيجارية ، ومع ذلك فإن هذا الدخل لم يكن ليسد حاجة الأسرة من الطعام.

فنظام غير عادل لضريبة الحرب يعنى أنه بينما يضيق الغنى بشكل أخف تسببا كانت جمهرة الفقراء من دافعى الضرائب يعانون بحث من مجرد ضريبة ضئيلة عارضة ، ويجمعون تماما عن التصويت بالموافقة على أى من هذه الضرائب . والواقع أن ما كان يجبى ضئيل جدا ، فمن أين إذن كانت تغنى أثينا على حروبها ؟ وللإجابة على هذا التساؤل يجب أن نرجع إلى مديح لوسوكراتيس لتيموثيوس Timotheus (٣٩) . كانت فضيلة تيموثيوس

الكبرى فيما يبدو أنه كان قائدا مقتصدا في نفقات ما يقوم به من حروب ، لم يأخذ من خزانة الدولة سوى ١١٣ تالنت لمركته الكبرى حول البلوبونيز والتي فاز فيها بكونكريا في ٣٧٥ . يعطينا أبولودوروس Apollodoros بعد ذلك بعامين صورة حية عن أبواب مصروفاته ، عندما كان عليه أن يرهن ممتلكاته ويستدين بالهين وبالشال ليبقى على سفنه الستين وحلة واحدة (٤٠) أما خليفته أفيكراتيس ( Iphicrates ) فقد كان عليه أن يؤجر عبيديه كعمال زراعيين في الفترات التي تخللت العمليات الحربية . (٤١) ولم يأخذ تيموثيوس أية أموال عامة للانفاق على المعركة التي انتهت بالاستيلاء على ساموس في ٣٦٥ . وفي السنة التالية أنفق على عمليات الاستيلاء على بوتيديا ( Potidea ) والمدن التراقية الأخرى من حصص الحلفاء المحليين .

هذه الحقائق قد أثرت في دعوة ديموستينيس الثانية من أجل الخدمة في فرق الهوبليتاي ، ولا يمكن أن يتهم الاثينيون بالجهن ، انهم يعدون دائما إلى الحرب بنفس الأسلوب الرائع القديم الذى كانوا عليه في القرن الخامس في حرب بيوتيا وايويا والبلوبونيز بل وفي المعارك البعيدة في تراقيا ، ففي ٣٦٩ جمعوا ضريبة جماعية لمعاونة اسبرطة ضد طيبة ، وحارب ٦٠٠ منهم في مانتينيا ( Mantinea ) في عام ٣٦٢ واشترك ٥٠٠٠ من المشاة ٥٠٠ من الخيالة في موقعة ثيرموپيلاي (Thermopylae)

عام ٣٥٢ ، وقد جمعت ضرائب جاعية من أهل خيرونيا ( Chseronea ) وحارب ٥٠٠٠ من المشاة و ٥٠٠ من الخيالة في الحرب اللامية . (٤٢) لم يتمتع الأثينيون عن القتال لكن ماكاتوا يخشونه يمكن استنتاجه من الطريقة التي أراد بها ديموشثينيس أن يكون جيشا صغيرا دائما ، والتي اقترحها في الفيلبية الأولى . ان المبدأ الأثيني هو الخدمة العسكرية لمسة معينة لا لمدة طويلة وعلى فترات منتظمة للتسريع . (٤٣) وارتأتى كذلك ضرورة أن تقوم الدولة بمعونة مالية تدفعها لهم بقدر زهيد قد لا يتعدى ٢ أوبل يوميا . (٤٤) وعلى سبيل المقارنة نجد أن الأفيب ( الشبان الذين يؤدون تدريبهم العسكري في اتيكيا ) كانوا يحصلون على ٤ أوبل نظير أكلهم بمقتضى النظام الذى وضعه ليكورجوس ( Lycorgos ) ( ٤٥ ) . بل ان التابعين العبد للدولة كانوا يحصلون على ٣ أوبل في اليوم ( ٤٦ ) . فهكذا يحفظون التوازن ، وهو الوجه المشرق الذى يأمله ديموشثينيس من الحرب .

وفي فترتين أخريين يشير ديموشثينيس إلى أن الهوبليتاي كان عليهم بالطبيعة أن يحلوا أنفسهم وفي « البعثة غير الأمانة » ( De falsa legatione ) عنوان نخطب اتهم فيها ديموشثينيس الخطيب ايسخينس Aeschines بالرشوة عند ما أرسل في بعثة سياسية إلى فيليب ملك مقدونيا ، مما جعله يغري شعب أثينا بأن يقيم مع فيليب سلما غير مشرف ( ٤٧ ) يقلر ديموشثينيس تكاليف حملة ترموبيلاي بمبلغ ٢٠٠ تالنت ، وإذا ما حسبتم نفقات الذين خلعوا بها ، . وفي خطبته الأولية الأولى ( ٤٨ ) يؤكد : « إذا ما كان عليكم أن تؤدوا بأنفسكم الخدمة بالخارج لثلاثين يوما فقط وأن تأخذوا ما تحتاجونه أثناء ذلك من متجعات بلدكم - أعنى بيتا لا يتهدد بلدكم علو - فإن الفلاحين بينكم سيتعرضون فيما أظن لخسارة أكبر من كل ما أنفقتموه في الحرب حتى الآن » .

إن ما كان ينشاه الهوبليتيس الأثيني حتى الآن هو أن يجد نفسه مسوقا إلى الإبحار إلى مقدونيا ثم يترك هناك ليعانى الجوع لأجل غير مألود بينما - مزرعته أو عمله في وطنه يتعرض للخراب والدمار . لقد تغيرت الأحوال

تماما عما كانت عليه في أيام القرن الخامس البعيدة عندما كان الهوليتيس يحصل على درخمتين يوميا <sup>(٩١)</sup> ، ويجب أن نذكر أن الكثيرين من هؤلاء الهوليتاي كانوا فقراء تماما ، واعتقد أن ممتلكاتهم بصفة عامة — ولعله صحيح إلى حد ما — بلغت قيمتها ٢٠٠٠ دراخمة <sup>(٩٠)</sup> أى على وجه التحقيق خمسة أفلنة وبقرة . ان ديموسثينيس في ميدياس ( *Melites* ) كان آسفا تماما وهو يقدم شاهدا فقيرا من الهوليتاي : و لعله رجل فقير ولكنه ليس وغدا لثما ، ( *πέντης μὲν ἰσως ἔστιν. οὐ* ) *πονηρὸς δὲ γὰρ* ميلدياس الرجل الغني. <sup>(٩١)</sup> وعندما اجتمعت القرية (الديم) التي ينتمى إليها مانتيثيوس ، أحد المتعاملين مع لسياس لاختيار المهنيين وجد أن كثيرين من فقراء الهوليتاي لا يستطيعون التكفل بتفقات رحلتهم فنظم لهم اكتابة ليمد كلا منهم بثلاثين دراخمة . <sup>(٩٢)</sup> .

وقد طبقت نفس الاعتبارات بمفاعلية أقوى على الخدمة البحرية التي طالما استحث ديموسثينيس المواطنين عليها فقد كانت الخدمة في الأسطول قاصرة على الثيتيس ، وجدير بالملاحظة أنه لم يكن في إمكان أثينا في هذه الفترة الاعتماد على متطوعين للتجديف في سفن التريريس (السفن الحربية ذات الثلاثة طوابق) . فكان نظام التجنيد الإجبارى هو الأسلوب السائد دائما . <sup>(٩٣)</sup> ومن يقرأ خطبة أبولودوروس ضد بوليكليس ( *Policles* ) يتحقق من السبب ، لقد انقضت الأيام التي كان الأجبر فيها دراخمة يوميا <sup>(٩٤)</sup> إذ يظل الرجال شهرين لا يتقاضون أجرا ما ، ثم يتقاضون بعد ذلك الجراية فقط لبقية العام وخمسة أشهر كذلك بل حتى المال المخصص للجراية غالبا ما كان ضئيلا لا يكفي في جملة لإتمام رحلة العودة . <sup>(٩٥)</sup> لقد كان هذا بالنسبة لرجل يتكفل بزوجته وعائلته كارثة فلا عجب إذن ، كما يقول أبولودوروس ، أن يهجر الخدمة أعداد كبيرة حين تعود إلى أثينا سفينة تريريم في منتصف العام ويرفض الباقون الإبحار ثانية ما لم يحصلوا على شيء يقدمونه لعاثلاتهم <sup>(٩٦)</sup> *εἰς διαίτησιν τῶν οὐκείων* .

إن علم وجود خزينة عامة زاد بطبيعة الحال من الصفات التي يحملها التريارارخين ممولى سفن الأسطول أيضا ، ففي ٣٧٣ فرض تيموثيوس على ممولى السفن من الستين ، أعضاء سيموريته أن يقدم كل منهم ٧ مينائى لأكل البحارة (٥٧) ولكونه ثريا استطاع أن يبنى بتقديم هذه الأموال برهونات على ممتلكاته إلا أن غيره من التريارارخين كانوا أقل حظا منه إذ كان على أبولودروس مثلا أن يستدين بقلد ما يريد من عملاء أبيه فيما وراء البحار . (٥٨) ومع ذلك فقد كان العيب الأساسى للتريارارخيا هو الطريقة الخاطئة التي يعمل بها النظام السيمورى ، فقد أنشئت سيموريات التريارارخيا في ٣٥٧ ق م (٥٩) .

وحين يوجد في التريارارخيا أو السنتريارارخيا Syntrierarchy رجل مسئول أورجلان ، مسئولان عن تمويل سفينة (تويزيم) واحدة لمدة عام ، فإن هذا الواجب يكون عبئا ثقيلا جليا بالنسبة لبعض الأفراد ممن تقع عليهم مسؤولية هذا الواجب . ورغم ذلك فلم توضع أية قاعدة لتنظيم المشاركة في الصفات داخل السيموريا وكانت الطريقة العامة أن يدفع كل الأعضاء أنصبة متماثلة وقد أدى ذلك - كما أوضح ديموسثينيس في خطبته Meidias ميلياس ودى كورونا De Corona إلى أن يدفع أكثر الأعضاء ثراء الذين يستطيعون أن يقوموا وحدهم بالتريارارخيا مرتين وثلاث مرات  $\frac{1}{16}$  من التريارارخيا وهي نفس النسبة التي يدفعها أفقر الأعضاء من الـ ١٢٠٠ الذين لا يقوون على الوفاء بها إلا بمشقة . (٦٠) وقد أسقى فهم مشروع ديموسثينيس الأول للإصلاح ، في حديثه عن السيموريات ، لقد اقترح - وهذا صحيح - أن تقدر المدفوعات بنسبة الممتلكات ولكنه ارتأى كذلك بسط العبء على نطاق أوسع بتحميله لكل دافعى (ضريبة الحرب) (٦١) وكان يقصد من ذلك أن تصبح التريارارخيا ضريبة حرب إضافية بكل ما فيها من ظلم . وقد استطاع ديموسثينيس فيما بعد أن يشتمهم أبعاد القضية فألقى بعبء التريارارخيا كله على الثلاثمائة مواطن أغنى المواطنين جميعا ، بنسبة ثرواتهم حتى أن بعضهم تكفل بالوفاء بالتريارارخيا مضاعفة (٦٢) .

لا شك أنك انتظرتنى طويلا لأذكر « الثيوريفون » θειρικον  
 التى تشغل مكانا أوسع لدى المعلقين على ديموشينيس أكثر من شغلته  
 فى خطبه والتى كان لها أهمية سياسية أكثر منها مالية — وكما يقول  
 ديموشينيس نفسه « إن المبلغ الذى تتجادلون فى أمره ضئيل ولكن  
 التقليد المرتبط به هام » . (٦٣) يتكون المبلغ من فائض الدخل السنوى  
 المعتاد الزائد عما تتطلبه نفقات فترات السلم τὰ περιοντα χρήματα  
 της διοικήσεως — وفى وقت الحرب كان الفائض يضاف حسب القانون  
 إلى ميزانية الحرب τὰ στρατιωτικά (٦٤) كما كان يوزع على المواطنين فى  
 بعض أيام الأعياد بمعدل ٢ أوبل للفرد . (٦٥) ووفق ما جاء عند ديموشينيس  
 فقد انتفع به حتى الميسورون (٦٦) فإذا اقترضنا أن ١٨ ألفاً من بين ٢١٠٠٠  
 مواطن قد تقاضوا هذا المال بالفعل (٦٧) فإن النفقات تكون إذن ثالث واحد  
 فى اليوم .

لقد اختلف فى عدد مرات التوزيع حسب مقدار احتفاد الثيوريفون .  
 فيذكر أحد الفقهاء أن جملة نصيب الفرد كان دراهمة فى ٣٩٥ — ٣٩٤  
 ق . م (٦٨) أى أن التوزيع قد أجرى ثلاث مرات ربما فى أيام  
 أعياد الديونيسيا (Dionysia) الثلاثة ، وبقية آخر يتحدث عن  
 توزيعه فى عيد الديونيسيا وعيد الباناثينايا — (٦٩) Panathenaea  
 أى مدة ٦ أيام . ويذكر هيريدس Hyperides (٧٠) أن رجلا  
 انتحل شخصية ابن له كان خارج البلاد فدفغ غرامة قدرها ثالث نظير  
 خمس دراهمات ، وهو ما يمكن أن يكون قد حصل عليه طوال عدة سنوات .  
 أما إذا اعتبرنا أن الدراخمات الخمس تمثل منحة علم واحد فإن  
 التوزيع يكون قد أجرى لمدة خمسة عشر يوما ، وتكون النفقات ١٥  
 ثالث أو ١/٣ من واحد فى المائة من الایسفورا .

والشاهد الوحيد على أن الثيوريفون قد تضمنت مبالغ  
 كبيرة رواية جاءت فى يلو تارخوس (٧١) تقول أنه عندما تاق  
 الاثينيون إلى إزال أسطول إلى البحر لمساعدة الثائرين ضد الاسكتير  
 أعمد ديماديس Demades جولة حماسهم بقوله ان النفقات

مستكون على حساب مبلغ كان قد احتجزه للتوزيع بنسبة ٥٠ دراخمة للفرد في مناسبة عيد خيوس Cheos . وإذا كان لهذه الرواية أساس تاريخي فاني أميل إلى ربطها بأخرى وزع فيها ليكوجورس ، بدون تفريق ، ممتلكات شخص يدعى ديفيلوس Diphilos - المصادرة على الشعب بمقدار ٥٠ دراخمة ( ويقول البعض بمعدل مينا ) للفرد : (٧٢) ومن المحتمل أن هذه الواقعة قد حدثت في ٣٣١ عندما نزل الملك أجيس Agis إلى الميلان وكان ديماديس وليكوجورس يعملان معا ليحجبا أثينا الحرب . فمنحة الخمسين دراخمة إذن لم تكن توزيع ثيوريكون عادي إنما كانت منحة خاصة تربت على خير مفاجيء هبط على الخزينة .

ومهما يكن فإن كل الشواهد تدل على أن الثيوريكون كان من الوجهة المالية وسيلة ضئيلة للترفيه في منتصف القرن الرابع ، ولم يكن ديموشينيس كإساحين نفر الناس منه ومن سياسته بمحاولته نقل الثيوريكون إلى حصيلة الحرب حتى في زمن السلم . وعندما انخفض الدخل إلى ١٣٠ تالنت في السنة وكان أمرا مثيرا - حقا - أن يجد المرء مبلغ ٦ تالنت تتبدد هكذا ، وهنا يقع ديموشينيس في حبالل ايوبولوس ( Eubolus ) ، وبعدئذ غير رأيه عندما زاد الدخل ٤٠٠ تالنت . وفي القليلة الرابعة يؤيد الهدف من الثيوريكون (٧٣) وإن كان في ذلك سفسطايا إلى حد ما . أما من الناحية السياسية ، فقد كان الثيوريكون كما قال ديماديس « رباط الديمقراطية » ( η κόλλα της δημοκρατίας ) (٧٤) إذ أحست كل الطبقات بنفعه . فبطبيعة الحال رأى الفقراء ، الذين لا يملكون الثيتيس فقط بل كذلك جانبها هاما من الموبليتاي ، في مثل هذه المنحة على ضاكتها ، شيئا مرضيا للغاية إذ أتاحت لهم أن يستمتعوا بالأعياد بقلب منشوح . كذلك كان الثيوريكون للأغنياء ملاحا سياسيا مؤثرا يدعم سياسة السلم أو التهدة التي آثروها ، ولم يتوعد ايوبولوس بالأسفورا فحسب التي كانت لا تؤثر إلا في ٦٠٠٠ مصوت بل أيضا هدد بنقل الثيوريكون إلى حصيلة الحرب الأمر الذي يتأثر به كل المواطنين ، فلم تصوت الجمعية من أجل صلح فيلوكراتيس ( Philocrates ) . (٧٥)



واستطاع ميليان أن يقول : « هل تنتظرون أن أدفع من أجلكم ضريبة حرب بينما تتغشون بالأموال التي تغدق عليكم ؟ » (٧٦) وقد خصص ديموستينيس جزءا كبيرا من القبلية الرابعة لإبطال حجة المواطنين بأنه لا يمكن أن ينتظر منهم دفع ضريبة الحرب والقيام بالتريارات خيا بينما يمنح الفقراء الثيوريكون (٧٧) .

ومن الأوضاع التي تبلو متناقضة أن يسهم زعماء الفريق الذي ينتصر للسلام ، وهم جماعة من أكثر الناس ثراء - نظراً لعجز الميزانية الأثينية - في نفقات الحرب بأقل قدر إذا ما قيس ذلك بما يملكون من إمكانيات ، ومع ذلك فقد تحول هذا العجز ذاته لمصلحتهم ، لما فرضته الحرب من مصاعب وتضحيات متفاوتة على كل الطبقات ، فحتى ميسوري الحال الذين كانوا أقل ثراء في مجموعة الـ ١٢٠٠ عضو في سيموريات التريارات خيا تحملوا نسبة غير عادلة في مصاريف البحرية . أما الطبقة الفقيرة من دافعي الضرائب الحربية فقد كانت كثيراً لدفع نصيبها من الضرائب في حين توجس فقراء الهوليتائى والثليس خوفا من استدعائهم للخدمة بالخارج في الجيش والأسطول لفترات طويلة دون ما أجر ، فضلا عن ضياع نصيبهم الفضيل من الثيوريكون . وهؤلاء حقا كانوا أكثر من عانى من الحرب ، ومع ذلك فهم الذين كانوا يدلون بأصواتهم في جانب الحرب إذا استنفروا إلى العمل ، وقد روى هيودوروس (٧٨) أنه عند موت الإسكندر نادى أصحاب الأملاك (οἱ κτηματῆκες) بفكرة أن تمنح أثينا إلى السلم أيضا استجابة الجماهير τα πλοῖα لدعوة الخطباء من الفريق المنتصر للحرب وأعلنوا الحرب الألامية التي لعبت فيها أثينا دورا بارزا عظيما .

وواضح أن محتاج الجماهير إلى قدر من التعينة لتعطى أصواتها انتصارا للحرب ما دامت تعنى المتاعب لهم ، ولكن من الصعب أن نفهم لماذا وقد انزلقوا إلى الحرب لا يدلون بأصواتهم لإقرار جباية ضرائب توفر لهم أجرا مناسباً للخدمة في الهوليتائى والبحرية . لقد بلغ عدد دافعي ضرائب الحرب ٦٠٠٠ فقط أى أقل من ١/٢ عدد المواطنين الذين يقدرون بواحد وعشرين

ألقا بينا يتوقع المرء تحمّس غالبية أعضاء الجمعية للتصويت بالموافقة على ضريبة لن يدفعوها هم. وجدير بنا أن نلاحظ في هذه المناسبة لهجة ديموسثينيس فهو لم يقل مطلقاً بأن يترّس الفقير أموال الأثرياء بل على العكس كان يدعو أعضاء الجمعية أنفسهم أن يدفعوا الضريبة. وكان في كل فقرة من خطبه عن الحرب فيها علناً واحدة، يشير إلى دافعي ضريبة الحرب بضمير المخاطب (٧٩)، ولهذا الفقرة الوحيدة التي خلت من إشارة المخاطب دلالة خاصة. فقد وردت في حديثه عن السيموريات حيث يفهم ديموسثينيس الحاضرين في اجتماع حربي، ويدعوهم إلى الترفق في جباية الضريبة يقول فيها: «وهب أنكم تريلون منا أن ندفع ضريبة ٨٤ في المائة؟» (٨٠). ويبدو أن النتيجة كانت، على عكس الاعتقاد العام من أن ذلك الاجتماع - حيث ألقى الحديث عن السيموريات - بقصد مقاومة الملح من توقع هجوم ملك الفرس على أثينا فقد كان متوسط الذين حضر هذا الاجتماع بصفة أساسية، من المواطنين اليسوريين نسبياً حتى أن دافعي ضريبة الحرب كانوا يمثلون جزءاً مهماً من الحاضرين إن لم يكونوا أغلبيهم وأنه في أوقات الأزمات فقط كانت الطبقات الفقيرة تقتحم الاجتماع وقد تفوز بأغلبية الأصوات على هؤلاء الذين عليهم أن يدفعوا الضرائب.

وإذا كان ذلك هو الحال في الجمعية، فقد كان على نحو أوضح في المحاكم حيث تتخذ قرارات سياسية بصفة نهائية عن إقامة دعوى لقضايا غير قانونية (γραφῆ παρανόμων) ونحن نتصور المحاكم عادة تتألف من الفقراء التواقين لكسب الأوبلات الثلاثة أجرة يومهم، إلا أن كتابات ديموسثينيس ومعاصريه قامة تتفق وهذا التصور. إن خطبته Meidias ميدياس رغم دعوتها الدائمة للحرزوف عن الثراء، تلبو لأول وهلة وكأنها تعضده. فقد صور ميدياس شخصاً بالغ الثراء، فخوراً بذلك، صلفاً يحنال على القيام بواجباته العامة. وجدير بالملاحظة أن ديموسثينيس وقد رأى ضرورة الاعتذار عن تقديمه شاهداً فقيراً حقاً، وهو ستراتو Strato من الموبليتاي (٨١) قديعني كون الحديث يلقي على جمع من المومرين أو ذوى الأملاك (οἱ τὰς οὐσίας ἔχοντες) أو οἱ εὐποροί.

منه عبارات مديح في خطبه الأخرى ) ، الذين قد يكرهون رجلا ثوريا بلثيا ( κλουσιος ) ، لفظ استعمل دائما كتعبير عن الملثة ) أكثر مما يكرهه الفقراء الممدون . وفي خطبته اندروتيون وخطبته تيموكراتيس يصور ديموستينيس الخوف الذى استولى على دافىى الفرائب الحربية من الفقراء بطريقة كان يتوقع ، فيما هو ظاهر ، أن تثير عطف مستمعيه ، فالمستمع الفقير حقاً ما كان ليشعر بحتى على اندروتيون وهو يوقع الحيز على خادعات ضحاياه الخصوصيات عندما لا يكون في حيازتهم شيئا (٨٢) وغريب أن توجه خطبة الليتينيس Leptinos إلى جمع من الفقراء . فما من كلمة وردت عن أثر القانون على الجماهير سواء كانوا مشاهدين للمناظر التى يخرجها الخوريجي (Choregoi المخرجون) أو راقصين (في الكورس) (٨٣) . لقد كانت دعوى ليتينيس أن قانونه يخلص الفقراء ( نسياً ) من أعباء الخدمات العامة - الليتورجيا . بالفاءحق الأغنياء فى الإعفاء وكان ديموستينيس يحاول أن يثبت أن لإبطال القانون ، على العكس ، لن يؤثر على الطبقة التى يجب أن تتحمل الليتورجيا : (٨٤) ولا بد أن كان حديثه موجهاً إلى جماعة من المحلفين متخين بصفة خاصة من هذه الطبقة . وأكثر دلالة من ذلك ملاحظة ورت فى خطبة دينارخوس (Deinarchos) ضد ديموستينيس (٨٥) يتوصل فيها لأى من المحلفين الذين كانوا أعضاء فى هيئة الثلاثمائة عندما عرض ديموستينيس قانونه عن التريارارخيا ، أن يجبروا جيرانهم كيف ارتشى ديموستينيس لتعديله ، وقد كان مثل هذا النداء مثيرا للسخرية لولا أن أعضاء الثلاثمائة وهم أغنى رجال أثينا كثيراً ما كانوا يحملون كمحلفين .

إن التأمل فى هذا الأمر لا يبدو فيه شيء غير طبعى فقد كانت أعظم القرارات السياسية ومصائر رجال الدولة تحسم بالحقاكم . أليس من الفظة أن كان القادة السياسيون يدفعون بؤيديهم إلى قيد أسماهم بين ٦٠٠٠٠ محلف ؟ فهم لم يكونوا مرغوبين على إدراج أسماهم فى السجل

اليومى للبت فى القضايا البسطة ، ولكنهم كانوا يصرون على ذلك بقوة عندما يكون موضوع القضية أمرا هاما ، وربما كان السابق على التسجيل كمحلفين محسوبا ، فالرجل العامل لا يمكن أن يعول عائلته بثلاث أوبلات فى اليوم - إنه لا يستطيع إلا أن يطعم نفسه فقط وفى مقدوره أن يكسب مثل هذا المبلغ ثلاث مرات حتى من أى عمل يصادفه لا يتطلب خبرة خاصة (٨٦) . ومن الصعب أن نفهم لماذا لم يحضر الفقراء جلسات الجمعية حيث كان لابد من - دراخمة وأحيانا ٩ أوبلات - لعلهم ارتأوا أن الدياسة بتعقيد - حين يتولاها المحترفون ( οἱ πολιτευόμενοι ) أمر - ريت ، وقد ينبط همهم أن يجدوا كل قرار يتخذونه يقتل إلى المحاكم ويلقى بحجة عدم قانونية الإجراءات . أرجو أن يكون هذا التحليل قد ساعد على توضيح أية تقاليد بالية كافحها ديموسثينيس فى فضاله العظيم من أجل الديمقراطية الأثينية ، وأن يكون قد أتاح لكم فى نفس الوقت فهما أكثر تعاطفا مع الشعب الأثينى الذى كان تتكلم إليه .

ملاحظات الفصل الثاني  
التي في عهد ديموستينيز

- ١ - ٢ - ٦٢ - ٧ .
- ٢ - ١٤ - ١٩ - ٢٧ . انظر فيلوخوروس F.G.H. و Philochorus  
الثالث ٣٢٨ . قطعة رقم ٤٦ .
- ٣ - ٢٧ - ٩ .
- ٤ - بولوكس Pollux ٨ - ١٣٠ .
- ٥ - I. G. الثاني - الثالث ( ٢ ) ٢٤٩٦ - ايسايوس ١١ - ٤٢  
يفترض أن ٨٪ هو الايجار الطبيعي للأرض .
- ٦ - على سبيل المثال ليسياس ٣ - ٢٤ وايسايوس ٧ - ٣٩ ثم  
١١ - ٤٧ ثم ايزوكراتس ٧ - ٣٥ ثم ديموستينيز ٢٧ - ٨ ،  
٢٨ - ٣ الى ٤ ، ٤٢ ، ٢٢ الى ٢٣ و ٤٥ - ٦٦ ثم ايسخينس  
١ - ١٠١ ثم افلاطون الجمهورية ٣٤٣ .
- ٧ - ٢٧ - ٧ ، ٩ ، ٢٨ - ٤ و ٢٩ - ٩ .
- ٨ - ٢٧ - ٣٧ .
- ٩ - في Bury ; History of Greece الطبعة الجديدة ص ٨٩٠ .
- ١٠ - على سبيل المثال ليسياس ١٩ - ٢٨ الى ٣٠ و ٤٢ - ٣ .
- ١١ - انظر مقالته في Classica et Mediaevalia ١٤ ( ١٩٥٣ )  
ص ٣٠ - ٧٠ .
- ١٢ - ديموستينيز ٢٨-٤ انظر ٢١-١٥٧ .
- ١٣ - انظر ملاحظة ٢٥ .
- ١٤ - ديموستينيز ٢٢ - ٤٤ .
- ١٥ - ليبتينس Leptines ٨x Kotλns وكاليكراتس ابن Eupherus  
الذي ذكره ديموستينيز في ٢٢ - ٦٠ كانوا تيريارخين  
( I.G. الثاني والثالث ( ٢ ) ٦٠٩ ، الثاني سطر ٧٢ ، انظر  
١٦٢٢ ج اسطر ٣٦١ - ٣ ، ٣٧٥ - ٧ ثم ١٦٢٢ ب اسطر  
١٦٥ - ٦ .

١٦- ديموستينيز ٢٢ - ٦٠ • لقد افترضت ان هذه الفقرة تشير الى المبالغ المتأخرة التي جمعها فعلا اندروتيون Androtion وهي ٧ تالنت حسب الفقرة ٢٢ - ٤٤ فاذا ماردنا مبلغ الاربعة عشرة تالنت بأكمله الى مبالغ صغيرة يكون عدد الدينين حوالي النصف •

١٧- ايسايوس ٦ - ٦٠ και τας εισφορας εισενηνοχασιν ... εἰς δὲ τοὺς ἀμφότεροι πᾶσας ἐν τοῖς τριακοσίοις ... εἰς τοὺς τριακοσίους ἀγγεγραπταὶ καὶ εἰσφέρει τὰς εἰσφοράς , = كلا منهما قد دفع ضرائب الحرب لانهما كانا ضمن الثلاثمائة ٠٠٠٠ وأنه قد قيد ضمن الثلاثمائة ويدفع الايسفورا ) •

١٨- انظر الحادث المذكور في ديموستينيز ٣ - ٤ الى ٥ •

١٩- ديموستينيز ٥٠ - ٨ •

٢٠- انظر ملاحظة ١٧ •

٢١- ديموستينيز ٥٠ - ٩ يظهر ان البروايسفورا προεισφορά كانت تكليفا عاما بدون اجر ( ليتورجيا ) يخضع للقواعد العادية •

٢٢- أوما الى ذلك ديموستينيز ٥٠ - ٨ الى ٩ ،

... τούτων ... τριτοῖς δημοῖς ἐν τῷ νόμῳ μου τῷ τρίτῳ ... εἶπα ... ἔθηκα τὰς προεισφοράς πρῶτος ( = لقد ذكر اسمي بين ثلاث ديم لاني أملك أرضا ٠٠٠ ولذلك فقد كنت الاول في دفع الايسفورا مقدما ) •

٢٣- ديموستينيز ٥٠ - ١٠ •

٢٤- وانظر ١ - ٢٠ ، ٢ - ٣١ حيث كان يوجه الكلام متحدئا الى الجمعية عن كل من يدفع الايسفورا دون ما تحديد •

٢٥ - ان الدليل هو كلايديموس Cleidemus ( F.G.H. )

٣ - ٣٢٢ بقية نقش على حجر ٨ ) الذي اقتبسه فوتيوس انظر ναυκραρία ، يتحدث عن المائة سيموريا وهؤلاء يجب ان يكونوا هم دافعي الايسفورا اذ ان عدد السيموريات التريارارخية كان عشرين فقط ( ديموستينيز ١٤ - ١٧ ) وقد تأكد الرقم بالثلاثمائة προεισφέροντες ( دافعي ضرائب الحرب مقدما ) ( ديموستينيز ٤٢ - ٢٥ ) • اذ يبدو ان الثلاثمائة هم عنهم رؤساء السيموريات أي رجال النصف الثاني والثالث

τῶν ἡγεμόνων τῶν συμμοριῶν ἢ τοὺς δευτέρους καὶ τρίτους ( ديموستينيز ١٨ - ١٠٣ ثم انظر ايسغينيس ٣ - ٢٢٣ ) •

وتحق تصرف من ديموستينيز ٢٨ - ٤ ، ٢١ - ١٥٧ ان  
سيموريات الايسفورا كان لها رؤساء ηγεμόνες بينما كان  
لسيموريات التريارارخيات مراقبين أو نواب ἀπμεληται  
( ديموستينيز ٤٧ - ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ) .

- ٢٦ - ديموستينيز ١٤ - ١٦ الى ١٧ .
- ٢٧ - ٢٧ - ٧ ، ٢٨ - ٤ .
- ٢٨ - ٢٩ - ٥٩ .
- ٢٩ - ديودوروس ١٨ - ١٨ - ٤ الى ٥ .
- ٣٠ - ٢٢ - ٤٤ .
- ٣١ - ٢٧ - ٣٧ .
- ٣٢ - كستوفون . . Hell ٦ - ٢ - ١ .
- ٣٣ - ١٤ - ٢٧ انظر ٣ - ٤ فيما يخص ضريبة الحرب البالغة  
٦٠ تالنت ( ١٪ ) التي جرى عليها التصويت فعلا وان لم تكن  
قد جمعت ٣٤ - ٢٢ - ٦٥ ( = ٢٤ - ١٧٢ ) .
- ٣٤ - oi γεωργουντες και φειδόμενοι διά παιδοτροφίας  
δε και οικεια αναλωματα και λειτουργίας εσέρας  
ἐκλελοιπότες εισφοράς .
- ( = ان الفلاحين الذين يعيشون في ضيق نظرا لتكاليف اعالة أنفسهم  
وأطفالهم ومصاريف حاجيات منازلهم ثم ما تتطلبه الخدمات  
العامة ( الليتورجيات ) قصرُوا في سداد الايسفورا ) . وهذا  
لا يعنى ان كل من عليه متأخرات من ايسفورا كان فقيرا ،  
انظر ملاحظة ، ١٥ .
- ٣٥ - ديموستينيز ٤٢ - ٢٢ .
- ٣٦ - ليسياس ١٩ - ٢٩ - ٤٢ ، لقد اشترى ارسطوفانيز اكثر من  
٣٠٠ بليثرون ( وحدة مقاسية ) من الارض ومنزلا  
( قيمته ٥٠ مينا ) باكثر من ٥ تالنت . فيكون السعر  
حوالي ٨٥ دراخمة للبليثرون أو ٣٦٠ دراخمة الاكر أى  
( الفدان ) .
- ٣٧ - انظر ملاحظة ٥ .
- ٣٨ - انظر ملاحظة ٨٦ .
- ٣٩ - ١٥ - ١٠٧ - ١٣ .
- ٤٠ - ديموستينيز ٤٩ - ٦ - ٢١ .

- ٤١ - كستوفون Hell. ٦ - ٢ - ٣٧ .
- ٤٢ - نفس المرجع ٦ - ٥ - ٤٩ ، ثم ديودوروس ١٥ - ٨٤ - ٢ .
- ١٦ - ٣٧ - ٣ ، ٨٥ - ٢ ، ١٨ - ١٠ - ٢ - ١١ - ٣ .
- ٤٣ - ٤ - ٢١ .
- ٤٤ - ٤ - ٢٨ الى ٢٩ .
- ٤٥ - ارسطو Ath. Pol. ٤٢ - ٣ .
- ٤٦ - حسابات الروسيس Eleusis لسنة ٣٢٩ ق م ( IG. )
- الثاني - الثالث (٢) ١٦٧٢ اسطر ٤ - ٥ ، ١١٧ - ١٨ .
- ١٤١ ( ٢ - ٢ ) .
- ٤٧ - ١٩ - ٨٤ :

ἡ πρότερον βοηθεῖ εἰς Πύλας... ἣν μετὰ πλείωνων ἡ διακοσίων  
ταλάντων ἐποιήσαθε, ἀν λογισηθε τὰς ἰδίας δαπάνας  
τὰς τῶν στρατευσαμένων.

( = ان الحملة الأولى الى ثرموبيلاي تكلفت أكثر من ٢٠٠ )

ثالثت اذا حسبت النفقات الخاصة بفرقة الجنود )

٤٨ - ١ - ٢٧ :

αἱ γὰρ ὑμᾶς δεῖσθαι αὐτοὺς ἐπιδόνθ' ἡμέρας μόνας βῆ  
γενέσθαι καὶ δο' ἀνάγκη στρατοπεδεῖν χρωμένους τῶν ἐκ τῆς  
[χωρᾶς λαμβάνειν, μηδενὸς ὄντος ἐν αὐτῇ πολέμου λόγῳ  
πλείον' ἀν αἰμαὶ ζῆμιωθῆναι τοὺς ἡγεωροῦντας ὑμῶν ἢ  
οἱ εἰς ἀπαντὰ τὸν πρὸ τοῦ πολέμου δεδραπνησθε.

( = اذا كنتم مضطرين الى الخروج بانفسكم الى الميدان مدة  
ثلاثين يوما فقط حاملين معكم كل ماتحتاجونه من الضروريات  
من البلد (اتيكا) واني افترض أنه لا يوجد عدو في هذه البلاد  
فان الفلاحين منكم قد يخشون أكثر مما أنفقتموه على الحرب  
السابقة برمتها )

٤٩ - ثوكيديدس ٣ - ١٧ - ٤ .

٥٠ - يبدو من هاربوكراتيون Hapocraton انظر θητας  
ذاكرا عن ارستوفانيز ان θητας اليتيس لم يخدموا  
كهوليتاي ، انظر ثوكيديدس ٣ - ١٦ - ١ ، ٦ - ٤٣ .  
٨ - ٢٤ - ٢ وطبقات سولون قيسست في القرن الرابع على  
أساس الملكية لا الدخل ( ايسايوس ٧ - ٣٩ ) ورقم ٢٠٠٠  
دراخمة بالنسبة للزفجيتاي كان استنتاجا من ديودوروس.



١٨ - ١٨ - ٤ الى ٥ ، على افتراض ان انتياتير Antipater

قد أنشأ هوبليتاي محررين وربما أتى الرقم من ضرب الدخل السولوني ٢٠٠ ميترًا μετρα في عشرة ( Arslan Pol. ٧ - ٤ ) وهو الذي تفسر حسب مقياس سولون للقيمة ( بلوتارخوس سولون ٢٢ ) الى ٢٠٠ دراخمة وهذا الرقم قد تأكد قليلا بقيمة الاقطاعات Kληροκ في لسبوس (توكيديديس ٣ - ٥٠ ) وربما قد قصد منها رفع شاغلها من التتيس الى طبقة الزفجيتاي .

٥١ - ٢١ - ٨٣ ، ٩٥ .

٥٢ - ليساس ١٦ - ١٤ .

٥٣ - ايزوكراتس ٨ - ٤٨ ، وديموستينيز ٢١ - ١٥٤ - ٥ ( انظر ٥٠ - ٦ الى ٧ ، ١٦ ثم ٣ - ٤ و ٤ - ٣٦ ) .

٥٤ - ان كان هذا هو السعر حتى كارثة صقلية ( عندما وصلت الحرب الى منتصفها توكيديديس ٨ - ٤٥ - ٣ ) الذي أورده توكيديديس ٤ - ١٧ و ٤ - ٦ و ٣١ - ٣ . انظر ٦ - ٨ - ١ ( كانت التبرير تتكلف ثالث في الشهر ) .

٥٥ - ديموستينيز ٥٠ - ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٣ ، ٥٣ .

٥٦ - نفس المؤلف ١١ - ١٢ .

٥٧ - ٤٩ - ١١ الى ١٢ .

٥٨ - ٥٠ - ١٧ - ٥٦ .

٥٩ - ٤٧ - ٢١ ، ٤٤ .

٦٠ - ٢١ - ١٥٤ - ٥ ثم ١٨ - ١٠٢ - ٤ .

٦١ - يجب ملاحظة ان السيماوريات التريارارخية كان عليها في ظل هذا النظام أن تدبر σωματα أي أشخاص يعملون كتريارارخين ) ولكن المصاريف كانت تقع على دخل البلد كله ( κτημα της χώρας وقيمتها ٦٠٠٠ دراخمة .

٦٢ - ديموستينيز ١٨ - ١٠٢ - ٤ ثم إيسخينس ٣ - ٢٢٢ ثم

هاريوكراتيون انظر συμμορια ( ذاكرة هيبرايدس Hyperides

٦٣ - ديموستينيز ١٣ - ٢ .

ταργυριον μεν εστι τουθ', υπερ ου βουλευεσθε, μικρον, το δ' εθος μαγα, ο γινεται μετα τουτου.

- ( = ان المبلغ الذى تتجادلون عليه ضئيل ولكن الصادة التى ارتبطت به هامة )
- ٦٤ - ٥٩ - ٤ - ٥ • بخصوص معنى διοίκησις ( الإدارة )  
انظر ٢٤ - ٩٦ - ١٠١ •
- ٦٥ - ١ - ١٩ - الى ٢٠ ، ١٣ - ٢ ، ١٠ ثم انظر ٣ - ١٠ الى  
١٣ ، ١٩ ، ٣١ هارپوكراتيون Harpocraton انظر θεωρικά  
ثم سويداس Libanius-Hypoth. in Olynth. 'θεωρικὸν' ، θεωρικά  
١ - ٤ •
- ٦٦ - ١٠ - ٢٨ •
- ٦٧ - انظر ص ٧٦ •
- ٦٨ - هيزيخيوس Hesychius انظر δραχμη χαλαζωσα  
ثم انظر أيضا Harpocraton كلمة θεωρικά.  
٦٩ - Hesychius - θεωρικά χρήματα •
- ٧٠ - ١ - ٢٦ •
- ٧٢ - ( بلوتارخوس ) Vit. X or. Lycurgus ١ - ليكرجوس Mor.)  
٨٣٤ د ) •
- ٧٣ - ديموستينيز ١٠ - ٣٥ الى ٤٣ •
- ٧٤ - بلوتارخوس Mor. ١١ ، ١٠ ب •
- ٧٥ - ديموستينيز ١٩ - ٢٩١ •
- ٧٦ - ديموستينيز ٢١ - ٢٠٣ •
- ٧٧ - ١٠ - ٣٥ وما بعده خصوصا ٣٩ •
- ٧٨ - ١٨ - ١٠ انظر أيضا Hell. Oxy. ١ - ٢ الى ٣  
ثم ارستوفانيز Ecol. ١٩٧ - ٨ بخصوص حالة معاملة  
فى اوائل القرن الرابع •
- ٧٩ - مثل ١ - ٦ ، ٢٠ - ٢ - ٢٤ ، ٢٧ ، ٣١ ثم ٣ - ٢٣ ثم  
٤ - ٧ ثم ٨ - ٢٣ ، ١٠ - ١٩ •
- ٨٠ - ١٤ - ٢٧ •
- ٨١ - ٢١ - ٨٣ - ٩٥ انظر كلمات الاعتذار المتواضعة الموجهة الى  
هيئة المحلفين من متقاض فقير ، فى ٥٧ خصوصا ٢٥ ، ٣١  
٣٥ ، ٤٥ •
- ٨٢ - ٢٢ - ٤٧ وما بعده ثم ٢٤ - ١٦٠ وما بعده خصوصا ١٩٧ •

٨٣ - ويقول مبتهجا انه يوجد دائما ما يكفي من الرجال ليقوموا بالخدمات العامة ( الليتورجيات ) ( ٢٠ - ٢٢ ) وقد رفض هذا الاقرار في ٢١ - ١٣ ، ثم ان ( كسنوفون ) Ath. Pol. ١ - ٣١ يؤكد كيف ان الشعب *δημος* يأخذ نقودا من الحوريجي ومن الجمنازيارخي *αἰδων και τρεχων και ορχουμενος*.

٨٤ - قانون *Leptines* بدأ بهذا الاستهلال *οπως αν οι* *πλουσιωτατοι* *λητουργωσιν* وفي هذه الحالة تقوم أغنى الطبقات بأعباء الخدمات العامة ( ليتورجيات ) ( ٢٠-١٢٧ ) والمناقشة التي يحاول أن يفندها ديموستينيز « كما ان الليتورجيات كان يقوم بها حتى هذه الآونة الاشخاص الفقراء أصبح بهذا القانون يقوم بأعبائها أغنى الطبقات » ( ٢٠ - ١٨ )

*ως αι λειτουργιαι νυν μεν εις πενητας ανθρωπους ερχονται, εκ δε του νόμου τουτου λητουργησουσιν οι πλουσιωτατοι.*

٨٥ - في ديموستينيز ٤٢ •

٨٦ - في الحسابات الالوزية *٢ I.G Elcusi* - ٣ ( ٢ ) - ( ١٦٧٢ ) *τροπη* لسنة ٣٢٩ ق.م خصصت ثلاث أوبلات لوجبة ( جراية ) للعبيد العموميين ( اسطر ٤ الى ٥ ، ٤٢ - ٣ ، ١١٧ الى ١٨ ثم ١٤١ - ٢ ) أما عمال اليومية *μισθωτοι* الذين يقومون بأعمال غير فنية فيحصلون على  $\frac{1}{4}$  دراخمة ( اسطر ٢٨ - ٣٠ ، ٣٢ - ٤ ، ٤٥ - ٦ ، ٦٠ - ٢ ) ويأخذ العمال الفنيون دراخمتين ( سطر ١١٠ - ١١ ، النجارون ، ١٧٧ - ٨ ، صاقلو الاحجار ) أو  $\frac{2}{4}$  دراخمة -- ( ٢٦ - ٨ ، صانعو الطوب ، ٣١ - ٢ البناحون ) •



٣

الديمقراطية الأنثوية  
ومنتقدوها

---



● ● من الغريب ألا يتبنى من هذا الفيض من الأدب الذى انتجته أعظم ديمقراطية فى اليونان أى ذكر للنظرية السياسية للديمقراطية . فكل الفلاسفة السياسيين والمؤلفين الذين وصلتنا أعمالهم كانوا فى ميولهم على درجات مختلفة من الأوليجارخية . ان مؤلف كتيب « دستور الأثينيين » الذى حفظ بين أعمال كسنوفون كان شديد العداوة للديمقراطية ، وكان سقراط ناقدا قاسيا للديمقراطية وذلك فى حلود ما نلمسه من آرائه فى أعمال كسنوفون وأفلاطون . أما أفلاطون فأراه فى ذلك أعرف من أن تذكر . كذلك كتب ايسوكراتيس Isocrates فى سنوات حياته الأولى ملبيا لأثينا ، لكنه عندما تقدم به العمر وكتب أعمالا أكثر فلسفة أخذ حقه يزداد على نظام بلاده السياسى . وكان أرسطو أكثر هؤلاء عدالة فى نظره ، فذكر ما لها وما عليها ، ومع ذلك كان مثله الأعلى الأوليجارخية . وواضح نفس الاتجاه عند مؤرخى أثينا عدا هيرودوت الذى كان ديمقراطيا ، إلا أن آراءه لم يغم لها وزن كبير وذلك لما اشتهر عنه من ملابحة من جهة ، ومن جهة أخرى فلأن أدلته الواضحة تشير إلى فترة تسبق إقامة الديمقراطية الكاملة . وكان هوكيليلس معاديا للديمقراطية ، وفى إحدى الفقرات القليلة التى يكشف بها عن آرائه الخاصة يعلن موافقته على نظام يقضى على حقوق حوالى ثلث المواطنين الذين هم قوام الأسطول الذى يتوقف عليه بقاء أثينا . وكان كسنوفون محبا متحمسا للنظام الاسبرى . وقد اعتمد أرسطو فى الجزء التاريخى من مؤلفه عن دستور أثينا على مصدر — دون تمن — ذى اتجاه أوليجارخى

ملحوظ . وخطباء القرن الرابع وحدهم هم الذين كانوا ديمقراطيين ، ولما كانت خطبهم تهتم بالقرارات السياسية القبلية وغالبا ما كانت تتناول السياسة الخارجية أو المحاكمات الخاصة ، فهي نادرا ما تناولت أسس الديمقراطية التي سلموا بها (٢) .

ولا مزية في أن هذا التراث الأدبي لا يمثل الرأي العام الأثيني . لقد كان معظم الأثينيين فخورين بنظامهم متمسكين به تمسكا شديدا . أما والثورات المضادة القليلة - التي قامت في ٤١١ ، ٤١٤ ، ٣٢٢ ، ٣١٧ - قد كانت من تدبير جماعات صغيرة من المتطرفين : فقامت في ٤١١ بعد حملة محكمة التدبير من الخلداع والفرع ، وفي الحالات الثلاث الأخرى كانت بمساعدة غازي أجنبي ، وكانت كل هذه الثورات قصيرة الأمد ، سرعان ما أخمدتها جمهور المواطنين . ولم تكن الغالبية الفقيرة التي انتفعت بوضوح من هذا النظام هي السند الوحيد له ، فمعظم رجال الدولة العظام وقواد أثينا قد انحرفوا عن عائلات ثرية وعدد كبير منهم كانوا من نسل نبيل ، كذلك قواد الثورات الشعبية الذين عزلوا الحكومات الأوليجارخية عام ٤١١ ، ٤٠٣ كانوا جميعا من الأغنياء .

ولما كانت الغالبية فيما بقي - من الأدب - صامتة لا تذكر شيئا فليس بالمهمة السهلة أن نحدد المزايا الحقبة التي اقتنعوا بها في الديمقراطية أو حتى ما هي الأسس التي اعتقدوا أن يقوم عليها اللعنصور القويم . إن النظرية السياسية الديمقراطية يمكن محاولة جمع شتاتها من إشارات متفرقة ، وأفضل مصدر للأسس المثالية التي قامت عليها الديمقراطية هو مجموعة المدائح التي صيغت عن أثينا ، وأشهرها الخطب الجنازى التي ألقاها بركليس كما رواه لنا ثوكيديدس ، وهو أيضا مصدر هام لمعلوماتنا ، ولهجة أسلوبها العامة التي تتعارض ونظرة ثوكيديدس الخاصة تدل على أنها رواية صادقة لما قاله بركليس فعلا . وهناك مربية تسبب للسياس وترجع إلى بداية القرن الرابع تحوى بعض المعلومات القليلة أيضا ، وقليل مما يهتما يمكن الخروج به من مدائح ايسوكراتيس المعروفة بالـ *Panegyricus* والبالائية



**Panathenaicus** . ومن نفس نوع هذه المراثية نجد مصلحاً نادراً في السخرية ، في مراثية جاءت في مينيكسينوس **Mencexenos** لافلاطون يبدو أقرب ما تكون إلى النمط الذي يمكن أن يؤخذ — بتحفظ كصمد لمبادئ الديمقراطية . ويمكن أن نضيف إلى هذه الوثائق التي تقتصر في معظم الأحيان على توريد معلومات عادية ، ما يمثلها مما ورد عرضاً في الخطب السياسية والقضائية للخطباء عندما يتناولون بعض المبادئ العامة ، وبين هذه يمكن أن ندرج بعض أحاديث سياسية لثوكيديدس . وهي رغم وضوحها في أسلوب صقل فلها بلا شك قد صيغت على نمط اثني تماماً .

ودستور أثينا نفسه مصدر مهم آخر يمكن أحياناً أن يستنبط من مواد مبادئ عامة . لكن أهم الشواهد نستمد من نقد المعارضين الذي وصلنا بصورة أكمل من أى شيء آخر فيما يخص الديمقراطية . ورغم أن هذا الشاهد غزير المعلومات إلا أننا يجب أن نكون دقيقين في تقييمه حلزوين في الأخذ به ، ويجب أن تميز بين ما وجه من نقد إلى نقاط المبدأ حيث كان من الممكن أن يسلم الرجل الديمقراطي برأى معارضية في وجهة النظر الديمقراطية ، على أنه صواب ثم يجادل لإثبات أن المبدأ أو النظم المنتقدة في الحقيقة مبدأ سليم ، النقد الموجه إلى التطبيق حيث يحاول الديمقراطي دفعه إما باعتبار أن هذه التهم باطلة غير صحيحة أو باعتبار أن المبدأ المدعاة مؤسفة ولكنها ليست في الصميم ، بل مجرد عيوب في الديمقراطية يمكن معالجتها .

إن هدف هذا البحث هو تجميع عناصر النظرية السياسية الديمقراطية من تلك المصادر ثم تقرير الحد الذي بلغه الأثينيون في مجال تطبيق هذه المبادئ ، وطريقتنا إلى ذلك تتبع نواحي النقد المختلفة التي أجراها النقاد الأوليجارخيون ثم تتبع النقاط التي رد عليهم بها الديمقراطيون ، مستخدمين في ذلك الشواهد المخزنة التي ذكرناها سابقاً ، وسنبداً بتحليل نقد الفلاسفة ثم المؤرخين ، أو بالأصح فقد ثوكيديدس الذي هو حري وحده بالمناقشة . وهذا الفصل يبين أن أصل النقد متصل بتقسيم جوهر الموضوع لأن الفلاسفة ركزوا هجومهم تقريباً على التأثير الداخلي للديمقراطية ، بينما اهتم ثوكيديدس بصفة رئيسية بالسياسة الخارجية الامبراطورية لأثينا .

وأهم مأخذ رعى به الفلاسفة الديمقراطية عبرته أرسطو أحسن تعبير بأسلوبه المحكم المباشر « في مثل هذه الديمقراطيات يعيش الناس كما ييقون ، أو كما يقول يوريبيدس « حسب أهوائهم » وهذا أمر مسمى (٢) . ولم يكن ذلك بالنص الوحيد بل عاد أرسطو لنفس الموضوع في كتابات أخرى (٣) . وإيسوكراتيس يفتح في حديثه في خطبته الأريوباجوس Areopagiticus (٤) بأنه في أيام الماضي الحلوة لم يكن المواطنون يحتاجون إلى « الكثير من المشرفين لتزيينهم ، فمجرد أن يصبحوا رجالا كان لهم أن يفعلوا ما يشاؤون » ، وحض على أن يستعيد الأريوباجوس Areopagos . سلطته القديمة فيما يتعلق بالرقابة على حياة المواطنين الخاصة . وفي « الجمهورية » (٥) ينمى أفلاطون أن في ظل الديمقراطية « تملأ الحرية والصراحة المدينة ولكل أن يفعل ما يشاء ... إن كل فرد فيها يستطيع أن يرتب حياته كما يهوى » ثم هو يسبب في النتائج المؤسفة لذلك من أن المواطنين شيع لا يشكلون وحدة متجانسة كما أن الأجانب وحتى النساء والعبيد لهم حريتهم كالمواطنين . (٦)

ولاشك أن الديمقراطية الأثينية ما كان ليحترض على المأخذ الأخير فقد كان يزعم بأن الأجانب والعبيد كانوا يعاملون معاملة فريدة في أثينا (٧) ولا شك أنه كان مزعوما بوصفه بالحرية . ان حرية الفعل والقول كانت أهم نداءات في أثينا في عهد بركليس ، ليست الحرية السياسية فحسب بل الحرية الشخصية أيضا ، كما يقول بركليس في مرثيته (٨) « إننا نعيش كمواطنين أحرار في حياتنا العامة وفي صلاتنا بعضنا بعضا في شئون الحياة اليومية ، إننا لا نغضب من جرتنا إذا ما تصرف كيفما شاء ولا ننظر إليه شذرا وهو مالا عاقبة له إلا الألم » . وكان لحرية القول تأثير خاص . (٩) وكما يقول ديموستينيس (١٠) « إنك في اسبرطة لاتستطيع أن تمتدح قوانين أثينا أو قوانين هذه أو تلك من الولايات البعيدة عنها ، عليك فقط أن تمتدح كل ما يتصل بنظامهم » بينما كان نقد الديمقراطية مسموحا به في أثينا دون قيود . وليس على المرء إلا أن يقرأ أعمال إيسوكراتيس وأفلاطون ليرى أن ذلك صحيحا . وإعلمنا

اطسقرشنوذ واضح عن هذه القاعدة ، وكما يتجلى من مرد كستوفون لهذه الواقعة فإن ركن إتهام سقراط كان ما أتاه تلامذته ، فالكيبيادس قد أورد اثنا في الحرب الأخيرة مورد الهلاك بأكثر مما يستطيعه فرد آخر وكان كريتياس هو الرئيس القامى « لجنة الثلاثين الذى قتل آلاف المواطنين قبل ذلك بعدة سنوات » .

والمأخذ الاساسى الثانى على الديمقراطية يعرض له أفلاطون بكل دقة (١٣) وهو « أنها تنشر نوعا من المساواة بين المتساوين وغير المتساوين على حد سواء » وهو نفس ما قال به ايسوكراتيس الذى يميز بين نوعين من المساواة إحداها تمنح للجميع بقدر واحد والثانية تعطى كلما يناسبه ويدعى أنه فى أيام الماضى الحلوة نبذ الاثينيون المساواة التى تساوى بين الصالح والطالح فى نفس الحقوق لعدم عدالتها « واختاروا تلك التى تكرم كل فرد بما يستحقه » . وعلى هذا النحو ناقش أرسطو (١٤) بالرغم من أنه كان مرقابا - بحق - فى المقياس الذى كانت الحقوق تقدر بمقتضاه . الحرية هى المقياس فى الديمقراطية أى أن كل الرجال الأحرار متساوون ، وهذا فى رأى أرسطو يناقش الصواب ، بل فى رأيه أن المعايير البديلة العملية هى الثروة أو المولد وحدهما .

لقد أقر الديمقراطيون بوجه عام مبدأ التساوى (١٥) وقرر ديموشينيس فى إحدى الفقرات (١٦) « أن ما يرفع من الروح العامة لدى المواطنين قاطبة ويجعلهم راضين طلقاء ذوى روح تعاونية أن كل فرد فى الديمقراطية له نصيب من المساواة والعدالة » . وفى فقرة أخرى (١٨) يمتدح قانونا يحرم التشريع الموجه ضد الأفراد على اعتبار أنه مبدأ ديمقراطى صالح « فكما أن لكل نصيبا متساويا فى بقية مواد الدستور فلا بد إذن أن يسهم كل بقدر متساوى فى سن القوانين » . لم يكن الاثينيون على أية حال نظريا . أوعليا - يساوون بين الأمور بصورة مطلقة ، بل كانوا يميزون بين المهام السياسية المختلفة ، إلا أنهم فى مسألة واحدة لم يقبلوا تمولوا هى المساواة أمام القانون ، وكما يقول بركليس (١٩) « فى منازعاتهم الخاصة فلنهم يستظلون جميعا بالمساواة حسب القانون » .

وهذا المبدأ الأول يحتاج في رأينا الى تدعيم فعلنا وضع اصدقاء أفلاطون في هيئة الثلاثين دستوراً جديداً نصروا على أن الثلاثة آلاف الذين يتمتعون بحقوق المواطن الكاملة لهم وحدهم الحق في المحاكمة القانونية ، أما الباقون فيقتضى في أمرهم فوراً بأمر من الحكومة (٢٠) ، تدارك ذلك المستور الأثيني لابل كفالة حق طلب الإنصاف لكل مواطن عن طريق النظام للمحاكم فحسب ، بل وتحديد اختصاص المحاكم التي كانت تكون من عدد كبير من المحلفين يقترح عليهم من بين هيئة المواطنين الكاملة .

وقد علق الأثينيون كذلك أهمية كبرى على حق المساواة لكل المواطنين في إعداد وإقرار السياسة العامة ، وقد كفل هذا عن طريق حق كل مواطن في الكلام والتصويت في الجمعية العامة ، كما كفله تكوين مجلس ٥٠٠ الذي كان يعد جلوس أعمال الجمعية ، وهذا المجلس كان ينتخب سنوياً بالقرعة من بين جميع القرى في أتيكا (الديم) : وهنا تصطلم المبادئ الديمقراطية بوجهة النظر الأولي جارية التي قال بها فيما بعد أفلاطون من أن الحكومة فن يتطلب مهارة فائقة وعلى ذلك يجب أن توكل إلى أقلية مختارة . ويتفق مع أفلاطون في هذه المسألة أرسطو الذي أقام مثله الأعلى على قاعدة أولي جارية عريضة أعضاؤها ليسوا جميعاً من ذوى الخبرة ، والحجج التي استخدمها تناسب مع نظام ديمقراطي كامل ، بل ربما استمدتها من نظرية ديمقراطية . ففي المكان الأول (٢١) يقول أنه رغم أن كل شخص في جمعية كبيرة قد يكون قليل الموهبة فإن مقدار ما لديهم من فضيلة وحكمة قد يفوق فضائل وحكمة صفوة قليلة مختارة ، مثلاً يفضل الطعام الذي أعده جمع مشترك على ما أعده مضيف واحد غني ، وحجته الثانية (٢٢) أكثر قوة وإقناعاً إذ يرى أن السياسة ماهرة إلا إحدى الفنون ، خير من يحكم فيها جاني النجار لا الفنان نفسه . إن ساكن البيت يفضل المهندس في حكمه على البيت ، وكذلك يفضل مدير البقعة النجار ، كما يفضل أكل الطعام من طهارة ، والتزكية الثالثة للديمقراطية وضعها أفلاطون على لسان بروتاجوراس ( Protagoras ) ( ٢٣ ) في مقالة تصور تماماً أسلوب

الجمعية الأثينية ، وهي جليرة بالاعتباس كلفة : يلى سقراط تشككه  
فى إمكان تعلم الحنكة السياسية فيقول :

« لئنى ككل الأفرق أظن أن الأثينيين حكام ، حسنا أنى أرى أنه  
عندما نجتمع فى الجمعية ، إذا كانت المدينة تريد أن تقوم بشئ يتعلق  
بالبناء فلنهم يستطلعون رأى البنائين وإذا كانت تريد بناء السفن فلنهم  
يرجعون لبناء السفن ، وكذلك فى كل شأن آخر يمكن تعلمه أو دراسته .  
وإذا حاول أحد أن يسلى اليهم النصح فى شئ لا يعتقدون أنه خير به ،  
فحتى لو كان سينا غنيا أرستقراطياً فلنهم لا يرفضون الاستماع إليه فحسب  
بل يمزأون ويسخرن إلى أن يكف المتكلم عن الكلام بنفسه وينسحب ،  
أويأتى البوليس مسلحاً بأمر من الرؤساء فيزلونه أو يخرجونه . ذلك  
مسلكتهم فيما يخص المسائل الفنية ، أما إذا دأبت المناقشة حول سياسة  
المدينة العامة فيمكن لأى فرد أن يقف ناصحاً لهم سواء كان نجاراً أو حدادا  
أو صانع جلود ، تاجراً أو بحاراً ، غنياً أو فقيراً ، نبيلاً أو وضيعاً ولا يلومه  
أحد كما يلام الآخرون لمحاولتهم إساءة النصح ، بينما هم لا يعلمون ولم  
يعلمهم أحد » .

وتأتى إجابة بروتاجوراس فى قالب ميثولوجى « عندما خلق زيوس  
الناس أعطى مواهب مختلفة ووهب للجميع غريزة البياقة وحسن التصرف ،  
لذا بدونها يستحيل إقامة أى مجتمع » .

وهذا ياسقراط ( يقول غنثا ) السبب فى أن الأثينيين وغيرهم عندما  
يتناقشون فى العبارة أو أى موضوع فى يعتقدون أن قليلين هم الذين يستطيعون  
المشاركة فى المناقشة فلذا ما اشترك أحد خارج هذه القلة فلنهم لا يسمحون  
له كما تقول ، وهو ما أراه صواباً . ولكن عندما يتناولون بالمناقشة المسائل  
السياسية التى يجب أن يسيرها العدل والاعتدال فلنهم ينصتون بترتاج إلى  
أى إنسان معتقدين أن كل امرئ يشترك فى هذه الصفات وإلا لما بقيت  
للمدن » .

وقد ذهب الأثينيون إلى أبعد من ذلك فى مبادئ المساواة

هذه. فأسندوا الإدارة الروتينية لمدينتهم إلى هيئة من الحكام يختارون بالقرعة. وأثار ذلك سخرية سقراط (٢٤) — الذى أعلنه لقد كان من الغباء أن يعين حكام المدينة بالاقتراع بينما لا يرتضى المرء أن يستخدم بحارا أو نجارا أو حازف قاذى اختير بالقرعة . ان الدليل على قصر معلوماتنا عن النظرية الديمقراطية أنه لم يصلنا أى دفاع مسبب لهذا النظام الرئيسى ، أى القرعة ، وأقرب شئ إلى هذا النظام فكرة ساخرة فى حديث الديموشينيس (٢٥) حيث نجد مانتيشيوس يحتاج على أن أخاه غير الشقيق قد انتحل اسمه ، مثيرا حالة افتراضية ، انه قد يسجل كلاهما اسمه فى قائمة انتخاب من أجل وظيفة أو من أجل المجلس ويختار اسم مانتيشيوس فلا بد أن يستتبع ذلك إقامة دهوى « وسيحرم من المساواة العامة التى تقتضى بأن من يفوز فى الانتخاب يشغل الوظيفة » وسيسمى كل منا إلى الآخر وأقلرنا على الكلام هو الذى سيشغل الوظيفة . إنه من المسلم به أن استخدام القرعة كان يهدف إلى إعطاء كل مواطن فرصة متكافئة دون نظر إلى الثروة أو المولد ولا حتى الشعبية أو الفصاحة . وقد يعنى هذا تطرفا فى المبدأ وإن كان تطبيق سقراط فى مجموعه غير عادل . لم يكن «حكام المدينة» هم الذين ينتخبون بالقرعة ولكنهم الموظفون الذين يقومون بأعمال روتينية محدودة لا تحتاج غير القليل من اللياقة وحسن التصرف وعلاوة على ذلك فإن الحاكم كما يجب أن نذكر دائما كان عليه أن يمتاز اختبارا أوليا .

صحيح انه كان فى المعتاد اختبار شكلى ولكنه يعطى أهدامه فرصة الكشف عن ماضيه (٢٦) كما كان الحاكم عرضة لأن يخلع بتصويت فى الجمعية يجرى عشر مرات فى السنة (٢٧) وبعد انتهاء مدته ، وهى عام ، كان يتعرض لاختبار تفحص فيه أعماله، ولأى مواطن أن يأخذ عليه عسدم الكفاءة أو أساءة استعمال

السلطة (٢٨) وبذلك كان الكثيرون من الملوئين وضيء السمعة يجمعون عن تعريض أنفسهم لمثل هذه المخاطر .

ولم يعتقد الديمقراطيون الأثينيون بوجوب اشتراك الجميع في الوظائف الهامة التي كان شاغلوها إلى حد ما يديرون السياسة . وبعد أن أكد بركليس (٢٩) مساواة كل المواطنين أمام القانون يحضى مسترسلا ، ومن ناحية التقدير العام فعندما يتميز الشخص في أى مجال فإنه يزداد تكرما في الحياة العامة ، لا كما تميز وإنما كاعتراف بالفضل ، ومن ناحية أخرى فإن كل من يستطيع أن يخدم الدولة لا يمنعه عن ذلك فقره أو ضالة مركزه ، وقد تأكلت هذه الفكرة في مديح ساخر في مينيكسينوس (٣٠) :

« لأنه بصفة رئيسية وجد قفس النظام قديما وكما هو الآن أرستقراطية نعيش في ظلها وعشنا دائما قبل ذلك . قد يسميها المرء ديمقراطية ويسميها آخر كيفما شاء ، ولكنها في الحقيقة هي أرستقراطية باتفاق الأغلبية .

لقد كان لنا دائما ملوك بالوراثة أحيانا ، وبالانتخاب أخرى وفي معظم الأمور تحكم الأغلبية المدينة ، وتهب المناصب والتفوذ لأولئك الذين تمتد أنتم الأفضل ، لا أحد ينزى بسبب الضعف أو الفقر أو وضاعة المولد ، كما أن أحدا لا يكرم لأنه حل عكس هذا مثلما يجري في مدن أخرى ، فهناك اعتبار واحد : المرء الذى يبدو كيبا وحصيفا يأخذ السلطة ويتولى الحكم » .

وقد غمنت هذه المبادئ في الدستور الأثيني حيث كان الحكام القواد العشرة الذين لم يرأسوا الجيش والأسطول فحسب بل مارسوا إشرافا عاما على الدفاع والسياسة الخارجية وكذلك القادة العسكريون الآخرون فقد كانوا ينتخبون عن طريق الشعب كما انتخب في القرن الرابع — الحاكمان الماليان ، وهو اجراء قد يختبر أرستقراطيا (٣١) وفي الحقيقة

لقد كان الشعب الأثيني مترمنا في اختيار قادته (٢٢) وتقول ملاحظات « الأوليغارخى العجوز » (٢٣) الساخرة « أنهم لا يمتثلون ان عليهم أن يشاركوا ، بالاقتراع ، في مناصب القواد أو رؤساء النيابة لأن الشعب يعلم أن الأفيده ألا يشغلوا هذه المناصب نفسها بل أن يسمحوا للبارزين من المواطنين بشغلها » . ويروى كسنوفون (٢٤) شكوى نيكوماخيديس ( Nicomachides ) وهو جنلى مدرب ، من أنه خسر انتخاب القيادة الصامة أمام رجل غنى لا يعرف شيئا عن الشؤون العسكرية . ويكشف ديموستينيس وهو الديمقراطي المتحمس ، النقلاب عن وضاعة أصل أيسخينيس ( Aischines ) بطريقة لا يمكن اعتبارها لاقئة بحال ، ولكنها فيما هو واضح لم تؤد مسامح القاضى الأثينى « لقد خبرناك ، نقاشا لصناديق المرمر والطبول ، ومن هؤلاء الكتبة الصغار والنكرات » ولم يكن هناك اعتراض على هذه المهن ولكن من جهة أخرى كان من يعمل بها ليس أهلا للقيادة « ولا أهلا لقيام بالسفارة والقيادة وأعلى درجات السلطة » (٢٥) .

وكان لأجر إلى جانب الاقتراع هو الوسيلة الأخرى التى أحكم بها الأثينيون المساواة السياسية الفعالة بين المواطنين : لقد كان الـ ٦٠٠٠ مجلس الخمسمائة ، والحكام الـ ٣٥٠ تقريرا يتقاضون اجرا عن خدمتهم بنسب مختلفة ، ويجعل أن نأخذ في الاعتبار أن الحكام المنتخبين ( القادة العسكريون والسفراء ) كانوا يتقاضون اجرا أكبر من أجر الحكام العاديين للمختارين بالقرعة (٢٦) وعلى ذلك تكون الدعوة بأن الفقر ليس حائلا دون شغل المناصب السياسية أمرا حقيقيا . وفي القرن الرابع كان المواطنون الذين يحضرون الجمعية — أو على الأقل العدد الذى يباحر إلى الحضور ويكفى لتقد الجلسة — يأخذون اجرا ، وقد عارض الفلاسفة في هذا التقليد . فآرسطو (٢٧) يتناوله بالتقد الشديد لأنه حقق ما استهدفه من تمكين الفقراء من ممارسة حقوقهم السياسية . ومع ذلك فمن المشكوك فيه ما إذا كان هذا الإجراء نافعا بدقة في تلك الأيام ، ويبدو من لهجة الخطباء أن الجمعية وهيئة المحلفين قد تكونتا بصفة رئيسية من الطبقة الوسطى أكثر منه من الطبقة الفقيرة (٢٨) ، وهناك شاهد على أن المجلس قد غص



بصفة رئيسية أيضا بالموسرين . (٣٩) فقد تهلوت في أواخر القرن الرابع القيمة الفعلية للأجر الحكومي إلى حد كبير وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار المستمر ، ومن المحتمل أن يكون الفقراء قد فضلوا عملا أكثر ربها . وكذلك يعارض أفلاطون (٤٠) اللع الحكومى فيقول : « لقد تنأى إلى أن بركليس جعل من الاثنين عاطلين كسالى ثرثارين بخلاء بأن كان أول من دفع لهم اجرا حكوميا » ؛ وهذا مأخذ كبير التزديد وإن كان قليل الأهمية . فبالنسبة لشعب لم يقل تعداده عن ٢٠ ألفا من المذكور البالغين ، وربما بلغ في ذروته ضعف ذلك العدد ، لم يكن المجلس ولا المناصب الرئيسية لتتيح فرصة الوظائف إلا في حالات نادرة ، فالفرد لا يمكن أن يشغل وظيفة ما أكثر من مرة واحدة ، أو أن يمثل في المجلس أكثر من مرتين طول حياته (٤١) ، وكانت الجلسات تنعقد ٤٠ يوما فقط في السنة (٤٢) ، ولم يكن هناك الا منصب المحلف أو القاضى الذى يمكن للمواطن أن يجد فيه عملا مستمرا ، ونسبة الأجر هنا ضئيلة للغاية — كانت تساوى نصف أجر عامل في القرن الخامس وثلث هذا الأجر في القرن الرابع وهو مالا يزيد في الحقيقة إلا قليلا عما يسد الحاجة بالكاد (٤٣) — هذا في القرن الخامس إذا صلبت الصورة التى صورها أرسطوفانيس في مسرحية « الزناير » إنها لم تفر إلا اللسين الذين تجاوزت أعمارهم السن الذى يسمح بالأعمال المجهدة ، وعندما ساءت الحالة الاقتصادية في أوائل القرن الرابع نقلا عن أيسوكراتيس لم يشغلها إلا العاطلين (٤٤) .

والنقد الرئيسى الثالث للديمقراطية يأتى من قبل أرسطو (٤٥) ، أنها في شكلها المتطرف ( أى الأثينى ) « تصبح جمهرة الشعب ( أو الغالبية ) هى الحاكمة بدلأ من القانون ، يحدث هذا عندما يكون لقرارات فاعليتها أكثر مما للقانون » وليس واضحا تماما مايعنيه أرسطو بهذا ، فهو يبدو هنا ، ودائما ، وكأنه يفهم القانون على أنه نص جامد لا يقبل تغييرا ، وضعه مشرع غير منحاز ، ولا يجوز في بلد مثالية أن تلوه إرادة الشعب التى لايعنيها دائما إلا مصلحتها الذاتية . إذن فهو قد يكون معارضا

لأى تشريع تصدره الأغلبية — أو بالنسبة لموضوعنا — يصدر بأى إجراء دستورى ، لكن هذا المعنى ينصرف — فيما يبدو — إلى معنى آخر ، ذلك أنه فى الديمقراطية المتطرفة عادة تتخطى الأغلبية فى الجمعية القوانين القائمة مهما كانت قد دعت إليها دواع عرفية لحالات ذاتية ، فيكونون بذلك قد تصرفوا ، على حد تعبيره ، كما كان يفعل الطاغية الأغريقى التقليدى .

ومبدأ جمود القانون قد جعله بطبيعة الحال الأوليجارخيون الذين كانوا — فى العادة — محافظين وحتى إذا ما أرادوا تغيير قانون فلنهم كانوا يرددون أنهم إنما يستعملون «دستورا وضعه الأسلاف» ، أما الديمقراطيون الذين كانوا تواقين دائما لتغيير الأشياء فلا ينتظر منهم إلا تطبيق نظرية أكثر تقدما . وهناك بعض المفكرين فى القرن الخامس دعوا بصدق للنظرية القائلة بأن القانون هو إرادة الحاكم . وقد عرف سقراط — وفقا لأكسنوفون — القانون (٤٦) بأنه « ماسنه المواطنون بعد اتفاقهم على ما يجب عمله وما يجب تجنبه » وكان لا يتردد فى التسليم بأن ماسنه المواطنون لهم أن يتفقوه مطلقا يستطيعون إقرار السلم بعد أن يكونوا قد أعلنوا الحرب ويروى أكسنوفون (٤٧) كذلك مناقشة ، لاريب أنها وهمية ، بين بركليس والكياديس ( Alcibiades ) وفيها يعرف الأول ( بركليس ) القانون بأنه « هو ما وافقت عليه جمهرة الشعب (أو أغلبته ) مجتمعته فى هيئة قرارات محددة ما يجب وما لا يجب عمله » ، ثم يستدرجه الكياديس إلى أن يشمل هذا التعريف الأوليجارخيين والطفاة معا أن ما تقرره الهيئة الحاكمة أو الشخص الحاكم يصبح قانونا . ثم يسأله الكياديس ما هو إذن الاستبداد وعدم القانونية فيجب بركليس وعندما لا يقنع القوى الضعيف بل برغمه بالقوة أن يفعل ما يريد . وقد مكن هذا الكياديس بعد بضعة أسئلة توضيحية مناسبة عن الطفاة والأوليجارخيين من أن يسأل : « هل من الممكن أن يكون ماصدره جمهرة الشعب بأسرها من قرارات حين تطبق على أصحاب الملكيات دونما اقتناع أن يكون استبدادا أكثر منه قانونا ؟ » وهناك يطلب بركليس من الكياديس أن يلزمه إلى اللعب ،

تركوا الغموض يكتنف نظريته في القانون . وقد أعلن ديموسثينيس (٤٨) في القرن الرابع من رأى مماثل في إحدى الفقرات مؤكدا « ان القوانين وضعت للمستقبل » ( كان يشكو من عدم ديمقراطية القوانين السابقة ) وما يجب عمله ، كما وضعت عن اقتناع بأنها تنفع الذين يعيشون في ظلها ، فبعض الديمقراطيين إذن قد فهموا القانون على أنه إرادة الشعب التي لها اعتبارها ، بالإضافة إلى ملحق تفسيري : إنه على الأغلبية أن ترضى الأقلية وتراعى مصلحة الجميع .

وعلى العموم فقد اتجه الديمقراطيون كأرسطو إلى اعتبار القوانين مجموعة تشريعية وضعت للجميع ، يدمشع حكمهم ، مثل سولون عندهم ، ثابتة في جوهرها ولكنها قد تحتاج من حين لآخر إلى تفسير أو إضافة . هذه هي الاعتبارات التي أحيطت بها اللجنة التشريعية التي شكلت بعد إعادة تأسيس الديمقراطية في ٤٠٣ (٤٩) والقواعد التي أخذ بها والتي سيطرت على التشريع تكشف عن نفس الروح ، ولم يكن قانونيا في وقت ماتفكير انقانون بمجرد قرار يصدر من الجمعية ، وكان من يطرح مثل هذا القرار عرضة للاتهام بالإجراءات غير القانونية ، وهو اتهام مشهور ، كان إذا أقيم في المحاكم ألغى قرار ، وكذلك إذا عمل بهذا القرار لمدة سنة فإن طارحه يتعرض لعقوبات قاسية . وفي القرن الخامس كانت الإضافات التي تُلحق بالقانون تعددا لجنة تشريعية خاصة وتعرض على المجلس ثم على الجمعية (٥٠) ولكن يبدو أنه لم يكن هناك وسائل دستورية خاصة بتغيير القانون القائم. (٥١) وبعد ٤٠٣ أدخل إجراء محكم دقيق لمراجعة القانون وبذلك خرج الأمر من يد الجمعية ، ففي كل سنة كانت الجمعية تعرض القوانين تحت المراجعة وتقرع عليها قسما قسما فيما إذا كانت يجب أن تبقى أو تعدل فإذا ما أعطيت الأصوات لصالح مراجعة قسم ما ، ففي إمكان كل مواطن أن يقدم قوانين بديلة تتوفر لها العلانية اللازمة ثم تشكل محكمة من ٥٠١ أو ١٠٠١ مشرع ، ثم تجرى المفاضلة بين القوانين القديمة والمقترحة وتناقش قانونيا ( لذلك حين نحامى للقوانين القديمة من قبل الجمعية ) ثم يصدر للشرعون ، الذين يقومون ببلور القاضى بعد أداء اليمين ، حكمهم (٥٢) .

وهكذا كانت النظرية الاثنية عن التشريع ، ولكن إلى أى مدى روعى ذلك في التطبيق ، لا يزال ذلك موضوع جدال ، فعندما كان يحرض كل من ديموستينيس وإسخينيس (٥٣) حالات الاتهام بسبب إجراءات غير قانونية كانوا يسان الساسة المندفعين ( خصوصهم ) اللذين يسخرون من القانون ، وقد زعم ديموستينيس أنه كنتيجة الملك « وجدت قوانين كثيرة متعارضة ، ومنذ أمد طويل وأنتم تنتخبون لحانا للفصل في هذا التناقض ، ومع ذلك لم تلح بواحد نهاية لهذه لمشكلة ان القوانين لا تختلف عن القرارات ، والقوانين التي يطعن بها في القرارات لأحدث من القرارات نفسها » . وقد لايبالي أحد بهذه الانتقادات فالساسة بلا شك قد حاولوا دائما تجنب الإجراءات المعقدة بالنسبة للتشريع - وقد فعل ذلك ديموستينيس نفسه عن طريق أبو اللودوروس في ضم اعتماد الثيوريكون (٥٤) ولكن تهمة الإجراءات غير القانونية كانت سلاحا سياسيا مواتيا كثيرا ما يشر ، كما فعل إسرخينيس تجاه ديموستينيس على أسس فنية للغاية فيما يخص قرار التاج المشهور ، وقد افترض أرسطوفانيس بأنه قد أنهم ٧٥ مرة ( دون ثبوت لإدانة ) (٥٥) فلان كان هذا يثبت وجود بعض الساسة المندفعين غالباً ، فإنه يثبت أيضا أنه كان هناك الكثيرون من الغيورين الساهرين على سلامة الدستور ، لقد فشلت بالصلة محاولات ديموستينيس في التخلص من القانون وعانى من ذلك أبو اللودوروس (٥٦) .

أما عن المظهر الآخر لحكم القانون فقد اعتنق الديمقراطيون الاثينيون الرأي المعارض تماما لأرسطو « العاقبة والأولي جاريغون » حسب رأى إسرخينس (٥٧) « يحكمون بأساليب حكوماتهم ، أما المدن الديمقراطية فيسير أهلها وفق القوانين للوضوعة » ، ويقول ديموستينيس (٥٨) « في ظني أنه ما من أحد - يستطيع أن يؤكد أن هناك سببا يدعو إلى العلامينة التي تنعم بها المدينة وإلى ماتعم به من ديمقراطية وحرية أكثر من القانون » . وفي فقرة أخرى (٥٩) يقابل ديموستينيس بين القانون والأولي جارية معلن أن أى عضو في الحكومة الأولي جارية يمكنه إبطال القانون القائم ومن تشريعات تعسفية للمستقبل ، بينما القوانين تضع مايجب عمله في المستقبل وتتوخى إقناع الجميع

من أجل مصلحتهم : وعند ليكوجوس<sup>(١٠)</sup> فالقانون هو « أول العوامل الثلاثة الهامة جداً التي تقيم الديمقراطية وتبقى عليها ، ويعلم هيبيريديس<sup>(١١)</sup> أن للقوانين أهمية بالغة ، حتى لتغزو القوانين في الديمقراطية هي الحاكم صاحب السيادة » .

كان كلا الطرفين بطبيعة الحال يفكر في أسوأ ما في الجماعة المعارضة فالديمقراطيون الأثينيون كانوا حتماً يذكرون الأعمال التعسفية التي قام بها الأوليغارشي وذلك إذا ما تكلموا عن الأوليغارشيين ، والأوليغارشيون بلا شك يذكرون الديمقراطيين الذين قلموا بأعمال تعسفية وخارجة عن القانون ، وبصفة عامة يبدو أن الديمقراطية الأثينية قد عاشت بمبادئها . ويعطينا كسنوفون<sup>(١٢)</sup> صورة حية لمناسبة فريدة عندما حاست الجمعية تعاليدها في حالة هيسيرية وحكمت بالإعدام على القواد الذين كانوا يدبرون الحركة في أرجينوسى بعد تصويت عاجل ، ولكن إبراز هذه الحالة والاهتمام الذي أحيطت به يدلان على أنها كانت أمراً شاذاً ، ثم أن كسنوفون<sup>(١٣)</sup> وهو ليس من أنصار الديمقراطية ، يشهد أيضاً بأن الناس بعد إعادة بناء الديمقراطية في ٤٠٣ تمسكوا بقوة بالعفو الذي اتفق عليه مع هيئة الثلاثين ومؤيديهم ، وعندما يقرأ المرء ما سجله كسنوفون وأرسطو من أعمال الثلاثين لا يسهل إلا أن يدعش من قوة إحتمال الشعب الأثيني :

وللمعزل الأخير والأساسي الذي أعزته الفلاسفة على الديمقراطية أنها كانت تعنى سيادة الغالبية الفقيرة بما ينجم مصلحتها على الأقلية الغنية ، وهذه هي المسألة الرئيسية عند « الأوليغارشي العجوز » الذي تتخذ رسالته عن المستور شكلا سائرا في تقديره فاعلية الديمقراطية في النهوض بمصالح الرعايا (الفقراء) على حساب الأغنياء (الأغنياء) ، وهو سائرا أيضا في اقتراضه أن الخيرين « إذا ما واتهم الفرصة فيحكمون لمصلحتهم الخاصة مما يضر الفقراء »<sup>(١٤)</sup> ، ويقول أفلاطون في الجمهورية<sup>(١٥)</sup> « تأتي الديمقراطية عندما يهزم الفقراء الآخرين الأغنياء ويقتلونهم أو يحرمونهم ثم يتقاسمون الحكم والوظائف » .

بالتساوى مع اليافين ، ، ويصر (٦٦) ارسطو بشدة على أن الديمقراطية توجه نحو مصلحة الفقير ، ويلعب في ذلك بعلا الى حد قوله اذا فرضنا المستحيل وكان الاغنياء في المدينة أكثر من الفقراء فلن حكم الأقلية يسمى ديمقراطية وحكم الاغلبية الغنية سيطر على اوليجارخية .

ولم يكن ليأخذ الديمقراطيون بهذه النظرة بطبيعة الحال وانعكست لراؤهم بوضوح في الحديث الذى اورده ثوكيديس (٦٧) على لسان الديمقراطية السيراكوزى أثينا جوراس ( Athenagoras ) :

سيقال ان الديمقراطية ليست حكيمة ولا عادة ، وان اصحاب الثروات هم خير من يصلح للحكم القويم وفى رأى اولاً : ان الشعب اسم للجميع ، وان الاوليجارخية اسم بلزء منه ، وثانياً ان الاغنياء هم أفضل من يرفعى الثروة وهم الحكماء ونصير للناصحين . لما الشعب فهو خير من يسمع ويحكم على الامور ، وان كل هذه العناصر سواء مجتمعة او فرادى لها قدر متساو فى الديمقراطية .

من الصعب أن نجيب عما إذا كانت الديمقراطية الاثينية قد استغلت الاغنياء لصالح الفقراء . ففى توزيع السلطات السياسية والتفوذ يلبو أن الاغنياء قد فازوا بنصيب عادل وفى المهام الصغرى وفى المجلس وفى دائرة الخلفين ساد الفقراء ما فى ذلك شك ، على الرغم من تراحم الطبقات للمورة فى هذه الوظائف فى القرن الرابع . اما فيما يخص بلمناصب العسكرية الرئيسية والبلوماسية والمالية فقد كان ينتخب لها عادة الرجال من ذوى الحسب والثروة . (٦٨) ، وأما الخطباء ، وهم الذين لم يشغلوا عادة وظائف بل وجهوا السياسة بأحاديثهم فى الجمعية فقد كانوا أيضاً فى أغلبهم من المورسين ، وكان الكثيرون منهم من عائلات عريقة (٦٩) وكان من النادر نسبياً أن اكتسب بعض العاصمين مثل فرينيخوس ( Phrynichus ) وايسخينيس نفوذاً سياسياً وبكل تأكيد لم يمد الرجل للفنى أو الارستقراطى ان حياته السياسية قد

لحقها ضرر من جراء ثروته أو اصله ، بينما كان على الفقير ووضع  
الأصل من الساسة مواجهة الكثير من السخرية والملمة من الكومبيين  
والخطباء .

لقد شكّا ايسوكراتيس مر الشكوى من الاستغلال المالى للأغنياء ،  
وفى حديثه عن السلام ( De Pace ) ( ٧٠ ) يعرض قائمة ضرائب  
وأعباء « أدت الى كثير من المضايقات حتى أصبحت حياة أصحاب الأملاك  
اشقى من حياة للموزين » ، ثم يصرح فى « Antidosis » ، فيقول  
« عندما كنت صبيا كان الاعتقاد السائد أن الثراء ضئيل أكيد وشئ »  
هائل حتى أن كل انسان كان يدعى بالفعل امتلاك ثروة أكبر مما لديه  
تطلعا الى تلك الشهرة ، ولكن على المرء اليوم أن يقرأ عن نفسه  
وصمة الثراء ، كما لو كان للثراء جريمة كبرى » ( ٧١ ) ومن الصعب  
أن نحكم على هذه الادعاءات مما لدينا من أرقام ضئيلة . وقد كانت  
المصروفات العادية وقت السلم ( بما فيها أجور المواطنين نظير خدماتهم  
السياسية ) توفى من مختلف الضرائب غير المباشرة ، ضريبة إقامة الغرباء  
واتاوة مناجم الفضة وإيجار الاراضى العامة وللقدمه ورسوم المحاكم والغرامات  
والمصادرات التى تفرضها المحاكم . كذلك كان يقوم بعض الأغنياء بالإلتحاق  
على بعض الاعياد الدينية بمقتضى نظام الخدمات العامة ( الليتورجيا )  
حيث يكلف بعض الأغنياء بالإلتحاق على الألعاب وعلى تمرين الفرق  
الرياضية وما شابه ذلك ، وفى زمن الحرب كان من الضروري تحميل  
ضريبة الاملاك التى كانت تقع فيما يملو على عتق حوالى ٦٠٠٠ مواطن  
الى على ثلث اوردع مجموع المواطنين . وفى الحرب أيضا كان أكثر المواطنين  
ثراء يعينون تربيادارخين ، وتفرض عليهم تلك المهمة إعداد سفينة  
تريوم ( مركب ذات ثلاثة طوابق ) وصيانتها فى حالة جيدة لمدة  
عام .

وقد بلغ متوسط نسبة ضريبة الحرب التى كثرت منها الشكوى أكثر من  
عشرين سنة من القرن الرابع ، ما يساوى ما بين خمس بنسات أو ستة عن

كل جنيته من ضريبة الدخل ، وعلى ذلك فلا حاجة بنا أن نأخذ ثابكي ايسوكرايتس وأمثاله مأخذ الجدل ، فيلأن الضريبة كانت في الحقيقة مطبقة على نطاق واسع للغاية كما كانت مصدر متاعب لدافعيها من الفقراء ، وفيما يبدو من خطاب ديموشينيس ، كان من الصعوبة بمكان حمل الجمعية التي كانت نسبة كبيرة من أعضائها من دافعي الضرائب ، على التصويت من أجل جبايتها ، ومن هنا كان تمويل الحروب وإملاؤها دائما غير كاف . (٧٢) أما الواجبات العامة ( الليتورجيات ) فقد كان تقديرها أكثر صعوبة ، إذ اعتمدت إلى حد كبير على الشخص المتوط بها فيما يتعلق بعدد المرات التي ينهض فيها بالليتورجيا ، ومقدار ما يتفقه في كل مرة . لقد كانت إعلانا سياسيا نافعا بل تكاد تكون فرصة مواتية للدعاية باستعراض ماتم من أعمال كبيرة . (٧٣) وكثيرا ما كان الأغنياء تواقين إلى اكتساب الشهية بأداء الخلفات المستمرة والصرف بسخاء على الملابس الفاخرة ومنح النجوم المرتبات العالية . ويفخر رجل غني كتب له ليسياس (٧٤) حديثا بأنه قام بإحدى عشرة ليتورجيا في ست سنوات اتفق عليها جميعا  $3\frac{1}{4}$  ثالث - أي ما يعادل ثروة فرد من الطبقة المتوسطة - ثم يعقب على ذلك بأنه لم يكن في حاجة لصرف ربع هذا المبلغ إذا ما التزم ما عليه القانون بدقة ، كما لم يكن في حاجة إلى الاضطلاع بأكثر من أربع ليتورجيات . (٧٥) وعلى نقض ذلك رجل ثرى آخر هو ميدياس لم يضطلع فيما رواه ديموشينيس (٧٦) إلا بليتورجيا واحدة وكان في حوالى الخمسين من عمره ، كذلك ديكايوجينيس ( Dicaeogenes ) وهو ثرى آخر لم يف إلا بليتورجيتين صغيرتين على مدى عشر سنوات . (٧٧) لقد كانت التريارارخيا عبئا أثقل من الليتورجيا العادية ، تكلف ما بين ٤٠ ، ٦٠ مينا ( من ثلثي ثالث إلى ثالث ) في السنة ، (٧٨) وبما أنها قد تفرض على أفراد لا تبلغ ثروة الواحد منهم خمس ثالثات للفرد (٧٩) فإن هذا الضغط الموقوت على موارد التريارارخوس الفقير يصبح عبئا قاسيا . لهذا السبب أصبح عبء التريارارخيا منذ نهاية القرن الخامس حادة ما يشترك فيه فردان (٨٠) ومنذ ٣٥٧ قسم الألف ومائتا مواطن الخاضعون لأداء التريارارخيا إلى ٢٠ مجموعة



تتقسم أفراد كل جماعة للمساهمة في أعبائها المالية (٨١) وهكذا فلاحداً أسطول مكون من ١٠٠ سفينة يشترك اثنا عشر فرداً في تكاليف كل تريارارخيا . وهنا مرة أخرى اختلفت تبعات العبء إلى حد كبير ، فالرجل الذى تكفل باليتورجيات الأحدى عشرة هو نفسه الذى يحطم كتريارارخوس طوال السنوات السبع التى استغرقتها الحرب الايونية وبلغ ما انفق ٦ تالنت . (٨٢) وقد اضطلع رجل يدعى ارستوفانيس ( مع أبيه ) بثلاث تريارارخيات في أربع أو خمس سنوات اثناء الحرب الكورنثية وانفق عليها ٨٠ مينا (٨٣) : هذا في حين أن ايسوكراتيس الذى كان يشكو مر الشكوى من الضغط على الاثرياء والذى جمع مالا كثيراً من تعليمه علم البلاغة والبيان استطاع في سن الثمانين أن يفخر بأنه قام بثلاث تريارارخيات فقط ( بما فيها ما قام به ابنه ) ، (٨٤) ولكن ليس من العدل أن نأخذ هذا الخطيب البخل مثلاً للطبقات الغنية . ولنضرب مثلاً للروح السائلة بين المواطنين وذلك الرجل الذى كان أباً لأحد عملاء لسياس قد كان تريارارخوس سبع مرات في مدى خمسين سنة ( حدثت في أثناءها حرب البلبونيز وحرب كورنث ) ، وقد بين للقضاة حساب أبيه مفتخراً ووضح منه أنه أنفق على التريارارخيا واليتورجيات وضرية الحرب ٩ تالنتات و ٢٠ مينا (٨٥) أى بمعدل يزيد على ١١ مينا سنوياً ، ولم يرد ذكر لمقدار ثروته ولكن مما لا شك فيه أنه كان ثرياً ، فقد أعد عربات السباق في عيدين ( من الأعياد اليونانية ) هما عيد البرزخ Isthmia والنميا Nemea (٨٦) ويبدو أنه كان يملك ثروة قد تربو على ١٥ تالنت : وهو القدر الذى كان ديموشينيس يجتر صاحبه رجلاً ثرياً حقيقة (٨٧) . فإن صح ذلك كان ما أسهم به للدولة لايزيد عن ثمن (  $\frac{1}{x}$  ) دخله :

لم يكن فرض الضرائب على الأغنياء مستظماً ، فهو شديد الوطأة في الحروب كما كان مبدء التوزيع ، فقبل ٣٥٧ كان على جميع الأفراد المقبلين في سجل التريارارخيا أن يقوموا بتصيبهم رغم أن بعضهم كان أكثر ثراء من غيرهم ، وبعد ٣٥٧ ، كان الإسهام بالتساوى بين أعضاء الجمعية الواحدة المتكفلة بالمصاريف . (٨٨) وقد مكن علم وجود نظام محدد بعض الأغنياء

من دفع نصيب أقل مما يتناسب مع دخلهم كما كان أحيانا ظلما على ذوى الثروات المتوسطة . ومن جهة أخرى كان بعض الأغنياء يجنون أن يلقوا إليهم الأنظار فيقومون بأعباء ليتورجيات وترى أرواحيات أكثر مما عليهم القيام به ، وخففوا بذلك العبء عن الآخرين . وعلى العموم فيبدو أن كان متوسط العبء الذى تحمله المومنون فى أثينا يتناسب ودخلهم ، وأن كانت للنسب المتفاوتة المفاجئة لابد قد سببت لهم ارتباكاً مؤقتاً :

وعلى كل حال فقد ادعى التقاد أنه قد شاع فى أثينا أسلوب متطرف ظالم لا يترافز الأغنياء أشد من الضرائب ، وهو اتهامهم بأمور ملفقة ومصادرة أموالهم (٨٩) . وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه أحيانا ما كان يساء استخدام المحاكم ، ولكنه من الصير القول بأن ذلك كان أمراً شائعاً .

إن الاعتبارات العامة تحتاج إلى توضيح ، فأثينا ككل الدول القديمة ، قد اهتمت فى تنفيذ القانون على خدمات رجال المباحث ، وكان عليها أن تكافئهم على خدماتهم ، ويسبوا أن رجال المباحث كانوا كاللواء فى أثينا ، وقد كانوا همكنا فى كل مكان ، وليس عليك إلا أن تذكر سمعة المخرين Delatores فى روما الامبراطورية . إن النولة لم تشجع الاتهامات العشواء ، بل إن رجل المباحث حين يفشل فى الحصول على خمس أصوات المحلفين ، لويتمخلى عن دعوى أقامها كان يقع تحت طائلة عقاب شديد . ويبدو أيضاً أن رجال المباحث لم يكونوا على ود مع المحلفين ، وكان المتهمون يحولون الإيعاز بأن المدعين من رجال المباحث ، كما كان المصحون فى تلفهم لإثبات أنهم ليسوا من المخابرات حتى لينهون إلى حد الادعاء بأنهم على عداء شخصي للمتهم أو أنهم قد توارثوا ذلك العداء . ومع ذلك يبدو أن رجال المباحث قد انتصروا من عملهم وبالمدات فى ابتزاز الأثرياء ذوى الضمائر الملوثة ، أو الذين يكرهون مواجهة عمة المحاكمة العلنة ، وقد سبب ذلك بطبيعة الحال قلقاً كبيراً لطبقة ذوى الأملاك ربما دفعهم إلى المبالغة فى تقدير للنسب الحقيقى لهذا الشر (٩٠) .

ثانياً : كانت أثينا ككل الدول القديمة تعيش من اليد إلى الفم ، وكانت تعتمد على العقوبات التى تفرضها المحاكم كمصدر منتظم للدخل ، وفى ذلك

وازع يغري المحلفين على التصويت في صالح الخزانة حينما يتركها العجز ويضع رجل المباحث أمام أعينهم ضيعة شاسعة يدعى أن مالها قد اقترف إنما كبيرا . وفي هذا أيضا لم تكن أئتنا وسطها ، فيقال عن الأباطرة الرومان أنهم عندما كان يصيهم حيز في المال يشجعون المخبرين *Delatores* ويصلحون المالية بالمصادرات ، ولا حاجة بنا أن نلعب بعيدا ونضرب مثلا بالامبراطورية الرومانية فقد ملأ الأوليجارخيون الإثنيون الثلاثون خزانهم بإصنام بعض من الميثيكي للغرباء المقيمين الأبرياء أصحاب الثروات ، ولاستيلاء على أملاكهم . (٩١) وقد أثار هذا قنوس طبقات الملاك وربما دفعهم إلى المبالغة في الشر . وهنا لا يدعوا إلى الاعتقاد بأن كل ماضور من أملاك كبيرة ، إنما صودر لأنها كبيرة ، فقد كان في إمكان الأغنياء في أثينا أن يخذلوا الخزانة العامة أو يخافوا مصلحة الدولة ، وليس من المحتمل أن يقوم سياسى مثل ليكورجوس بما كان عليه من نزادة شديدة بمصادرة ممتلكات ديفيلوس ( *Diphilus* ) الضخمة ١٦٠ تانت ، ما لم يكن ذلك الرجل قد اتهم باتهاك جريء لقانون المناسك . (٩٢) .

وفي لبسياس (٩٣) ثلاث فقرات تشير إلى الاستغلال ، ففي خطبة كتبت في ٣٩٩ أن مدع أقر « عندما يتوفر المال الكافى فإن المجلس يتصرفا سليما ، ولكن عندما يأتى العصر يضطر إلى المحاكمات البرلمانية ومصادرة أموال المواطنين وينقاد لأخط رجال السياسة » . وفي خطبة أخرى ، كتبت بعد ذلك بما يقرب من عشر سنوات ، أن مدعى آخر خاطب هيئة المحلفين « لا بد أن تذكروا أنكم كثيرا ما استمتعتم لم (تخصومه) وهم يقولون لكم ، عندما يريلون القضاء على شخص ما بغير وجه حق أنكم إذا لم تلبثوا ذلك الذى يطلبون إليكم إدانته فإنكم تقضون بالانتالوا أجوركم » . وفي خطبة ثالثة أُنقِيت في ٣٨٧ يشكو رجل متهم بأنه يحول دون مصادرة ضيعة لقرب له « ان دفاعى صعب نظرا للرأى الذى يربط به البعض بين مصادرة ، ضيعة نيكوفيموس ( *Nicophemus* ) وبين الأزمة المالية القائمة في الوقت الحاضر في المدينة ، قضيتى ضد الخزانة العامة » . هذه ادعاءات خطيرة تدل على اضطراب أحوال الدولة . لكنه ينبغي أن نلاحظ

أن كل هذه الفوضى قد حدثت في الفترة التالية لسقوط أثينا ، عندما كانت الدولة مفلسة تقريرا وعندما كان - رغم المدة - الشعور نحو الأغنياء ، الذين ظاهر معظمهم حكومة « الثلاثين » ، مريرا للغاية بين جموع المواطنين ، ولم تصادق أية آراء أخرى مماثلة في أحاديث الخطباء الأخيرة ، قضائية كانت أو سياسية ، عدا عبارة واحدة في القيلية الرابعة للديموشينيس (٩٤) فهو بعد أن توسل للأغنياء ألا يحسبوا الفقراء على مايتألونه من أموال الثير يكون يتجه إلى الفقراء قائلا ، ولكن من أين تنشأ المشكلة ؟ وماهى المتاعب ؟ انها تنشأ عندما يرون بعض الناس يحولون ، المبالغ المعلقة للاستثمارات العامة إلى أموال خاصة ، وحينئذ يكون المتكلم عظيما في نظرهم ، وهو خلال ما دامت لحظات الأمن ولكن التصويت السرى يختلف عن الاستحسان العلنى ، وهنا يورث عدم الثقة والغضب ، ان هذه الفقرة المختلة تنهى أن الأغنياء ارتابوا في أن الفقراء كانوا يرغبون في زيادة أجورهم من الدخل العام عن طريق مصادرة الأموال الخاصة وأن الأغنياء الذين طلبا صفق لهم في الجمعية قد دخلوا بالتصويت السرى للمحلفين ، وبعد ذلك بسنين قليلة يفخر هيبيريديس (٩٥) بمقالة المحلفين الاثنيين للترتبة :

ليس في العالم شعب أو ملك أو قوم أعظم من شعب أثينا ، انه لا يترك هؤلاء المواطنين الذين يهتمون كلبا ، أفرادا كانوا أم طبقات ، لقتلهم بل يخف لتجسّتهم . فأولا : عندما أعلن تاييس ( Teisias ) الاستيلاء على مزرعة يوثيكرا تيس ( Buthycrates ) التى قُدرت بأكثر من ٦٠ تالنت ، كمتلكات عامة ويعلمُ عندما توجه تاييس هذا مرة أخرى بمصادرة ضيقة فيليب وثاوسيكليس مدعيا أنها جمعا ثرواتها من مناجم غير مسجلة ، فما كان من المحلفين ، وكانوا أبعد من أن يرضوا بمثل هذا الادعاء أو يطعموا في أموال الناس ، إلا أن يحرموا هذا المدهى من حقوقه المدنية على الفور ، فلم يمنحوه خمس الأصوات . ومرة أخرى ألا يستحق القرار الأخير الذى اتخذته المحلفون منذ شهر ثناء عظيما ؟ فمتما ادعى ليساندر ( Lysander ) أن مناجم ايبكرا تيس ( Epicrates ) تقع في نطق طائلة القانون - المنجم الذى كان يلمّره لمدة ثلاث سنوات ، وربما كان شركاؤه فيه هم أكثر أهل

للمدينة ثراء - وقد وعد ليساندر أن يجمع ٣٠٠ تالنت للمدينة - وهو المبلغ الذى قال أنهم قد حصلوا عليه من النجم - ومع ذلك لم يهتم المحلفين لوعده الملحق بل التزموا العمالة وحلها وأعلنوا ملكية الرجل للنجم ، ١

وربما كان هيبيريس كثير التلمر ، لكنه أورد على الأقل مثلا دقيقا لمقاومة المحلفين الاثينيين لإغراءات شديدة .

ولذا ما حاول المرء الخروج من هذا بنتيجة عامة ففى أن المخبرين كانوا يخلقون المشاكل للأغنياء فى أثينا وأن المحاكم الاثينية كانت أحيانا تستسلم لغواية زيادة الدخل خصوصا فى الأزمات المالية فتحكم على المتهمين الأغنياء رغم نقص الأدلة . ومع ذلك لم تكن هذه المساوئ وفقا على النظام الديمقراطى :

هذه هى الانتقادات الأساسية التى ذكرها الفلاسفة ضد الديمقراطية الاثينية بعضها موجه إلى مساوئ أقرها الديمقراطيون ، هى الخروج على القانون وإهدار الجمهور له بتشريعات تنفيذية ، ثم نهب الثروة للأغنياء ، وإن كان الفلاسفة قد اعتبروا هذه المساوئ دخيلة على مبادئ الديمقراطية وفى هذه الأمور لم يكن الاثينيون بمنأى عن اللوم ، ولكن الحقيقة أن هذه المساوئ فى مجموعها تبدو مبالغ فيها ، وربما كان الاثينيون على حق فى ادعائهم ، ان مثل هذا العنف للسيد كان من خصائص النظام الأوليغارخى أكثر مما هو من خصائص نظامهم .

وهناك انتقادات أخرى موجهة إلى نقاط فى المبدأ وأساسها اعتبارات مختلفة تماما من مهام الدولة ، وتقدير مختلف تماما للطبيعة البشرية . فقد ارتأى الفلاسفة أن الدولة يجب أن تنشأ وتلرب المواطنين على الفضيلة ، وافترضوا أن الإنسان العادى بطبيعته شرير أو أحمق فى أحسن الأحوال . ولذلك فإن السلطة السياسية يجب أن تمنح لصفوة مختارة من الكيسين الفضلاء من الرجال ، الذين فى مقدورهم وضع طريقة صحيحة للحياة لبقية الناس بتطبيق نظام تعليمى صارم مع الإشراف عليهم ، بينما اعتنى الاثينيون الديمقراطيون فكرة تعاؤلية عن الطبيعة البشرية ، واعتقدوا انه ينبغى ان

يتاح لكل مواطن أن يعيش حياته الخاصة بطريقته الخاصة في إطار الحدود العريضة التي وضعها القانون ، ويجب أن يوكل لكل مواطن بتصويب في إدارة المدينة اما بالتصويت والحديث في الجمعية ، أو بالقضاء في المحاكم ، أو بالمساهمة في النظام الإداري كحكام ، أو باختيار الرجال لشغل الوظائف السياسية العليا . كان الأثينيون لا يتقنون في الطبيعة البشرية من جانب واحد وذلك هو قسوتها على مقاومة إغراءات النفوذ الغير مستول (٩٦) ، ومن هنا كان إصرارهم على أن تكون الوظائف قصيرة المدى ، وعلى المراجعة المنتظمة لمسلك الحكام القائمين بالعمل وفضلا عن ذلك المراجعة الدقيقة لأعمال الحكام عند انتهاء ملتهم . لقد كان غريباً أن يكون الفلاسفة في غفلة عن هذا الخطر فهم قد قنعوا بالاعتماد على فضيلة الكيسين بالوراثة ، أو المتعاونين من الأوليغارخيين .

وقد تلخصت مثل الديمقراطية الاثينية على خير وجه في فقرة رائعة من خطاب جنتاوى للسياس (٩٧) يقول ان أسلافنا :

كانوا الأوائل الوحيديين في هذا العصر الذين نهلوا الحكم للنفسى ، وأنشأوا الديمقراطية متمسكين بأن حرية الجميع هي أقوى رباط للقلوب ، ويشارك بعضهم البعض الآخر في الآمال والآلام ويحكمون أنفسهم بقلوب حرة يكرمون الخيرين ويعاقبون الآثمين وفق القانون . ويعتبرون أنه من الوحشية أن يسكنهم الناس بعضهم بعضاً بالقوة وأن مهمة الرجال تحديد العمالة بالقانون والافتتاح بالعقل وأن يلتزموا بهما في العمل متخذين من القانون سلطانا ومن العقل معلماً .

وما جاء في ثوكيديس عن الحكم الداخلى بأثينا قليل ، فقد كان جل اهتمام السياسة الخارجية والامبراطورية . وله هنا مأخذ واحد صريح هو القصور ، ففي عصر بركليس عندما كان النظام ديمقراطية بالاسم ولكن في الحقيقة كانت الحكومة يرأسها للمواطن الأول ، انتهجت أثينا سياسة مغلدة ومستمرة

تدبير مصادر ثروتها ، ولم تفضطع بأية التزامات جدلية، وبهذه السياسة أمكنها،  
 فيما يرى ثوكيديدس أن تكسب الحرب ، ولكن لما أن انقضت سلطة بركليس  
 المطلقة « وكان خلفاؤه متساوون ، كل على مستوى يكاد يكون واحدا  
 تقريبا ، وكان كل منهم يكافح ليخافه، اتجهوا إلى إخضاع الأحكام السياسية  
 إلى ما يرضى الجماهير » ويمضى ثوكيديدس قائلا ، وكانت الغلظة الكبرى  
 هي الحملة الصقلية ، لالأنها كانت « سوء تقدير فيما يتعلق بالهدف منها » ،  
 ولكن لأن هؤلاء الذين أرسلوها لم يولوا الحملة التعزيز اللازم في قراراتهم  
 اللاحقة ، ولكنهم في غمار تأمرهم الشخصي تطلعا إلى قيادة الشعب تراخوا  
 في تصرفهم لزاء الحرب كما بدأوا يواجهون اضطرابات داخلية في بلادهم»  
 (٩٨) .

ولو أننا حاولنا أن نناقش ما إذا كانت أثينا قد كسبت الحرب بفضل  
 استراتيجية دفاعية ، يحزوها ثوكيديدس إلى بركليس ، وما إذا كان متوقفا  
 لحملة صقلية نجاحا حقا ، لصعبت مهمتنا ، ويجلربنا أن نلاحظ هنا أن  
 رواية ثوكيديدس لاتحمل اتهامه للشعب الاثيني بأنه لم يعط الحملة التعزيز  
 الكافي ، فلا نزاع في أنه كان من الخطأ الجسم المخاطرة بقوة كبيرة كهذه في  
 سبيل حملة نائية ضد عدو لا يمكن أن يهزم في عقرداره ، وقد كشف  
 الاثينيون عن افتقارهم إلى حسن تقدير الأمور بانقيادهم لفصاحة الكياديس،  
 ولكن من الصعب إدانة نظام بأكمله من أجل خطأ واحد . وإذا ما نظرنا  
 نظرة أبعد فلا يمكن القول بأن الاثينيين قد ساسوا أمورهم دون تعقل . لقد  
 استغرق الاسبرطيون وحلفاؤهم البلوونيزيون ثلاثين عاما ليضروا نهاية ناجحة  
 لحرب أمورا سذاجة أن يكسبوها في موسمين أو ثلاثة وكسبوها فقط بتسليمهم  
 للزرى « بحرية الاغريق » التي ادعوا أنهم إنما يجازبون من أجلها، فساموها  
 للفرس ، عدوهم القومي ، نظير مساعدة مالية . وفي كل مجرى تاريخها يمكن  
 للقول بأن دولة الديمقراطية الاثينية كانت أنجح دولة في اليونان ، وبدون أى  
 امتيازات خاصة ، فيما حدا مناجم الفضة ، فقد استطاعت أن تجعل من  
 نفسها أعظم مدينة في العالم اليوناني خلال الخمسين عاما بين حرب الفرس وحرب  
 البلوونيز ، وبعد الهزيمة الكبرى في ٤٠٤ عادت لتكون إحدى قوى المرتبة

الأولى وهو المركز الذى ظلت تبوأه حتى اجتاحتها مقلوبنا مع بقية اليونان .  
وكذلك لم تكن الأخطاء السياسية والاستراتيجية خاصة بالديمقراطيات ، ومن  
الصعب أن نجد في التاريخ الاثنى مثل هذه السخافات التى اقترفتها سبرطة بعد  
انتصارها على اثينا . فالتصور السياسى البالغ وحده هو الذى جعلها تجمع في  
حلف معاد لها بين شخصين لما كورنت وطيبة وأند علوتين لها ولهما وهما  
انجوس ( Argos ) واثينا . ولكن أن تعادى في وقت واحد للملك العظيم وتشارك  
في ارسال حملة إلى آسيا الصغرى فأمر يدل على عدم تقدير كامل للمستوى .  
وقد كانت النتائج ملمرة بالنسبة لاسبرطة إذ قتلت امبراطورتها البحرية التى  
انشأتها حديثا ، وعادت اثينا للظهور بقوة عظيمة ، ثم كسبت للعداء الدائم  
مع طيبة :

ليس من الصعب أن نفهم موقف ثوكيديدس ، فواضح أنه كان شديد  
الإعجاب ببركليس ، وواضح أيضا أنه كان يبغض كل البغض ذلك الخط من الساسة  
الذين خلفوه ، وينوع خاص كليون (٩٩) وقد لا يكون من المناسب هنا  
مناقشة فضائل كليون وإن كان جدير بالملاحظة أن الأجيال المتأخرة لم تشارك  
ثوكيديدس رأيه في الاقلال من قدره ، حتى أن أحد أرباب أثينا في ٣٥٠ ق.م  
كان فخورا بأن زوج أمه الأول كان كليوميلون ( Cleomedon ) وهو  
ابن كليون ، الذى عرفنا عنه أنه كُلمد قواد أسلافكم ، استطاع أن يأسر  
في بيلوس ( Pylos ) حلفا كبيرا من الاسبرطيين أحياء ، وكان من أبرز  
الرجال في المدينة . (١٠٠) لكن مامن أحد يفوته ملاحظة حقد ثوكيديدس  
عليه ، فثوكيديدس كأثينى وطنى قد فجع عندما رأى مدينته تنهار ، وقد  
كان طبيعيا من خلال شعوره بالمرارة أن يتحامل على الساسة اللذين كرههم  
وعلى النظام الذى أتى بهم إلى السلطة :

ويلوم ثوكيديدس الديموقراطية صراحة لالشيء إلا مسلكها القاصر في  
الحرب ، وهو أيضا يدينها صراحة بالامبريالية المزرية القاسية التى تبعتها -  
كما يقول - عقاب عادل . وقد حقق ثوكيديدس هذه النتيجة بطرق مختلفة  
بانقضاء الكلمات في وصف أعمال اثينية ، وباختيار وإبراز بعض الاحداث



في الرواية ثم بالخطب التي القاها السياسيون الاثينيون وغير مثال للطريق الاول اللغة التي استعملها ثوكيديدس في وصفه إخضاع أثينا لناكسوس Naxos الخليفة الاالي التي حاولت ان تنشق عليها : و لقد استعبدت المدينة على عكس المعروف السائد « παρα το καθέστηκας βουλα » (١٠١). ولا نعرف كيف أنضمت ناكسوس على وجه التحديد ، التي ظهرت فيما بعد وكأنها مدينة تابعة عادية تدفع جزية ضئيلة الى حردما ، لكن جزءا من أرضها قد احتله أصحاب الأقطاعات الاثينيون ، وعلى غرار حالات مماثلة نستطيع ان نستنتج أنه كان على أهل ناكسوس أن يسلموا أسطولهم وأن يدفعوا الجزية بدلا من المساهمة بسفن في الاسطول الاتحادى ، وان الحكومة الاوليغارخية التي ثبت عدم ولائها للحلف قد تولت بدلا منها حكومة ديمقراطية ، وان ممتلكات الاوليغارخيين قد صودرت لتوزع فيما بعد على الاثينيين المقيمين : ان كلمة « يستبد » كلمة متطرفة في وصف هذا ، والجملة الظرفية المبهمة قد تعبر دون تحديد عن انحراف أخلاقي : (١٠٢) :

والمثل الرئيسى للطريق الثانى هو التركيز الشديد على القتل الجماعى لأهل ميلوس ، وذلك عن طريق المناظرات الطويلة بين الاثينيين وضحاياهم التي تلاها قرار الجمعية الاهوج بالقيام بحملة صقاية ثم وصف الارامادا الجبارة والامسى العميق لتدميرها عن آخرها : ان كل من يقرأ ثوكيديدس ليحس أن أثينا قد ارتكبت خطأ كبيرا وان العقاب قد نزل بها : وليس من شك في ان هنا ما شعر به ثوكيديدس وأراد ان يشعر به قراؤه :

والديالوج الميلاني المشهور (١٠٣) هو الحديث الرئيسى الذى كشف فيه ثوكيديدس عن مشاعره وأحاسيسه ، حيث يلقى المبعوثون الاثينيون جانبا بكل الاعتبارات الخلقية طارحين صراحة مبدأ القوة هي الحق ، وبروح مماثلة يقرر كلليون مناقشته عن مصير أهل ميتيلينيا ان الامبراطورية طغيان يجب أن يقوم على الفرع (١٠٤) بينما يدعو خصمه ديودوتوس Diodotos الى الحلم عند الاقتضاء . ومن الاحاديث الهامة الأخرى حديث بركليس بعد الغزو الثانى لاتيكا عندما يعلن هو الآخر أن الامبراطورية طاغية. (١٠٥) وفي الدفاع عن الامبراطورية

الذى جاء على لسان المبعوث الاثينى الى سبرطة قبل بدء الحرب ، ثم فى كامارينا ( Camarina ) خلال حملة صقلية تسليم صريح بضرورة قيام الامبراطورية على القوة وحلها . فالتكلم الاول يتلمس لاثينا العنفرى تمسكها بشدة بالامبراطورية من أجل الهيبة والنفع والخوف (مما قد تعاناه من رعاياها إذا ما أرخت قبضتها) . ويقول مخففا من حدة مهاجمته ، لقد استعادت اثينا قوتها باحتدال . (١٠٦) وقد حاول التكلم الثانى أن يخفف من هواجس الصقلين بقوله إذا كانت مصلحة أثينا قد دعت الى قمع حلفائها فى وأطانهم فليس لديها مايدعو لمثل هذا فى صقلية . (١٠٧)

والاحاديث عند ثوكيديدس مشكلة صعبة ، فهو نفسه يقول ، لقد كان من الصعب على ، عندما سمعها بنفسى ، وعلى من أخبرنى بها فى بعض الحالات ، أن أتذكر بالضبط ما قيل ، لقد جعلت الشخصيات تتحدث وفق ما اعتقدت ان ذلك هو ما يجب أن نقوله فيما نشأ من أحداث ، ملترما بقدر الإمكان بالمجرى العام لما قيل فعلا . (١٠٨)

ومن الممكن تأويل هذه الكلمات بطرق عدة، وتقييم الأحاديث المختلفة تبعا للملابسات ، وإذا كان ثوكيديدس قد شهد بها بنفسه ، أو إذا كان قد استمد معلوماته عن ذلك من مصادر موثوق بها ، فمن المستحيل حقا أن يكون ثوكيديدس قد وصلته أية معلومات عن المناظرات التى حدثت فى ميليا Melia فقد جرت وراء أبواب مغلقة بين المندوبين الاثينيين وبين حكومة ميليا ، وقد اعلموا جميعا ، ويجب اعتبار تسجيلها عنده إنشاء خالصا متخيلا . كذلك لم يكن ثوكيديدس فى سبرطة أو فى كامارينا بينما من البائز أن يكون قد استمع إلى بركليس وكذلك إلى مناقشة الميثيلين ،

فإذا كان الهدف من هذه الأحاديث هو إعادة السياق الحقيقى للأحوال الأثينية فلا بد من التسليم بأن الاثينيين فى القرن الخامس لم يكونوا فقط شعبا ممتازا ، بل هم الوحيدون فى اعترافهم ، بأن سياستهم إنما توجهها اعتبارات ذاتية وأنهم لم يقيموا وزنا للخلق السياسى ، بل لابد من التسليم كذلك بأنهم غاضوا تحولا كاملا فى القرن الرابع حيث توفرت لنا الأحاديث

الأصلية . وفي هذا المجال نص الخطاب الجنائزى المنسوب إلى ليسياس ،  
وفى « البانجيريكوس » ( Panegyricus ) وكذلك فى « الباناثينايكوس »  
( Panathenaicus ) لايوكراتيس نجد المتكلمين يسهون فى الحديث لا عن  
أعجاد امبراطوريتهم السابقة فحسب بل وعن أهدافها السامية التى استمطاعت  
بها أثينا أن تبقى اليونان حرة من الحكم الفارسمى ، وأن تنزل بالملك العظيم  
خسائر فادحة ، حتى لقد أعلن رسميا تنازله عن دخول البحر الايغى . لم تهب  
أثينا حلفاءها الرفاهية فحسب بل وهيتهم الحرية كذلك ، فأثينا حلت كانت  
تحررهم من نير الطغاة والاوليجارخيين وتسيع عليهم نعم الديمقراطية؛ وهم قد  
حاربوا إلى جانبها لا من أجل رفعتها وإنما فى سبيل حريتهم (١٠٩) . وقد  
طرق افلاطون هذا الموضوع فى صياغة هزلية فى محاورته مينيكسينوس  
( Menexenus ) « لقد حاربنا الامبرطين فى تناجرا من أجل حرية أهل بيوتيا »  
« وأحرزنا انتصارات عديدة فى صقلية فى سبيل حرية أهل ليونتيس » (١١٠) ،  
وطالما تردد فى خطب ديموشثينس فى الجزء الأخير من القرن تعبير  
مثال عظيم : ان الاثينيين حماة الديمقراطية اينما حلوا ، ان أثينا يجب أن  
تكون زعيمة اليونان الحرة ضد طغيان مقدونيا .

والنتيجة التى لا مفر منها ، أن ثوكيديدس فى سبيل تبيان افكاره  
اجرى على ألسنة الاثينيين الذين سجل أحداثهم ما اعتبره شعورهم  
الحقيقى بعد أن خلصه من شقشقة ألسنتهم الخطابية ، وان كل ما عندنا  
من الأحاديث ليس فى الواقع إلا رأى ثوكيديدس الخاص عن الامبراطورية ،  
ورأيه ان أثينا كانت على الصعيد الدولى بغضبة الى حلفائها  
ورعاياها الذين خضعوا بالخوف أو بالقوة وحدها وكانوا تواقين  
للخروج عليها متى سنحت لهم فرصة ، - وهذا اعتقاد ورد على  
لسانه هو موثوق منفصلا عن الاحاديث (١١١) - وان أثينا كانت  
مخطئة فى « استعبادها » لم يرفضها السلاح لهم بالانفاق على الحلف  
ثم بتدخلها فى حكوماتهم الداخلية . وزيادة على ذلك يرى أن الاثينيين ،  
رغبة منهم فى توكيد سلطانهم المطلق ( كما حدث فى ميثلين ) ، أو

رغبة في توسيع مجاله ( كما حدث في ميلوس ) اقترفوا ، أو كادوا يقرفون أعمالا غاية في الوحشية . ولنتخير الآن رأى ثوكيديدس .

ومن روايته يمكن أن نثبت بساطة بحثه الأساسي ، وهو نفسه يقدم لنا المفتاح الى الحقيقة في تقريره الذي ينسب الى ديودوتوس في المناظرة الميثلينية « الآن ترى أن الشعب في جميع المدن يحمل لك كل ود ، وسواء لم يشترك مع الأقلية في الثورة أو أرغم على ذلك فسرعان ما تحول إلى منصبة الثوار العداء ، فأنت تذهب الى الحرب وأكثرية المدن النائرة في صفك » ( ١١٢ ) وهنا التحليل يؤخذ به دائما إنما تروى قصة ثورة بثنىء من التفصيل . ففي ميثليني انتهى الحكم الاوليجارخى ( أى الالف الخلعون الذين اعدوا جميعا باعتبارهم أبرز المستولين عن الثورة ) وثار الشعب بمجرد أن أشهر القائد الامبرطى السلاح ، واستسلمت المدينة في الحال ( ١١٣ ) وكان على براسيداس في تراقيا أن يخاطب « الاكاثيين » عن واجبه في قبول الحرية التي وهبها لهم ، وأن يختم المناقشة بتهداياهم بالآلاف محصول العنب ( ١١٤ ) ، وفي توروني ( Torone ) وميندى ( Mende ) أيضا أذعن جماعات صغيرة من المتآمرين لبراسيداس ، وفي المدينة الأخيرة انضم الشعب الى الاثينيين عندما وصلت القوات المخلصة ، وعهد الى نكياس بعقاب الخونة منهم ، ( ١١٥ ) وفي خيوس لم تجرؤ الحكومة الاوليجارخية ، حتى بعد كارثة صقلية ان تخرج على اثينا خوفا من جماهير الشعب الى أن وصل الاسطول الامبرطى . ( ١١٦ ) وفي رودوس ، بعد ذلك بقليل تأمرت بعض الشخصيات البارزة فيها مع اسبرطة ، وأفرغ وصول الاسطول الجبار « الاغلبية التي لم تكن تدرى بما كان يلبور حولها » . ( ١١٧ ) وبعد ان تخلى شعب ساموس عن الاوليجارخية التي تحكمه بثورات متعاقبة ظل مخلصا لا اثينا حتى النهاية المريعة . ( ١١٨ ) ثم كانت هناك بعض المدن التي تفشى فيها العداء لا اثينا على نطاق اوسع ، ولكن بصفة

عامة كان التمر فيها يبدو قاصرا على الجماعات الاوليجارخية . وبلا شك فقد بنى ثوكيديدس تقديره للرأى العام على اتصاله بأناس على شكاكلة هؤلاء الذين قابلهم كزوار لأثينا قبل نفيه وكتآمرين مع الاسبرطيين أثناء نفيه ، وعلى اية حال فإن روايته المقصدة الواضحة الدقيقة تثبت أن تقديره كان خطأ فاحشا .

وإذا كان الامر كذلك فهل - حقاً - قياسا على مبادئ الأخلاق اليونانية فى السياسة الاغريقية تكون اثينا قد تصرفت تصرفا خاطئا برفضها انفصال حلفائها عنها : وبتدخلها فى شئون حكوماتهم الداخلية ؟ لقد ابد الإغريق جميعا ظاهريا بطبيعة الحال مبدأ الاستقلال الذاتى ، لكن الدول فى المدن الكبرى لم تسمح به عمليا حتى لاتتزعزع سلامتها ولم يدنها الرأى العام : ولسكى تحكم على أثينا ، لابد أن نقارن مسلكها بالدول الرائدة فى اليونان مثل اسبرطة ، التى تجمع مصادرها على أن جلل فخرها كان يتمتع حلفائها بالاستقلال الذاتى .

عندما تمردت تيجيا ( Teger ) على اسبرطة وتحالفت مع ارجوس حوالى 460 غزا الاسبرطيون اراضيها وهزموها فى موقعة تيجيا ، وبعد ذلك بقليل عندما ثارت مدن اركاديا فيما حذا مانتينيا ، هاجمهم اسبرطة وهزمهم فى موقعة ديبانا ( 457 ) ، وعندما انفصلت باثينيا واليس ( Elis ) عن الحلف بعد صلح نيكياس ، وبدأت ديبيا تتزعزع ، تحركت اسبرطة ثانية وانتصرت فى معركة مانتينيا : وفى السنة التالية حادت مانتينيا الى ولائها لاسبرطة ( 450 ) ولم تشارك اليس فى موقعة مانتينيا وتركتها وحدها بضع سنين : لكنه عندما فرغت لها اسبرطة ، بعد سقوط أثينا اخضعت اسبرطة اليس وارغمتها على الطاعة ثانية ( 441 ) . فاسبرطة فى الواقع لم تسمح لحلفائها بالانفصال ( 442 ) ولم يلما أحد على أنها أرغمتهم على الطاعة كلما حاولوا فكاكها .

وعندما وجهت اسبرطة انذارها الأخير الى اثينا ، كان الاسبرطيون

يرغبون في استمرار السلام وهذا ما يمكن أن يتحقق إذا ما تركتم الليونانيين استقلالهم الذاتي » وقد أجب بركليس بأنهم قد يفعلون ذلك « إذا ما ارد الامبرطيون إلى منتهى الحق في أن تحكم نفسها لالصلاح اسبرطة وإتما وفق ما تريده كل منها » (١٢٣) . وفي الحقيقة ان كلا من أثينا واسبرطة قد عضدت قواهم حكومات موالية لها في ملتها الخليفة ، وبطبيعة الحال كانت أثينا تدعم الحكومات الديمقراطية بينما تؤيد اسبرطة الاوليجارخية منها ؛ وعادة لم يتدخل كلاهما قسرا بل كلما سنحت الفرصة ، وذلك عندما يدب نزاع في مدينة متحالفة ويستصرخ الحزب المهزوم احدى زعيمى التحالف أو عندما تشر احدى الحكومات المعادية ثم تقمع فلنهم كانوا يفتنون تلك الفرصة (١٢٤) . وقد كان من بين المتحالفين مع اسبرطة بعض الديمقراطيات مثل البس وماثينيا ، كما كان بين حلفاء أثينا بعض الاوليجارخيات مثل ميتلني وخيوس وساموس . وجدير بالملاحظة أن هذه المدن كانت شديدة الولاء ، وبذلك لم تعط الفرصة للمدينة المسيطرة للتدخل في شئونها .

وقد أشار توكيديدس كذلك إلى أن الاثينيين قد انتهكوا حقوق الحلفاء بالغاء المؤتمر الاتحادي لحلف ديولس فيقول « في البداية كان الحلفاء مستقلين تحت قيادتهم وسياستهم التي يقررونها وفق ما تفسر عنه الفلاراية » . (١٢٥) وبمقارنة ذلك بما كان يجري في أثينا يبرز بركليس المجالس المتفرقة لولايات البلوبونيز والتي كانت تتمتع جميعا باصوات متساوية . (١٢٦) وعلى أية حال فيبدو من حديث الميثيلينيين في اولمبيا في ٤٢٨ انه في حوالي ٤٤٠ عقد مؤتمر في ديولس لقرار ما يمكن اتخاذه ازاء ساموس ، وقد صوت الميثيلينيون لجانب الحرب ، أشير أيضا الى تساوى المدن في التصويت والى كثرة عدد المدن المصوتة (١٢٧) . وفي الواقع يبدو أن نظام حلف ديولس كان قد شكل على غرار حلف البلوبونيز حيث كان لكل مدينة كبيرة أو صغيرة صوت واحد ، (١٢٨) وان العمل بالدستور قد ظل شكليا حتى سنة ٤٤٠ ق م ولم يأمر توكيديدس أى مؤتمر لديولس قبل حرب البلوبونيز ، وبلا شك لم يعقد مؤتمر ما ، فلم يكن هناك ما يدعو الى طلب إعلان حرب من الحلف مادام البيلوبونيزيون قد هاجموا أثينا ناقضين صلح الثلاثين سنة . (١٢٩)

والحق ان موقف كل من اثينا واسبرطة من حلفيها كان مختلفا كثيرا ، فاسبرطة لم يكن لها قوة عسكرية تفوق حلفائها ، فكان عليها اذن أن تراعى بعض الشيء شعورهم ومصالحهم خاصة وأنه كان في كورنث زعيم للمعارضة مسيطر يستطيع ، وأحيانا مافدل ، أن يحرص أغلبية المؤتمر عليها . (١٣٠) في حين أن كان لأثينا منذ البداية التفوق البحري ، لأن معظم الحلفاء كانوا لا يشاؤون بسفن بل بالمال الذي كان سندا للأسطول الاثيني . وكما تزايد عدد الحلفاء ، اما عن طريق المساهمة بالمال تلقائيا أو عن طريق الارغام عقب تمرد ، ازدادت اثينا علوا وسيطرة . وعلى هذا فقد عمل مؤتمريديوس على تلبية رغبات أثينا تلقائيا ، خصوصا وأن المتحالفين البحرين لم يكن لهم نزعة كورنث الاستقلالية ، بل وحتى سنة ٤٤٠ ق م لو أن خيوس ومدن لسبوس قد هبت لنصرة سادسوس لاستطاعت بقوة بحرية ، لا تزيد عن ٢٠٠ سفينة إيقاف اثينا عند حلها (١٣١) .

ولاشك ان اثينا وهي في هذا المركز قد احكمت قبضة قوية على حلفائها وهو ما يتجلى خاصة في تركيز القضاء الجنائي بين يديها وبذلك ضمنت حماية وسلامة أصلقاتها في مدن التحالف وعقاب احدائها أيضا في تلك المدن ، (١٣٢) وهي أيضا قد استغلت حلفاءها بشكل سافر خاصة في اتفاق جزء من الرصيد الاحتياطي للحلف لإعادة بناء معايلها ، وفي أنها وزعت على مواطنيها الاراضى المتروكة من الجماعات المتحالفة الثائرة أو من الافراد . اما اسبرطة فلم يكن لديها المدافع أو الفرصة لانتهاج مسلك أثينا ، ولكنها استغلت حلفاءها في أغراضها الخاصة وفي مقصدها حمايتها ضد ثورات الملوت (١٣٣) . والحقيقة أن كلا من اسبرطة واثينا رغم تباينهما في تأكيد انهما يقفان بجانب استقلال اليونان الذاتي أو بجانب الحرية والديمقراطية ، فلنهما في الواقع قد استغلا حلفيها لضمان نفوذهما السياسي . لقد كان الحلف البلويونيزي في مجموعه مرضيا للحكومات الاوليغارخية من الدول الاعضاء ، وكذلك كان الحلف الديلي بالنسبة لشعوب المدن المتحالفة .

اما عن الوحشية التي انطوى عليها القرار - التي أوقف ، لحسن الحظ في اليوم التالي - بذبح كل الراشدين من شعب ميتيلي ، أو القرار بقتل أهل ميلوس أو الاسكيونيين وهي القرارات التي استبعدتها ثوكيديدس دون تعليق فلم يرض أحد أن يدافع عنها . ومهما يكن من أمر ينبغي القول بأن ثوكيديدس قد خافه التوفيق في كلتا الحالتين اللتين عالجهما بالتفصيل ، وفي الأحاديث التي ينقلها يصور إلغاء القرار الخاص بالميتيليين على أنه مجرد إجراء تحفظي بينما يذكر أن المناقشة الثانية قد قامت لانهم « في اليوم التالي سرعان ما لانت قلوبهم وادركوا أن قراراً كهذا يقضى بتدمير المدينة بأكملها بدلا من معاقبة الاحزاب المذنبة ، إنما ينطوى على وحشية بالغة » (١٣٥) . وفي المحاوراة المليية يقول ثوكيديدس ان ميلوس كانت دولة حيادية مسالمة ارتأت اثينا أن من الأوفق اخضاعها وفي واقع الأمر فقد كانت ميلوس حليفا غير محارب لاسبرطة منذ بداية الحرب ، اسهمت معها في أموال الحرب ، كما قدمت للملجأ لاسطولها في ٤٥٧ (١٣٥) . وكانت اثينا بطبيعة الحال في حالة حرب مع الميليين منذ ٤٢٦ (١٣٦) .

وفي هذا أيضا لم تكن أثينا بدعا ، كما لم تكن رائدة في ابتداع هذا المسلك ، فقد قدم الاسبرطيون المثل بمذبحة البلاتيين المفتعلة . لقد كان الميتيليون والاسكيونيون ، على الأثر في نظر اثينا ، خونة ، حلفاء محتشوا بمهودهم ، وكذلك أهل ميلوس لأنهم ساعدوا اعداءهم ، أما أهل بلاتيا فقد كانت خطيتهم أنهم دافعوا عن مدينتهم عندما هاجمتها طيبة غدارا وقت السلم ، وكل ما سألهم فيه القضاة الاسبرطيون هو ما اذا كانوا قد قلدوا خيرا ما لاسبرطة وحلفائها اثناء الحرب وقد ادبوا في الحقيقة لالشيء إلا لأنهم كانوا في الجانب الآخر (١٣٧) .

وفي الواقع كان من الممكن إدانة الاثنين لو أنهم حوكموا بمقتضى معايير أعلى وأرفع من تلك التي كانت سائدة في العلاقات الدولية . لماذا اتخذ ثوكيديدس لزام وطنه وضعا غير كريم كهذا ؟ ان موقفه هذا يعزى من ناحية الى إساءته فهم للشاعر العامة ، وهو شيء طبيعي بالنسبة لرجل من طبقته ،



خصوصا وأنه عاش سنين طويلة في المنفى وفي وسط اوليجارخى ، ويبدو أنه اعتقد حقاً أن الاثينيين كانوا بغضاء إلى حلفائهم بينما كان الحلف البلويونيزى في حقيقته اتحادا حرا بين المدن . ولكن ربما كان موقفه يرجع أيضا إلى رغبة عميقة راسخة - قد تكون تلقائية كذلك - لإيجاد مبرر خلقى لسقوط أثينا ، ولم يكن يكفى أن يقول ان مرد هذا هو هوس الساسة الديمقراطيين الذين أبغضهم بشدة ، ولا بد أن أثينا كانت تستحق ذلك الجزاء عدلا ، لقد عانت أثينا كثيرا وما كان لها أن تقامى لولم تقترف خطأ عظيما .

لقد كان لآراء ثوكيديدس وافلاطون وأرسطو ، بطبيعة الحال ، أهمية كبرى ، وكان غريبا جدا أن تكون آراء ايسوكراتيس كذلك . فمعظم المؤرخين المحدثين عند افتقاد أى تقرير يعتمد عليه لوضع ديمقراطى يتقبلون النظرة الاولييجارخية لأثينا ويدعون بما أسماه ارسطو بالديموقراطية المتطرفة . (١٣٨) وفى هذا المقال اجتهدت محاولا ان اقيم ثانياً نظرية الحكومة التى آمن بها الديمقراطيون ، وأن أزن مزايا وعيوب الديمقراطية الاثينية فى تصرفاتها الداخلية وسياساتها الخارجية الامبراطورية . ويمكن لقرائى ان يحكموا ما اذا كانت الديمقراطية المتطرفة ، التى كان الشعب فيها هو السلطة ، والتى مارس العامة الذين يعملون بأيديهم فى ظلها حقوقا سياسية كاملة بما فيها شغل الوظائف ، وسيطروا نظرا لاعدادهم الهائلة على الجمعية ، ما إذا كانت هذه الديمقراطية حقاً نوعاً من الحكومات المفسدة كما صورها الفلاسفة والمؤرخون الاثينيون .



### ملاحظات الفصل الثالث

#### الديموقراطية الاثينية وما وجه اليها من نقد

- ١ - ان الجزء الاخير من هذا المقال الذى يتناول نو كسيدس يرجع الفضل فيه لتلميذى القديم D.E.M. de Ste Croix بل وفي الحقيقة أجزاء منه ماهى الا مختصرات من مقال له بعنوان The Characters of the Athenian Empire وقد نشر فى Historia ٣ ( ١٩٥٤ - ٥ ) ص ١ - ١٤١ .  
انى مدين ارستر de Ste Croix بامتنان عميق لسماحه ان اعتمد على مقاله ( حيث نوقشت فيه على الوجه الاكمل المسائل المختلف عليها مدعمة بالمصادر ) وكذلك للكثير من التعليقات والتقرير والاشارة الى مراجع فيما يخص الجزء الاول من مقالى الذى قرأه مخطوطا . واود ايضا أن اعبر عن امتنانى للمستر A.G. Woodhead الذى قرأ هذا المقال مخطوطا وادلى بعدة تعليقات نافعة .
- ٢ - فى هذا العرض لم اذكر ارستوفانيز الا فى بعض المراجع المعارضة - او بالذات لم اذكر كتاب التراجيديا لاني اعتقد مع Gomme فى Calass. Rev. ٥٢ ( ١٩٣٨ ) ص ٩٧ - ١٠٧ ) ان ارستوفانيز كتب كوميديات ولم يكتب نبذا سياسية . فبينما يظهر بوضوح تام انه يكره كرها شديدا بعض مظاهر الديموقراطية مثل السياسيين الشعبين أمثال Cleon الا أنه لم يدع الى عقيدة سياسية بل ولم يقصد ذلك وليس من الضروري أن تؤخذ كل فكاهاته من قبيل النقد .
- ٣ - Pol. ٥ - ٩ - ١٥ ( ١٣١٠ - ) .
- ٤ - Pol. ٦ - ٢ - ٣ ( ١٣١٧ ب ) ، ٤ - ٢٠ ( ١٣١٩ ب ) .
- ٥ - ٧ - ٣٧ ثم انظر ايضا ٧ - ١٠ ، ١٢ - ١٣١ .
- ٦ - ٨ - ٥٥٧ ب .
- ٧ - نفس المرجع ٥٦٣ ب ونفس الشكوى من المتيكى والعبيد قد ذكرت فى ( كستوفون ) Ath. Pol. ١ - ١٠ - ١٢ .
- ٨ - أنظر ديموستينيز ٢١ - ٤٦ - ٥٠ ثم ٩ - ٣ عن العبيد .

- ٩ - توكيديديس ٢ - ٣٧ - ٢ أنظر كلمات نيكياس τῆς ἐν αὐτῇ ἀνεπιτάκτου πασὶν ἐς τὴν δόξαν ἐξουσίᾳς.  
( = وتلك الحرية المطلقة التي يملكها الجميع في الحياة اليومية )  
• ( نفس المرجع ٧ - ٦٩ - ٢ )
- ١٠ - أنظر يوريبيدس Hippolytus ٤٢١ - ٣ ،  
• ٦٧٠ - ٢ ،  
• ٢٠ - ١٠٦ - ٢
- ١٢ - Mem. ١ - ٢ - ١٢ وما بعده ثم ايسخينس ١ - ١٧٣
- ١٣ - Republic ٨ - ٥٥٨ ج ثم انظر Laws ٦ - ٧٥٧
- ١٤ - ٧ - ٢١ ثم انظر ٢ - ١٤
- ١٥ - Pol. ٢ - ٩ - ١ الى ٥ ( ١٢٨٠ أ ) ، ١ - ٢ الى ٧  
( ١٣٠١ أ ) ثم ٦ - ٢ - ٢ ( ١٣١٧ ب ) وفي ٦ - ٣  
( ١٣١٨ أ ) يقوم ارسطو بمحاولة ذكية ليجمع بين مزايا  
الديموقراطية والاوليجارخية .
- ١٦ - بخصوص مدح ισότης ( المساواة ) انظر يوريبيدس  
Supplices ٤٠٤ - ٨ ، ٤٣٣ - ٤١ ثم Phoenissae  
• ٥٣٥ وما بعده
- ١٧ - ٢١ - ٦٧
- ١٨ - ٢٤ - ٥٩
- ١٩ - توكيديديس ٢ - ٣٧ - ١
- ٢٠ - كسنوفون • Hell. ٢ - ٣ - ٥١
- ٢١ - Pol. ٣ - ١١ - ١ الى ٢ ( ١٢٨١ ب ) • في فقرة ( ٥ )  
يقصر هذه المناقشة على بعض الهيئات من الرجال مستبعدا  
تلك التي تكون فيها الاغلبية « غير مهذبة »
- ٢٢ - Pol. ٣ - ١١ - ١٤ ( ١٢٨٢ أ ) وهنا أيضا يقصر المناقشة  
على الحالات التي ليست الاغلبية فيها من « دنا القوم »
- ٢٤ - Protagoras ٣١٩ - ١ ٣٢٣
- ٢٤ - Mem. ١ - ٢ - ٩
- ٢٦ - ارسطو Ath. Pol. ٥٥ - ٢ ، انظر ليسيلاس ١٦ و ٣١ ،  
وللمخطب المدائية و σοκματῖα ( تجربة )
- ٢٧ - نفس المرجع ٤٣ - ٤
- ٢٨ - نفس المرجع ٤٨ - ٣ الى ٥ ، ٥٤ - ٢

- ٢٩ - ثوكيديدس ٢ - ٣٧ - ١ .
- ٣٠ - أفلاطون Menex. ٢٣٨ .
- ٣١ - أرسطو Pol. ٢ - ١٢ - ٢ ( ١٢٧٣ ب ) .
- ٣٢ - بالنسبة للقرن الرابع انظر J. Sundwall, Epigraphische Beiträge  
في Klio الملحق الرابع ( ١٩٠٦ ) فقرات ٢ ، ٥ ، ٨ .
- ٣٣ - ( كسنوفون ) Ath. Pol. ١ - ٣ .
- ٣٤ - Mem. ٣ - ٤ - ١ .
- ٣٥ - ١٩ - ٢٣٧ في ٢٨٢ ذكر ديموستينيز ما اعتقد انه المؤملات  
الحقة للمناصب الكبرى : الترياروخيات والليتورجيات  
الخ . انظر الاحتقار المهين لكليون Cleon والسياسيين  
الآخرين ، كأشخاص من طبقة دنيا اشتغلوا بالتجارة في  
ارستوفانيز - الفرسان Knights .
- ٣٦ - يهزا ارستوفانيز من السفراء وداخمتيم اليومية Acharnians  
٦٦ ، ٩٠ ) ومن الضباط العسكريين والثلاث دراخمت التي  
يتفاوضنها ( نفس المرجع ٥٩٥ - ٦٠٧ ) .
- ٣٧ - Pol. ٤ - ٦ - ٥ الى ٦ ( ١٢٩٣ ) في مكان آخر كان ارسطو  
مستعدا أن يقبل الاجر السياسي على أن تتخذ الاحتياطات  
حتى لا يزيد عدد الفقراء على الاغنياء ( ٤ - ١٣ - ٦ ( ١٢٩٧ )  
١٤ - ١٣ ( ١٢٩٨ ب ) .
- ٣٨ - انظر ص ٣٥ - ٧ فيما سبق .
- ٣٩ - ليسياس ١٣ - ٢٠ - واضح ان الاغنياء مثل ديموستينيز  
وابولودورس لم يجدوا صعوبة في الحصول على مقعد في  
المجلس عند اللزوم ( ديموستينيز ٢١ - ١١١ ، ١٩ - ١٥٤ ،  
٢٨٦ ثم ٥٩ - ٣ الى ٤ ) . انظر أيضا J. Sundwall  
في كتابه المذكور الفصل الاول ( ص ١ - ١٨ ) .
- ٤٠ - Gorgias ٥١٥ هـ .
- ٤١ - ارسطو Ath. Pol. ٦٢ - ٣ .
- ٤٢ - نفس المرجع ٤٣ - ٣ .
- ٤٣ - انظر ماسبق ص ١٤٣ - ملاحظة ٨٦ .
- ٤٤ - ٧ - ٥٤ - ٨ ، ١٣٠ وكذلك ملاحظة ٣٨ .
- ٤٥ - Pol. ٤ - ٤ - ٢٥ ( ١٢٩٢ ) ثم ٦ - ٢ - ٦ ( ١٢٩٢ )  
- ( ١٩٣ - .

Mem. ٤ - ٤ - ١٣ الى ١٤ .	- ٤٦
Mem. ١ - ٢ - ٤٠ الى ٦ .	- ٤٧
٢٤ - ٧٦ .	- ٤٨
Andoc. ١ - ٨٨ الى ٥ .	- ٤٩
Tod. ١ - ٧٤ ، وارسطو Ath. Pol. ٢٩ - ٢ .	- ٥٠
يتجلى هذا من ان الوكلاء في ٤١١ رأوا ضرورة الغاء القيد γρᾶνη παρὰ νόμων ( وغيره من التحفظات الدستورية المعائلة ) قبل اقتراح أى تغيير جوهرى فى القانون ( وارسطو Ath. Pol. ٢٩ - ٤ ثم ثوكيديدس ٨ - ٦٧ - ٢ ) .	- ٥١
ديموستينيز ٢٠ - ٨٨ وما بعده ثم ٢٤ - ١٨ وما بعده ثم ايسخينيس ٣ - ٣٨ وما بعده .	- ٥٢
ديموستينيز ٢٠ - ٩١ ، وايسخينيس ٣ - ٣ .	- ٥٣
ديموستينيز ٥٩ - ٤ .	- ٥٤
ايسخينيس ٣ - ١٩٤ .	- ٥٥
ديموستينيز ٥٩ - ٥ .	- ٥٦
١ - ٤ وقد كررت كلمة كلمة فى ٣ - ٦ .	- ٥٧
٢٤ - ٥ .	- ٥٨
٢٤ - ٧٥ الى ٦ .	- ٥٩
G. Leocr. ٤ - ٤ .	- ٦٠
٣ - ٥ .	- ٦١
Hell. ١ - ٧ .	- ٦٢
نفس المرجع ٢ - ٤ - ٤٣ . انظر أفلاطون Menex. ٢٤٣ هـ Epist. ٧ - ٣٢٥ وايزوكراتس ١٨ - ٣١ الى ٢ ثم ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٨ .	- ٦٣
( كسنوفون ) Ath. Pol. ١ - ٤ الى ٩ .	- ٦٤
٨ - ١٥٥٧ .	- ٦٥
Pol. ٣ - ٧ - ٥ ( ١٢٧٩ ب ) ثم ٨ - ٢ الى ٧ ( ١٢٧٩ ب ) ١٨٠ ( ١٨٠ ) ثم ٤ - ٤ - ١ الى ٣ ، ٦ ( ١٢٩٠ ب ) .	- ٦٦
٦ - ٣٩ - ١ .	- ٦٧
انظر ( كسنوفون ) Ath. Pol. ١ - ٣ ثم ديموستينيز	- ٦٨

- ٢٤ - ١١٢ ثم ارسطو Ath. Pol. ٢١ - ١ ، Eupolis  
قطعة ١١٧ انظر ملاحظة ٣٢ .
- ٦٩ - Sundwall السابق ذكره فقرة ٨ ( ص ٥٩ - ٨٤ )
- ٧٠ - ١٢٨ .
- ٧١ - ١٥ - ١٥٩ الى ٦٠ .
- ٧٢ - انظر ماسبق ص ٢٩ - ٣٢ .
- ٧٣ - انظر كستوفون Mem. ٣ - ٤ - ٣ ثم ديموستينيز  
١٩ - ٧٨٢ .
- ٧٤ - ٢١ - ١ الى ٥ .
- ٧٥ - ديموستينيز ٢٠ - ٨ يبين أن أى رجل يمكنه أن يطلب  
الإعفاء لمدة سنة بعد أداء الليتورجيا ، فإذا كان هناك كما  
يقول ديموستينيز ( ٢١ - ٢١ ) ، حوالى ٦٠ ليتورجيا للانجاز  
سنويا فلا يمكن غالبا أن تقع جميعها على عاتق المواطن الفنى
- ٧٦ - ٢١ - ١٥٦ ( انظر ١٥٤ ) .
- ٧٧ - ايسايوس ٥ - ٣٥ الى ٦ .
- ٧٨ - عميل ليساس يقدر ٦ تالنت لمدة ٧ سنوات ( ٢١ - ٢ )  
ويذكر ديموستينيز ان المقاول قد يأخذ التريارارخيا نظير  
تالنت ( ٢١ - ١٥٥ ) ولكنه دفع هو نفسه ٢٠ مينا  
( ١/٢ تالنت ) فقط بدلا من انجاز ( نصف تريارارخيا )  
( ٢١ - ٨٠ ) وفى ليساس أيضا ١٩ - ٢٩ ثم ٤٢ يدعى  
المتكلم أنه صرف ٨٠ مينا ( ١/٢ تالنت ) على ثلاثة  
( انصاف ؟ ) تريارارخيات .
- ٧٩ - ايسايوس ٧ - ٣٢ - ٤٣ .
- ٨٠ - ايزوكراتس ١٨ - ٥٩ الى ٦٠ ثم ليساس ٣٢ - ٢٤ .  
ديموستينيز ٥٠ - ٦٩ - ٦٨ .
- ٨١ - ديموستينيز ٤٧ - ٢١ - ٤٤ . انظر ١٤ - ١٦ - ١٧ .
- ٨٢ - ليساس ٢١ - ٢ فى استطاعته أن يطلب سنتين إعفاء بعد  
كل سنة عمل ( ايسايوس ) ٧ - ٣٨ ) .
- ٨٣ - ليساس ١٩ ، ٢٩ ، ٤٢ ، ٣ .
- ٨٤ - ايزوكراتس ١٥ - ١٤٥ .
- ٨٥ - ليساس ١٩ - ٥٧ الى ٩ .
- ٨٦ - نفس المرجع ٦٣ .

- ٨٧ - ديموستينيز ٢٧ - ٧ الى ٩ انظر ٢٨ - ١١ ، ٢٩ ٥٩ .
- ٨٨ - ديموستينيز ١٨ - ١٠٢ الى ٤ ، ٢١ - ١٥٤ الى ٥ .
- ٨٩ - ايزوكراتس ١٥ - ١٦٠ انظر افلاطون الجمهورية ٨ - ١  
( ١٥٦٥ ، ارسطو Pol. ٥ - ٥ - ١ ، ٥ ( ١٣٠٤ ب -  
١٣٠٥ ) ثم ٦ - ٥ - ٣ ، ( ١٣٢٠ ) .
- ٩٠ - Sycophants ( سوكو-أنتر ) أي المخبرون ( تناولهم بتوسع  
R.Y. Bonner and G. Smith; the Administration of Justice from Homer  
Aristotle الفصل الثالث من الجزء الثاني ، ثم انظر  
J.O. Lofberg, Sycophancy in Athens ( ١٩٦٧ )
- ٩١ - ارسطو Ath. Pol. ٣٥ - ٤ ثم كسنوفون  
Hell. ٣ - ٢١ ثم ليسياس ١٢ - ٥ وما بعده .
- ٩٢ - بلوتارخوس Mem. .
- ٩٣ - ٣٠ - ٢٢ ، ٢٧ - ١ ، ١٩ - ١١ . وهناك اقتراح مشابه  
في ارستوفانيز Knights ١٣٥٨ - ٦١ .
- ٩٤ - ١٠ - ٤٤ الى ٥ .
- ٩٥ - ٣ - ٢٣ الى ٦ .
- ٩٦ - αρχη ανδρα δελξει ( الوظيفة تظهر الرجل )  
يبدو أن هذا قول ديموقراطي ماثور نسبة ارسطو الى Bias  
من Ethica Nicomachea ٥ - ١ - ١٦ ) ونقله  
ديمستينيز ( ٤٨ ، proem. )
- ٩٧ - ٢ - ١٨ الى ١٩ .
- ٩٨ - ٢ - ٦٥ الى ٧ الى ١١ .
- ٩٩ - بالاضافة الى الملاحظات غير المرضية في ٣ - ٣٦ - ٦ ، ٤  
- ٢١ - ٣ توجد مسحة حقد في ٤ - ٢٨ - ٥ و ٣٩ - ٣  
وبنوع خاص في ٥ - ١٦ - ١ .
- ١٠٠ - ديموستينيز ٤٠ - ٢٥ .
- ١٠١ - ١ - ٩٨ - ٤ .
- ١٠٢ - استعمال ثوكيديدس لكلمة δουλόω ( يستعبد ) نوقش  
في قوائم الجزية الاثينية The Athenian Tribute Lists  
الجزء الثالث ص ١٥٥ - ٥٧ وما بعده .



- ١٠٣ - ٥ - ٨٥ - الى ١١٣ •
- ١٠٤ - ٣ - ٣٧ الى ٤٠ ( خصوصا ٣٧ - ٢ ) •
- ١٠٥ - ٢ - ٦٣ •
- ١٠٦ - ١ - ٧٥ - الى ٧ •
- ١٠٧ - ٦ - ٨٢ الى ٧ ( خصوصا ٨٥ - ١ ) •
- ١٠٨ - ١ - ٢٢ - ١ •
- ١٠٩ - ( ليسياس ) ٢ - ٥٥ الى ٧ ، ايزوكراتس ٤ - ١٠٠ الى ٩  
١١٧ - ٢٠ ، ١٢ - ٥٤ ، ٥٩ الى ٦١ ، ٦٨ •
- ١١٠ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ •
- ١١١ - ٢ - ٨ - ٤ الى ٥ ، ٨ - ٢ - ١ الى ٢ •
- ١١٢ - ٣ - ٤٧ - ٢ •
- ١١٣ - ٣ - ٢٧ •
- ١١٤ - ٤ - ٨٤ الى ٨ •
- ١١٥ - ٤ - ١١٠ الى ١٣ ، ١٢٣ - ١ الى ٢ ، ١٣٠ - ٢ الى ٧ •
- ١١٦ - ٨ - ٩ - ٢ الى ٣ ، ١٤ - ١ الى ٢ •
- ١١٧ - ٨ - ٤٤ - ١ الى ٢ •
- ١١٨ - ٨ - ٢١ - ٧٣ ، كستوفون ٣ - ٢ - ٦ ، ٣ - ٦ ثم Tod  
١ - ٩٦ ، ٢ - ٩٧ •
- ١١٩ - هيرودوت ٩ - ٣٥ - ٢ انظر بخصوص التاريخ Andrewes  
في Phoenix السادس ( ١٩٥٢ ) ص ١ - ٥ •
- ١٢٠ - ثوكيديدس ٥ - ٨١ - ١ يجدر بالملاحظة ان اهل مانتينيا  
تكلموا قبل المعركة عن مركزهم المنتظر اذا ما خسروا الحرب  
( وغدوا حلفاء لاسبرطة مرة اخرى ) كتابين δουλεια  
( ثوكيديدس ٥ - ٦٩ - ١ ) •
- ١٢١ - كستوفون • Hell ٣ - ٢ - ٢١ وما بعده •
- ١٢٢ - مصادفة اخذت اسبرطة رهائن من حلفائها الاركادين لتضمن  
ولاءهم ( ثوكيديدس ٥ - ٦١ - ٥ ) •
- ١٢٣ - ثوكيديدس ١ - ١٣٩ - ٣ ، ١٤٤ - ٢ •
- ١٢٤ - G.F. Hill ; Sources في  
Geek History ( طبعة Andreves, Meiggs ١٩٥١ ) ،  
ص ٣٠٥ في The Athenian Tribute Lists الثالث ص ١٤٩ -

٥٤ . أحيانا كانت اسبرطة تقيم أو تثبت الاوليجارخيات وفق هواها كما حدث في أرجوس وسيكيون ( ثوكيديدس ٥ - ٨١ - ٢ ) .

١٢٥ - ١ - ٩٧ - ١ .

١٢٦ - ١ - ١٤١ - ٦ الى ٧ .

١٢٧ - ٣ - ١٠ الى ١٢ خصوصا ١٠ - ٤ الى ٥ ، ١١ - ٣ الى ٤ .

ان التاريخ غامض تماما ولكن اهالى ميتلين كانوا يشيرون الى زمن بعد ٤٤٩ ( عندما تراخى عداؤنا للفرس ) ، وايضا الى فترة كان فيها الحلفاء الوحيدون في المؤتمر الذين مازالوا يقدمون المراكب هم خيوس ولسبوس اى ٤٤٠ على الاكثر . ان اهالى ميتلين نادرا ماكانوا في مثل هذا المأزق للاعتذار عن خضوعهم لاثينا بتصويتهم للحرب ضد النافرين من الحلفاء الا اذا كانوا قد فعلوا ذلك حديثا في حالة معروفة .

١٢٨ - ١ - ١٢١ - ١ .

١٢٩ - وفيما بعد غدا الاسبرطيون معذبي الضمير فيما يخص عدا ، ( ثوكيديدس ٧ - ١٨ - ٢ ) .

١٣٠ - كما في عام ٤٤٠ عندما دفعت كورنثوس المؤتمر البلويونيزي الا يعلن الحرب على اثينا ( ثوكيديدس ١ - ٤٠ - ٥ ) . والمباداة بهذا الاقتراح المبكر لنقض هدنة الثلاثين سنة لا بد وأن تكون قد صدرت عن اسبرطة مادامت هي وحدها التي تستطيع دعوة مؤتمر الحلف وطبيعي انها أقدمت على هذا فقط عندما وافقت على طرح الاقتراح للمناقشة .

١٣١ - كان لساموس بالذات سبعين مركبا في ٤٤٠ ( ثوكيديدس ١ - ١١٦ ) وقدمت لسبوس وخيوس ٤٥ مركبا لمساندة اثينا ضدها ( ١ - ١١٦ - ٢ ، ١١٧ - ٢ ) . وهذا كان أقل بكثير من قوتها الكاملة فقد بقى لخيوس في ٤١١ بعد خسارتها في حملة صقلية ( ٤٣٦ - ، ٧ - ٢٠ - ٢٠ - ٣ ) ٦٠ مركبا ( ٨ - ٦ - ٤٠ ) .

١٣٢ - كما يفسر ( الاوليجارخي العجوز ) دكسنوفون ، Ath. Pol. ١ - ١٤ الى ١٦ ) . فيما يخص الدفاع الاثيني عن هذا النظام انظر ثوكيديدس ١٠ - ٧٧ ثم ايزوكراتس ٤-١١٣ ، ١٢ - ٦٠ .

- ١٣٣- ان الجملة التي وردت في تحالف أثينا واسبرطة *ην δὲ ἡ δουλεία ἐπικουρεῖν Ἀθηναίους Λακεδαιμονίους* ( ان الحلفاء التابعين لأثينا هموا لمساعدة الأثينيين ضد اللاسيديموتيين ) يبدو انها كانت تعبيراً قياسيياً ، باعتبار ان اسبرطة كانت قادرة على دعوة كل حلفائها في الثورة الكبرى في ٤٦٤ ( ثوكيديدس ١ - ١٠٢ - ١ ثم انظر ٢ - ٢٧ - ٢ بخصوص ايجينا ، ٣ - ٥٤ - ٥ بخصوص بلاتيا ثم كستوفون . Hell ٥ ٢ - ٣ فيما يخص مانتينيا .
- ١٣٤- ٣ - ٣٦ - ٤ .
- ١٣٥- يتضح هذا من Tod. ١ - ٦٢ . وواضح ان الاشتراكات كانت تجمع عن طريق أمير البحر الاسبرطي الكيداس Alcidas ( انظر F.E. Adcock ، الجايي Alcidas σπυρολογος » في Melanges Glotz الجزء الاول ١ - ٦ ) الذي يبدو انه قد دعى الى ذلك مرتين في ميلوس Melos في طريق ذهابه ورجوعه - ومن هنا سجل الاشتراكين الميلينيين .
- ١٣٦- ثوكيديدس ٣ - ٩١ - ١ الى ٢ .
- ١٣٨- ثوكيديدس ٣ - ٥٢ - ٤ ، ٦٨ - ١ الى ٢ .
- ١٣٨- استعملت هذه الجملة في Pol. ٣ - ٤ - ١٢ و ( ١٢٧٧ ق ) ، ٤ - ١٢ - ٣ ( ١٢٩٦ ب ) ، ٤ - ١٤ - ٧ ( ١٢٩٨ ا ) ، ٥ - ١٠ - ٣٠ ، ٣٥ ( ١٣١٢ ب ) ، ٥ - ١١ - ١١ ( ١٣١٣ ب ) ، ٦ - ٥ - ٥ ( ١٣٢٠ ا ) . من الفقرات الثلاث الاولى يبدو ان أرسطو اعتبر الديمقراطية «متطرفة» عندما يصبح العاملون هم الاغلبية ويستطيعون شغل المناصب ويكون الشعب حاكماً .



٤

البناء الاجتماعي لأئمتنا  
في القرن الرابع م.  
الشر

---



● ● لقد كان من غير الطبيعي أن يحظى تاريخ أثينا السيامى وأجدها وفلسفتها وقتها باهتمام يزيد كثيراً عما لاقته حياتها الاقتصادية ، فإن انجازات الشعب الأثيني في هذه المجالات كانت بارزة ، ولدينا للمادة الوفيرة للراستها . بينما في مجال الاقتصاد لانقلص المصادر الاثينية شيئاً كثيراً ، الشواهد مجزأة تماماً وغير متكاملة ، ومع ذلك فقد يكون الموضوع جليراً بدراسة أعمق مما نالها . ورغم علم كفاية الوقائع فإنها بالنسبة لأثينا أوفر إلى مدى بعيد من أي مدينة قديمة أخرى ، وإذا كان التاريخ الاقتصادي للعالم القديم مادة ميسرة للدراسة فلا بد أن نبتلىء بتاريخ أثينا الاقتصادي . وفهم انجازات الشعب الأثيني في المجالات الأخرى فهما تماماً يحسن — بل لابد من — التزود ببعض المعلومات عن الأسس للمادية . ففهمنا للتراث الأثينية مثلاً يزداد عمقاً إذا ما عرفنا كيف كان يعيش المتفربون الذين كتب من أجلهم ، وبالمثل يزداد استيعابنا للخطباء الأثينيين لو عرفنا أي نوع من الرجال حضر الجمعية وجلس على منصة القضاء ، وفهم فلسفة افلاطون وأرسطو السياسية لابد أن نعرف شيئاً عن المجتمع الذي عاش فيه ، وزيادة على كل ذلك يستحيل تماماً أن نفهم وتقيم على نحو كامل العمل السيامى الكبير لأثينا ، أي الديمقراطية ، مالم نعرف أي نوع من الرجال كان عليه المواطنون الذين ناقشوا وصوتوا في الجمعية والمجلس ، أو الذين أداروا شئون الدولة كرؤساء ، وانحرفوا القرارات التشريعية والسياسية كمحلفين في المحاكم الشعبية . وقد اعتبر النقاد القدماء ، افلاطون وايسوكراتيس وأرسطو ، الديمقراطية استبداد الفقراء

بالاغنياء ، بينما أعلن النقاد المحدثون أن الديمقراطية كانت خداعاً ،  
لقد كان للمواطنون أقلية عاطلة تعيش على كد العبيد . وبيئنا الآن أن نتبين أى  
هذين الرأيين أو إن كان كلاهما صواباً .

وقد حاولت فيما يلى تحليل المجتمع الاثينى فى القرن الرابع ق م تحليلاً واقعياً  
وجهلت أن احدد كم كان عدد الأحرار ، مواطنين وغرباء ، الذين عاشوا  
فى اتيكاً وكم كان عدد الأغنياء والموسرين والفقراء ، وما هى نسبة  
الذين عاشوا على دخلهم الخاص أو عملوا فى الأرض أو كانوا صناعاً  
مهرة أو عمالاً ، وكم كان عدد العبيد من مختلف الأنواع ، خضم  
بيوت أو عمال مزارع أو عمال مناجم أو مهنيين ، الذين امتلكهم الاثينيون  
أو الأجانب من مختلف الطبقات ، وقد اضطررت أن التزم حقبة بالقرن الرابع  
وبالذات منتصف هذا القرن والعشرات الأخيرة منه ، نظراً لما لدينا بالنسبة لهذه  
الفترة دون غيرها من المعلومات الأساسية التعدادية اللازمة لمثل هذا التحليل ،  
كما يرجع الفضل الرئيسى إلى خطب الخطباء التى حوت قدرأ من التفاصيل المتصلة  
ببعض أوجه الاقتصاد الاثينى .

وأول سؤال يجب أن نوجهه هو كم عدد المواطنين الاثينيين ، وأغنى بملك كم  
عدد الشبان الذكور ( من عمر العشرين فأكثر ) ، وفى كل ما يلى يدور الحديث  
( ما لم أحدد غير ذلك ) حول الذكور من الشبان ، لأننا لا نعرف كم عدد النساء  
والأطفال . لقد أجرى ديمتريوس الفاليري Demetrius of Phalerum ق م  
تعداداً بلغ عدد المواطنين فيه ٢١ ألفاً ، (١) بينما يذكركم عرضاً خطيب معاصر  
لديموسثينيس على أنهم ٢٠ ألفاً (٢) ، وعند ماتم تغيير الدستور بأمر انتيتاير  
فى ٣٢٢ ق م بحيث لم يدرج فى عداد المواطنين إلا من يملك ما يساوى ٢٠ مينا فأكثر ،  
بلغ تعداد هؤلاء ٩٠٠٠ مواطن ، وطبقاً لنص بلوتارخوس ، حرم ١٢ ألف  
شخص من هذا الحق ، بل ٢٢ ألف حسب نص ديودوروس ، ويلوح إلى أن  
الرقم الأول الذى يعطينا تقديراً كلياً يبلغ ٢١٠٠٠ (٣) هو الأنسب .

ولمى جانب المواطنين كان هناك المقيمون الأجانب أو ( الميتيكي ) لدينا  
لم رقم واحد هو تعداد ديمتريوس الفاليري الذى حددهم بمشرة آلاف ،



وبالتأكيد كان هناك عيد اقتناهم المواطنين والأجانب المقيمون . ولدينا  
 لمؤلا ر قمين غاية في الغرابة، قد بلغ عندهم، نقلا عن أثينا يوس *Athenaeus*  
 ( مصدرنا الوحيد ) ٤٠٠.٠٠٠ وذلك حسب تعداد ديمتريوس الفاليري،  
 أى بمعدل ١٣ عبداً لكل فرد، مواطناً كان أو مينيكرس (أجنبي مقيم) ،  
 غنياً أو فقيراً ، ويذكر قاموس سويداس <sup>(٤)</sup> *Suidas* نصف جملة من  
 هيريديس تقول ، « ان ما يزيد على ١٥٠ ألف ، من مناجم الفضة ومن  
 بقية البلد ، وربما تكون هي العبارة التي وردت في كلام هيريديس دفاعاً عن  
 اقتراحه بتحرير العبيد بعد موقعة خيرونيا *Cheronea* ويسفر هذا عن متوسط  
 من العبيد لكل رجل حر. وما كنت لأناقش هذه الأرقام الخيالية لو لم  
 يزل يأخذها بعض الباحثين على محمل الجد . ان أفضل المقاييس هو كمية  
 القمح التي كان يستهلكها سكان أثينا ، إذ أننا نعرف تقريباً مقدار الاستهلاك  
 وكية ما كان يستهلكه الفرد العادي منه بل والمخصص منه لاستهلاك العبيد .

ومن نص أثيني أورد المحاصيل الأولى التي وهبت لديمتر في ٣٢٩ ق.م  
 نقين ، مع افتراض محتمل أن الإثائر الأولى كانت ١٦٠٠ من الشعير  
 و ١٢٠٠ من القمح ، وأنه في ذلك العام بلغ محصول اتيكا ٢٨٥٠٠  
 ميدين من القمح و ٣٤٥٣٥٥ من الشعير <sup>(٥)</sup> ربما كان هام قحط ،  
 وهو مالا نستطيع القطع به لانعدام الوسائل ، لكنه ليس لدى من شك  
 في أن كل الفلاحين الأثينيين قد بنحسوا من قلة محصولهم حتى أن المحصول  
 الحقيقي كان أكثر من ذلك بكثير ، ومن جهة أخرى يجب افتراض نسبة  
 من المحصول — بما يقدر بالسلمس تقريباً — كبنور للقمح . فالقمح كله  
 كان مخصصاً للاستهلاك البشري ، أما الشعير فلم يكن يؤكل كثيراً ، كما  
 كانت قيمته الغذائية تعادل عندهم نصف قيمة القمح <sup>(٦)</sup> ، ومعظمه ، ان لم  
 يكن كله ، يقدم غذاء للحيوان <sup>(٧)</sup> ، إلا أن هذه الإحصاءات لا تعنى  
 كثيراً ، لأنها كانت ( غذاء للمواجن ) إذا ما قورنت بما يستورد .

وفي هذا الصدد يمدنا ديموسثينيس في خطبته اللبتينس *Leptines*  
 ببعض أرقام يمكن الاعتماد عليها رغم أنه قد أوردها بطريقة غريبة نوعاً <sup>(٨)</sup> ،

فهو يقول أولاً ان القمح المستورد من بونتوس Pontus بلغ حوالى نصف المستورد كله ؛ ولا أدرى كيف يمكن أن يكون قد عرف ، وما أحسبه كان يعرف . ثم يقول بعد ذلك أن الوارد السنوى من بونتوس ( البحر الأسود ) كان حوالى ٤٠٠ ألف ميدين ، وأن ذلك يمكن التأكد منه من سجلات مراقبة القمح ، الرؤساء الذين كان عليهم تحديد ثمن القمح في سوق أثينا . ومن المحتمل أن يكون حراس القمح قد احتفظوا بسجل لمجموع الواردات من القمح ، ولكنه لم يكن محمداً عليهم بل كان من الصعب ، فيما يبدو ، الاحتفاظ بسجل يذكر اسم البلد الأصلي لكل حمولة ، ولأن أمنتيج أن يكون ديموشينيس قد اطاع على رقم الواردات ورآه ٨٠٠ ألف ميدين ، فأعبر أعضاء الجمعية بأن ٤٠٠ ألف قد وردت من بونتوس وهو ما كان يريد أن يثبت من بونتوس ، وإن كان أكيدا انه غير ثابت تماماً أن النصف كان يأتي . ويبدو أن تقدير مجموع الاستيراد السنوى بحوالى ٨٠٠ ألف ميدين من القمح كان تقديراً صحيحاً ، وفي هذه الحالة فلنقل أن القلر الذى توفر للاستهلاك كان ٨٣٠ ألف ميدين من القمح ( مع احتساب التقدير المنخفض المحفوظ للمحصول المحلى الذى أشار إليه نص اليوسيس Eleusis ) ومثل هذا القلر من الشعير المحلى الذى لا يمكن أن يكون طعاماً للحيوان .

وبوجه عام كان التقدير في ذلك الوقت ٧ ميدين مقداراً ما يستهلكه الرجل سنوياً ، بينما تستهلك المرأة أو الطفل ٥ ميدين (٦) وعلى هذا الأساس فقد كان ٣١ ألفاً من الشبان الذكور ، مواطنين وأجانب مقيمين ، يستهلكون ٢٣٢ ألف ميدين كل عام . ونحن لانعرف - كما ذكرت - متوسط عدد أفراد الأسرة الأثينية ولكن بعض الاحصائيات الأساسية مما سأذكرها فيما بعد تدل على أن نسبة المواليد والوفيات في السكان كانت كبيرة ، وأن الأطفال ، بالقياس إلى المستوى البريطاني الحديث كانوا عنصراً كبيراً في عدد السكان ، وعلى ذلك فلنأخذ حين نفترض أنه كان لكل رجل ثلاث من النساء والأطفال ( كما في إنجلترا الحديثة ) فسنكون قد أنقصنا في التقدير ، فتلاثة وتسعون ألفاً من النساء والأطفال

بمعدل ٣ لكل فرد من الشبان المذكور والبالغ عدهم ٣١ ألف شاب كل له نصيب من القمح يعادل ٥ ميدين في السنة يستهلكون ٤٦٥ ألف ميدين سنوياً. إذن فقد كان على السكان الأحرار أن يستهلكوا ما لا يقل عن ٧٠٠ ألف ميدين في السنة من كمية تبلغ ٨٣٠ ألف في مجموعها .

وعلى هذا فقد توفر كحد أقصى ١٣٠ ألف ميدين من القمح بالإضافة إلى كمية غير معلومة من الشعير لإطعام العبيد ، ولستنا نعرفكم كان عدد الأناث من العبيد فمعظم خلم المنازل كان من بينن ، وكم كان عدد الذكور ، من معلنين وعمال الفلاحة وصناعا مهرة . فإذا فرضنا أن النسبة بينهم كانت ٥٠ إلى ٥٠ وأن معدل ما كان يأكله العبد من القمح كان حوالى ٥ ميدين فيكون العبيد ذكوراً وأناثاً ، يبلغ على الأكثر حوالى ٢٠ ألف مقابل ٦٢ ألف تقريبا من الشبان الأحرار ذكوراً وأناثاً أو ١٢٤ ألف من الأحرار بما فيهم الأطفال .

وتتطوى كل هذه الأرقام على نسبة كبيرة من الخطأ لكن حسناً فيما أعتقد أهمية كبيرة ، وهى على أية حال على نفس درجة الأهمية التى للرقمين المعروفين بين أيدينا لعدد العبيد في أثينا . فيقول ثوكيديدس أنه قد هرب في أثناء الحرب الديكيلية<sup>(١٠)</sup> أكثر من ٢٠ ألفاً من العبيد خاصة من العمال المهرة ، ولكن في عام ٤١٣ كانت أثينا أكثر غنى مما كانت عليه في القرن الرابع وكان السكان الأحرار أكثر عدداً أيضاً . ويذكر كسنوفون في ( Vectigalia ) أنه لو امتنعت مناجم لاوريوم على وجه أكل لميات عمسلاً لأكثر من ١٠ آلاف جبد . ولتدعيم هذا الرأى يعلن أنه لو وجد أحد من أولئك الذين يذكرون ما كانت تدره ضريبة العبيد قبل الحرب الديكيلية ( أى منذ ستين سنة مضت ) لعضده في دعواه<sup>(١١)</sup> . وهو يشير بوضوح إلى أن عدد عمال المناجم في أيامه قد تناقص كثيراً .

ونعود إلى المواطنين فتعلم كما قلت أنه في سنة ٣٢٢ كان هناك ١٢ ألف مواطن يمتلكون أقل من ٢٠ مينا أى أقل من ألفى هراخمة . وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هؤلاء المواطنين كانوا من طبقة الليتس السولوية اللذين

لا يصلحون للخدمة العسكرية كهوليتاي ، وإنما كان عليهم إذا دعت الظروف أن يعملوا كمجدين في الأسطول (١٢). وهناك ملاحظة واحدة فقط على هذا الرقم الذى يحدد تلك الطبقة : ١٢ ألف مواطن ، ففي عام ٣٥١ ق . م قررت الجمعية ، وعلى الأرجح بتوجيه من القواد ، لإعداد ٤٠ تروياريس ، وكان تزويدها بالرجال يتطلب ثمانية آلاف رجل ولهذا الغرض قررا استدعاء من هم في سن العشرين إلى ٤٥ سنة (١٣)، فإذا ما اتبعنا توزيع السن المحتمل للسكان ، وهو ماسوف أشير إليه فيما بعد فذلك سيهيء لنا مجالا أوسع لتقدير العدد .

من الصعب التعبير عن ٢٠٠ مينا بالاصطلاحات الحديثة ، فوفق ما يشير إليه الرقم الوحيد الذى بقى من تلك الفترة ثمنا لقطعة أرض ، أو ربما أتاح امتلاك ٥ أفدنة مقام عليها منزل ويخزن (١٤) ، لقد ملك الـ ١٢ ألف من الثيتس أقل من هذا ، بل أن هناك واقعة واحدة تدل على أن عدداً كبيراً من المواطنين كانوا يمتلكون أرضاً محدودة للغاية ، قبعد إعادة بناء الديمقراطية في ٤٠٣ ، عرض اقتراح بالألا يعد مواطناً إلا من يمتلك أرضاً من الأثينيين ، ولدينا بقايا من حديث يعارض هذا الاقتراح . فيقول ديونيسيوس الهاليكارناسى *Dionysius Halicarnassus* الذى قرأ الخطاب كله ، لقد أكد الخطيب أن خمسة آلاف مواطن يحرمون من حقوق المواطن حسب هذا الاقتراح (١٥) ، وكان له كل الحق في أن يغالى في هذا العدد . وبما لا شك فيه أن الأحوال قد تغيرت منذ سنة ٤٠٣ ، لكنى لا أعرف دليلاً واضحاً يلخص فكرة أن حوالى نصف الإثنى عشرة ألفاً من الثيتس كانوا يمتلكون إقطاعيات صغيرة من الأرض ، وهو النتيجة الطبيعية لقانون الميراث الإثنى حيث يرث الأبناء بالتساوى ، وبهذا كانت تنفذ ممتلكات الفلاح شيئاً فشيئاً ، وغالباً ما كان الاخوة يرثون ممتلكات الأب المتوفى مشاعاً . وفي أثينا كان كثير من الثيتس الأثينيين يكسبون المال « موسمياً » ، ويقضون جزءاً من العام في مزرعة الأسرة (١٦) .

ولكن بقى حوالى خمسة آلاف من الأثينيين لا يمتلكون أرضاً ، ربما كان البعض منهم في يسر تام ، فإن إمتلاك عشرين مينا ، حسب ما يرويه

ديموشثينيس ، كانت تعادل ستة أو سبعة أفراد من العيد الصنّاع المهرة (١٧) .  
 ان أقصى ما يتركه الفرد من طبقة الثيتس هو أن يمتلك بيتا ويقم مصنعا  
 يضم ، فرضا ، خمسة من العيد المهرة ، ويليهِ حرفيون يملكون أربعة  
 أو ثلاثة أو اثنين أو عبداً واحداً أو يعملون بمفردهم يساعدهم أولادهم ،  
 ويأتى بعلمهم في النهاية كما هو اليوم عمال اليومية (poetron) الذين  
 استطاعوا في الجزء الأخير من القرن الرابع ، كما توضح حسابات اليوسيس  
 أن يتكسبوا واحد ونصف دراخمة في اليوم إذا ما وجدوا عمالا (١٨) .

هل عاش كثير من الثيتس على أجور الدولة ؟ كان هناك مجلس الخمسمائة  
 حيث كان لكل مواطن الحق في العمل به لمدة عامين طوال حياته مقابل خمس  
 أوبلات يوميا ( أى حوالي نصف يومية العامل ) وبالشواهد كان معظم الذين  
 عملوا بالمجلس من ذوى الدخل المستقل ، وكذلك كان هناك حوالي ثلاثمائة  
 وخمسين من الموظفين الحكام يؤجرون على مستويات مماثلة وإن تدرجت  
 بينهم فوارق يسيرة ، ويبدو أنه من بين الذين خدموا بين هؤلاء الأفراد  
 المتواضعين ، الفقراء من الهوليتاي بل والثيتس - وأخيرا كانت توجد قائمة  
 الستة آلاف عضو ، الذين يختار من بينهم المحلفون في أيام انعقاد المحكمة .  
 وقد كان يتقاضى من يشار منهُم العمل في المحكمة فعلا ثلاث أوبلات عما  
 ينتج من عمل خلال اليوم (١٩) . وهنا ما كان عليه الشعب الاثيني ،  
 عمال انسانيون لا موظفون يفرقون عطاء ، يستون فيما يعطى لهم من جارية  
 يومية مع عيد من المرتبة الدنيا - أعنى في الاليوزينيوم (Eleusinium)

بل ان هؤلاء كانوا يعطون مسكنا وملبسا بلا مقابل ، (٢٠) وبعبارة  
 أخرى كان بوسع المحلف الاثيني أن يشتري لنفسه مايكفيه من الطعام في اليوم  
 الذى يضطلع فيه بأعباء العمل في المحكمة لا أكثر . وقد يحصل من ليس  
 لهم عمل على معونة تكفيهم يوما بهذه الطريقة ، ولكن مرة أخرى فإن  
 طابع الخطب الموجهة الى المحلفين الاثينيين تدل على ان معظم المحلفين كانوا  
 على شيء من الثراء (٢١) . وكان في إمكان كل المواطنين الاثينيين ،  
 بالطبع ، الحصول على دراختمة يوميا بحضورهم الجمعية طوال ثلاثين يوما  
 في السنة و ١٥ دراختمة لمدة عشرة أيام أخرى ( وهو ما يعادل الاجر

اليومى لعامل) (٢٣) ، ويستطيعون أيضا أن ينالوا ٢ أويل « كيبوريكون »  
ربما لحوالى ستة أيام ، هى مدة الاجازات العامة فى السنة (٢٣) .

والنتيجة التى وصلت اليها والتى لا تبدو عظيمة ، لكنها لا تنفق وبعض  
التصورات الخاطئة الشائعة ، وهى ان من بين مجموع السكان البالغ عددهم  
واحد وعشرون الف مواطن ، كان من بينهم حوالى إثني عشر ألفا ،  
أى ٦٠ ٪ . يتكسبون قوتهم بالعمل فى ملكيات صغيرة للغاية تبلغ خمسة  
أفدنة فأقل ، و كعمال مهرة أو تجار يعاونهم خمسة عبيد فأقل ، أو  
كعمال يومية .

ولنعد الآن إلى التسعة آلاف مواطن ، « الأربعين فى المائة من عدد  
السكان » الذين يملكون أكثر من ٢٠ مينا وكان عليهم ، فيما بين  
العشرين والستين من العمر ، أن يخضعوا كهوبليتائى ( ويخضع أغنى الف  
بينهم كغرضان ) وإلى لاذكرهم بأن رقم تسعة آلاف هذا قد ثبتت صحته  
بالنسبة لعام ٣٢٢ . ومن الغريب حقا ، أنه عندما فسر رقم « الخمسة  
آلاف » فى ٤١١ ق . م . على أنه يشير إلى أولئك الذين كان عليهم اعداد  
عددهم الحربية ، فإن ذلك الرقم قد عاد ليكون تسعة آلاف (٢٤) .  
وقد يكون محض اتفاق أن يكون عدد الهوبليتائى فى عام ٤١١ تسعة  
آلاف ، ونفس العدد فى ٣٢٢ . ولكنه يبدو كما لو أن التوزيع العام  
للثروة كان ثابتا تماما خلال القرن الرابع . ان الأرقام القليلة التى بين  
أيدينا عن الجيوش التى أرسلتها أثينا إلى المعارك على فترات خلال القرن  
الرابع لا تختلف فى أنهم كانوا أقل من تسعة آلاف بكثير (٢٥) والأرقام  
التي أوردها ديودورس عن الحرب اللامية فى ٣٢٣ تعطينا رقم ٧٨٥٠  
سبعة آلاف وثمانمائة وخمسين لمن تتراوح أعمارهم بين العشرين والأربعين  
سنة (٢٦) ؛ تنفق فى تقديرى ومجموع عام يتكون منه تسعة آلاف  
مواطن من الهوبليتائى من مختلف الأعمار على فرض ان فرق الميكيكى  
للذين توفرت لهم نسبة الملكية والسن كان عليهم أن يقوموا بالخدمة ،  
وهو ما نعرف صحته من كسنوفون (٢٧) .

ان هذا يتوقف على تقسيم الشعب حسب السن وهو ما لدينا عليه

شواهد أكيدة وإن كانت ضئيلة ، فهناك ثلاثة نصوص تبين أنه حوالى ٣٣٠ ق . م كان تعداد طبقة الشباب ، وبالدلت شباب الهوليتى فيما بين ١٨ و / ١٩ حوالى خمسمائة شاب (٢٨) ، ويتضح من نص آخر أنه فى ٣٢٥ / ٣٢٤ ق . م . بلغ عدد القضاة أى المواطنين من طبقة الهوليتى الذين أحرخوا سن الستين مائة وثلاثة قاض بالضبط (٢٩) . وتبدو هذه الأرقام مذهلة إذا ما قورنت بسجلات التعداد فى إنجلترا الحديثة ولكن برن (A.R. Burn) قد بين حديثا أن التعداد الرئيسى لأفريقيا الرومانية وقرطاجنة الرومانية ومناطق أخرى متعددة فى ظل نظام البرنكبات (Principate) لم تكن مماثلة لأرقام إنجلترا الحديثة بل تماثل أرقام تعداد الهند فى مطلع هذا القرن (٣٠) ، وليس هناك ما يدعو إلى الاعتماد بان الأحوال فى أثينا وأتيكا فى القرن الرابع ق . م . كانت أحسن بشكل محسوس مما كانت عليه قرطاجنة وأفريقيا تحت حكم البرنكبات ، وفى الحقيقة أننا إذا ما طبقنا الرسم اليونانى الذى وضعه برن على الأرقام الأثينية المذكورة لوجدناها متفقة بشكل عجب ، (٣١) والنتيجة الرئيسية لتعدادها المطبق على الأرقام الأثينية تدل على أن الأثينيين قد عانوا من منسوب عال دائم للوفيات فيما بين سن العشرين إلى الستين ، حتى كان من يعبر إلى سن الستين من بين كل خمسمائة شاب فى سن العشرين ، أى أربعين سنة بعد هذا ، لايزيدون إلا قليلا عن مائة فإذا ما بلغ الرجل سن الستين كان من الصير عليه أن يعيش بسهولة عشر سنوات أو خمس عشر سنة أخرى . وليس هناك تعداد قديم يسجل نسبة وفيات الأطفال ولكن يبدو أنها مرتفعة على الأكل كنسبة الوفيات بين الشبان . وعلى ذلك فلا بد أن كان عدد السكان من صغيري السن جدا يستأثر الأطفال بنسبة مئوية كبيرة منهم .

لم يكن الحد الفاصل بين الهوليتى والثيتى بالطبع بينا ، ولابد أن كان خارج هذا الحد كثير من الهوليتى الفقراء إلى حد ما . وفى « ميدياس » يحتل ديموشينيس للمحلفين مرتين عن تقديمه للمحكمة ستراتو من فاليروم (Strato of Phalerum) ، أحد الهوليتى ، الذى خدم فى كل الحملات التى استدعى إليها فريق رقاء سنه ثم أصبح فى النهاية حكما « انه رجل فقير

بلاشك ولكنه ليس وهدأ ، (٢٢) ثم ان ماثيوس علما اجمع الذين  
 الذى يتنى إليه للتجنيد رأى كثير من زملائه الهوليتاى الفقراء لا يستطيعون  
 حتى توفير نفقات رحلتهم ، فظلم اكتابا ليد كل منهم ثلاثين درانجية (٢٣) .  
 ومرة أخرى يتوفر لإرشادنا بعض البيانات الإحصائية ، فلواطنون.  
 المكلفون بأداء الايسفورا ، أى ضريبة الحرب على الملكات ، كانوا  
 منتظمين في ٣٧٨ / ٣٧٧ ق . م . في مائة مجموعة أو سيوريا (٢٤) .  
 وفي عام ٣٥٧ - ٣٥٦ طبق نظام السيموريات على الترياراجيات ،  
 أى « واجب التكفل بمركب حربية لمسة عمام » وقسم  
 الألف ومائتان شخص ، الخاضعون لادائها إلى ٢٠ سيموريا . (٢٥)  
 وكانت مهمة السيموريا للكلفة بجمع الايسفور ومهمة السيموريا  
 الترياراجية متشابهتان ، وهى جمع مال من الأعضاء ، وأنه  
 لاقتراض مقبول ذلك الذى يرجح القول بأنه كان قد تقرر تقسيم الألف  
 ومائتين ترياراجيوس القادرين على هذه المهمة إلى سيموريات تتألف كل منها  
 من ستين شخصا بعدما اتضح أن عدد الستين جاء مناسباً في سيموريا الايسفورا .  
 فان كان الأمر كذلك يكون عدد الخاضعين للعب الايسفورا حوالى ستة آلاف  
 شخص . وهناك دليل على أن خمسة وعشرين مينا كانت وحدة قياسية  
 لتحديد الايسفورا (٢٦) ، وهو ما يستخلص منه أن المواطنين الذين كانت  
 في حوزتهم ممتلكات تقدر بأقل من هذا المبلغ كانوا يعفون من الايسفورا ،  
 فإذا صح ذلك تبرز نتيجة هامة هي ان كان هنالك ثلاثة آلاف مواطن ممن  
 يمتلكون بين عشرين وخمسة وعشرين مينا ، أى مزرعة بها متزل وعُزْن مساحتها  
 من خمسة إلى ستة أفدنة .

والآن نأتى إلى الستة آلاف مواطن الذين قدرت أملاكهم بخمسة  
 وعشرين مينا فأكثر ، والذين كانوا يخضعون لدفع الايسفورا . لدينا الشاهد  
 فيما يخص القيمة من ديموستينيس ، على أن معظم هؤلاء كانوا فقراء نسبياً ،  
 فمعد تنديده بقسوة اندروتيون وتيموكراتيس في جمع المتخلف من الايسفورا .  
 يشير شفقة المحكمة على ضحاياها بقوله : انهم « مزارعون يقاسون  
 ويشقون ، ونظراً لنفقات تربية أولادهم والنفقات للمترية وغيرها من المطالب



العاملة فقد غرقوا في متأخرات ديون الايسفورا ، ( ٢٧ ) وهو بصور  
 انلروتيون وتيموكراتيس ينتزعان الأبواب ويأخذان الأخطية ويحجزان على  
 الخاضعة إذا ما كان لأحدهم خادمة ( ٢٨ ) . فإن صدق مايقوله ديموشينيس  
 فإن بعض الستة آلاف من دافعي الايسفورا كانوا يعجزون عن شراء جارية  
 واحدة تساعد في أعمال المنزل .

وهناك دليل تعدادي يؤيد ديموشينيس ، فحسب مايقوله بوليب بلغ التقدير  
 الكلي لضرائب أتيكا خمسة آلاف وسبعمائه وخمسون ثالث ، بينما بلغ  
 ستة الاف ثاثل حسب تقدير فيلوخوروس وديموشينيس ، فأني أخذ بالرقم  
 الأخير حيث انه الأثمن ، وقد ناقشت في مكان آخر ماذا يعنى تعبير :  
 ( التقدير الكلي للضرائب ) أو ( تقدير ضرائب الدولة ) وسأكرر فقط  
 ما وصلت إليه من نتيجة من أنه يمثل نظريا مجموع القيمة العامة للملكية في  
 كافة صورها ، ارضا كانت أو منازل أو مجهودات شخصية عبيدا كانت  
 أو قفلا أو استثمارات ، التي كانت في حوزة الستة آلاف فرد الذين يدفعون  
 الايسفورا والذين قلوت ممتلكات كل منهم بما يزيد عن خمسة وعشرين  
 مينا ( ٢٩ ) : لقد رأى بعض مؤرخي الاقتصاد أن هذا الرقم ضئيل  
 لكنه ينبغي - فيما أعتقد - أن يؤخذ على علته : فمن المحتمل أن كان  
 ذلك تقديرا منخفضا ، لأننا إذا ما أخذنا بالتلميحات العديدة للخطباء ،  
 كان الامتناء وليس القاعة أن يكشف دافع الضرائب الاثني عن كل  
 مايمتلك ، وان كان من الصعب على أية حال إخفاء الأراضي والمنزل . وربما  
 كان هذان هما الممتلكات الرئيسية . إلا أن تخفيض تقدير العبيد سواء  
 من ناحية العدد أو القيمة كان ممكنا ، وكذلك إخفاء الأموال السائلة  
 والقروض ، كما كان هناك بعض المخبرين وهم أحد أسباب حكم الإزهاب  
 الذى عرف عنهم ممارسته على خوى الثراء ، وقد يرجع إلى أن معظم  
 الأثرياء قد أدركوا أن تقدير ضريبة الايسفورا الخاصة بهم لن يكون  
 موضع نقاش .

وإذا ما بلغت الممتلكات الخاضعة للضريبة بالنسبة لستة آلاف فرد

مبلغ ستة آلاف ثالثت كان متوسط ما يملكه الفرد ثالثت واحد ، ولكن كما سترى فقد كان من بين الثلاثمائة الذين كانوا مسئولين عن جمع الأيسفورا أفرادا يملكون أكثر من خمسة عشر ثالثت ، ومن بين الألف ومائتي المقيدين في كشوف التريارارخيا عدد لا بأمر به ممن يملكون حوالي خمس ثالثات وعلى ذلك فلا بد إذن أن متوسط ثروة النصف الأقل ثراء من الستة آلاف أو الثلاثين كان أقل بكثير من ثالثت واحد ، وإن عدداً كبيراً منهم يمتلك ما بين خمسة وعشرين وثلاثين مينا ( نصف ثالثت ) وقد يكون هؤلاء الفلاحون الفقراء هم من كان يعينهم ديموسثينيس .

وهنا نتناول الطبقة العليا الأثنية التي تنتمي إجمالاً إلى الألف ومائتين للمقيدين في كشوف التريارارخيا : لم ينص على أية شروط تتعلق بالأموال تؤهل للخدمة في التريارارخيا ، وكان المفروض أن تحوى القائمة أخفى ألف ومائتي فرد من بين الأثنيين . ونحن نعرف الشيء الكثير عن معظم أفراد هذه الطبقة ، إذ كانوا في تنازعهم فيما بينهم على الميراث والتريارارخيا والليتورجيا والصدقات ... الخ . يسارعون إلى الاستعانة بكبار كتاب الخطب مثل ليسياس وإسايوس وديموسثينيس ، ورغم أن كثيراً من الوقائع التي قلعت لقصصه كانت بلا شك « كاذبة » فلا بد أنها كانت هامة وبالتالي فقد كانت تقدم لنا صورة واقعية .

ذكر إسايوس في إحدى خطبه أن ديكابوجينيس استحق ميراثاً إيجاره السنوي ثمانون مينا ، ولكنه لم يكن من بين القائمين بالتريارارخيا قط رغم اضطلاح غيره بها ممن تقل ممتلكاتهم « رأس مالم » عما يأخذه ديكابوجينيس من الإيجار ( دخل ) (٤٠) . ويومئ إسايوس بأن أي فرد ينبغي أن يكون تريارارخوس إذا ما ملك أقل من واحد وثلاث ثالثت . ونظن أنه لو كان المبلغ أقل من ذلك لذكر أمثلة . وفي حديث آخر يتكلم إسايوس عن « الخمس ثالثات » أي الثروة التي تؤهل للقيام بأعمال التريارارخيا ، كشئ جليلير بالامتلاك (٤١) . إن مبلغ « ثالثات لا بد أن كان يزيد كثيراً

عن مستوى الملكية الكافية للثرياررخيا ، إذ لو كان هذا متوسط النصاب لكان الألف والمائتان رجل المسجلون في كشوف الثرياررخيا فيما بينهم يمتلكون ١٢٠٠ × ٥٠ - ٦٠٠٠ تالنت ، أى ما يعادل « التقدير الكلى للضرائب اتيكا » دون أن يتركوا شيئا على الإطلاق للأربعة الآلاف وثمانمائة شخص القائمين بالإيسفورا ليلغوه . أما اذا كان متوسط الملكية للفرد من القائمين بأعباء الثرياررخيا لا يزيد عن ٣ تالنت ليلغ مجموع تقابير الضرائب للألف ومائتين ٣٦٠٠ تالنت وبذلك لا يبقى للدهى الأيسفورا الآخرين إلا ٢٤٠٠ تالنت ، أى يجعل لا يزيد على  $\frac{1}{4}$  تالنت أو ٣٠ مينا لكل فرد ، فلو أن المتوسط كان ٣ تالنت فإن هذا يعنى أن الغالية لا بد وأنها ملكت أقل من هذا المبلغ مادام قليلون قد عرفوا بأنهم كانوا يملكون أكثر من ذلك بكثير ، إن عملاء ايسايوس الذين يمتلكون ثروة تتراوح من  $\frac{1}{2}$  و ٥ تالنت إلى ٤ ،  $\frac{1}{4}$  و ٣ و  $\frac{1}{2}$  حتى  $\frac{1}{4}$  هؤلاء هم خسر من يمثل أغنى الأعضاء في قائمة الثرياررخيات<sup>(٤٢)</sup> ، وعندما يشكو ديموستينيس من أن بعض الممتلكات التي لا تزيد قيمتها عن التالنت الواحد أو الأثنين ، يلجأها أثناء سن القصور ، قد تضاعفت قيمتها مرتين أو ثلاث مما أنضمها لخجمات الليتورجيا إنما يملو وكأنه يتكلم في كبر من المبالغة ليشعر المحكمة بفاحشة ثروته المفقودة<sup>(٤٣)</sup> . والحقيقة ، كما يبدو ، أن ملكية ٢ تالنت أو أقل كانت مما يلجج في سجل الثرياررخيات .

كان هناك بلا شك رجال أغنى من هذا تجلهم بين الثلامائة ، القادة ورجال الصف الثاني ورجال الصف الثالث  $\gamma\epsilon\upsilon\tau\epsilon\rho\omicron\iota$ ,  $\delta\epsilon\upsilon\tau\epsilon\rho\omicron\iota$ ,  $\tau\epsilon\tau\epsilon\rho\omicron\iota$  في سيموريات الأيسفورا المائة . وهنا أيضاً لا يسأل عن شروط خاصة بالملكية . والثلامائة كانوا هم أغنى ٣٠٠ مواطن بين رجال أثينا وأتى تسجيلهم عن طريق القادة ويجرى الطعن في اختيارهم يدعى تقلم في المحاكم عرفت بقضية الأنيلوسيس Antidosia<sup>(٤٤)</sup> وتشير أحاديث ديموستينيس ضد أفوبوس إلى أن تقدير الضرائب على أساس خمسة عشر تالنت إنما يضع للمرء في عداد أعلى من يدفعون ضريبة الأيسفورا . وأن قليلا جدا من كبار الأغنياء مثل قيموثيوس ابن

كونون هم الذين أدرجوا في هذه الطبقة : وقد ادعى أن أوصيائه هم الذين أدرجوه في هذه الطبقة وجملوه رئيسا πρῆμυν على سيموريته ، ولم يكن ذلك على مستوى ضرائب منخفضة بل على أعلى التقديرات الضريبية ، حتى انى دفعت خمسمائة دراخمة عن خمسة وعشرين ميتا « ومهما كانت تعنى هذه الكلمات التى اختلفت في تفسيرها الآراء فمن الواضح أن ديموسثينيس قد أشار إلى أن الرؤساء المائة للسيموريات كانوا يمتلكون بغير جدال ثروات قدر كل منها بخمسة عشر تالنت (٤٥) وأقل من ذلك بكثير أفراد الصف الثانى والثالث الذين شكلوا بقية هيئة الثلاثمائة .

ونظرا لذلك فمن الحكمة الارتياح في الأرقام الكبيرة المذكورة عن بعض الثروات الأثينية . ويحذر ليسيماي المحكمة في خطبة هامة من الأخذ بأرقام متقولة سمعا ، فقد ذاع عن نيكياس أنه كان يملك مائة تالنت بينما لم يرث ابنه نيكراتوس غير ١٤ تالنت ، وكان المظنون أن ايسخوماخوس ، مستصالح الأراضي ومالكها وبطل Oeconomicus لأكسنوفون يمتلك ثروة قدرها سبعين تالنت رغم أنها لم تزد عن العشرين تالنت (٤٦) . لقد تكونت أحيانا بعض الثروات الضخمة فمثلا أبلى كونون بلاه حسنا في خدمة الملك العظيم وترك أربعين تالنت (٤٧) ، وقد يواتى الحظ في مناجم الفضة فضيضة بثروة خيالية ، وحين صاغر ليكورجوس بملكيات ديفيلوس ملتزم لاوريوم المحفوظ لمخالفته قانون التعدين ، أتى للخزاة بمائة وستين تالنت (٤٨) ، كما أن شخصا يدعى ابيكراتس واتاه الحظ العظيم بأن حفر بئرا منتجا خارج المنطقة المحددة في لاوريوم ، وقد ذكر أحد الرواة أنه جمع (مع شركائه الذين كانوا أثرى أغنياء المدينة ) ثلاثمائة تالنت في مدى ثلاث سنوات من هذا المنجم الخاص الذى لم يبلغ عنه إنجازا أو ضريبة (٤٩) . وقد تنوّل عنه أن ثروته قدرت بعد ذلك بستمائة تالنت .. (٥٠) ولكن أكثر ثروة وصلنا عنها بعض الأخبار الأكيدة تلك التى جمعها هاسيون صاحب أحد البنوك ، الذى ترك مصنع دروع ربحه السنوى الخالص تالنت واحد فضلا عن خمسين تالنت تحقّقها القروض وأرض تبلغ قيمتها عشرين تالنت ، أى بلغت في مجموعها من خمسة وسبعين إلى ثمانين تالنت (٥١) :

وورغم أن مثل هذه الثروات كانت أوضاعها استثنائية للغاية إلا أنه يبدو أن القول بوجود تجمع كبير للثروة بين أيدي قمة المجتمع الأثني حتى وهذه الطبقة تشمل فريقا صغيرا يقرب من ثلاثمائة عائلة . وعلى أية حال كان هذا ما يعتقد ديموسثينيس في الجزء الأخير من حياته ، فقد أشار إلى أنه في ظل نظام التريارارخيا القائم ، تحمل الأغنياء نفقات ضئيلة ؛ بينما أنهك تماما المواطنون ذوى الثروات المتوسطة والصغيرة . كان هذا راجعا من ناحية إلى الطريقة المحصنة ( أو ربما لعدم وجود طريقة ما ) ، حيث كان على كل فرد في سجل التريارارخيا أن يسهم بتصيب متساو ، لا حسب ثروة كل منهم . ولكن ديموسثينيس في إصلاحه للتريارارخيا لم يجعل فقط الدفع يختلف باختلاف الثروات الأمر الذى ينتج عنه كما يقول « أصبح الرجل الغنى الذى كان عليه إذ ذاك واحد من ستة عشر من التريارارخيا أصبح مسئولاً في بعض الأحيان عن سفينتين كاملتين » . (٥٢) بل يبدو أنه ألقى بعبء التريارارخيا كاملة على هيئة الثلاثمائة التى قسمت إلى عشرين سيجوريا تتألف كل منها من خمسة عشر عضوا (٥٣) وهذا يوحي بأنه اعتقد أن ثلاثة أرباع المسجلين في التريارارخيا كانوا أفقر من أن يضطلموا بشيء ذى قيمة للأسطول دون أن يتكبدوا الكثير في سبيله ، في حين أنه ارتأى أن الربع الباقي نهض بالعبء دون عنه مما كان نتيجة تحسن قوة البحرية بشكل ملحوظ .

من أين لهذه العائلات الكبيرة هذه الثروة ؟ إن الرجال الذين ذكرتهم لا يمثلون في مجموعهم كافة الحالات ، فقد كان هناك طبعاً الفينيون آخرون غير كونون ممن جمعوا ثروات طائلة كقادة مرتقة تعمل في خدمة المللك العظيم أو أحد ولاته ، أو في خدمة ملوك مصر الثائرين أو رؤساء تراقيا . كما كان هناك مقاولون آخرون غير ابيكراتيس وديفيلوس اللذين كونا ثروات من مناجم النفضة في لادريوم . وقد كان باسيون حالة فريدة ، فأصله عبد وأصبح أجنياً مقياً ( ميليكوس ) معظم حياته ؛ وقد كون ثروته بطريقتين خاصتين بالأجانب المقيمين : بالعمل كصاحب مصرف ، وإدارته على نطاق واسع لمصنع قوامه من العبيد (٥٤) : كما فعل كيفالومس من سيراكوز من جيل مضى (٥٥) :

ولابد أنه قد اشترى أرضه في أواخر حياته عندما صار مواطناً . وقد بدأ للجميع غريباً أن يمتلك ديموسثينيس الأكبر ثروة قوامها مصنعين يعمل فيها العبيد وأموال واستثمارات فقط دون أن يمتلك فلداً واحداً من الأرض ، وللمره أن يشكك في كونه عصامياً إذ لم يشر ديموسثينيس إطلاقاً لأسلافه .

ويبدو تيموثيوس بن كونون في خطاب ديموسثينيس كإقطاعي كبير لديه ، إلى جانب أملاكه في « السهل Plain » ممتلكات أخرى يستطيع رهنها مقابل مئة تالنت (٥٧) ، ولم يكن في حوزته احتياطي كبير من المال مما اضطره إلى الاقتراض من صاحب البنك باسيون بعد أن قدم أرضه رهناً . وفي متشعر العمر عمل باسيون على امتلاك الأرض حتى أن أبولودوروس ، ابنه الأكبر الذي عرف بإسرافه قد ظهر بعدئذ كإقطاعي مرموق يملك الأرض في ثلاث قرى « Demes » (٥٨) إلا أنه مثل تيموثيوس لم يمتلك أموالاً سالمة . وإذا كانت هذه الثروات الكبيرة قد تحولت إلى أراضٍ في الجبل الثاني فمن المحتمل إذن - على ما يبدو - أن معظم الثلاثة عائلة كانت من ملاك الأراضي ومن المؤكد أن كان اسخوملنوس صديق كستوفون مزارعاً مثابراً وحشاً ، وقد تركه عشرين تالنت (٥٩) . كذلك امتلك فايبيوس Phacippus الذي كان يجب أن يكون من بين الثلاثة دون نزاع (حسب حديث لديموسثينيس) ، امتلك ضيعة واحدة تزيد مساحتها ، حسب المقاييس الاثينية ، عن أربعين ستاد (حوالي ٥ ميل) لم يكن يصلح منها للزراعة غير ربعها فقط ، إذ لم يحصل منها على أكثر من ألف ميدمن من الشعير : كما كان بها من أشجار الكروم ما ينتج أكثر من ثمانمائة متريتيس ( ٤٠ μετρητής ) (تقريباً ) من النبيذ ، ولكن يبدو أن معظم المقاطعة كان بوراً مليئاً بالأعشاب اليابسة إذ استعمل فايبيوس ستة حمير تحمل منها الحطب للوقود ، ويقدر ما كان يبيعه منه بمبلغ اثنتي عشرة دراخمة في اليوم (٦٠) . وقد تذكرنا هذه الحقائق بأنه حتى أغني الاثينيين كانوا فقراء نسبياً .

وفي أحاديث ايسايوس ذكرت بالتفصيل ست ثروات للطبقة المتوسطة تتراوح بين أكثر من خمس تالنتات إلى أقل من ٢ تالنت ، ويبدو أن مقاطعة

تيمارخوس كما وصفها إسحق بن عيسى تلخ في نفس المراقبة . والفوزج موحدا دائما ، فالبند الأسامي دائما مزرعة أو مزرعتان صغيرتان مع مخازن أحيانا ( وهذه كان ينشؤها صاحب الزرعة ) وأحيانا بدون مخازن ( ربما تؤجر لمستأجر ) وعادة تشمل الملكية المنازل وذلك في أثينا أو في الديلم . أما الملكية في المدينة فقد تكون أحيانا حماما عاما أو ماعورا أو حانة . ولما ما يستثمر القليل من المال ، وأحيانا قليل من العبيد الحرفيين ، فقد امتلك أبوكسيمون بعض العمال أصحاب الحرف بينما امتلك كيرون بعض العبيد الذين يؤجرهم ، وامتلك تيمارخوس تسعة أو عشرة من الدباغين يأتي له كل منهم ٢ أوبل يوميا ، وذلك عدا عبيد من المهنيين (١١) . ولا شك أن كان هناك أثينيون من هذه الطبقة تقوم ثروتهم على أسس مغايرة ، فكانوا أساسا يستثمرونها إما في القروض أو في العيد ، لكننا لا نسمع عنهم كثيرا . ويروي كسنوفون أن سقراط قد ذكر أن خمسة أثينيين كانوا يعيشون بصفة رئيسية على مجهود عبيدهم الصناع ، ولم يكن من بينهم كما يقول سقراط إلا واحد اضطلع بالمهام العامة (البورجيا) - وعاش الآخرون - عيشة رغلة (١٢) وقد يرتاب المرء في أن ملاك عبيد المصانع كانوا عموما من طبقة متواضعة وأن أغلبهم كان دون شك من الصناع المهرة الناجحين .

إن ملاك العبيد الكبار مثل نيكياس لم يظهروا في القرن الرابع حتى في المناسج (١٣) . وكذلك لم تشغل مناجم الفضة في لاوريوم بعد الحرب البيليكية إلا قليلا وذلك لدى جيلين ، وهو ما نعلمه من كسنوفون في Vectigalia وما تبقى من أجزاء نصوص حسابات المدنيين Polezai (١٤) . ونسمع في ذلك الوقت عن بعض المواطنين الأثينيين الذين كانوا يعملون بأيديهم في المناسج ، ويميز كسنوفون من ضمن ملاك العبيد العموميين الذين عرض لهم بين أولئك الذين نشأوا بالمناسج وتقدمت بهم السن ، وبين «آخرين يعزفون أو يعجزون عن العمل بأيديهم ولكن يصرهم أن يكسبوا قوتهم كحرفيين» (١٥) . وقد افتخر أحد عملاء ديموشينيس بقوله « في الماضي جمعت مالا كثيرا من مناجم الفضة حاملا وكادحا يلى » (١٦) . وعندما يستأجر الأثيني مناجما غالبا ما كان يدير العمل فيه بالعبيد . كما عرفت نسبة كبيرة من

المستأجرين المذكورين بأنهم من أصحاب الأملاك . وعلى أية حال لم يكن من الضروري أن يكون عدد العبيد المستغلين للملك كبيرا : ونعرف عن بانتاييتوس ، وهو أحد المستأجرين أنه امتلك ثلاثين عبدا ، وهؤلاء كانوا إلى جانب ورشة صناعية كل ممتلكاته ، إذ امتدان بضمانها ليشتري التراما ، (٦٧) كما أن ابيكراتيس صاحب المناجم ، الواسع الثراء الذى قيل أن ثروته بلغت ستمائة تالنت قد اشرك معه فى بداية حياته « كل أثرياء المدينة تقريبا » لحاجته حل ما يبدو ، ان يساعده لشراء ما يكتفى من العبيد والإنفاق عليهم لاستغلال منجمه (٦٨) .

لقد صورت مجتمعا ، الثروة فيه موزعة بالتساوى ، وفيه التدرج من الثرى إلى المحتاج ، متناسبا للغاية فيما عدا قلة كانت نسبيا واسعة الثراء مقتلرة ترجع على قمة المجتمع ، وقلة أكبر من عمال اليومية فى السفح ، كذلك صورت مجتمعا فيه الاغلبية العظمى من الإقطاعيين ، إلى الفلاحين الذين يعملون فى اقطاعات صغيرة تعتمد فى معظم ثروتها على الأرض . وهذه النقطة الأخيرة لا يمكن اثباتها تماما وان كان يساندها وضع قانونى إلى جانب الدليل الذى سقته فيما سبق : إن امتلاك الأرض (والمقار) كان ميزة قاصرة على المواطنين فقط ، وناهرا ما كانت تعطى للغرباء (٦٩) . وقد كان هناك عدد كبير من الغرباء المقيمين بصفة دائمة فى اتيكيا يقارب عددهم نصف عدد المواطنين تقريبا حسب تعداد ديمتريوس القاليرى ، وكانوا محرومين من امتلاك الأراضى أو المقار وعليهم أن يكسبوا حياتهم من الصناعة والتجارة .

ولا أقول بالطبع أن نشاط الأثنيين قد تساوى ونشاط الأجانب المقيمين ، فمن بين الغرباء الذين حصلوا فى ٤٠١ على حقوق المواطن ، كان هناك عدد من عمال الأراضى (فلاحين γεωργοι) ولست أخفى اليستانى (κτητορος) فمن المحتمل ان كان هؤلاء مزارعين مستأجرين أو عمال زراعيين (٧٠) . ومن جهة أخرى نعرف أحد أصحاب البنوك ويدعى أرسطولوخوس الذى كان أثينياً ، روى عنه أنه امتلك أرضا (٧١) ،



أما غيره من أصحاب البنوك المعروفين لنا فقسبة كبيرة منهم كانوا بلا شك من الغرباء المقيمين ، معظمهم من العبيد المحررين غالباً (٧٢) . ونسمع أيضاً عن أنخوين أثينيين هما ديودوتوس وديوجيتون كانا تاجرين ، ترك الأول ثروة تغاير أى ثروة أخرى ذكرت لأثينى ، فقد بلغت ثلث ثروة ثاقودا على رهونات و٧٥ تالنت أخرى مستثمرة في قروض بحرية (٧٣) . ثم هناك أندوكيديس الذى عمل بالتجارة أثناء فتيه (٧٤) ، وهناك رجلاً أو ثلاثة يحوطهم الغموض (٧٥) . أما غير هؤلاء من التجار وقباطنة البحار الذين تلقاهم فقد كانوا ، إذا تبعنا نشأتهم ، أجنباً أصلاً (٧٦) ، وبالمثل تقريباً كان كل من أمدهم بالقروض البحرية : يشذ عن هذه القاعدة ديموستينيس الأكبر وحده الذى استثمر ٧٠ مينا ، أى حوالى ١٢ من ثروته ، في مثل هذه الضمانات التجارية (٧٧) . ويبدو ان لم يكن للمتيكى تفوق ظاهر في الصناعات ، على الرغم من أن أكبر مصنين معروفين قد كانا لرجلين من أصل أجنبي ، يضم أولهما أكثر من مائة عامل ويملكه كفالوس السيراكوزى ، والآخر يصل ربحه السنوى الخالص ثالث ويملكه ياسيون أحد المعتقن (٧٨) .

إن البناء الاقتصادى للمجتمع الاثينى يساعد على توضيح السبب في أن الديمقراطية الاثينية كانت بمقارنتها بالديمقراطيات المعاصرة الأخرى ، محافظة ثابتة تماماً ، فما من اقتراح قدم لإعادة توزيع الأراضي مثلاً (γης αναδασμος) أو للإعفاء من الديون (χρεων αποκοπή) وهو ما فعلته الديمقراطيات الأكثر نزوعاً للتغيير الثورى ، وهذا مفهوم جيداً في مجتمع قسمت فيه للملكيات على نطاق واسع وخاصة الأراضي . وكذلك لم يظهر في أثينا مطلقاً مبدأ تحرير العبيد بقصد ثورى (ελευθερωσις και νεωτερισμος) وهو ثالث الاخطار الثورية التى حفظ (٧٩) فيليب والامستكر المدن اليونانية منها في حلف كورنث ، وفي أوقات الضرورات الوطنية هزمت الجمعية على تحرير العبيد ، فلكى تيسر تزويد الأسطول الذى كسب معركة أرجنوساى بالرجال استلحق جميع العبيد اللذين بلغوا سن التجنيد على عهد حتى بأن توهب لهم حريتهم بعد ذلك (٨٠) . وبعد هزيمة خابرونيا قدم هيريليس اقتراحاً لإدخال فيه إلى تحرير العبيد من أجل الدفاع عن أثينا وقام بالعمل على ذلك ، ولكن

عندما مرت الأزمة خملت الحركة ، وإن كان صاحبها قد والاها دون توفيق (٨١) . ومفهوم أن تصوت جمعية بأكملها ، فيما نسبة قليلة من أصحاب العييد من أجل تحرير العبيد في حالة الطوارئ والأزمات القومية ولكن الطبيعي أن يسود احترام حقوق الملكية .

إن الأسلوب المحافظ للديمقراطية الأثينية يساعد بدوره على تثبيت استقرارها ، ففي معظم الدول المعاصرة لم يتوقف صراع الطبقات ، والثورات المضادة ، إحداها ترى إثر أخرى . إن أثينا منذ إقامة الديمقراطية الكاملة في ٤٦١ إلى أن طوح بها نائب الملك أنقياثير المقدوني في ٣٢٢ لم تشهد الاثورتين في ٤١١ و ٤٠٤ وكلتاها كانتا قصيرتي الأمد ، والأخيرة فرضها الجيش الاسبرطي المتصمر تساندها حامية اسبرطة . وقد وجدت في كل العصور قلة من الأثرياء المثقفين اللذين يكرهون الديمقراطية ، غير أنهم لم يلقوا في الظروف الطبيعية عوناً من طبقة المويليتاي المتوسطة أو حتى من بين طبقة التريارارخيا العليا . وفي ٤١١ عندما اهتزت هيئة الديمقراطية اهتزازاً عميقاً من جراء كارثة صقلية احتجت الطبقتان الوسطى والعليا الحانقتان على استمرار تحصيل ضريقتي الأيسفورا والتريارارخيا التي تطلبها الحرب الطويلة ، احتجتا على برنامج الخمسة آلاف الذي لارتكز على أساس واسع من الأوليغارخية ، ولكن تلك التجربة للمستورية التي أفضى عليها توكيديليس ثناء كبيراً كانت قصيرة الأمد ، ومرة أخرى في ٤٠٤ عندما خسروا الحرب حظى الثلاثون في أول الأمر بتعصيد الطبقتين العليا والوسطى ، ولكن مرعان ما قتلوه بمسلكتهم التصفي العنيف ، والنتيجة أن حاربت طبقة المويليتاي في جانب الديمقراطية في الحرب الأهلية التي أعقبت ذلك كما قام زعمائهم بلور هام في إعادة بناء الديمقراطية ، وحتى في هذه الظروف لم يعمل أحد على الأخذ بالتأثر أو المصادرة ، ومن هنا سادت الديمقراطية دون منازع . كانت مهمة الديمقراطية في نظر الأثينيين هي إقامة حكم القانون وحماية للملكية ، وهو الأمر الطبيعي عندما يكون معظم المواطنين ملاكاً وهذه الحقيقة قد رغب فيها الطبقات الثرية .

وفى ظل اقتصاد كالكلى وصفته يمكن أن تسامح : كيف حافظت أثينا على توازن للدفعات مع بقية العالم ؟ لسوء الحظ يستحيل حتى العمل على تقدير أرقام الصادرات والواردات ، ويستطيع المرء فقط أن يبرز أولا أن للدفعات لا بد وأنها توازنت بدقة ، إذ لم يكن هناك نظام الاعتماد الدولى ، وكانت للعاملات على أساس الدفع النقدي . ثانيا أن قائمة حساب الواردات لا بد وأن كانت كبيرة جدا ، فالقمح المستورد مقدرا على أساس ثمانمائة ألف ميدين سنويا ، بسعر خمسة دراهمات ، وهو السعر العادى ، لا بد وأنه تكلف وحده حوالى ستمائة وخمسين تالنت ، فضلا عن غيره من المواد الغذائية التى استوردت على نطاق واسع مثل السمك للملح ، وكذلك الخشب ، الذى كان ضروريا لإقامة المنازل بل وبناء السفن التى يتطلب أيضا القار والقنب والكتان وكذلك دعت الحاجة إلى استيراد الحديد والبرونز للاستهلاك الداخلى ، وكما دعت الحاجة للمصنوعات التى تعد للتصدير ، هذا بخلاف مواد الثرف التى تحتاجها تلك الصناعات كالعاج الذى استخدمه ديموستينيس الأكبر ليزين به سريره . وأخيرا كان جل العبيد مستوردين تقريبا .

ومن جهة أخرى كانت هناك مادة زراعية هامة للتصدير هى زيت الزيتون ، وقلما سمعنا عن النبيذ . ورغم شهرة التين والصل بالجوذة فلم يكونا فى عداد المواد التجارية ذات الأهمية . وقد اشتهر بالطبع من بين الصادرات الخرف الأتيكى الذى ربما طغى بمئاته على منتجات فنية أخرى ذات مستوى عال كالأطباق الفضية والأثاث . ولا يفوتنا أن نذكر شيئا من الصادرات غير العينية - مثل أرباح القروض البحرية المدفوعة فى أثينا ، ثم نفقات زوار المدينة من تجار وغيرهم . ولكن كثيرا مما تشتمل عليه قائمة الحساب كان يدفع تقدا بالمراخات المضروبة من فضة مناجم لاوريوم ، كما يدل على ذلك بوضوح المقادير الهائلة من الدراخات الأثينية التى عثر عليها فى تراقيا واليهفور وآسيا الصغرى وسوريا ومصر . وخلال النصف الأول من القرن الرابع عندما لم يكن لمناجم الفضة نشاط كبير لا بد وأن تضاعفت أهمية هذا المصدر وإن ظل كسنوفون يردد فى *Vectigalia* أن أثينا تجتلب التجار لأنهم يستطيعون الحصول على العملة الرثانة (٨٢) ثمنا لبيضائهم . ومنذ

حوالى ٣٤٠ ارفع إنتاج القصة ارتضاها كبيرا ، ولا بد أن تزايدت اللراخعات بقدر كبير .

ونحن اليوم حين نرغب في أن نبيع صادراتنا وأن نشترى واردات ضرورية من المواد الغذائية واللحم ، يشغلنا كثيرا تصريح صادراتنا ، ولا نشعر بأى قلق على وارداتنا مادامنا نستطيع دفع ثمنها ، والأثنيون بوضعهم المائل لم يحسوا - فيما هو ظاهر - بأية مشاكل في التصدير على حين كان علم كفاية الواردات وخاصة القمح يدفعهم إلى العمل بحزم ونشاط فقد سنوا قوانين بفرض عقوبات فادحة على أى فرد مقيم في أثينا سواء كان مواطنا أو ميتكوس يستجلب قمحا إلى أى مكان هذا السوق الاثينية ، وكذلك على أى فرد يقرض نقودا لتحويل رحلة لاثنى إلى اثينا <sup>(٨٤)</sup> . وكان المتخاصمون يعانون كثيرا لكى ينفوا عن أنفسهم تهمة التحايل على هذه القوانين ولكنهم يصرحون<sup>٨٥</sup> ، للقضاء دون خشية أنهم أقرضوا صاحب سفينة لرحلة عردة إلى البسفور بشرط ملزم أن يحرم من بيريوشن فيلدا في مندى أو سكيون لبيع في البسفور <sup>(٨٥)</sup> . وقد حملوا الملوك البسفور تسهيلهم تصدير القمح من ممتلكاتهم إلى اثينا وعصوموا لتنازلهم عن ضريبة التصدير <sup>(٨٦)</sup> . ويبدو أنه لم يخطر اطلاقا ببال الأثينيين أنهم سيحققون ربحا أكبر لو ألغيت ضرائب الاستراد في البسفور على البضائع الاثينية ، ويذكر كسنوفون أن التجار محبوبون أيما حلوا لأن كل المدن تستقبل كاصطفاء أولئك الذين يستوردون البضائع <sup>(٨٧)</sup> .

وقد فسر هذا الوضع من ناحية على انه مجرد جهل بقواعد الاقتصاد لقد عرف كل اثني العواقب السيئة التى ترتب على شحن مالا يكتفى من القمح إلى بيرايوس ولهذا انحلوا من المعايير القانونية والادارية الصريحة ما يضمن لهم أن يرغموا أصحاب السفن على شحن القمح إلى هناك . كذلك كانوا على علم بوفرة بعض المنتجات الاثينية غير أنهم كانوا يحزنون ذلك إلى زيادة الإنتاج لا إلى نقص الأسواق . وكما يلاحظ كسنوفون عندما يكثر عدد عمال البرونز والحديد تنخفض اثمان منتجاتهم ويفلسون . وكذلك عندما تزرع كميات هائلة من القمح أو الأحناب ينخفض ثمن المحصول وتكسد الزراعة ويهجر الكثيرون الأرض <sup>(٨٨)</sup> .

وربما زاد من جهالة الأثينيين أن جزءا وفيرا من المصادر كان يسدّد بعملة مسكوكة في مناجم الفضة باتيكا ، حتى أن منظر المراكب الخلوية وهي تغادر بيرايوس لم يحدث فرحا (٨٩) ، ثم بينما كان كل الأثينيين مستهلكين وأغلبهم متجنّين زراعيين أو صناعيين ، فإن قلة منهم كانت تجارا ، وأيا كانت الأسباب فالحقيقة هي أن الأثينيين كانوا غافلين عن أهمية الأسواق لمصادرهم :

وقد رأى بعض المؤرخين المحدثين أن في سياسة الأثينيين الخارجية ، دوافع تجارية ، فارجعوا مثلا علماء أثينا وكورنث إلى منافسة على الأسواق ، وأرأى مضطرا إلى اعتبار مثل هذه النظرية غير تاريخية البتة ، فمن المحتمل أن نلمس في السياسة الأثينية الخارجية رغبة في السيطرة بالحرب أو بالدبلوماسية على المصادر الرئيسية التي تأخذ منها المدينة حاجتها من القمح والخشب وعلى الطرق المائية التي ينبغى أن تبحر فيها هذه الحاجيات ، ولمثل هذه الدوافع يمكن أن نعزو تلخل أثينا في مصر ثم بعلبك في صقلية ، وكذلك اهتمامها البالغ بشواطئ بونتوس الشمالية ، مصدرها الرئيسي للقمح ، وكذلك للمسبوت والبسفور التي كان على مراكب القمح البوكتية أن تبحر عبرها . ويفسر قلقها على ما يكتفيها من الخشب محاولاتها الدائمة لاستعادة امفيبوليس التي أثار قلقها في ٤٢٤ فرعا ولأن المدينة قافلة لم سواء في تصدير خشب بناء السفن أو في دخلها النقدي ، (٩٠) وحتى حين تصمت المصادر القديمة ، التي غالبا ما كانت تحمل بلون حق تسجيل الدوافع الاقتصادية ، فليس من غير المعقول ، وذلك وفق ما نعرفه عن الشعب الاثيني ، أن نسلم بأنهم قد قاسوا الأمور بقلقهم على وادحاتهم الضرورية ، وما من دليل على الاطلاق على اهتمامهم بالمكان الذي باع التجار فيه بضائعهم التي اشتروها منهم .



**ملاحظات الفصل الرابع : البناء الاجتماعي لاثينا  
في القرن الرابع ق م**

- ١ - اثينا يوس Athenaeus ٦ - ٢٧٢ ج .
- ٢ - ديموستينيز ٢٥ - ٥١ .
- ٣ - بلوتارخوس في Phocion ٢٨ - ٧ ثم ديودوروس ١٨ - ١٨ ٥ ويمكن أن نضيف حسب ( بلوتارخوس )  
Vlt. Xor. ليكورجوس Mor. ٨٤٣ ) ان ملكية ديفيلوس Diphilus  
المصادرة كانت تساوي ١٦٠ ثالنت وقد وزعت على المواطنين  
بمقدار ٥٠ دراخمة للفرد أو كما يقول البعض بمقدار ١٠٠  
دراخمة وهو ما يأتي بمجموع ١٩ ألف على أساس الخمسين  
دراخمة واثني لافهم مناقشة Gomme في The Population of Athens  
ص ١٨ في « ان الرقم الأخير هو الذي ذكره ( ديودوروس )  
وهو الوحيد الذي يتماشى مع حالة الاستعداد للحرب الالامية  
الذي نوقش فيما سبق » ان أرقام ديودوروس الخاصة  
بالحرب الالامية تشير الى الهولبتاي فقط ( انظر فيما سبق  
ملاحظات ٢٦ - ٧ ) .
- ٤ - ٤٥٣ ب انظر ἀποψηφισαίς .
- ٥ - I.G. ٢ - ٣ (٢) ١٦٧٢ الذي ناقشه Gomme  
في مؤلفه المذكور سابقا ص ٢٨ وما بعد A. Jardé  
في Les céréales dans l'antiquité grecque ص ٣٦ وما بعده .
- ٦ - Jardé المذكور سابقا ص ١٢٣ - ٤ ، ١٣٠ - ١ .
- ٧ - يستحيل التأكد نظرا لعدم توفر احصائية للحيوان وحسب  
تقديرات Jardé المتسمة بالتحفظ التام ( ذكر فيما سبق  
ص ١٢٤ - ٧ ) فأكثر المحصول الكلي كان لإطعام الحيوان .
- ٨ - ديموستينيز ٢٠ - ٣١ الى ٢ .
- ٩ - Jardé ( الذي ذكر سابقا ص ١٢٨ وما بعده ) .
- ١٠ - ثوكيديدس ٧ - ٢٧ - ٥ .
- ١١ - Vect. ٤ - ٢٥ .

- ١٢ - انظر فيما سبق ص ١٤٢ ملاحظة ٥٠ .
- ١٣ - ديموستينيز ٣ - ٤ .
- ١٤ - انظر فيما سبق ص ١٤١ ملاحظة ٦ .
- ١٥ - ليسياس ٣٤ ، Hypothesis .
- ١٦ - فى هذه الايام نجد فى البلدان حالات مماثلة . واذا اتبع  
لى أن أذكر تجربة شخصية فإن خادمى عبده فى القاهرة كان  
يملك ( بالاشتراك مع أخيه فيما أعتقد ) ممتلكات : مسكنا  
صغيرا وبعض حصص فى نخيل أبو سمبل حيث ترك  
زوجته وأطفاله يقيمون هناك . وكان عبده يكسب معظم  
دخله من أجره فى القاهرة ويمضى ثلث السنة فى قريته .
- ١٧ - ديموستينيز ٢٧ - ٩ تقدر ثروة صناع الأسلحة بخمس أو  
ست مينا أو على الأقل ثلاث .
- ١٨ - ايسايوس ٥ - ٣٩ ، ايزوكراتس ١٤ - ٤٨ يتكلمون عن  
الماجورين أو المرتزقة *μισθοτολ* أو هؤلاء الذين يسمون  
على أرزاقهم يوما بيوم *ἐπὶ θήταιαν* على أنهم أدنى الدرجات  
الاجتماعية . بخصوص الأجور انظر ماسبق ١٤٣  
ملاحظة ٨٦ .
- ١٩ - بخصوص تفاصيل أجور الدولة انظر ماسبق ص ١٣٦  
ملاحظات ٤ - ١٤ وبخصوص الكيان الاجتماعى لأعضاء  
الجمعية *βουλευται* ص ١٤٥ ملاحظة ٣٩ .
- ٢٠ - I.G. ٢ - ٣ ( ١٦٧٢ ) سطور ٤ الى ٥ ، ٤٢ الى ١١٧,٣  
١٨ ، ١٤١ الى ٢ ( الجرايات ) ١٠٢ - ٥ ، ١٩٠ ، ٢٣٠  
( الملابس والاحذية ) .
- ٢١ - انظر ماسبق ص ٣٦ - ٧ .
- ٢٢ - ارسطو *Ath. Pol.* ٦٢ - ٢ .
- ٢٣ - انظر ماسبق ص ٣٣ - ٥ .
- ٢٤ - ليسياس ٢٠ - ١٣ ، انظر ثوكيديدس ٨ - ٩٧ - ١ .
- ٢٥ - لقد حشد الاثينيون ٦٦٠٠ رجلا فى الميدان فى ٣٩٤  
( كستوفون . *Hell.* ٤ - ٢ - ١٧ ) ثم ٦٠٠٠ فى ٣٦٢  
( ديودوروس ١٥ - ٨٤ ) و ٥٤٠٠ فى ٣٥٢ ( ديودوروس )  
١٦ - ٣٧ .
- ٢٦ - ديودوروس فى ١٨ - ١٠ - ٢ ، ١١ - ٣ يذكر ٥٠٠  
هوبليتاي و ٥٠٠ فارس من سبع قبائل من العشرة .
- ٢٧ - كستوفون *Vect.* ٢ - ٢ الى ٥ صريح فى أن المتيكي خدموا



عادة في الحملات ولم يكونوا احتياطيين كما كانوا في ٤٢١  
( ثوكيديدس ٢ - ١٣ - ٧ ) يقومون بواجب الحماية .  
ودوديوروس ( المذكور سابقا ) يفرق بين *πολιτικοί*  
وهم المواطنون وبين *μισθοφοροι* وهم المأجورون في القوات  
الاثينية في حرب لاميا وجلى ان المتيكى يدخلون في عداد  
الفريق الاول .

- ٢٨ - IG. ٢ - ٣ (٢) ١١٥٦ تغطي ٤٣ - ٥ أفيمب ( شاب )  
لبيكروبيس Cecropis في ٣٤ - ٣٣٣ ، وفي Hesperia, Suppl.  
الثامن ص ٢٧٣ تغطي ٥٣ - ٥ بخصوص Oeneis  
حوالى ٣٣٠ ثم Ephemeris Archeologike ١٩١٨ - ٧٣ يعطى  
٦٣ لليونتيس في ٣٢٧ - ٣٢٦ وهناك ايضا رقم  
متأخر ( IG. ٢ - ٣ (٢) ٤٧٨ حوالى ٣٣ أفيمب لارخيس في  
٤٠٥ - ٣٠٤ وهو رقم يجب ان يضرب في ١٢ اذ كان عدد  
القبائل في ذاك الوقت ١٢ قبيلة . انظر Gomme  
المذكور سابقا ص ٦٧ - ٧٠ بخصوص هذه الارقام .
- ٢٩ - IG. ٢ - ٣ (٢) ١٩٢٦ - وقد اكمل مستر D.M Lewis  
جزءا من كشف قضاة آخر ( BSA. جزء ٥٠ ( ١٩٥٥ )  
٢٧ - ٣٦ ) وهذا يعطى ملايقل عن ٥٤ اسما للقبائل  
الخمس الاولى .
- ٣٠ - Past and Present الرابع ( ١٩٥٣ ) ص ١ - ٣١ .
- ٣١ - انظر الدياجرام .
- ٣٢ - ديموستينيز ٢١ - ٨٣ - ٩٥ .
- ٣٣ - ليسياس ١٦ - ١٤ .
- ٣٤ - انظر ماسبق ص ١٤١ ملاحظة ٢٥ .
- ٣٥ - ديموستينيز ١٤ - ١٦ الى ١٧ .
- ٣٦ - ديموستينيز ٢٧ - ٧ ، ٢٨ - ٤ ، وانظر ٢٩ - ٥٩ .
- ٣٧ - ديموستينيز ٢٢ - ٦٥ ( ٢٤ - ١٧٢ ) .
- ٣٨ - ديموستينيز ٢٤ - ١٩٧ .
- ٣٩ - انظر ماسبق ص ٢٣ وما بعده .
- ٤٠ - ايسايوس ٥ - ٣٥ الى ٦ .
- ٤١ - ايسايوس ٧ - ٣٢ ، ٤٢ .
- ٤٢ - ايسايوس ١١ - ٤٢ ( ٥٪ ثالث ) ، ٧ - ٣٢ ، ٤٢ ( ٥ )

- تالنت ) ، ١٠ - ٢٣ ( ٤ تالنت ) ، ١١ - ٤٤ ( تالنت  
٤٠٠٠ دراخمة ) ، ٦ - ٣٣ ( حوالى  $\frac{3}{4}$  تالنت ) ، ٣ - ٢  
( ٣ تالنت ) ١١ - ٤١ (  $\frac{2}{3}$  تالنت ) ، ٨ - ٣٥ ( لاكثر  
من ٩٠ مينا ) .
- ٤٣ - ديموستينيز ٢٧ - ٦٤ .
- ٤٤ - ديموستينيز ٤٢ - ١ الى ٥ ، ٢٥ ، انظر ماسبق ص ١٤١  
ملاحظة ٣٥ .
- ٤٥ - ديموستينيز ٢٧ - ٧ ، ٩ ثم ٢٨ - ٤ ، ٢٩ - ٥٩ .
- ٤٦ - ليسياس ١ - ٤٥ وما بعده .
- ٤٧ - ليسياس ١٩ - ٤٠ .
- ٤٨ - ( بلوتارخوس ) Mor. ٨٤٣ .
- ٤٩ - هيبرايدس Hypericides ٣ - ٣٥ .
- ٥٠ - هاربوكراتيون وسويداس انظر 'Ευκράτης .
- ٥١ - ديموستينيز ٣٦ - ٥ وما بعده .
- ٥٢ - ديموستينيز ١٨ - ١٠٢ الى ٤ ، انظر ٢١ - ١٥٤ الى ٥ .
- ٥٣ - وهذا أوما اليه ديموستينيز ١٨ - ١٠٣ ( معارضة الرؤسا ،  
πνευμονες من رجال الصف الثانى δευτερι  
والثالث τριτοι للقانون انظر Deinarchus فى ديموستينيز  
٤٣ ) ثم ايسخينس ٣ - ٢٢٣ ( عدد التريارارخييين قد  
حبط الى ٣٠٠ ) وقد أئده هاربو كراتيون انظر  
سيموريا ( ذاكر ا هيبرايدس Hypericides بخصوص ٣٠٠  
تريارارخوس قسمت الى سيموريات كل منها ١٥ ) .
- ٥٤ - ديموستينيز ٣١ - ١١ .
- ٥٥ - ليسياس ١٢ - ١٩ .
- ٥٦ - ديموستينيز ٢٧ - ٩ وما بعده .
- ٥٧ - ديموستينيز ٤٩ - ١١ .
- ٥٨ - ديموستينيز ٥٠ - ٨ .
- ٥٩ - كسنوفون Oec. والفرقات الاخرى خصوصا ٢٠ - ٢٢ -  
٩ ، وبخصوص ثروته انظر ليسياس ١٩ - ٤٦ .
- ٦٠ - ديموستينيز ٤٢ - ٥ ( ستاد دائرية ) ، ٧ ( خشب ،  
٢٠ شعير وتبيذ )
- ٦١ - الجدول الآتى يمرض الحقائق :

المراجع	الأرض (والزواجر)	المصدر	البيد المتباعرون	التقود
البيلاوس ٥-٢٢	٦٠ أبلجات $\pi\lambda\sigma\sigma\alpha$ في السهل	$\alpha\kappa\epsilon\lambda\alpha$ , $\beta\alpha\lambda\alpha\epsilon\lambda\omicron\nu$ ٢ بيت صخبر حمام عام	صناع $\alpha\nu\beta\beta\alpha\pi\omicron\delta\alpha$ $\mu\iota\sigma\theta\epsilon\omicron\nu\epsilon\tau\alpha$	
البيلاوس ٦-٢٢	مزرعة $\alpha\gamma\rho\omicron\varsigma$ في الثوربا (٧٥ ميلا) ومايز وجنير: مازر وقيليان (٢٦ ميلا ونصف)	مزل $\alpha\kappa\epsilon\lambda\alpha$ في أليفا (مردون حل ٤٤ ميلا) وحمام عام في سيرانجورم (٢٠ ميلا) ألتير أليفا (فصل ١٩-٢٠) وماغور في بيرايوس وعلان بيلا في كيرا مايكوس	صيد صغار ماجوردين (مع للات جليات وللات قيمة كل ٢٠ و ١٣ ميلا	
البيلاوس ١١-٤١	مزرعة في ثلثا $\alpha\gamma\rho\omicron\varsigma$ مزرعة في ثلثا (١ طالت) $\beta\eta\lambda\eta\alpha$	مزل $\alpha\kappa\epsilon\lambda\alpha$ في أليفا (٢٠ و ٣١ ميلا)		
البيلاوس ١١-٤١	مزرعة في الثوربا (٢ ثلثت) ٦٠ رأس فيم ١٠٠٠ مازر وحسان			

المراجع	الأرض (والثلية)	القار	السيد المستعمرون	التفرد
البحار ١١ - ٤٢ إلى ٣	مزودة في ثريا Thria (٧ وألت) قديم وموالمى وعصرون (٢٩ مينا)	يوت في ميهيا Melite (٢٠ مينا) رفى الروس (٥٠ مينا)		سلفيات (٤٠ مينا) Εσγοι (حصن) وعمسات (١٠ مينا) ونفرد سائلة (٩ مينات)
البحار ١١ - ٤٤	مزودة Χορα في اور Osae وفى بروسبانا Prospaha (٣٠ مينا)	مزل فى اثيا (٢٠ مينا)		
البحار ١ - ٩٧ ربا بيه	أرض Eoxaria فى سفيرس Spheroa قلة أرض Xopioy فى آرييكى (٢٠ مينا) وقد باع أبوه قلعة أرض فى كيهيا ثم مزودة فى البقرى بلى (فصل ١٠١)	يوت فى اثيا (٢٠ مينا) وقد باع أبوه Eoxaria مصفين فى اللانهم (فصل ١٠١)	٩ أو ١٠ حلاون = okurotoiuoi ثم عامل فى جهارة ποικιλία وأمرأة حواله	سلفيات

- ٦٢ - كسنوفون Mem. ٢ - ٧ - ٣ الى ٦ .
- ٦٣ - كسنوفون Vect. ٤ - ١٤ - الى ١٥ اضطراب الزجوع الى القرن الخامس من أجل الامثلة .
- ٦٤ - كسنوفون Vect ٤ ثم Hesperia ١٩٥٠ ص ١٨٩ وما بعده ثم انظر Hopper, B.S.A. ٤٨ (١٩٥٣) ص ٢٠٠ وما بعده .
- ٦٥ - كسنوفون ٤ - ٢٢ .
- ٦٦ - ديومستينز ٤٢ - ٢٠ .
- ٦٧ - ديومستينز ٢٧ - ٤ .
- ٦٨ - هيرايديس Hypereides ٣ - ٣٦ .
- ٦٩ - هذه النقطة اكتمل عن صواب M.I. Finley في Studies in Land and Credit in Ancient Athens
- صفحة ٧٤ وما بعده .
- ٧٠ - Tod ٢ - ١٠٠ .
- ٧١ - ديومستينز ٤٥ - ٦٣ ، ٣٦ ، ٥٠ .
- ٧٢ - يذكر ديومستينز الى جانب باسيون Pasion وفورمير Phormio سقراط وساتيروس Satyrus وتيموديموس Timodemus كحريين من اصحاب البنوك (٣٦-٢٨ الى ٩) ثم سوكليس Socles الذي اوصى بارملته الى تيموديموس ولا يمكن ان يكون اثينا . وقد كان ايوماتس Eumathes ( ايسايوس قطعة ١٢ ) وايسخينيس Epigenes وكونون Deinarchus ١ - ٤٣ ) كانوا جميعا متيكي .
- ولا يعرف شيء عن بيلادس ( ديومستينز ٢٧ - ١١ ) وهيركلايديس Heracleides ( ٣٣ - ٦ ) ثم بليبايوس Blepaeus (٤٠-٥٢) اونيوكليس Theocles ( ٥٣ - ٩ ) .
- ٧٣ - ليسياس ٣٢ - ٤ ، ٦ ، ١٥ ، ٢٥ .
- ٧٤ - Andoc ٢ - ١١ .
- ٧٥ - في ديومستينز ٥٢ - ٢٠ الاخوان مجاكلايديس Megacleides وقراسيللوس Thrasyllus من الوسيس اقترضا من أجل رحلة الى اكي Acc .
- ٧٦ - لامبس Lampis كان ميتكوس ( ديومستينز ٢٤ - ٣٧ οἰκὼν Ἀθηναίων ) هيجستراتوس

Hegestratus كان من مرسيليا ( ٣٢ - ٥ ، ٨ ) وكان  
 أبانوريوس Apaturius بيزنطيا ( ٣٣ - ٦ ) وارتيمون Artemon  
 كان من فاسيليا ( ٣٥ - ١ الى ٣ ، ١٥ ) وليكون Lycon  
 من هراكليا ( ٥٢ - ٣ ) وشريكه كيفيسياس Cephisiades  
 ميتكوس ( ٥٢ - ٣ ، ٩ ) أنظر I.G. ٢ - ٣ ( ٢ ) ٣٦٠ ،  
 ٤٠٨ .

٧٧ - ديموستينز ٢٧ - ١١ . واثنين آخرين ممن يقرضون بضمن  
 السفن هم ديودوتوس Diodotus ( ليسياس ٣٢ - ٦ ) واندروكلس  
 Androcles ولكن شريكه ناوسكراتس Nausicrates كان من  
 كارستا Carystia ( ديموستينز ، ٣٥ - ١٠ ) المقرضون الأجانب  
 كان فيهم ثيودور الفينيقي ( ٣٤ - ٦ ) وليكون Lycon من هراكليا  
 ( ٥٢ - ٢٠ ) وخرسيبوس Chrysippus ( كما يبدو من ٣٤ - ٣٨ ،  
 ٥٠ ) . كثير من المقرضين كانوا هم أنفسهم تجارا أو تجارا سابقين  
 ( ليسياس ٣٢ - ٤ ، ٦ ثم ديموستينز ٢٣ - ٤ ، ٣٤ - ٣٨ ثم ٥٢ - ٢٠ )  
 ٧٨ - بجانب كيفالوس Cephalus ( ليسياس ١٢ - ١٩ ) ،  
 وباسيون ( ديموستينز ٢٦ - ١١ ) وميتكوس آخر من  
 المصنعين هولوكراتس ( ليكوجيوس Leocr. ٢٣ - ٥٨ ) ،  
 الاثينيون الذي منهم أبو ديموستينز ( ديموستينز ٢٧ - ٩ وما بعده )  
 وأبو ايزوكراتس ( بلوتارخوس س ٨٣٦ هـ ) وكومون Comon  
 ( ديموستينز ٤٨ - ١٢ ) وتيمارخوس Timarchus وأيوكتيمون Buctemon  
 وكبرون Giron ( أنظر ملاحظة ٦١ ) والثلاثة رجال المذكورون  
 في كسنوفون Mem. ٢ - ٧ - ٣ الى ٦ هؤلاء اصحاب عبيد  
 وكثير من الاثينيين الفقراء كانوا يعملون مهنيين كما يستدل على ذلك من  
 كسنوفون Mem. ٣ - ٧ - ٦ ، وارتستوفانيس Plut. ٥١ وما بعد .

٧٩ - ( ديموستينز ) ١٧ - ١٥ .

٨٠ - كسنوفون Hell. ١ - ٦ - ٢٤ أنظر ارتستوفانيس  
 Frogs ١٩٠ - ٦٩٣ .

٨١ - ( بلوتارخوس ) Mor. ٨٤٩ أنظر ليكوجيوس  
 Leocr. ، ٤١١ .

٨٢ - ديموستينز ٣٤ - ٣٩ .

٨٣ - كسنوفون Vect. ٣ - ٢ .

٨٤ - ديموستينز ٣٤ - ٣٧ ، ٣٥ - ٥٠ ، ١ ، أنظر ٥٦ - ٥ الى  
 ٦ ، ١١ ، ١٣ .

- ۸۵ - دیموسثنیز ۳۵ - ۱۰ .
- ۸۶ - دیموسثنیز ۴۴ - ۳۶ ، انظر ۲۰ - ۲۹ وما بعده تم
- ۱۶۸ - ۲ Tod
- ۸۷ - کسنوفون Hipparchicus ۴ - ۷ .
- ۸۸ - کسنوفون
- ۸۹ - کسنوفون Vect. ۳ - ۲ .
- ۹۰ - ثوکیدیدس ۴ - ۱۰۸ - ۱ .





٥

الديمقراطية الأنثوية  
في التطبيق

---



● ● وصف الكياديس الديمقراطية الاثنية مرة بأنها « حماقة معترف بها » . (١) وقد يبدو هذا لأول وهلة تعليقا عادلا على نظام سياسي عهد بمعظم إدارة الدولة إلى حكام يختارون سنويا بالاقتراع ، وبكل القرارات السياسية إلى جماعات جهادية ، لكل مواطن أن يحضرها أو لا يحضرها ، ومع ذلك تبقى الحقيقة أن أثينا - حسب المعايير القديمة - دولة ذات كفاءة ممتازة وأن سياستها الخارجية والداخلية قد أدبرت على نمط المدن المعاصرة ، إن لم يكن أفضل منها ، وفق أنظمة يبدو أنها كانت أكثر واقعية .

وإذا أردنا بحث الإدارة أولا فإن الجيش الاثني كان لا يمكن إلا أن يقاس بجيش امبرطة فقط . وابتداء من منتصف القرن الخامس تفوق عليه الجيش البيوني . لما أصبح عليه من سوء التنظيم ، وينطبق هذا بنوع خاص على سلاح الفرسان الذي كان قوامه أثرياء الشباب والارستقراطيين منهم عادة (٢) . لهذا رغم أن الاثنيين كانوا يتفوقون عليه قدرا كبيرا من المال بلغ حوالي أربعين تالنت سنويا (٣) ، كما أحاطوه بعناية كبيرة ، فلم يكتفوا بالقائدين المنتخبين للخيالة والقواد المنتخبين لفرق للقبائل ، (٤) بل كانت هناك أيضا هيئة منتخبة من عشرة قواد يسجلون كشوف الخيالة ، وكان المجلس يراجع سنويا هذه الكشوف ويشرف على التحيل (٥) ومع ذلك فإن بحث كسنوفون الصغير عن واجبات قائد الخيالة يكشف عن مدى تراخي هذه الفرقة وعدم نظامها .

وقد أرجع الأولي جارشى العجوز ، عدم كفاءة الجيش إلى أن الأثينيين يقوم بحرين لم يعترفوا به وفسره سقراط جزئيا بأن الشعور بالنقص الناجم عن الخزام في لباديا ( Lebadia ) وديليوم ( Delium ) ثم الأسيراتيجية التي انتهجها بركليس لابد وأنها قد حطت من معنويات العسكرية الأثينية . ولكن الغرب حقا أن يغزو السيب الأساسى إلى وجود القادة المواة (٧) . ومع ذلك كان لكل الضباط الكبار يتخبون بينما كانت تشغل الدرجات الصغرى بالتعيين (٨) وما من مدينة قديمة ، حتى روما ، تصورت أن هناك نظاما لاختيار القائد أفضل من الانتخاب الشعبى .

أما الأسطول فقد كان بدون جدال على كفاءة عالية رغم أن كان يرأسه نفس القواد ، وبرغم أن تولت إدارته هيئات أخرى أقل كفاءة . وقد كان المجلس مشغولا عن بناء التدد الذى يطلبه الشعب من السفن الحربية سنويا ، وأسندت هذه المهمة إلى لجنة فرعية من عشرة أفراد ، أما مهنتسو الأسطول فقد كان الشجيرة هو الذى يتخبهم (٩) ، كذلك كان المشرفون على الترحيلات البحرية والذين كان عليهم صيانة السفن وسماجياتها ربما كانوا الخندى هيئات المعروفة التى تختار بالاقتراع (١٠) ، وعند إعداد الأسطول للحرب كانت تختب في نفس الوقت هيئة من عشرة أفراد لتنظيم العملية (١١) ، وكما يبدو فإن التريارارخيين هم الرجال الرئيسيون ، إذ أنهم المسئولون عن تدريب البحارة وصيانة السفن ووضعها في حالة استعداد حربي كامل ، بل وقيادتها فعلا في البحر ، كان هؤلاء مجرد مؤخرين أثرياء يخدمون بالتناوب (١٢) . لقد كان لنظام التريارارخيا نقائصه ، فكان بعض التريارارخيين تنقصهم الكفاءة أو كانوا مقترنين ، بل أن بعض هؤلاء في القرن الرابع عهد بمشوياته إلى بقولين (١٣) ، ولكن يبدو أنهم في مجموعهم رغم تبرهم بالمصاريف كانوا مهتمين بسفنتهم تحفرهم على ذلك الجوائز (١٤) ، وبالطبع لم يكن لهم المهارة لتدريب البحارة أو قيادة سفنهم بأنفسهم ولكنهم كانوا يدفعون المكافآت لاجتذاب المهرة من صغار الضباط — ريان الدفوقويس نوتية السفينة ومن في مصافهم وكذلك المجدفين الأكفاء — وخاصة العاملين في الطبقة العليا من السفينة (١٥) .

في وجود مثل هذا الخضم من رجال البحر المدربين وصناع السفن بين المواطنين هو الذي أعطى الأسطول الاثني كفاءته الفريدة (١٦) .

وهناك قسم آخر من أقسام الإدارة نهض بواجباته بكفاءة لا تمارى ، وهو الخاص بإدارة الأعياد الدينية بما فيها الاستعراضات الدرامية والموسيقى والرياضة . فجماعة المنشئين الراقصين (χορευται) الأثينيين أى الكورس كما يذكر سقراط ، لا تبارى (١٧) ، وكانت الاحتفالات تدار أحيانا عن طريق حكام أو هيئات مختولة بالاقتراع ، وأحيانا أخرى تتولاها هيئات منتخبة (١٨) ، ولكن المسؤولية كانت تقع على كاهل المواطنين ، أى الخوريجي الذين كانوا ، كالعائمين على جميع الترياراتيات ، مواطنين أغنياء يخضعون بالتلويب (١٩) ، وكما هو الحال مع هؤلاء الترياراتيين فإن مهمتهم الأساسية التي كانوا عادة ما ينهضون بها في تنافس شديد هي الإمداد بالمال . وهناك أنتيستينز Antisthenes ، أحد الأثرياء ، وكان قد عمل مرارا كمحول (خوريجيوس) وفاز بالجائزة في كل مرة ورغم أنه لم يكن يعلم شيئا عن الموسيقى أو تدريب أفراد الكورس فقد استطاع دائما الحصول على خير الرجال في هذه المجالات (٢٠) أن جودة الأداء تتوقف على وجود خضم من أمهر المدربين والراقصين والمغنيين يتنافس على خدماتهم المواطنون (الخوريجي) (٢١) .

ومما يثير الدهشة ان الإدارة المالية الامبراطورية أو الداخلية كانت محدودة الكفاءة رغم أن هذا القسم كانت تتولى إدارته ، هيئات منتخبة بالاقتراع يشرف عليها المجلس ، حتى كان النصف الثاني من القرن الرابع فأُنشئ منصب أمين منتخب للاهتمامات العسكرية ، كما أنشئت مناصب رؤساء منتخبين لإدارة أموال الثيوريكون (٢٢) ، وقد كانت هناك مجموعة كبيرة من الرؤساء الماليين فسرت مهامهم في نظم أثينا لأرسطو . وقد يكفي لتصوير هذه الطريقة وصف موجز للنظام المالي الداخلي في زمن السلم ، أما ضريبة الحرب فقد نوقشت في فصل سابق (٢٣) .

هناك عشرة أمناء ( ταμίαι ) لأموال الالهة أثينا المتقلصة (٢٤) ،

وعشرة للأموال المقدسة للألقة الأخرى (٢٥) وذلك منذ ٤٣٤ حتى منتصف القرن الرابع ، وقد وصلت هاتان الهيئتان منذ ٤٠٦ - ٣٨٦ ، وكان أعضاؤهما مجرد محاسبين يرعون السجلات ويتسلمون النقود ويفقونها بأمر من الشعب . وقد رصدت هذه المبالغ في القرن الخامس كإرصدة احتياطية يضاف إليها الفائض . وكان يمكن للشعب أن يقترض منها للمصاريف فوق العادية (٢٦) . كذلك كان هناك مراجعو الحسابات ( λογισταί ) الذين بلغ عددهم في القرن الخامس ٣٠ مراحعا أضيف إليهم في القرن الرابع عشرة آخر لمساعدتهم مع عشرة محامين ، وكانت مهمتهم فحص حسابات كل الرؤساء الذين يديرون أموالا عامة (٢٧) وعلاوة على ذلك كانت هناك لجنة فحص من المجلس ( تنتخب من بين أعضاء المجلس ) ، تقوم بمراجعة كل هذه الحسابات بعد كل فترة بريتانيا ( ٢٨ ) ( Prytany ) . وكان أساس الإيراد القومي للمدخل المادى شتى الضرائب وإيجار الأراضي العامة والمقدمة وبراعة استغلال المناجم ورسوم الرخص ثم ، من ناحية أخرى ، الهبات والقرامات والمصادرات التى تصلها المحاكم . (٢٩) . يتولى جمع القرامات هيئة ضبط ( πράκτορες ) بعمليات من رؤساء المحاكم (٣٠) . أما أموال المجموعة الأولى فيقوم بجمعها هيئة من عشرة تعرف بالباعة ( πωληται ) وكانت الزادات تقام بحضور المجلس الذى ينتخب المترمين بالتصويت . وبالمثل كانت الممتلكات المصادرة تباع بالمزاد ، وكان على البائعين إعداد شهادة توضح ما على المترمين دفعه وما على المشترين ، وفى أى تاريخ يستوجب ذلك وتنتهى بذلك مهمتهم (٣١) ، ثم هيئة أخرى هى العشرة مستلمين ( ἀποδεκται ) وهؤلاء كانوا مسئولين فى حضور المجلس عن استلام المدفوعات المستحقة وإعطاء إيصالات ( بإلغاء صيغ الطلبات المقدمة من المشترين على البيع ) وإعداد تقارير للمجلس عن المتوائين عن السداد ( وللمجلس الحق فى حبسهم ) .

وكان على المستلمين أيضا أن يعدوا فى كل بريتانيا حسابا جماعيا للدخل يقدم إلى إدارة المصروفات (٣٢) وكان هذا مجرد إجراء آلى

ما دام الدخل كافيا لأن بعض البالغ المحددة كانت مخصص وفق قانون أو قرار من الشعب لأغراض مختلفة ، وهكذا كان للجمعية نفسها حساب مسائل ضئيل مكون من عشرة ثالث في السنة تنفقه في أجور نقش النصوص وإهداء جوائز من التيجان للأفراد الجديرين بذلك وتغطية نفقات رحلات السفراء وضيافة البعثات الأجنبية وما شابه ذلك (٢٣) ؛ كما كان للمجلس حساب مماثل (٢٤) . وكذلك كان للهيئات المختلفة من الرؤساء مثل هيئة مراقبي السوق ( αγορανόμοι ) (٢٥) وهيئة المشرفين على الديونيسيا ، وهيئة مرمي المايد وللأخيرتين حصص محددة هي على التوالي مائة وثلاثون ثالث سنويا (٢٦) ، وكان لمعظم هذه الأرصدة أمناء مخصصيون ، أمين الشعب وأمين المجلس (٢٧) وأمين هيئة بناء سفن للتريريس وهكذا . (٢٨)

وقد كان قيد حسابات المستلمين يثير المتاعب عندما تكون المبالغ المرصودة غير كافية ، وكانت الإيرادات المنتظمة الموسمية أغلبها يستحق الدفع في البريتانيا التاسعة أما إيرادات الهيئات والغرامات والمصادرات فقد كانت متفاوتة بالطبع (٢٩) ، وزيادة على ذلك ففي بعض الأوقات خاصة في السنين الأولى من القرن الرابع كانت الإيرادات الإجمالية تكن بالكاد تغطية المصروفات القانونية ، وفي بعض الظروف يتحتم إلغاء بعض المصروفات . وينعى لسياس على نيكوماخوس أنه بزيادته الأضاحي العامة المقررة قد تسبب في إلغاء أضاحي قديمة تقدر بثلاثة ثالث (٣٠) وقد قدر ديموستينيس احتمال توقف جلسات المجلس والجمعية والمحاكم للمعجز عن دفع الأجور (٣١) ؛ ويبدو أن المحاكم قد توقفت لهذا السبب أثناء أزمة أيوبيا في ٣٤٨ (٣٢) . ومن جهة أخرى ، كما يبين لسياس ، فقد كان المجلس في هذه الظروف تواقا إلى الترحيب بأية أنباء ضد المواطنين الأثرياء على أمل الحصول على غرامات كبيرة أو مصادرات (٣٣) . ومن ملاحظات لسياس ومن المعلومات التي ذكرها أرسطو عن وظائف المستلمين يبدو أن المجلس قد اضطلع بالمسئولية الكاملة لموازنة الإيرادات والمصروفات بكيفية ما . ويبدو النظام معقدا بغير موجب وذلك بسبب هيئاته المتعددة مخصص

كل منها بمرحلة واحدة من مراحل العملية ، وربما كان الهدف من ذلك تصويب أى اختلاس أو تلاعب في المصاريف المخصصة بأموال الدولة أو محاربة أى تراخ في ضبط ١٠ تستحقه الدولة وذلك بمرور الأموال والحسابات بين أيدي كثيرة . وقد كان النظام كذلك غاية في الصرامة لا يسمح بأى أخذ أو عطاء إلا بقرار خاص من الشعب . وهكذا عندما استلزم الأمر بناء سفن في ٤٠٧ - ٤٠٦ كان على الشعب أن يصدر قرارا بأنه على القواد أن يقرضوا المال المطلوب من المستامين وأن يدفعوه لترسانة السفن على أن يرد القرض عند استحقاقه عن طريق هيئة بناء سفن التبريس التي كانت قد نصب مبعوثا فيها يلو (٤٤) . ومرة أخرى في ٣٤٣ عندما أراد الشعب أن يعطى بايسثايدس ( Beisithedes ) أحد الديليين المنفيين معاشا قدره دراخمة في اليوم دفعوا المبلغ من رصيد الجمعية الفضيل ، ولكن يكسبوا الدفع صفة قانونية كان لابد من إصدار تعليمات في اجتماع الجمعية التشريعية التال - بضرورة أن يضاف المبلغ إلى المدفوعات المصرح بها التي يديرها أمين الشعب (٤٥) وكذلك في ٣٢٩ عندما تم التصويت بالموافقة على أعضاء جديدة لاميغاروس كان على أمين الشعب أن يقرض المبلغ إلى أن يتم اجتماع المجلس التشريعي القادم (٤٦) .

ومهما يكن من شيء فهذه التقسيمات الفرعية الصغيرة للمهام ، وكذلك التنظيم الصارم ، هي التي مكنت لعمل معقد - كالمشور المالية - أن يدار على أيدي هيئات مختارة بالاقتراع السنوي ، أى من كل مواطن ( فوق الثلاثين ) له ثقة كافية في نفسه لمواجهة الفحص المبني الدقيق ، وكذلك على استعداد لمواجهة أدق امتحان لأعماله ينهى به ستة خدمته (٤٧) .

وتشير كل الشواهد ابتداء من الأوليغارخى العجوز إلى ديموشينيس وأرسطو (٤٨) إلى أن الوظائف التي تختار بالاقتراع كان يشغلها دائما أبسط المواطنين ربما لا يستثنى من ذلك إلا القواد (الأراخنة) القدامى (٤٩) الذين تتطلب وظائفهم حسب التقاليد نفقات تجاوز الأجر الفضيل ، ومن شأنها التهوؤ بعض واجبات دقيقة مثل اختيار ممثل للراما للمباراة



في عيد الديونيسيا . وفي هذه الظروف لم يكن الأمر في حاجة إلى الجلسة المدنية الدائمة إلا فيما ندر . فكان هناك « عهد عام » يساعد جماعة البائسين والمستلمين وعلما المحافظة على بيانات الدفع التي تعدها الأولى ( بلا شك تحت إشرافه ) ويحولها إلى الثانية ( المستلمين ) في المواعيد التي يستحق فيها التنفيذ . ويستمر الحفاظ القوات الملقاة بعد إجتاز الدفع (٥٠) وكذلك كان هناك بعض موظفي السكرتارية شبه المحترفين ، أو مساعدو السكرتارية الهيئات ، أما موظفو السكرتارية ذوو الأهمية فكانوا يختارون إما بالاقتراع مثل سكرتير القواد التسعة ( الأراخنة ) (٥١) ، أو مثل سكرتير المجلس « المشرف على القانون » أو ينتخبون مثل المجلس والشعب « عن طريق « البريتانيا » ، « الرئاسة » الذي يصدر قراراته بذلك . أما في عهد أرسطو فقد كان الأخير كذلك يختار بالاقتراع (٥٢) وكان السكرتير الذي يقرأ الوثائق على المجلس وحده هو الذي يتم اختياره بالانتخاب وذلك لأسباب واضحة . أما سكرتاريو فئات الحكام الصغار فكانوا يستأجرونهم في العادة كمساعدين لهم . والذين شغلوا مثل هذه الوظائف كانوا من بين أناس متواضعين أو حتى من العبيد المهرجين (٥٣) مثل نيكوماخوس ، وكانوا عادة ممتنئين ولم يلبح ديموستينيس قط فرصة لاسيخينيس بنفسه فيها أنه ألقاه الفقر في شبابه إلى كسب قوته من عمله كسكرتير وكساعد في وظائف بسيطة وكسكرتير مساعد للمجلس والشعب (٥٤) . مثل هؤلاء الرجال كان لهم دون شك معرفة بالروتين مفيدة لرؤسائهم ، ولكن خوفا من أن يكتسبوا نفوذا فقد تقرر ألا يتسلم أى سكرتير مساعد في هيئة أكثر من مرة (٥٥) . إن أية قرارات تطو على مستوى الروتين كانت تتخذ عن طريق المجلس الذي شارك في معظم أعمال الحكام الإدارية (٥٦) كما يردد أرسطو دائما . وكما رأينا كان المجلس يضطلع ببعض الأعمال الخاصة به سواء بكامل هيئته أو عن طريق لجانه . لقد كان في الواقع هيئة متناسقة تسيطر على اللوائح الإدارية كله كما كانت له مهمة أخرى أكثر أهمية هي توجيه لجان الجمعية ، وحسب قاعدته التي نادرا ما خرج عليها ، فما من قرار اتخذته الجمعية إلا بعد البرولييما ( Probouleuma ) وهو اقتراح

يصوت عليه المجلس ويلتزم في جدول الأعمال عن طريقه (٥٧)، وهذا ينتهي بنا إلى الوسائل التي كانت تقرر بها القرارات السياسية وعلينا أولاً أن نناقش تكوين كل من المجلس والجمعية وأسلوبهما :

كان مجلس الخمسمائة ينتخب سنوياً بالقرعة ، خمسون من كل قبيلة (٥٨) وكانت تخصص أماكن لكل قرية (ديم) في أئينا واتيكما ، وذلك على نحو تقريبي حسب أهميتها ، ويتم الاقتراع لأفراد كل ديم على أرضها (٥٩) ، والحاكم فإن أعضاء المجلس كان لا بد أن تكون أعمارهم فوق الثلاثين (٦٠) وأن يؤدوا اليمين (٦١) ، وأن يخضعوا لفحص مهني كل على حدة (٦٢) ثم لاختيار نهائي (٦٣) ويمكن القول بأنهم من الوجهة الفنية كان لا بد - مثلهم كمثل الرؤساء - أن يكونوا على الأقل من طبقة الرفعتى . ومن هذه الخصائص ، ولا سيما بناؤه الدقيق كهيئة لمثل الشعب فقد أشير إلى أنه في دستور كليستينيز الأصل كان القصد أن يكون المجلس هو السلطة القطعية الحاكمة محلاً للشعب فقط المسائل العليا والمنازع عليها (٦٤) . وإن صح ذلك فإنه سرعان ما توقف عن هذه المهمة . ومن واقع أن المجلس كان يختار بالاقتراع مع شرط إضافي بأنه لا يجوز للمرأة أن يعمل به أكثر من سنتين طوال حياته (٦٥) ؛ يتضح أن الاثنيين في القرن الخامس والرابع قد استهدفوا ألا يكون للمجلس فرصة أن يعتره إحساس بأنه كيان واحد الأمر الذي قد يمكنه من اتخاذ سبيل مستقل ، وأنهم أرادوا أن يكون مجرد نموذج حسن للشعب الاثيني ينبغي أن تطابق آراؤه آراء الشعب .

وعلى قدر ما نعرفه لم تكن هناك أية صعوبة في ملء المجلس ، وحتى عندما نقص السكان في النصف الأخير من القرن الرابع وبلغت طبقات الشباب التي تضم المواطنين من سن الثامنة عشر والتاسعة عشر من طائفة دوبيليتى حوالي خمسمائة ، وهو ما يتضح من الجدول ، بين صفحات من هذا الكتاب ، أن طبقة الذين بلغ متوسط أعمارهم ثلاثين سنة قد يصل تعدادهم سنوياً من أربعمائه إلى ثلاثمائه وخمسين ، فإذا كان القليل منهم سيعمل مرتين

فى السنة فىصيح من الممكن تشكيل المجلس من الهوليتائى وحلهم (٦٦) ،  
وهناك إشارات واضحة تماما إلى أن المجلس فى القرن الرابع ضم الكثيرين  
من الاعضاء المورسين ، ومع ذلك فلا يمكن إثبات عدم وجود فقراء  
فيه ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك إعانات إلى أن كل من شاء  
دخول المجلس فى سنة معينة كانت لديه فرصة مواتية لذلك (٦٧) .

وقد نظم ديموسثينيس فى المجلس سنة حاسمة جدا ، ويقول ايسخينيس  
فى هذه النقطة لقد دخل ديموسثينز قاعة للمجلس عضوا من اعضائه  
دون أن يقترح عليه كمضو عامل أو احتياطى ، وانما دخله بتبشير رشوة  
(٦٨) ، وهذه أكلوبة بلا شك ولكنها تلتقى مع ما ذكر ارسطو من  
انه كان يتعين استبعاد مخصصات بعض مناصب الحكام من القرى لانهم  
كانوا يبيعونها ، وهو ما يوحى بأنه على الأقل فى بعض الديم الفقيرة لم  
يتوفر الكثير من الراغبين فى المنصب ، مما اضطر رجال الديم لتبديل انتخاب  
أحد الأغنياء من غير رجال الديم ان أجزل العطاء (٦٩) ، كل هذا  
يوحى بأن القليلين من الفقراء هم الذين دونوا اسماعهم ، ومن هنا لم  
يكن التنافس على الأماكن حامى الوطيس .

ولم نعرف لماذا فضل الفقراء الخدمة فى الوظائف على الانضمام الى  
المجلس ، ربما ارضت الوظيفة الباحثين عن الأهمية والنفوذ وهو مالا  
يتوفر للمرء كفرد من خمسمائة عضو ، وفى نفس الوقت فان واجبات  
عضوا المجلس كانت ، على الأقل من الوجهة النظرية ، أدق ، وكان  
المجلس ينقد يوميا إلا أيام الأعياد ، وكانت القبائل تتناوب الرئاسة  
( او البريتانيا *proetia* ) على التوالى ( بالقرعة ) لمدة عشر السنة  
( ٣٥ يوما أو ٣٦ ) ولذا عرفت باسم « البريتانيا » وكان على اعضاء  
القبيلة صاحبة الرئاسة ان يتناولوا العشاء يوميا فى ساحة المدينة ثم يجمعون  
للمجلس فالجمعية إلى الانقضاء (٧٠) .

ومن بين اعضائهم يتخب بالقرعة يوميا الرئيس او الرجل الأول -  
( إبيستاتيس *epistates* ) على الرؤساء الذى يكون فى رعايته ولادة

٢٤ ساعة خاتم المدينة العام ومفاتيح المعابد حيث يحفظ الأرشيف والتقود ، يساعده ثلث القبيلة الحاكمة التي يختاره بنفسه ، وفي القرن الخامس اضطلع أيضا برئاسة المجلس والجمعية ( إذا ما اجتمع أيهما ، المجلس او الجمعية ، في نوبته ) . وفي القرن الرابع كان يختار بالاقتراع من قبائل المجلس التسع الأخرى تسعة رؤساء ( پرويدروى προεδροι ) ومن بين هؤلاء يختار الرجل الأول بين الرؤساء ، ولا يجوز لأى مواطن ان يتولى هذا المنصب أكثر من مرة ( وعلى ذلك فخمسة وثلاثون او ستة وثلاثون من الخمسين كان عليهم ان يتناوبوه ) وفي القرن الرابع لم يكن ممكنا لاي من الرؤساء الاضطلاع بالرئاسة أكثر من مرة واحدة في مدة البريتانيا ، كما لم يكن ممكنا للرجل الأول أن يتولى هذا المنصب أكثر من مرة في السنة (٧١) :

هذه القواعد إن هي الا تعليق هام على تفضيل الأثنيين للديمقراطية على الكفاية ، فبدلا من رئيس قد يمارس نفوذا عن غير حق في المجلس أو الجمعية ارتفعوا المخاطرة باختيار من قد لا يميز بين التعديل والاقتراح الأساسى : مثل هؤلاء الرؤساء الذين تعوزهم الخبرة ، ربما شكلوا خطرا . وكما يقول ايسخينيوس « يقترح بعض الناس بسهولة قرارات غير شرعية ويقلمها غيرهم للتصويت دون عرضها على الرئاسة وفق الأساليب القويم المتبع ، ولكن بممارسة الرئاسة على النحو ملتو ( لم يفسر كيف كان يحدث هذا ولكن على وجه الترجيع باغراء زملاء المرشح بالامتناع عن الاقتراع ) وإذا صوت أحد الأعضاء تصويتا صحيحا وأصبح رئيسا :.. فلنهم يهددون بتوجيه بعض المعلومات ضده ، مشهرين الأعضاء العاديين » (٣٢) :

وقد تساعد الاعتبارات الدقيقة التي تحيط بالمرء في مثل هذا المركز بما تنطوى عليه من رعب في تفسير احجام الفقراء عن الخدمة في المجلس ، فالرجل الأول لم يكن معرضا للتجريح والتأنيب فحسب بل للعقاب إذا عرض لإجراء غير قانوني للتصويت ، أو خرج على النظم القائمة ، وعلينا أن نتذكر كيف حضر نيكياس في المناقشة الثانية لحملة صقلية الرئيس على

انخروج على القواعد بإعادة مناقشة موضوع الحملة رغم أنه سبق التصويت عليه وشجعه بقوله ان انخروج على القواعد في مثل هذه القضية السامية لا يؤدي إلى عقاب (٧٣) . ومع ذلك فمن الواضح أن المسئولية النهائية في مثل هذه الأمور التي تتعلق بالنظام كانت مشتركة بين كل الرؤساء ( في القرن الخامس ) وبين رؤساء المجالس ( في القرن الرابع ) ، فقد حدث أن كان سقراط أحد الرؤساء في مناقشة حول قضية القواد العشرة واحشج بشجاعة على تقديم اقتراح غير قانوني للمجلس للتصويت ولكنهم تغلبوا عليه (٧٤) . وهو نفس المسلك الذي اتخذه ديموشينيس عندما كان أحد الرؤساء في منامية أقل شأنًا من هذه (٧٥) .

والواقع أن المراقبة على حضور المجلس كانت على ما يبدو على شيء من التراخي في القرن الرابع على الأقل . ويميز ديموشينيس في فقرة واحدة بين الأقلية النشطة في المجلس ، أي السياسيون الذين يتكلمون ويقدمون الاقتراحات ، وبين الأعضاء العاديين الذين « كقاعدة عامة يحرصون على قفل أفواههم ولا يقدمون اقتراحا بل ربما لم يدخلوا أبدا قاعة الاجتماع » (٧٦) .

كانت الجمعية تعقد أربع جلسات منتظمة كل بريطانيا ، أي أربعون جلسة في السنة وكان جدول أعمال هذه الجلسات يوضع إلى حد ما وفق قانون : ففي أولى الجلسات الأربع كان يجري تصويت على بقاء الحكام في وظائفهم أو استبعاد أحدهم ، ثم يناقش توريد القمح وأمن البلاد ثم تتلى قوائم الأملاك المصادرة والإرث ، كما تعطى الفرصة للحكم على أخطاء المخبرين ثم الاستعلام عن الخونة والإبلاغ عن أولئك الذين أخفقوا في إنجاز وعودهم للشعب . أما الاجتماع الثاني فقد كان مخصصاً لما يمكن أن يسمى بأعمال الأعضاء الخاصة حيث يستطيع أن يتكلم أي إنسان إلى الشعب في أي موضوع سواء كانت له أهمية خاصة أو عامة ، وتتناول الجلستان الأخيرتان المشاكل البخارية في مجال الأعمال المقلصة والسياسة الخارجية والأعمال الدنيوية مع أولوية ثلاثة اقتراحات ( تختار بالقرعة ) في كل موضوع حسب ترتيب الأسبقية . (٧٧) وإلى جانب الاجتماعات المنتظمة كانت جلسات خاصة قد

يستلحق عقابا معجلة بعض الأمور الطارئة . وربما كان إسخينيس يفكر في مثل هذه الجلسات عندما أعلن أنه بسبب سياسة ديموشينيس الخارجية التي جرت الولايات ، أصبحت بمثل هذه الجلسات الخاصة تعقد أكثر من العادية (٧٨) ، وكان يعين أيضا إعدادها قبل الاجتماع حتى تنهى مناقشة كاملة للقرارات الهامة ، وهكذا عندما تقرر مساعدة السجستز (Segestans) واليوننتيس (Leontines) في جلسة واحدة عقد اجتماع ثلث بعد فترة أربعة أيام فقط لمناقشة تفاصيل الحملة ، وعقدت جلستان أخريان ( في يومين متتاليين ) لمناقشة صلح فيلوكراتيس (٧٩) :

ومن الصعب القول بالعدد الذى كان يضمه الاجتماع ومدى انتظام الحضور ، وقد أعلن الأوليجارخيون في ٤١١ عند دفاعهم عن دستور الخمسة آلاف ، أعلنوا إلى الديمقراطيين في سلموسى « انه نظرا للخدمة العسكرية والمهام فيما وراء البحار فإن أكثر من خمسة آلاف أثينى لم يجمعوا على الإطلاق لمناقشة أى موضوع أيا كانت أهميته » . (٧٩) يشير هذا إلى سنين الحرب حيث يكون كثير من الأثينيين في الخدمة العسكرية ، وهو قول قصد به الإيماء إلى ان نسبة الحضور في زمن السلم العادى ربما كانت فعلا أكثر من خمسة آلاف . ويساند هذا الاستنتاج أن عدد الستة آلاف الكافى لعقد الجلسة لم يكن ضروريا للننى الإدارى فحسب (٨١) بل أيضا لإجراءات عادية تماما مثل منح الحقوق المدنية (٨٢) أو إعطاء إذن خاص بتقديم اقتراح بالتنازل عن دين عام (٨٣) . وما من إشارة إلى أن العدد القانونى لم يكمل أبدا وإن كان من المحتمل أن البوليس السكيتى كان يعمل في مثل هذه المناسبات على إرغام الناس على حضور الاجتماع (٨٤) :

ومن الصعب كذلك تصوير التكوين الاجتماعى للمجلس . ان سقراط يتكلم عن الجمعية كما لو كانت تتألف من مبيضى الأقمشة والحلّادين والنجارين والحداين والفلاحين والتجار وأصحاب الدكاكين . (٨٥) بينما تيلو الاجتماعات التي دعا إليها ديموشينيس وقد غلبت عليها بصفة عامة الطبقة الوسطى أو العليا - أى الموبليتى دافعى ضرائب الحرب (٨٦) ، وهو ما ناقشته في فصل سابق . ولا بد ان جعلت بعض الاجتماعات عددا كبيرا من الطبقة العاملة

ولا شك أن مثل هذه الاجتماعات هي التي وجه إليها ديموسثينيس الحليث عن الديموقراطيات حيث يبدو وحده في مواجهة اجتماع قوامه اناس قراء قد يصوتون دون تروى لفرائب حرب باهظة (٨٧) . وكذلك اجتماعات صلح فيلوكراتيس لا بد قد ضمت هي الأخرى عددا من قراء المواطنين وإلا لما نجح أو لما كان مجديا على هذا النحو اعتراض يوبولوس (Eubulus) بأن رفض الصلح معناه ضربة حرب ونقل أموال الثيوريكون إلى اعتماد حرب (٨٨) .

وقد وصف ديموسثينيس في أسلوب مؤثر اجتماعا خاصا قد عقد عندما احتل فيليب الانيا (Elateia) (٨٩) ، كان الوقت مساء عندما جاء إلى الرؤساء بنىء باحتلال الاتيا فنهضوا في الحال وهم في منتصف العشاء وأبعدوا شاغل المقاعد في السوق وأحرقوا الخواجر بينما أرسل آخرون للقاظة واستدعوا نافخي الأبواق ، وسرعان ملسا المدينة المهرج . وفي اليوم التالي في الفجر دعا الرؤساء المجلس إلى مكان الانعقاد ، وقد تلبس إلى الجمعية وقبل أن يفتح المجلس العمل ويقترح على القرار فتجد كل الشعب جالسا على جبل بليكس (Pnyx) ثم اجتمع المجلس وأذاع الرؤساء الأنباء التي وصلتهم وقدموا المبعوث فأدلى بقوله ثم سأل المنادى : ( من يرغب في الحديث ؟ ) فلم يتقدم أحد .

ولكن ربما كانت أروع صورة للإجراءات التقليدية التيكم الظريف في مسرحية « النساء المختلات بعيد الشموفوريا (Thesmophoriazusee) » (٩٠) أى أعياد ديمتر (θεσμο-φορια) ويمكن تمييز الموضوع الأصلي من الإضافات والتعديلات الكوميديية . تفتتح الجلسة بصلاة الافتتاح التي تدعو إليها المنادية « هلويا » هلويا ، إنكن متصلين صلاة الشموفوريا من أجل ال (Thesmophoreae) ديمتر والعذراء ومن أجل بلوتوس « وكاليجينيا » (Kalligeneia) ومن أجل الأرض الأم التي نقتات منها ومن أجل هرميس وربات الحسن ان يوفق هذا الاجتماع لتغير أثينا المدينة ولخيرنا . وان تسود أحسن من تعمل وتتكلم لصالح الشعب ولصالح جنس النساء ، إنكن متصلين من أجل هذا ومن أجل أنفسكن ،

وهنا تأتي زجرة طويلة ، إنكن تصلين من أجل آلهة أولمبيا  
وديلوس وآلهها ومن أجل الآلهة الآخرين ليقتضوا على كل من يتقرر على  
جنس المرأة أو من يتفاوض مع يوريبديس أو الفرص لإبداء جنس المرأة  
أو من يدبر من أجل أن يصبح طاغية أو من يعيد طاغية (وهنا ترد قائمة  
خطايا جارية بنوع خاص بالنسبة لجنس النساء) قضاء نصا ، بل ، وعلى كل بيته ،  
وستصلين أيضا من أجل أن تمنح الآلهة الخير لكل من بقى منكن ، والآن  
يبدأ العمل ، لمتبين جميعا لقد قرر مجلس النساء ما يأتي : تيموكليا رئيسة  
ولوسيللا سكرتيرة ، وسوستراتي يمهّد إليها بتنظيم سير العمل : لقد تقرر  
أن يعقد اجتماع صباح اليوم الأوسط لعيد التسموفوريا عنلما يكون لدينا جميعا  
فراغ من الوقت ، وأن يكون أول شيء في جدول الأعمال قرار فيما يجب  
أن نتخذه تجاه يوريبديس ، إذ أن الواضح أنه قد أخطأ في حقنا جميعا ،  
من ترغب في الكلام ؟

ولدينا ثلاثة مصادر رئيسية للطريقة التي كان يتم بها اتخاذ القرارات في  
المجلس والجمعية : وصف المناظرات المشهورة التي أوردتها المؤرخان  
ثوكيديدس وكسنوفون ، وخطب الخطباء خصوصا ديموستينيس وإيسخينيس  
التي يدافعان فيها عن خططهم السياسية ويهاجمان خطط خصومهم ، ثم  
النصوص التي تكون القرارات الفعلية . والأسئلة الرئيسية التي ينبغي أن  
تطرح : ماهي الأدوار الخاصة بكل من المجلس والجمعية ؟ هل كانت  
الجمعية مجرد اعتماد للقرارات التي تناقش تفصيلا في المجلس أم كانت  
هي التي تتخذ للبساطة في القرارات بل وتمتد الاقتراح الأول والأصل  
لتريان التطبيق ؟ وثانياً ما مدى قدرة المواطن للعادي ؟ وكيف كانت  
تتصلر هته المبادرة في كل من المجلس والجمعية ؟ وإلى أي مدى كان القادة  
للسياسيون رسميون أو غير رسميين يحتكرون منصة الخطابة ؟

ولنبدا بالنصوص فهي أكثر الوثائق أصالة . لم تكن النصوص في  
القرن الخامس وأوائل الرابع ذات طابع إخباري نسبيا لأنها كانت موجزة  
للغاية ، والتسجيل الرسمي لا يعطى إلا الضروري ، فلا يذكر النص إلا عبارة :



« لقد أقرها المجلس والشعب » ثم يعطى أمماء القبائل التي تتولى الرئاسة و اسم رئيسها ( إذ أن كلاهما كان مسئولاً إلى حد ما عن تقديم القرار للاقتراح عليه ) و اسم السكرتير ( الذي كان يحافظ على دقة القرار وكان عليه أن يشرف على نقشه صحيحاً ) و اسم المقترح ( والذي قد يكون عرضة للمحاكمة بسبب إثارة أمراً غير قانوني ) وأحياناً كان يضاف اسم الأرخون ( من أجل التاريخ ) ، ويأتي بعد ذلك ( في صيغة غير مباشرة ) نص القرار دون أن يتضمن عادة ما يشير إلى ما إذا كان القرار قد اتخذ عن طريق المجلس أو الجمعية .

والإستثناءات الوحيدة التي نتمدنا بتفصيلات هي التعديلات - التي حين تكون في صيغة ، « واقترح فلان : وخلافاً لذلك كما قرر المجلس ، لكن ذلك . . . الخ . » - تكشف عما إذا كان الاقتراح الأصلي قد جاء عن طريق المجلس وقدم باسمه . وبذلك يمكن أن نقرر ان كثيراً من القرارات الهامة في القرن الخامس كانت تعد بالتفصيل في المجلس ويوافق عليها الشعب بعد تعديل طفيف وكان من بينها معاهدة ايجستا في حوالي ٤٥٨ ، وإعادة تقدير الجزية الذي أُعيد في ٤٣٥ . والامتيازات التي وهبت لمدينة نيابوليس لولائها ، والاقتراح على تكريم مقتل فرينيكوس في ٤٩٩ والمزايا التي أعطيت إلى اهل ساموس المخلصين في ٤٩٥ و ٤٩٣ وينفرد أحد القرارات الأخيرة في أنه قدم شكايًا من الرئاسة باتفاق جميع ممثلها وهو ما يهدف إلى تأكيد اجماع المجلس (١١) .

وقد تبلورت عن هذه القرارات بعض نقاط هامة ، فالشخص الذي يقترح رأياً في المجلس قد يعمل به بنفسه في الجمعية (١٢) ، وقد يصدر المجلس قراراً متعدد النواحي تاركاً عبارة أو عبارات لا يتفق عليها مفتوحة لرأي الشعب . فمثلاً اقترح المجلس علينا من التكريم لتكريم لنيابوليس Neapolis ولكنه قرر ترك موضوع هل يحتفظ بالثمار الأولى للالة اثينا لتناقشه الجمعية ، وقد صوتت الجمعية بوجوب ذلك في هيئة تعديل (١٣) ، وفي القرار الخاص بـمقتل فرينيكوس لم يقترح صاحب التعديل

مزيلا من التكريم فحسب ولكنه وضع قواعد للمجلس في حالة ما إذا طلب المكرم الرئيسي ( مستقبلا ) امتيازات أخرى فعلى المجلس أن يكتب قوارا بها يعرض على الشعب <sup>(٩٤)</sup> . وهذا يوضح كيف استطاع الشعب بطريقة بسيطة التحايل على قاعدة البروبوليفما ويلجأ إلى المبادرة .

وعلى العكس من ذلك عندما يبدأ تعديل بكلمة : « إلا إذا أثاره فلان .... » فيمكن الاستدلال على أن الاقتراح الأصلي لم يكن بروبوليفما ولكنه قد أثير في الجمعية عن طريق المواطن المذكور . وبناء على ذلك الافتراض فإن بعض القرارات الهامة لم تكتب بالمجلس . لقد اقترح اللوائح التنظيمية لمستعمرة بريا Brea مؤسسها الرسمي ديموكليديس بينما سنت قواعد بشائر الثرات الألوزية Eleusinium الأولى هيئة خاصة من الكتبة الفنين <sup>(٩٥)</sup> ، وأثار أحد القرارات التي تعالج الإقامة في خالكيس بعد ثورتها في ٤٤٦ شخص يدعى اثلكيس ، وقد دل على أن اقتراحه صدر من الجمعية ، انه قدم بملارة : « لقد انتخب الشعب على الفور αὐτῶν καὶ μετὰ αὐτῶν خمسة رجال للمهاب إلى خالكيس وانجاز القسم . إن كلمة « قورا » تجري بشكل طبيعي على لسان المتحدث في الجمعية حيث يمكن أخذ التصويت في الحال أكثر منها على لسان المتحدث في المجلس الذي يقترح أمرا يقدم إلى الجمعية وتجرى مناقشته في اجتماع قد لا يعقد إلا بعد ذلك بعدة أيام <sup>(٩٦)</sup> .

فلذا صحت هذه النقطة الأخيرة كان القرار الأول الذي أسيغ عنه امتيازات على ميثوني في ٤٦٨ قد اقترحه في الجمعية مواطن يسمى ديوبيثيس <sup>(٩٧)</sup> ويبدأ بملارة « ان الشعب يصوت على الفور فيما يخص الميثونيين فيما إذا كان الشعب يرغب في فرض ضرائب على الفور أو كفاهم أن يدفعوا فقط ما يتجمع للأمة من الجزية التي فرضت عليهم في احتفال الباناثينايا الأخير ، وأن يعفوا عما عداها » وبعضى القرار في إسباغ امتيازات مختلفة على ميثوني ، وتأتي في النهاية هذه الملاحظة « لقد صوت الشعب على أن يدفع الميثونيون فقط ما تجمع للأمة من الضريبة الواجب عليهم دفعها في احتفال الباناثينايا الأخيرة وأن يعفوا عما عداها » ان كلمة « على الفور » المستعملة مرتين تقل مرة أخرى على

انها لتكلم في الجمعية ، فعندما ترك المجلس في بروبوليفما خاصة بنياوليس  
قرارا لتصويت خاص من الشعب استعملوا صيغة مغايرة ، وفيما يخص  
بشائر الثورات التي تقام للبرثوس والتي كانت حتى الآن تلغ للأمة فلان البت  
في هذا الأمر كان من اختصاص الشعب في الجمعية (٩٨) .

ويمكن أن تستنتج أن السبب الذي من أجله صاغ ديويشيس اقتراحه  
بهذه الطريقة الغربية المربكة هو عدم إجراء أية تعليقات قبل صياغة الاقتراح  
كالتقليد المتبع حديثا ، وفي مثل هذه الحالة فلان السبب الأريب كان  
يحفظ يمثل هذه العبارة ليجرى عليها تصويت خاص عقب تمرير  
الاقتراح الأصلي .

وفي أوائل القرن الرابع أدخلت صيغة النص مختلف ، وإن ظلت في  
كثير من القرارات كما كانت عليه في القرن الخامس « لقد قرره المجلس  
والشعب » ولكن فيما عداها أصبحت « لقد قرره الشعب » (٩٩) أما الصيغة  
الأولى فتستعمل عادة عندما يقر الشعب قرار المجلس ، وأما الثانية فتذكر  
عندما يثار القرار في الجمعية ، ولكن من المشكوك فيه ما إذا كان هذا  
التمييز قد كان مرعيا دائما بدقة ، فقد كان صوابا من ناحية الصياغة  
الفنية استعمال صيغة « لقد أقره المجلس والشعب » في جميع الحالات  
كما كان الحال في القرن الخامس ، إذ لم يكن جزئيا أن يمر قرار ما  
لم يقر المجلس إدراجه في جدول الأعمال ، بل في بعض الحالات يبلو  
ان التقليد القديم قد اتبع (١٠٠) . وفضلا عن ذلك يبلو أن شيئا من  
الاهتمام لم يوجه إلى الصيغة ، كما كان الكلبة أحيانا لا يبالون بشيء ،  
فهناك قرار أو إثبات لا يدانها قد اعتمدا من الجمعية بينما صدرا بعبارة « قرر  
المجلس » (١٠١) ، وربما فأت الكاتب تغيير النص من صيغة قرار  
المجلس ، عندما أقره الشعب بعد ذلك ، وفي حالات أخرى فلان صيغة  
القرار « قرره (المجلس) والشعب » قد حذفت كلها (١٠٢) وبهذا  
لا يمكن اعتبار أنها كانت ذات قيمة أو دلالة أساسية .

وقرب نهاية القرن الخامس تترع صيغة القرارات إلى التفصيل ومن  
هنا أصبحت أكثر نفعا لنا : وفيما يلي ما كان يحدث حقيقة فرغما من

أنه في الصيغة المصطلح عليها كان يقال عن صاحب الاقتراح أو معلله انه يتكلم ، وفي التعبير القانوني ، يعرف بالمتحدث أو الخطيب ( *orator* ) فان الاقتراحات والتعديلات كانت تسلم مكتوبة إلى السكرتير الذي يقرأها بصوت عال . فعادة يستعمل الخطباء الفعل « يكتب » للتعبير عن من يقلم اقتراحا . ويروى ايسخينيس قصة تصور تصورا حيا هذا الإجراء فيقول : ان ديموشينيس أطلع جارا له على « قرار كتبه بنفسه مكتوبا عليه اسم ديموشينيز » وقد سأل فيما إذا كان يتعين عليه تسليمه للسكرتارية ليقلمه إلى الرئيس ليطرحه للتصويت عليه ( ١٠٣ ) وسواء كان الاقتراح معللا أو دون تعليل فيبدو أن السكرتارية كانت تسلم الاوراق دون مراجعة الى الناسخ لينسخها ، وظهرت نتيجة مضحكة لمثل هذا الاجراء غير الدقيق في قرار يمنح لقب « ممثل الدولة وخير » في ٤٠٨ - ٤٠٧ لواحد ( من سلالة أونياديس من البلايسكياثوس *Palaeosciathos* ) ( ١٠٤ ) نسب هذا الرجل في قرار المجلس الى ( سكياثوس *Sciathos* ) وأجرى تعليل : لتغيير نسه من « سكياثوس » إلى واحد من أبناء أونياديس من البلايسكياثوس نقش هذا التصحيح ينتهى البلدية رغم أن التصحيح قد أجري في الاقتراح الاصل .

وفي حالة افلح من هذه ، من حالات النسخ غير المتقن قرار قديم بإيعاز من كيفيسوفون ( *Cephisophon* ) لصالح أهل ساموس في ٤٠٣ ( ١٠٥ ) يتضمن بنلا « أن تقلم بعثة ساموس إلى الشعب لبحث مطالبهم » وهذه عبارة اجرائية بعثة للبروليقيما كان ينبغي حلها عند إقرارها من الشعب ، ومن بين البنود الأخرى نص على « تأييد كل الامتيازات التي سبق أن صوت عليها الشعب الاثنى لصالح شعب ساموس » ودعوة البعثة إلى العشاء في البريتانيوم وقد ألحق بالقرار الرئيسي تعليل اقترحه كيفيسوفون أيضا « لقد ارتضى شعب اثينا تأكيد القرارات السابقة الخاصة بأهل ساموس ، وفي ما اقره المجلس في البروليقيما ثم طرحه على الشعب » ، ثم دعوة ثانية للبعثة للعشاء : وقد يصعب على المرء أن يتبين شيئا من خلال هذا التناقض ، هل فات المجلس أن يسجل في البروليقيما قرارا طرحه لتوكيد القرارات السابقة وأخفل دعوة البعثة للعشاء ؟ وهل تلافي

كيفية تطبيقه في عملية ، هذه الأخطاء ؟ وهل تضمنت هذه التصويبات القرار كما ذكرت في نفس الوقت كتعديل ؟

وصورة أوضح للإهمال هو أن يترك في نص القرار الكلمات ( في صيغة غير التكلم ) لقد « تقرر بواسطة المجلس » او « بواسطة الشعب » بالإضافة إلى القول في النص « قرره ( المجلس ) والشعب » وهذه الإشارة أكثر نفعاً لنا من كلمات النص ، لأن الذي يقدم تقريراً للمجلس لن يبدأ أبداً بالكلمات « لقد تقرر بواسطة الشعب » وكذلك التكلم في الجمعية لن يبدأ القول بكلمات : « لقد تقرر بواسطة المجلس » .

وفي حوالي ٣٧٠ بدأ تقليد أكثر اهمالاً ، فبعد المقدمة التقليدية التي تتضمن الكلمات « انه تقرر بواسطة المجلس والشعب » كتبت عدة قرارات في سطور على النحو الآتي ، « بالنسبة للتقرير الذي كتبه المبعوثون من ... أنه قد تقرر بواسطة المجلس أن الرؤساء الذين سيترأسون الجلسة القادمة عن طريق الاقتراع ، سيطرحونه على الشعب وسيتولون قرار المجلس للشعب ، ان المجلس قد قرر انه ، حيث أن ... إلخ » (١٦) ، وما حدث ان كل « البروبوليفما » قد نسخت كلمة كلمة وفي هذه الحالات من الواضح أن الجمعية كانت مجرد معتمد لها .

ويكشف لنا قرار فريد يرجع إلى عام ٣٣٣ ق . م عن إجراء مخالف تماماً (١٧) فبعد نص ينتهي بالكلمات « أنه تقرر بواسطة المجلس : أن انتيديوتوس بن ابولودوروس من سيثانتوس اقترح » كبرويوليفما تخطر رؤساء الجلسة القادمة بتقديم المفوضين الكيكيين للجمعية « وليتولوا قرارا من المجلس إلى الشعب يقضى بأن المجلس يرى أنه إذا ما استمع الشعب وكل من يرغب من الأثينيين الآخرين إلى الكيكيين فيما يختص بتأسيس العهد سيؤيدون قراره لأنه يعتقد أنه غير ما يكون » ويتلو ذلك نص آخر ( في البريتانيا التالية ) بتشي بهذه البقرة فقد « تقرر بواسطة الشعب أن ليكورجوس بن لوكرون اقترح » ثم قرار الشعب متضمناً الكلمات ، « تقرر بواسطة الشعب » بإجابة طلب الكيكيين .

إن هذا القرار يعتبر فريداً في احتفائه بمثل هذه البروبوليفما المطلقة بدون لجنة ، وربما يرجع السبب إلى أن الكيوتين هم الذين نقشوها بأنفسهم ( لم يخطر السكتيرير باداء ذلك ) ، واعتقدوا أنه من الأسلم نقش ملف الوثائق كاملاً كما أعطاه لم الكاتب ، غير أنه ثمة قرارات عدة مماثلة في صيتها للنصف الأخير من القرار الكيوتي ، ولا يمكن أن تعنى مثل هذه القرارات بروبوليفما مطلقة بدون لجنة ، ومن هذه قرار يقضى تمجيداً وبهيب امتيازات لشخص يدعى لرخيوس يبدأ بـ : « انه تقرر بواسطة الشعب » ثم يقضى النص « فيما يخص حالة ارخيوس ومشروع القرار ( البروبوليفما ) التي وافق عليها المجلس بالنسبة له » ( ١٠٨ ) . وهنا قد نستنتج أن المجلس قد صدق على طلبات لرخيوس واقترح بعبارة عامة أن يكافئه الشعب بتكريم مناسب ، وأن أحد المتحدثين في الجمعية قد وضع اقتراحات عديدة . كما قدم قرار آخر يؤيد التحالف بين اركاديا واخيا واليس وظيفيوس ( ١٠٩ ) ، وقام أيضا على هيئة اقراح في الجمعية أنه تقرر بواسطة الشعب ، ويبدأ باقتراح أن يصلى المتأدى ( في الجمعية ) فوراً من أجل مبلوكة الآلهة التحالف إلا أن الديباجة الاستهلاكية تذكر ، أن الحلفاء قد طرخوا على المجلس تقريراً لقبول التحالف ، « وأن المجلس قد أحد بروبوليفما لنفس هذا العرض » : وهنا يبدو أن المجلس قد قام بتقديم توصية ناجعة . وقد يكون المتحدث في الجمعية هو الذي صاغ شروط التحالف الفعلية ، أو ربما أعاد تسجيل طلب المجلس فقط ملحقاً به اقتراح الصلاة الخاشعة والاستهلال التفسيري .

وعلى أية حال يبدو كقاعدة أنه في حالة الموافقة على مشروع القرار ( البروبوليفما ) كان ينقش بنفس الكلمات مع الحاق التعديلات به إن وجدت وعلى ذلك فمن المحتمل أن القرارات التي تبدأ بكلمات « أنه قد تقرر بواسطة الشعب » كانت في الأغلب مثل قرار ليكورجوس عن الكيوتين قد اقترحت في الجمعية على أساس مشروع قرار ( بروبوليفما ) شكلي بحت . فإذا ما استرسلنا بهذه الأدلة ، أمكننا غالباً تمييز متى جاء الرأي الأصلي من

المجلس ومتى ترك للجمعية الاختيار . ويبدو أن القرار الذي اتخذ في ٣٨٧ في م لصالح كلازوميناى كان قد قلعه في الجمعية بولياجروس (١١٠) ، وهذا القرار كقرار ديوباليس الخاص بميثونى يلقى بعض النقاط للشعب لأجراء التصويت عليها ، وفيما يخص الحاكم والحامية فللشعب أن يقرر فوراً فيما إذا كان ذلك سينجز في كلازوميناى أو سيترك للشعب كلازوميناى حتى تقرير رغبتهم في ما إذا كانوا يرغبون في قبولها أو لا يوافقون على ذلك ، وتأتى في النهاية ملاحظة : « لقد صوت الشعب على ألا يلغوا ضريبة أخرى ( أكثر من ٥ ٪ المذكورة في القرار ) وألا يقبلوا حاكماً ولا حامية » .

ويبدو كذلك أن التحالف مع خيوس وبيزنطة الذى سبق تكوين التحالف الاثنى الثانى مباشرة ، بل والميثاق التأسيسى للحلف نفسه قد اقترح في الجمعية (١١١) ، بينما جرت الموافقة المطلوبة على الحلف في المجلس الذى اعتمد الشعب قراره (١١٢) .

والنتيجة العامة التى يمكن استخلاصها من النصوص هو أن المجلس لم يكن هيئة عمل سياسية . ففي الأمور غير المتنازع عليها كان يصدر قرارات ، وأحياناً يترك العقبان الصغيرة ليعالجها الشعب ، ولكن في كافة الأمور الكبرى وبعض الأمور الصغيرة كان يكتفى فقط بإدراج الموضوع في جدول أعمال الجمعية . وقد بنى هذا الاستنتاج على تقارير المناظرات التى ذكرها توكيديليس فكل القرارات الهامة قد نوقشت في الجمعية وتقررت هناك مثل تحالف كورسيرا ، ورفض الإنذار الاسبرطى في ٤٣١ ، ومصير ميتيلينا وكذلك عروض أسبرطة ٤٢٥ وأيضاً عروضها للمرة الثانية في ٤٢٠ ، وكذلك حملة صقلية (١١٢) ، ولم يزد دور المجلس عما ذكر إلا نادراً . وإن كان لابد بطبيعة الحال أنه كان يقدم المبعوثين للشعب ، ففي سنة ٤٢٠ فقط نسمع أن المبعوثين الاسبرطيين ذهبوا أولاً إلى المجلس ثم بعد ذلك إلى الجمعية وهناك بحيلة من الكيادس تنصلوا من السلطات المطلقة التى أدعوها لأنفسهم أمام المجلس كقروض وعلى ذلك أناحوا لالكيادس الفرصة لسحب منهم الثقة وألا يعترف بهم .

وفي قصة كستوفون عن محاكمة القواد العشرة يلعب المجلس دورا كبيرا فالقواد المطعون فيهم قد مثلوا أمام المجلس وبناء على اقتراح من تيموكراتيس أصدر المجلس أمرا بتجريمهم وتقديمهم إلى الجمعية ، وبعد مناقشة طويلة وغير مقنعة شارك فيها القواد ، قررت الجمعية تأجيل الموضوع بعد ما تأخذ الليل في إسدال ستاره واستحال عد الأصوات ، وانحطرت المجلس بأعداد مشروع قرار (بروبوليفما) عما ينبغي أن تكون عليه محاکمتهم ، واذ ذلك استغل اعداء القواد الفرصة ، وكان أحدهم كالليكسينومي أحد أعضاء المجلس ، الذي شن هجوما على القواد واستطاع أن يستصدر مشروع قرار (بروبوليفما) بأن على الشعب أن يصوت مؤيدا أو معارضا للحكم بالإعدام عليهم جميعا دون مناقشة أخرى نظرا إلى أن الأمر قد نوقش بما فيه الكفاية ، وعلى كل حال فقد قدمت احتجاجات للجمعية ، وقد قدم يوريتوليموس اقتراحا مضادا ، وعلى ذلك صوت الشعب مفاضلا بين مشروع القرار (البروبوليفما) واقتراح يوريتوليموس وبعد المناقشة وافقوا على قرار يوريتوليموس . لقد كشفت هذه الرواية بالصلفة عن إمكانية إجراء آخر ، فحتى اذا ما اتخذ المجلس توصية نهائية فليس ممكنا تعديلها فحسب ، بل يمكن أن يستبدل بها اقتراح مغاير تماما (١١٤) .

اما الخطباء فلا يضيفون جديدا لمعلوماتنا ، إنهم يؤكدون أن القرارات الحسوية كانت تترك كلية للجمعية ، ففي مناقشة سلم فيلوكراتيس Philocrates كان من الواضح أنه لم يكن أمام الجمعية بروبوليفما ، فطبقا للإجراء الذي اقترحه ديموستينيس في اليوم الأول كان من الجائز لأي مواطن أن يتكلم أو يقترح شيئا ، وفي اليوم التالي تقدم الاقتراحات للتصويت (١١٥) ، ومن رواية ديموستينيس يبدو واضحا أنه عند احتلال الاتيا ( Elatia ) لم يكن للمجلس أية اقتراحات وترك الأمر للجمعية . وفي نفس الوقت يبين الخطباء أنه من الاوفق تقديم الاقتراحات عن طريق صديق في المجلس ، وهكذا فمن المحتمل أن يكون ديموستينيس قد أوعز إلى ابولودوروس بتقديم اقتراح بمشروع قرار (بروبوليفما) بخصوص ضم الزيادة أو الفرض في ضريبة الخلف إلى أموال الثيوريكون ورصيد الحرب (١١٦) . وقد ذكر ديموستينيس كذلك حالة يستحيل تسجيلها بطبيعة الحال على الحجر ، حيث رفضت الجمعية



بروبوليفما عندما جاءت أنباء كارثة تاميناى ( Tamynae ) : أصدر المجلس قرارا بإرسال ما تبقى من الفرسان إلى الجبهة . وفى الجمعية ، ولكى يتجنب ميدياس الخلدمة العاملة كفارمى ، تطوع ليكون قرياروخوس « حتى قبل أن يأخذ الروساء أماكنهم » لكن بعد المناقشة تقرر ألا يجند الفرسان ( ١١٧ ) .

فإذا عدنا إلى مسألة المبادرة الفردية ، وضع أنه إذا أجرى المجلس بروبوليفما تلقائية ، وهو ما كان يحدث غالباً ، فلائى مواطن أن يقدم فى الجمعية قرارا فى الموضوع ، وأنهم إذا ما تخننوا توصية نهائية فيستطيع كل مواطن أن يقترح تعديلات أو يتقدم باقتراح مغاير أو برفض بات .بقى أن نعرف هل كان يستطيع المواطن إدراج سؤال فى جدول الأعمال ؟ وإذا كان ذلك جائزا ، فكيف ؟ : إن نظام البروبوليفما يعنى على الأقل أنه يستحيل طرح قرار على الجمعية ما لم يكن المحاس قد أئخذ قرارا شكليا بعرض الموضوع ، وأما توفر دليل فانه يؤيد الافتراض الطبيعى أن لعضو المجلس وحده الحق فى تقديم الاقتراح فى المجلس . وقد أوما الخطباء إلى ذلك بتبويرهم « لقد قلم أبولودوروس وهو عضو فى المجلس قرارا إلى المجلس ثم لقم بروبوليفما إلى الجمعية » ( ١١٨ ) وأيضاً واقترح تيمارخوس بوصفه عضوا بالمجلس . . . . ( ١١٩ ) ويأتينا أوضح دليل فيما بلله ديموشينيس من نشاط ابان المفاوضات التى أدت إلى صلح فيلوكراتيس ، لقد كان عضوا بالمجلس أثناء المراحل الأولى واستغل وظيفته فى تقديم عدة قرارات صغيرة - أن يكرم المبعوثين الأثنين الأول بقتوبجهم - وأن يقدم مبعوثو فيليب إلى الشعب وأن تخصص لهم مقاعد فى المسرح ، والعمل على أن يبحر رسل أثينا فى المرة الثانية دون إبطاء ( ١٢٠ ) ، لكنه بعد ذلك عندما انتهت سنة خدمته أشار إلى « البروبوليفما التى صوت عليها المجلس بناء على تقريرى وتوصية مقترحها » ( ١٢١ ) .

وما لاشك فيه أن رجل السياسة قدامهم بالفعل بأن يكون له بعض الصداقه والحلفاء فى المجلس كل عام ( ١٢٢ ) ، ولكن كانت هناك إجراءات أخرى لا يملكونها . ويروى لنا ديموشينيس كيف كان ينبغي على تيموكراتيس .

من الوجهة القانونية أن يقوم بإجراءات لتنفيذ فكرة في لائحة له تميز ضمانات لدائى الدولة ، في مثل هذه الحالة بالذات كان الأمر يتطلب إذنا خاصا من الشعب يميز تقديم الاقتراح فاذا ماتم ذلك عليه أن يتبع الإجراءات فيتقدم بطلب مكتوب προσοδον γραφεσθαι إلى المجلس ويعتد ( إذا ما ادرج الطلب في جدول الاعمال ) عليه أن يقدم اقتراحا في الجمعية (١٢٣) . كان حق تقديم الطلب غالبا ما يسمح به للاجانب ، وكان ، كما هو واضح ، حقاً طبيعياً بالنسبة للمواطنين (١٢٤) . ويصف اسخينيس كيف استخلمه ديموستينيس : « لقد سار في حجرة الاجتماع منحيا الأعضاء العاديين ، حمللا للجمعية بروبوليما مستغلا عدم خبرة مقترحيها ، وأدرج اقتراحه هو لتصوت عليه الجمعية أيضا » ، وصدر قرار الشعب بعلماء انفضت الجمعية ، وكنت قد غادرت الاجتماع ( وإلا لما كنت لأجيز ذلك إطلاقا ) وكانت الغالية قد انصرفت » (١٢٥) . ونحن لا نعرف إلى أى مدى استخلم حق تقديم الطلبات وبالطبع لم يكن المجلس مضطرا إلى وقف الاقتراح (١٢٦) ، بل ربما قضى تماما على عدد كبير من الاقتراحات التافهة بمجرد تقديمها ، وإن كان من المستبعد أن يكونوا قد رفضوا أن يدرج في جدول الأعمال اقتراح مقدم من شخص ذى أهمية سياسية .

أما النصوص فتكشف عن الملاذ الأخير لأى مواطن عادى تكون لديه ما تضطرم به نفسه ، ففي عدد من الحالات يقترح المواطن في الجمعية : « أن يمرر المجلس بروبوليما ( مشروع قرار ) يقلمه إلى الشعب . . . . » وقد كان هذا جائزا كما حدث في حالة القواد المشرة عندما أدرجت الجمعية الموضوع في جدول أعمالها ورغبت في إعادة تقديمه في جلسة أخرى (١٢٧) . وقد كان من الممكن — فيما يبدو — استغلال مثل هذا الإجراء في تقديم موضوع من جديد وكانت معظم الحسابات منح شرفية (١٢٨) ، إلا أن إحداها كانت أمرا له أهمية غامة ، وهو قرار هيجيسيبوس Hegesippus

عام ٢٥٧ - ٢٥٦ الذى يقضى بسن عقوبة الإعدام ومصادرة الأموال لكل من يزجج حلقات أثينا . وقد أتى هذا القرار من هجوم على Eretria أريتريا ، ولكنه كان طلبا عاما (١٢٩) . ويبدو أن هذه الاقتراحات كان يقضى تقديمها فى الاجتماع الثانى من كل بريتانيا « حيث يستطيع أن يتحدث إلى الشعب فى أى موضوع يريد » خصوصا أو عاما كل من يرغب فى ذلك بعد أن يقدم طلبا بسيطا » (١٣٠) .

ويبدو إذن أن إشراف المجلس على الجمعية كان محدودا للغاية ولا شك أن قصد الأثينيين إلى أن يكون المجلس المكون من رجال فزى خيرة - نظريا على الأقل - وعلى شيء من الرأى ، أقصوا اليمين على الرقابة ، ومعرضين للمحاكمة إذا حادوا على الطريق ، أراحوا ، أن يكون له بعض الرقابة على مملك غير مشغول قد يصلح عن الجمعية لقد كان من واجهم رفض إدراج الاقتراحات غير القانونية للتصويت ، وفى استطاعتهم كذلك المعارضة فى منع أية تشييلات للاقتراحات التى لا تجدى ، ولا شك أنهم بذلك قد حفظوا على الشعب وقته ، وأيضا بتحويل الأمور غير المختلف عليها بل والمعقدة أحيانا لإقرارها من الجمعية . وقد أرتأوا أخيرا ألا يقترح أى أمر دون مناقشة علنية مناسبة ، أما السيادة فكانت تقرر فى الجمعية .

وما قبل سابقا ينطبق على القرارات ، أما بالنسبة للقوانين فقد وضعت إجراءات أكثر دقة فى القرن الرابع على الأقل ، ويذكر أيسخينيس أنه كان على التسموثيتى ( Thesmothetae ) الستة ، وهم الأعضاء القانونيون بين هيئة الأراخنة ( الحكام ) ، أن يقوموا بمراجعة سنوية للقوانين ، فإذا ما وجدوا تناقضا أو غموضا فى مجموعة القوانين عليهم أن يشهروا قانونا مناسباً . بعلثذ يقعد الرؤساء جلسة قانونية خاصة للجمعية ويصوت الشعب على القانون الذى ينبغي الغاؤه أو الإبقاء عليه (١٣١) ومن المحتمل أن تعديلات القانون كانت تتم فى هذه المراجعة السنوية وفق الإجراءات التى وصفها ديموسثينيس . وفى اليوم الحادى

عشر من البريتانيا الأولى تطرح مجموعة القوانين على الشعب للتصويت عليها  
 قسماً قسماً وهي القوانين الخاصة بالمجلس ، والقوانين العامة والقوانين  
 الخاصة بالحكام (الأراخنة) التسعة وسائر الموظفين . فإذا وافق الشعب  
 على قسم منها يظل قائماً ، أما إذا نقضه فإن رؤساء الدورة الثالثة  
 للجمعية يضمنون في جدول الأعمال عقد اجتماع تشريعي ، وفي نفس الوقت  
 يمكن لأي مواطن أن يشهر عن قوانين جديدة ( مع القوانين القديمة  
 التي ستبقى ) . وكانت الجمعية التشريعية تتألف من عدد محدود من  
 المواطنين بلغ في إحدى المرات ١٠٠١ علاوة على أعضاء مجلس الخمسمائة  
 وهم من أولئك الذين أفسموا يمين القضاء وبهذا كانوا فوق من الثلاثين  
 وبعد السماح إلى مقترحي القوانين الجديدة إلى خمسة من المحامين  
 المخترين للدفاع عن القوانين القديمة يتخذ القرار بالتصويت (١٣٢) .

وقد جاء ذكر من نفس النوع الأول مرة عندما روجت القوانين  
 بعد إعادة بناء الديمقراطية في ٤٠٣ (١٣٣) وربما لم يكن له وجود قبل  
 ذلك ، وفي القرن الخامس ، على أية حال ، مر عدد من التشريعات  
 كقرارات ، الأمر الذي كان يتطلبه تشريعاً في القرن الرابع ، مثل إنشاء  
 منصب كاهنة «أثينا النصر» (Nike) حوالي عام ٤٨٨ وتخصيص مرتب  
 لها من الخزنة العامة (١٣٤) ؛ أو مثل إنشاء خزنة للكفة الأخرى في  
 ٤٣٣ ق : م ، وكذلك من قوانين تحديد كيفية استغلال الأموال المقدسة  
 (١٣٥) . وقد اقترح هذه القرارات مواطنون عاديون ، فقد صاغ قواعد  
 عبادة الوميس (Eleusis) حوالي ٤١٨ هيئة من الكتبة (συγγραφεύς)  
 ولكنها قدمت إلى المجلس والشعب عن طريق الإجراء العادي وعملت في  
 الجمعية (١٣٦) . ولم يكن تعيين هيئة الكتبة دليلاً على تغيير القانون ،  
 فقد كتبت مثل هذه الهيئة نظم ميليتوس (١٣٧) . ولا شك أن هذه  
 الهيئة قد عينت لمواجهة الأوضاع الصعبة والفنية أياً كان نوعها . والدلائل  
 الأدبية التي بين أيدينا على اختلافها ، تدل على أن الأثينيين في القرن الخامس  
 لم يكونوا على إدراك تام لأي تمييز واضح بين القوانين والقرارات ، وهو

ما يصير بشدة عليه خطباء القرن الرابع (١٣٨) . وأخيرا وحين جمعت القوانين نسقت فيما بين ٤١١ - ٤٠٣ . ومن الصعب إدراك أى اختبار كلى اتخذ لتمييزها عن القرارات (١٣٩) . وقد نجد بعض اللزايما للنظام المتبع فى القرن الرابع فى أنه قد كفل الاستقرار الدستورى الذى كان له اعتبار كبير عند الأخريق وإن أدى ذلك إلى تجميد الإدارة إلى حد بعيد فما من تغير مهما كان ضئيلا لم يكن لإجراؤه على النظام الادارى إلا بتشريع يتخذ فى الفرصة السنوية الوحيدة المخصصة لذلك ، فحتى معاش بيسيثيديس *Peisithides* لم يتسن وضعه على أسس دائمة إلا بهذه الطريقة (١٤٠) .

فلذا ما مر قانون وفق الإجراءات السليمة فإنه يظل عرضة للإلغاء من جانب المحاكم باتهام مقلده بأنه طرح قانونا غير مناسب أو يتعارض مع قانون مازال معمولاً به (١٤١) ، وكانت القرارات التى تصدر على نحو غير قانونى أو التى يتعارض مضمونها مع أى قانون عرضة للنقض على اعتبار أنها لإجراءات غير قانونية ، ويرجع ذلك إلى ما قبل ٤١٥ (١٤٢) - بل ربما إلى ٤٦١ (١٤٣) - رغم غموض طريقة تطبيقها بدقة فى فترة لم يتسن فيها التمييز الواضح بين القوانين والقرارات . يسلمنا هذا إلى الجانب الحيوى الذى اضطلمت به المحاكم فى السياسة الاثينية، فلم تكن الإجراءات وأصحابها عرضة وحدهم للطعن على هذا النحو بل كانت هناك صور عديدة للدانة والاستجواب توجه للسياسيين باسم الخيانة وخداع الشعب واختلاس الأموال والرشوة وما إليها . وكانت هذه الاتهامات تستغل بلا ضابط . وكان المحلفون الذين اختلف عددهم حسب أهمية القضية ، وإن بلغ فى الحالات السياسية عادة بضعة آلاف (١٤٤) ، كانوا ينتارون بالقرعة من قائمة مختارة بالقرعة أيضا من ستة آلاف مواطن (١٤٥) . وكان كل مواطن ، حتى الفقراء ، صالحا للانتخاب لأداء هذه المهمة (١٤٦) ، وفى القرن الخامس يظهر من مسرحية « الزناير » لارستوفانيس ان قوام المحاكم الاساسى رجال مسنون من الطبقات الدنيا لهم معاش ضئيل تتوفر لهم نفقاتهم الشخصية (١٤٧) ويبدو أنه على عهد ديموستينيس ساد هيئات المحلفين الطبقة الوسطى والعليا اللتان ربما كانتا بمثابة صمام أمان على الدستور ، وعلى سبيل المثال موقفهما فى

سبيل ابطال قرار هيبيرليس بتحرير العبيد بعد معركة خيرونيا (١٤٨) .

وقد يبدو من ظاهر الأمر أن السياسة كان يمارسها أى مواطن يرى أن بهب الشعب نصحه ، وتقرر في الجمعية عن طريق الشعب ، فهل حقاً ساس الاثينيون شئونهم على هذا النحو الحكيم الذى حققوه عن طريق هذا الأسلوب المرتبك ، أم كان هناك صورة مالحكومة ما بمعناها الحديث ، رسمية كانت أو غير رسمية ، أو هل كانت هناك أحزاب تشبه الأحزاب السياسية الحديثة تتلoup الحكم ، أو على الأقل تعتق سياسة متغايرة ذات هدف واحد ؟ وقد قرر أحيانا أو أشير إلى أن العشرة القواد كانوا يشكلون في القرن الخامس نوعا من الحكومات وأنهم كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات الدستورية التى ساعدتهم على اداء هذه المهمة .

والشواهد التى تشير إلى أية امتيازات دستورية ذات بال ضعيفة جدا ، فقد كان القواد في الأصل ضباطا تنفيذيين في المجال العسكرى والبحرى ، وكانت مهمتهم اعداد الجيوش والأساطيل حسب تعليمات الجمعية ، وقيادة الجيوش والأساطيل على أن يكون في الاعتبار تنفيذ الاعتراضات التى يثيرها الشعب بحذافيرها . وقد يمنحون سلطات كاملة كغيرهم من الحكام أو المبعوثين أو المجلس ولكن ظل هذا ، على قدر ما نعلم ، في حدود معينة . فنيكياس والكبياديس ولاماخوس قد أعطوا سلطات كاملة لمساعدة الارجستايين ضد السليوتيين Selinuntines وللمعاونة في إعادة استقرار الليونتين ولاتخاذ إجراء مماثل في صقلية على أن يراعوا في ذلك صالح أثينا ثم أعطوا بعد ذلك سلطة كاملة ، ليتصرفوا وفق ما يرونه الأحسن فيما يتعلق بحجم القوة والحملة كلها (١٤٩) ، وفي بعض الأحيان عندما يستوجب الأمر صرية كاملة كما في محاولة إخضاع ميجارا والهجوم المزدوج على بيوتيا في ٤٢٤ يبدو أن القواد كانوا يتصرفون بوحى من ارادتهم أو بمحض تفكيرهم دون الرجوع إلى الشعب (١٥٠) .

ويبدو أن كان ممكنا منح القواد عن طريق الشعب اسبقية الدخول الى رؤساء المجلس والجمعية وكان ذلك عاديا في زمن الحرب ، وربما كان الأمر

كذلك بالنسبة لحق عرض الأمور في المجلس والجمعية . وفي قرار صدر زمن الحرب كلف القواد مع الرؤساء أن يعقدوا اجتماعا للجمعية (١٥١) وفي آخر يبدو أنهم يبدأون علما (١٥٢) . وترتب على هذه الحالة الثانية طرح قرار بناء على اقتراح القواد ، وهناك مثل آخر لاستعمال مثل هذه الصيغة (١٥٣) وفي قرار آخر وقت الحرب أعطيت بعض الاعمال الأولوية أمام المجلس ما لم يطلب القواد شيئا (١٥٤) .

مثل هذه الامتيازات الضئيلة ما كانت ترفع القواد عن مستوى المواطن العادى الذى قد يقدم طلبا للمجلس . وفي القرن الرابع يبدو أن القواد قد اتبعوا هذه الإجراءات بصيغة عادية وقد اقترح عضو من أعضاء المجلس قراراتين في المجلس بالطريق العادى ، يبدأ هكذا : « بالاشارة إلى التقرير المقدم من تيموثيوس القائد وبناء على ما يذكره تيموثيوس القائد من أن . . . » (١٥٥) .

والفكرة القائلة بأن هيئة القواد كانت تتصرف كحكومة فكرة قد وضح زيفها . لم يكن القادة سوى عشرة أفراد غالبا ما عضدوا نظريا السياسات المعترض عليها كما فعل نيكياس والكيباديس بخصوص حملة صقلية . وأقصى ما يمكن أن يقال ان الشعب كان يتبع عادة نصيحة القائد أو القواد أى ان القواد كانوا عادة سياسيين والعكس بالعكس . ويرجع ذلك إلى حد ما إلى أن القائد الذى خلع عدة مرات كان يكسب التجربة اللازمة والمعلومات الفنية التى تمكنه من تقديم نصيحة أكيدة صادقة ، وهكذا عندما تقررت حملة صقلية رغم لإرادة نيكياس ، طلب إليه تقدير القوات اللازمة (١٥٦) ، إلا أن ذلك كان يرجع أكثر إلى حقيقة أن الشعب في القرن الخامس كان يختار قواده رجالا يحترم آراءهم ، يجرى ذلك بصفة رئيسية وفق أسس غير ملائمة تعتمد على الحسب والثروة ، ويظهر هذا بوضوح منذ بداية عهد الكيباديس . يقول ثوكيديدس « رغم أنه كان لا يزال صغيرا في ذلك الوقت بمقاييس أية مدينة أخرى فقد كرم لسمو أسلافه » . وعندما تضامق من الاسبرطيين الذين قاموا لأول مرة بمحاولات غير رسمية للتغرب عن طريق قائلين ، هما نيكياس ولاخيبيس وكان

المفروض أن يتقدموا عن طريقه هو نفسه ، وذلك برغم أنه كان قد وضع نفسه مشرفاً على أسراهم ، فقد أغرى بنجاح الجمعية برفض دعوتهم من أجل الصلح ، وقد أختير قائداً ( للمرة الأولى ) في السنة التالية (١٠٧).

لم يوجد ما يشبه الحكومة المستمرة إلا عندما استطاع فرد أو جماعة من الرجال « أن يحوز ثقة الشعب لفترة طويلة ، وفي هذه الحالة فإنه « أو انهم » ، في القرن الخامس هاجه ، ما كان يعاد انتخابه قائداً بانتظام . وأشهر مثل بالطبع هو مثل بركليس ، فما من دليل صحيح على أن بركليس قد تمتع بأى امتياز دستورى على أنداده أو أية سلطات خاصة . وقد استدل على ذلك من أنه في مناسبتين الحرب السامية ( نسبة إلى ساموس ) في ٤٤٠ ، وغزو اتيكاء الأول في ٤٣١ ، تحدث ثوكيديدس عن بركليس كأنه رئيس « بنفسه العاشر » (١٠٨) ، ولكن بالقياس على عبارة « هو نفسه الخامس » وعبارة « هو نفسه الثالث » التى تعنى مع أربعة زملاء أو اثنين ، فإن هذه العبارة ، من المحتمل أن تكون المقصود بها تأكيد أهمية المهمة حتى لقد اضطلع بها العشرة القواد بأكتلهم . وحتى إذا كان ثوكيديدس قد عفى بهذا التعبير أن بركليس قد أعطى بعض السلطة أو السبق على زملائه فهو إنما يشير إلى أن مثل هذه السلطة العليا قد أسبغت بصفة خاصة بسبب هذه العمليات بالذات وليست كقاعدة عامة.

وقد يستنتج من حقيقة أن اثنين من القواد كانوا من قبيلة بركليس بينما لم تمثل إحدى القبائل وذلك في سنتين متتاد ( ٤٤١ و ٤٣٩ و ٤٣٣ و ٤٣٢ وربما ٤٣١ ) فى حين أن الطبيعى أن يكون القواد العشرة كل من قبيلة ، ان بركليس قد اختير من كافة المواطنين ( كقائد أعلى ) ولكن حدث فيما بعد ، وبعد وفاة بركليس ، أن اختير أحياناً قائدان من قبيلة واحدة ( ربما فى ٤٢٦ وبالتأكيد فى ٤١٥ أو فى ٤١٤ ) ولم يكن أحدهما بالشخص الذى نجد فيه سبباً يستوجب إضفاء سلطة عليا عليه (١٠٩) . وقد يكون ذلك خروجاً على القاعدة القبلية لإتاحة الفرصة



لآخرين أكفاء في قبيلة أنجيت قائداً فلذا فيعيد انتخابه دائماً . إننا نعرف القليل النادر من الانتخابات الأينية وبلنا نجعل كيف كانت تجري ، فالمرشحون كانوا كما هو الحال الآن يرشحون- ويبدو أن كان ذلك في الجمعية غالباً ورغم أن الأمر كان يحتاج إلى بروليغما لإجراء الانتخابات كما كان الأمر في شأن آخر- ثم تؤخذ الأصوات بينهم إذا كان هناك أكثر من مرشح (١٦١) . وربما كان تعبير أرسطو « واحد على كل قبيلة » غير دقيق وإن المي كان يحدث أن ترشح كل قبيلة عددا ينتخب الشعب بأكمله من بينهم . وفي هذه الحالة لم يكن حسيماً أن يتاح للقبيلة التي ليس من بين رجالها من ترشحه ، اختيار آخر لا ينتمي إليها (١٦١) .

وقد نسب إلى بركليس أيضاً وضع دستورى غريب من واقعة أنه لم يعقد أية جلسة أو اجتماع للآثينيين « (١٦٢) خلال غزو أثينا الأول عام ٤٣١ ، إلا أن هذا يشير إلى حالة إضطرارية ، إذ ربما أرتأى الشعب في أثناء فترة الغزو الفعلية ، عندما كان المواطنون كلهم مجندين ، وقف جلسات الجمعية تاركين لبصرة القواد (الذين يفصل بركليس في قراراتهم في الحقيقة اما لما له من مكانة شخصية ، أو ربما لسلطانه بكونه : « هو نفسه العاشر » ) توجيه الدعوة إلى عقد جلسة أو أى اجتماع إذا ما اقتضتهم الضرورة ذلك .

لم يحكم بركليس أثينا لسنتين علة بمقتضى أية امتيازات دستورية ، فهو يدين بسلطانه كما يجبرنا ثوكيديدس إلى تفوقه وثاقب رأيه ونزاهته البينة (١٦٣) . لقد كان عليه أن يقنع الشعب بالتصويت على كل أمر يريده ، فافدا ما فقدوا الثقة فيه فانهم يستطيعون ، كما حدث مرة ، أن يعزلوه وأن يقضوا عليه بالغرامة (١٦٤) ، وفي استطاعتهم أن يسخروا من نصيحته كما فعلوا مرة أخرى عندما حاول أن يفاوض الاسبرطيين في ٤٣٠ (١٦٥) .

وفي الثلث الأخير من القرن الخامس يبرز نموذج جليلد لقائد سياسى خطيب هو كليون. لم يفكر أحد في انتخابه قائداً إلى أن أثبت جدارته

مصادقة ، وقد غدا ذلك أمرا عاديا في القرن الرابع عندما اضطلع أغلب القواد بعبء سياىى ضئيل وسيطر على الجمعية الخطباء ، ويرجع السبب في ذلك بلا شك إلى تزايد التخصص في السياسة والحرب على حد سواء . فلم يعد يرى السيد ذو الحسب والثروة في نفسه القلعة على نصيح الشعب وقيادة الحرب . وقد كان يقود الجيش والأسطول قواد شبه محترفين مثل إيفكراتس Iphicrates وخابرياس Chabrias — وفي حالة واحدة تولى القيادة خاريديموس ، وهو قائد أجنبي مرتقى منح حق المواطن ، حتى يكون أملا للملك — وكان هؤلاء المحترفون يعرضون خدماتهم أيضا على دول أخرى ، وبذلك كانوا معظم الوقت في الخارج وليسوا على صلة مباشرة بالسياسة الأثينية ، كما لم يكن إخلاصهم بمنأى عن الشبهات . أما القادة الآخرون فقد كانوا مجرد رموز مصفوفة كما يقول ديموستينيس « أنكم تختارون من بينكم عشرة رؤساء فرق وعشرة من قواد الفصيلة ورئيسين للحيلة وشخصا واحدا هو ذلك الذى ترسلونه إلى الحرب ، أما الباقون فهم ينظمون الاحتمالات مع منظمى الأعياد . انكم تشبهون صانع تماثيل الفخار ، فتصنعون قوادا للفرق وقوادا للفصائل لكن للسوق وليس للحرب » (١٦٦) .

وقد تطلبت السياسة من جهة أخرى مع تطور الفن الخطباء تدريجا خاصا وكثيرا من الخطباء كانوا من عائلات وعلى ثراء مثل ليكوجوس ، ولكن كان يوسع الفقراء كذلك أن يحققوا الشهرة ، مثل إيسخينيس أوديماديس Demades بل ديموستينيس نفسه الذى اختلس أوصياؤه معظم ميراثه . ولكى يكون المرء سياسيا كان لابد من التفرغ الكامل ، فلا يكفى الانتظام في حضور الجمعية بل لابد من ان تكون له رقابة على المجلس وأن يزود نفسه دائما بأبناء السياسة الخارجية والمالية والأسطول ، واستيراد القمح والشئون العامة . ويبدو أن فقراء الساسة قد أقاموا حياتهم في اول الأمر بكتابة الخطب للمتناقضين من الأفراد ، فهكذا بدأ ديموستينيس ، وتفاخر ديماديس بأنه لم يأت ذلك ، (١٦٧) . وعندما يبلغون الشهرة يتفرغون للسياسة ، ولا يعنى هذا بالضرورة ، كما ادعى ديموستينيس على خصومه ، أنهم كانوا يرتشون دوما من سلطات

أجنبية . ولا شك أن كثيرين منهم كانوا يتقاضون إحاطة مالية منتظمة من دول أجنبية ليرحوا لها مصالحها في بلاد أخرى ، والأكثر اعتيادا أنهم قبلوا اتباعا لارشائى من الجهات المعنية ، مدنا كانت أو أفرادا ، ممن تطلعون لسير الأمور في صالحهم .

كان الرأى العام لا يمانع في قبول مثل هذه المدفوعات ، ويعلم هيرديس وكما قلت في الجمعية ، يا أعضاء هيئة المحلفين ، أنتم قسّمون ، راضين ، للقواد والخطباء أن يجنوا أرباحا كثيرة - ليست القوانين هي التي سمحت لهم بذلك ولكنها طبيعتكم وإنسانيّكم . وقد راعيتكم شرطا وحدا فقط ، ان تؤخذ النقود من أجل مصالحكم لضدها . ولقد كانت الأرباح كبيرة حقا اذا ماصح قول هيرديس ان «ديمومثينيس وديماديس قد أصاب كل منهما مايزيد عن ميتين قالنت للمساعدة في إصدار قرارات ومنح التكريم لأفراد في المدينة فيما عدا مانالوه من أموال الملك والامكندر » (١٦٨) .

وفي النصف الآخر من القرن الرابع غدت بعض المناصب المالية الهامة انتخبية (١٦٩) ومارس شاغلوها نفوذا سياسيا هاما فكان يوبولوس *Bubulos* أحد المشرفين على أموال الثيوريكون (١٧٠) التي كان يضاف إليها في زمن السلم قبض الدخول العامة . وقد شغل ليكورجوس وظيفة خاصة بإدارة الدخل العام (١٧١) وعلى كل حال فالثابت الصحيح ، أنه لم يكن لهذه المناصب امتيازات ديمتورية تتعدى بعض نواحي الإشراف على صغار الموظفين المختصين بالمسائل المالية . وهكذا التزم (البائعون) بالضرائب والمناجم « بالاشتراك مع أمين الأموال العسكرية وأولئك الذين كانوا ينتخبون لإدارة أموال الثيوريكون » (١٧٢) . وقد صرح ايسخينيس عن « نظرا لثقة التي أوليتموها ليوبولوس ، فقد شغل أولئك المنتخبون لإدارة أموال الثيوريكون منصب مراقب الحسابات *Auditor* ، ومناصب المستلمين والمشرفين على ترسانات السفن ، وبنوا ترسانة ، وتصرفوا كوكلاء عموميين وجمعوا بالفعل كل إدارة بالمدينة في أيديهم » (١٧٣) . ولكن ظل هذا كله مجرد أمر نظري وربما كان منصب الموظفين الماليين المنتخبين شبيها بمنصب القواد في القرن

الطامس ، وكاد الشعب ينتخب هذه المناصب رجلا أكفاء . ومن الممارسة  
أنوا يدركون - برة تضاف إلى سلطتهم ، ويظهر ذلك جليا في حالة  
كروجومس الذى شغل منصبا لمدة أربع سنوات فقط ( كان المنصب كل  
سنوات ومنوع إعادة الانتخابات ) ولكنه في الحقيقة أدار بنفسه الشئون  
المائة لمدة ١٢ سنة ( ١٧٤ ) .

و. ب. التاريخ الأثيو وجددت طبقة من السياسيين شبه المحترفين اقتصر  
في أول الأمر على الأعياد ثم أصبحت فيما بعد خليطا من الأعيان والفقراء  
ذوى المواهب الخطابية . هـ لاء كانوا الفئة التى تشغل الوظائف الانتخابية  
وكانوا يختارون كسفراء لدى الدول الأجنبية ويقدمون الاقتراحات في  
المجلس وفي الجمعية ويقومون بالدعوى ( ويراغون ) في المحاكمات السياسية  
وفي القرن الرابع اعترف بالخطباء صراحة كطبقة تختلف عن جمهور المواطنين  
العاديين الذين شغلوا الوظائف التى يتم التعيين لها بالقرعة ، واقتصروا  
على التصويت في المجلس والجمعية المحاكم . ويبدون عامة الشعب كانوا  
ينظرون بشئ من الارتباب للسياسيين ، وقد استغل ديموشينيز هذا الشعور  
في عدة فقرات وفي الأيام الخالية عندما تجرأ الشعب على أن يقوم بالعمل وبالحرث  
بنفسه كن سيدا على رجال السيادة ، وسيطر على الجوائز ، وكان من حق كل  
فرد أن ينال الشرف والمركز والجوائز من الشعب ، ولكن في هذه الأيام حدث  
العكس ، فالسياسيون يسيطرون على الجوائز ، كل شئ يتم بواسطتهم ،  
وأنتم الشعب . . . . . قد صرتم تبعاً ، مجرد أقطعة ، ترضون إذا وهبكم  
شيئا من مال الثيوريكون أو احتفلوا بالويدروميا (  $\beta\omicron\eta\delta\rho\omicron\mu\iota\alpha$  ) ( هيد أثيني  
لأحداث ميثولوجية منها انتصار البطل Theseus على الأمازون )  
( ١٧٥ ) . ويقول مرة أخرى : « إذا ما تساهلتم ، فسيكون المجلس في أيدي  
الخطباء وإذا ما أديتم ، في أيدي الأعضاء العاديين ، لأن الغالبية إذا رأيت أن  
هذا المجلس قد حرم من تاجه نظرا لانحراف الخطباء فلن يتركوا العمل لهم ،  
ولكنهم سيبدون هم أنفسهم أحسن النصح » . ( ١٧٦ ) وثمة حديث آخر في  
مجموعة أحاديث ديموشينيس مليء بالسخرية من السياسيين ، ولكننى لا أتصور  
احتذائهم وانهاياتهم ومنازعاتهم التى يدعونها تخدعكم ، لأنكم قد رأيتموهم

كثيرا ما يعلنون أنهم أعداء في المحاكم وعلى المنابر ولكن فيما بينهم فإنهم يتعاونون ويتقاسمون الأرباح » (١٧٧) .

لم تقم أحزاب تشبه في شيء الأحزاب الحديثة ، لا بين السياميين أو جمهور العامة ، ففي إحدى كفتي الميزان قامت جماعات أو تكتلات بين السياسيين . ويشكو ديموسثينيس ( الإشارة هنا إلى التنظيم المالي لضراب الحرب ) (١٧٨) : « إنكم توجهون السياسة عن طريق السيموريات ، فالتخبط هو الوجهة ويتبعه أحد القواد والثلاثمائة للهتاف » (١٧٩) ، ولكن كان مثل هذا التكتل محتملا حين يكون قوامه الشخصيات دون المبادئ ويبدو أنه كان موقوتا (١٨٠) .

وفي الكفة الأخرى من الميزان كان هناك تمييز كبير في مظهر طبقة الملاك وطبقة الفقراء ، ويعتقد أرسطو أنه استطاع أن يلاحظ هذا الفارق طوال التاريخ السلمي الأغني (١٨١) . ويسدو أنه لم يكن على خطأ مطلق ، ففي انشئون الداخلية كان من الصعب أن ندركه ، إذ لم يقم حزب أوليجارخى على بل اقتصر الأوليجارخيون في الأوقات العادية على النلسالس والمأمرات والمشورات ، ولم يكشفوا النقاب عن أنفسهم إلا عندما استطاعوا القيام بثورة مضادة كما حدث في ٤١١ ، أو شد من عضلهم فاتح أجني كما حدث في ٤٠٤ ، ٣٢٢ . لقد كان على كل السيليين إطلاقا أن يؤيدوا الديمقراطية ولو مظهريا ، أما الأوليجارخية فلم تستعمل ، حتى كتيمبر ، للاستغلال السلمي ، ولا نجد في ديموسثينيس حتى في أعنف أحاديثه أكثر من إيماعات إلى أن ميدليس وأصلقاه كانوا أوليجارخيين في السر (١٨٢) .

ويمكن تمييز الفرق بوضوح كبير في السياسة الخارجية التي تضمنت شونا مالية بطبيعة الحال . [وفي عدة مناسبات نعلم أن طبقة الملاك كانت في جانب السلام ، أو هي كانت تشجع التهدئة ، بينما كان الفقراء أكثر ميلا إلى الحرب . ويذكر مؤرخ أوكسيريبينهخوس أن ذلك هو ما حدث في ٣٩٦ (١٨٣) ، ويرويه ديودوروس على أنه ما حدث عند موت الأسكتور (١٨٤) .

ويصرح أرسطوفانيس أنه « يجب علينا أن نترك الأسطول ينطلق في الماء : فوافق الفقير ولا يوافق الغنى أو الفلاح » - (١٨٥) ولكن ذلك لا يعنى إلا مجرد ميل الشعب إلى التصويت كل حسب مصالحه المالية أو الاقتصادية . فقد كره الأغنياء دفع ضريبة الحرب والقيام بالخدمة كزبيلوارخين ونخشى الفلاحون أن تهجر أراضيهم وأن يستدعوا بأنفسهم للخدمة العسكرية ، بينما لم يكن لدى الفقراء ما يفقدونه بل كان يحلوهم أمل الحصول على اقطاعات في الخارج في حالة النصر إلى جانب حرصهم الشديد على الإبقاء على النظام الديموقراطى الذى كانوا يشعرون بحق بما يهدده من سيادة أسبرطة ومقدونيا .

والنهاية التى لا نزاع فيها أن السيادة الأثينية كانت تقرر فعلا عن طريق اجتماع جموع المواطنين بناء على اقتراح من يستطيع اجتلاب اصغاء الشعب ، وأن نجاح أثينا لينهض دليلا على الفهم الأسلم للمواطن الأثينى . فالجمعية ، ككل الاجتماعات ، كانت أحيانا ما تبحثها مشاعر الجاهيل : الغضب كما فى مناقشة ميتلبنى الأولى ، أو السخط كما فى انتخاب القواد العشرة ، أو التفاؤل كما فى مناقشات حملة صقلية . وفى الحالة الأولى استطاعت لحسن الحظ أن تستعيد اتزانها فى الوقت المناسب فغيرت قرارها بتراجعها الحكيم عن موقفها ، وفى الحالة الثانية نلعت كثيرا ، بعد فوات الآوان ، على ضحاياها ، ولكن بصيغة علمة يبدو أن كانت الجمعية تحتفظ بهدوئها ، وقادرا ما كانت تخرج على القواعد المعمول بها وإلا لما اثارث قضية القواد العشرة كل رد القمل السوء هذا ، لولم تكن مثل هذه الوقائع نادرة تملأ .

وزيادة على ذلك فالشعب كان يحتاج إلى مستويات عالية من ناصحيه ، وكان مقترح القرار من الوجهة القانونية مشغولا أمام الشعب ، فمن الممكن محاكته - وكثيرا ما حدث ذلك - إذا ما كان اقتراحه غير قانونى أو حتى لو كانت سياسته غير مناسبة . وطبقا لقانون قديم ذكره دينارخوس Deinarchos على أى « متحدث » بالمعنى القنى المقروض لمقترح أى اقتراح أن يكون ، كالقواد ، مالكا للأرض فى أتيكا . وأن

يكون له أولاد شرعيون ( ١٨٦ ) . حتى لو كان هذا القانون قصاصة ورق فهو يصور النظرة الجدية التي تحمل بها الاثينيون المسئولية فيما يتعلق بالقيادة السياسية .

وفي الواقع لم يكن الشعب يطبق الترهات : وقد لاحظ سقراط أنه عند مناقشة المشاكل الفنية كان الشعب لا يصحى إلا للغيراء وكان يستنكر ويرد أى متحدث ماهر يضيع وقت الجمعية بخطابة فارغة ( ١٨٧ ) ، وثمة رواية أخرى عن سقراط تصور ما تطلبه الجمعية من ناصحها ( ١٨٨ ) . كان Glaucon جلاوكون الصغير طموحا يتطلع إلى أن يكون سياسيا بارزا ، فواظب على الخطابة ، لكنه لم يلق إلا الزرابة ، وجعل من نفسه سخرية ، ولكى يخلصه سقراط من جهالته أتى عليه عليه سؤال بسيط « أخبرنى عن مصادر دخل المدينة في الوقت الحاضر ومقدارها » فاعترف جلاوكون ببجمله ، « حسنا إذا كنت لم تلق بالاهلنا الموضوع فلنخبرنا عن مصروفات المدينة ، فلا مرية في أنك تتوى استبعاد النفقات الزائدة » ، فلم يجر جلاوكون جوابا ، وواصل سقراط سؤاله « إذن أنبأنا أولا بقوة المدينة العسكرية والبحرية ثم بقوة أعلامها » ، ويعترف جلاوكون ببجمله أيضا « لأننى أعرف أن أمن المدينة قد هناك وانك تعرف الحمايات التي وضعت في المكان الصحيح والتي لم توضع كذلك وكم عدد الرجال الذي يتناسب والذي لا يتناسب » ولم يكن جلاوكون قد زار الحدود أبداه لأننى أعرف أنك لم تلعب قط إلى مناجم القضة لتعرف لماذا قل الإنتاج عن المعتاد ، ولكننى على يقين من أنك لم تغفل كم من الوقت يكفى ما نتجه من القمح لإطعام المدينة وما قدر الزيادة التي نحتاجها سنويا » . لقد كانت النصيحة الواضحة ، لا محرد الخطابة ، هي التي يريها الشعب من الساسة الناشئين وقد عناهم أن يتركوها .





## ملاحظات الفصل الخامس

### كيف كانت تعمل الديموقراطية الاثينية

- ١ - ثوكيديدس ٦ - ٨٩ - ٦ .
- ٢ - كسنوفون Mem. ٣ - ٢ - ٨ وما بعده ، ٥ - ١٦ الى ٢١ ، Hipparchicus ١ - ٧ و الفقرات الأخرى .
- ٣ - كسنوفون Hipparchicus ١ - ١٩ .
- ٤ - أرسطو Ath. Pol. ٦١ - ٤ - ٥ .
- ٥ - نفس المؤلف ٤٩ انظر كسنوفون الذي سبق ذكره ١ - ٨ .
- ٦ - ( كسنوفون ) Ath. Pol. ٢ - ١ وما بعده .
- ٧ - كسنوفون Mem. ٣ - ٥ وخصوصا ٢١ وما بعده .
- ٨ - ان التكسيارخوس ( قائد الفصيلة ) يعين ال λοχαγοι ( قائد السرية ) أرسطو Ath. Pol. ٦١ - ٣ .
- ٩ - أرسطو Ath. Pol. ٤٦ - ١ .
- ١٠ - Tod. ١ - ٩٦ سطر ٣٠ ( νεωροί البحارة ) ، ٢٠٠ - ٢٠٩ سطر ١٧٩ ( επιμεληται των νεωριων رؤساء المراكب ) انظر ديموستينيز ، ٢٢ - ٦٣ ، ٤٧ - ٢١ ، ٢٦ ثم ايسخينيس ٣ - ٢٥ . وقد نشرت حساباتهم في IG. ٢ - ٣ ( ٢ ) ١٦٠٤ - ٣٢ : ثم رقما ١٦٠٧ و ١٦٢٣ مبينا أنهم كانوا عشرة ، واحد عن كل قبيلة .
- ١١ - Tod. ٢ - ٢٠٠ سطور ٢٥٠ - ٥ انظر ديموستينيز ١٨ - ١٠٧ ، ٤٧ - ٢٦ ، ٥٠ - ١٠ .
- ١٢ - Busolt Gilbert ; Gr. Const. Ant. ص ٣٧٠ - ٦ ثم P.W.K. Swoboda, Gr. Staatskunde الثاني ص ١١٩٩ وما بعده ، ثم P.W.K. ٣٧ - ١٠٦ وما بعده .
- ١٣ - ديموستينيز ٢١ - ٨٠ ، ١٥٥ - ٥١ - ٧ وما بعده .
- ١٤ - ديموستينيز ٥١ - ١ ، Tod. ٢ - ٢٠٠ سطور ١٨٩ وما بعده .
- ١٥ - ثوكيديدس ٦ - ٣١ - ٣ ، ديموستينيز ٥٠ - ٧ .
- ١٦ - ثوكيديدس ١ - ١٤٣ - ١ ، ( كسنوفون Ath. Pol. ١ - ٢ )
- ١٧ - كسنوفون Mem. ٣ - ٣ - ١٢ .

- ١٨ - ان الثلاثة اراخنة الرئيسيين كانوا ينظمون الاحتفالات الكبرى  
( ارسطو Ath. Pol. ٥٦ - ٣ الى ٥ ، ٥٧ ، ١ ، ٥٨ - ١ )  
تساعدهم هيئة من رياضيين ( ينتخبون بالقرعة ) وفيما يخص  
عيد باناثينايا Panathenaea ( المؤلف المذكور سابقا ٦٠ -  
١ ) وهيئة من رؤساء επιμεληται آخرين ( كانوا  
اولا بالاختيار وفيما بعد أصبحوا يختارون بالقرعة ) ولعبد  
الديونيسيا ( المؤلف المذكور سابقا ٥٦ - ٤ انظر ديموستينيز  
٢١ - ١٥ ، ٤ - ٣٥ ) ثم هيئة من رؤساء تفتخب للاسرار  
المقدسة ( ارسطو Ath. Pol. ٥٧ - ١ ، وديموستينيز ٢١ -  
١٧١ ) وهناك هيئتان εραποδοιοι ورؤساء يشرفون على الاضاحي  
ينتخبون بالاقتراع ( ارسطو Ath. Pol. ٥٤ - ٦ ، ٢ ) .
- ١٩ - Busolt, Gr. Const. Ant. ص ٣٥٩ - ٦٣ ثم Busolt  
Swoboda ; Gr. Staatskunde الثاني ١٠٨٦ وما بعده .
- ٢٠ - كسنوفون Mem. ٣ - ٤ - ٤ .
- ٢١ - ديموستينيز ٢١ - ١٥ ، ١٧ ، ٥٨ - ٦٠ انظر (كسنوفون)  
Ath. Pol. ١ - ٣ .
- ٢٢ - انظر ص ١٢٩ .
- ٢٣ - انظر ماسبق ص ٢٣ وما بعده .
- ٢٤ - ارسطو Ath. Pol. ٤٧ - ١ .
- ٢٥ - Tod. ١ - ٥١ بخصوص الفاء المناصب انظر Busolt  
Swoboda ; Gr. Staatskunde الثاني ص ١١٣٩ .
- ٢٦ - بخصوص امثلة من حساباتهم انظر Tod. ١ - ٥٠ ، ٥٥ ،  
٦٤ ، ٦٩ الى ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩٢ .
- ٢٧ - Tod ١ - ٣٠ ، ١٥١ ثم ارسطو Ath. Pol. ٥٤ .
- ٢٨ - المؤلف الذي سبق ذكره ٤٨ - ٣ .
- ٢٩ - يبدو ان هذا هو الفرق الموضح في ديموستينيز ٢٤ - ٩٦  
وما بعده بين τατ εκ των τελων χρηματα وبين α  
προσκαταβληματα انظر ارستوفانيز Wasps ٦٥٨ الى ٩ .
- ٣٠ - ديموستينيز ٤٣ - ٧١ ، ٥٨ - ٤٨ ، Andoc. ١ - ٧٧ - ٧٩  
وايسخينيس ١ - ٣٥ ، Lex. Seguer. ١٩٠ - ٢٦ .
- وبالمناسبة لا يوجد أى تأييد للكلام أو للقراد اعتمادا على  
ارستوفانيز Knights ٣٥٨ الى ٦١ ولبساس ٢٧ - ١

بان الغرامات تذهب مباشرة لدفع أجور المحلفين • وواضح من ديموستينز ٢٤ - ٩٧ الى ٩ أن أجر المحلفين كأحرار أعضاء المجلس والجمعية أتى من نفس المصدر الذي تأتي منه مصاريف الفرسان والأضاحي •

- ٣١ - أرسطو Ath. Pol. ٤٧ - ٢ الى ٣ •
- ٣٢ - المرجع السابق ٤٧ - ٥ ، ٤٨ - ١ الى ٢ ، انظر ٢ - ١١٦ ( في القرار )  
μερσαι δέ το αργυριον το ειρημενον  
τους αποδέκτας εκ των καταβαλλομένων χρημάτων  
επειδάν τα εκ των νόμων μερισωσι  
( = ) وتقسّم النقود ( الفضلة ) المنصوص عليها ( في القرار )  
على الذين يستلمونها من الاموال المقررة ( المرصودة ) يقسمونها  
حسب القانون ) •
- ٣٣ - المسمى  
τα κατα τα ψηφισματα αναλίσκόμενα  
μεριζόμενα τωι δημωι  
صرف أو تقسيم الاموال المنصرفة بواسطة الشعب ( هل  
سبيل المثال Tod ٢ - ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ، ١٦٧ ،  
١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٩٨ ) أو العشرة تألفت  
τα δέκα τάλαντα  
( نفس المرجع ) ١٢٣ ، ١٣٩ ) •
- ٣٤ - IG. ٢ - ٣ ( ٢ ) ، ١٢٠ سطور ٢١ - ٢ •
- ٣٥ - Syll ٣١٣ •
- ٣٦ - أرسطو Ath. Pol. ٥ - ١ ، ٥٦ - ٤ •
- ٣٧ - انظر ملاحظات ٣٣ ، ٣٤ •
- ٣٨ - ديموستينز ٢٢ - ١٧ : انظر انما الحزائين المنتخبين للسفيتين  
المقصدتين ذات الثلاث طبقات الذين لديهم مخصصات سنوية  
تبلغ ١٢ تألفت للواحدة ( أرسطو Ath. Pol. ٦١ - ٧ ،  
وديموستينز ٢١ - ١٧١ ، ١٧٤ ) •
- ٣٩ - أرسطو Ath. Pol. ٤ - ٣ الى ٤ ، ديموستينز ٢٤ - ٩٨ - ٩ •
- ٤٠ - ليسيئاس ٤٠ - ١٩ الى ٢٢ •
- ٤١ - ديموستينز ٢٤ - ٩٩ •
- ٤٢ - ديموستينز ٣٩ - ١٧ انظر ٤٥ - ٤ •
- ٤٣ - ليسيئاس ٣٠ - ٣٢ •
- ٤٤ - Tod ١ - ٩١ ( = SEG ١٠ - ١٣٨ ) : انظر ٢ - ٢

- ١٦٧ حيث نبه على خازن الشعب بصرف النقود للتيجان من مال الجمعية ولكن بالنسبة للوقت الحال ( ربما لنفاذ العشرة تالنت ) • كان على المستلمين أن يدفعوها من الاموال الحربية
- ٤٥ - Syll. (٣) ٢٢٦ •
- ٤٦ - Syll. (٣) ٢٩٨ •
- ٤٧ - انظر ماسبق ص ٤٨ •
- ٤٨ - ( كسنوفون ) Ath. Pol. ١ - ٣ وديموستينيز ٢٤-١١٢ انظر ٥٧ - ٢٥ ارسطو Ath. Pol. ٧ - ٤ ، ٤٧ - ١ •
- ٤٩ - ديموستينيز ٥٩ - ٧٢ ( ثيوجنيس Theogenis رجل من عائلة طيبة ولكنه فقير يدخل فقط من أجل وظيفة بازيلوس عندما يعنه صديق بمساعدته بمصاريف دخول المنصب وأن يعمل كمساعد له •
- ٥٠ - ارسطو Ath. Pol. ٤٧ - ٥ ، ٤٨ نفس الرجل كان عليه مهام الارثيف ( ديموستينيز ١٩ - ١٢٩ ) •
- ٥١ - ارسطو Ath. Pol. ٥٥ - ١ الى ٢
- ٥٢ - نفس المرجع - ٣ الى ٥ •
- ٥٣ - ليسياس ٣٠ - ٢ ، ٢٧ - ٨ •
- ٥٤ - ديموستينيز ١٨ - ٢٦١ ، ١٩ - ١٩ ، ٧٠ ، ٢٠٠ ، ٢٤٩ وايضا مجرد اشارات مفروضة في ١٨ - ١٢٧ ، ٢٦٥ ، ١٩ ، ٩٥ ، ٣١٤ •
- ٥٥ - ليسياس ٣٠ - ٢٩ •
- ٥٦ - ارسطو Ath. Pol. ٤٧ - ١ •
- ٥٧ - ارسطو Ath. Pol. ٤٥ - ٤ ، انظر ديموستينيز ١٩ - ١٨٥ ٢٢ - ٥ •
- ٥٨ - ارسطو Ath. Pol. ٤٣ - ٢ •
- ٥٩ - المؤلف المذكور سابقا ٦٢ - ١ وبخصوص تحليل تمثيل الديم انظر A.W. Gomme, the Population of Athens ملاحظة ١ ( ص - ٦٦ ) ثم J.A.O. Larsen : Representative government in Greek and Roman History ص ٥ - ٩ •
- ٦٠ - كسنوفون Mem. ١ - ٢ - ٣٥ •
- ٦١ - ارسطو Ath. Pol. ٢٢ - ٢ ، انظر كسنوفون Mem.

- ١ - ١ - ١٨ ، وليسياس ٣١ - ١ ، ٢ ثم ديموستينيز ٢٤  
- ١٤٧ - ٨ ، ٥٩ - ٤ .
- ٦٢ - أرسطو Ath. Pol. ٤٥ - ٣ انظر ديموستينيز ٢١ - ١١١ ،  
وليسياس ١٦ ، ٢١ أقيمت في امتحان تجريبي Dokimasia  
لأحد أعضاء المجلس .
- ٦٣ - ايسخينيس ٣ - ٢٠ ، ديموستينيز ٢٢ - ٣٨ والى ٩ .
- ٦٤ - المذكور فيما سبق ١٥ - ١٨ .
- ٦٥ - أرسطو Ath. Pol. ٦٢ - ٣ .
- ٦٦ - انظر ماسبق في ١٥٠ ملاحظة ٢٨ .
- ٦٧ - انظر ماسبق في ١٤٥ ملاحظة ٣٩ .
- ٦٨ - ايسخينيس ٣ - ٦٢ انظر ٧٣ .
- ٦٩ - أرسطو Ath. Pol. ٦٢ - ١ وعادة السماح لآى طامع  
سياسى ان نتجت أقل اختلافات في عدد أعضاء المجلس  
من كل ديم كما تبين النصوص ، انظر Larsen الذى ذكر  
فيما سبق ٧ - ٨ .
- ٧٠ - أرسطو Ath. Pol. ٤٣ - ٢ الى ٣ .
- ٧١ - المرجع السابق الذكر ٤٤ - ١ الى ٣ بخصوص الطريقة الاولى  
انظر بالاضافة الى النصوص الفقرات المذكورة في ملاحظات  
٧٣ - ٤ والبيان الهزلى لاجتماع مجلس في ارستوفانيز  
Knights ٦٢٤ - ٧٢ ( خصوصا ٦٦٥ ، ٦٧٤ ) ولاجتماع  
في Acharnians ١٩ وما بعده ( خصوصا ٢٣ و ٤٠ ) .
- ٧٢ - ايسخينيس ٣ - ٣ .
- ٧٣ - فوكيديس ٦ - ١٤ .
- ٧٤ - كسنوفون Hell. ١ - ٧ - ١٤ الى ١٥ ، افلاطون Apol.  
٣٢ ب وفي كسنوفون Mem. ١ - ١ - ١٨ ، ٤ - ٤ -  
٢ وافلاطون Gorg. ٧٣ ( قدم سقراط كانه επιστάτης  
( رئيس أو ابستات ) فعلا ولكن الجانب الأقل مسحة درامية  
في القصة هو المفضل .
- ٧٥ - ايسخينيس ٢ - ٨٤ .
- ٧٦ - ديموستينيز ٢٢ - ٣٦ الى ٧ وانظر ٢٤ - ١٤٢ وكسنوفون  
Hipparchus ١ - ٨ وايسخينيس ٣ - ٩ بخصوص الخطباء  
ontopes في المجلس .
- ٧٧ - أرسطو Ath. Pol. ٤٣ - ٤ الى ٦ انظر ٣٠ - ٥ بخصوص

- استعمال القرعة فى اختيار جدول الاعمال وقد طبقت نفس  
القواعد على جدول الاعمال فى المجلس ( ديموستينيز ١٩ -  
١٨٥ .
- ٧٨ - ايسخينيس ٢ - ٧٢ .
- ٧٩ - توكيديديس ٦ - ٨ ، ايسخينيس ٢ - ٦٥ - ٦٧ .
- ٨٠ - توكيديديس ٨ - ٧٢ - ١ .
- ٨١ - بلوتارخوس ارسطو ، فيلوخوروس F.G.H. Philochorus  
جزء ٣ ، ٣٢٨ قطعة ٣٠ .
- ٨٢ - ديموستينيز ٥٩ - ٨٩ .
- ٨٣ - ديموستينيز ٢٤ - ٤٥ الى ٦ .
- ٨٤ - ارستوفانيز Acharnians ٢١ - ٢ Eccles. ٣٧٨ الى ٩  
والباحثون Scholiasts والفقهاء Lexicographers ويلاحظ  
ان هذا الشعار قد استعمل فى Acharnian للتعبير عن  
واصبحت روتينية وفيما بعد زيد الاجر « للاجتماع الرئيسى  
κυ και εκκληται ( ارسطو Ath. Pol. ٦٢ - ٢ ) .
- ٨٥ - كسنوفون Mem. ٣ - ٧ - ٦ .
- ٨٦ - انظر ماسبق ص ٣٥ - ٦ .
- ٨٧ - ديموستينيز ١٤ وخصوصا ٢٤ وما بعده .
- ٨٨ - ديموستينيز ١٩ - ٢٩١ .
- ٨٩ - ديموستينيز ١٨ - ١٦٩ الى ٧٠ .
- ٩٠ - السطور ٢٩٥ - ٣١٠ ، ٣٣١ - ٥١ ، ٣٧٢ - ٩ بخصوص  
ايمانات اخرى الى الصلاة واللعنة انظر ديموستينيز ١٨ -  
٢٨٢ ، ١٩ - ٧ الى ٧١ ، ٢٣ - ٩٧ Deinarchus ١ - ٤٧  
الى ٤٨ ، ٢ - ١٧ وبخصوص دعوة المنادى للكلام انظر  
ايسخينيس ١ - ٢٣ .
- ٩١ - Tod. ١ - ٦١ ، ٦٦ ، ٨٤ ب ، ٨٦ ، ٩٦ ، ٢ - ٩٧ .
- ٩٢ - كما فى ١ - ٩٦ و ٢ - ٩٧ .
- ٩٣ - نفس المرجع ١ - ٨٤ ب ، انظر B.S.A. ٤٦ ( ١٩٥١ ) ص  
٢٠٠ بخصوص نص مصحح وشرحه .
- ٩٤ - نفس المرجع ١ - ٨٦ .
- ٩٥ - نفس المرجع ١ - ٤٤ ، ٧٤ .

٩٦ - نفس المرجع ١ - ٤٢ وإن كلمات αὐτικά μάλα ترد أيضا

في S.R.G. ١٠ - ١٤ ، Tod ١ - ٦١ ، ٧٧ ثم ١١٤-٢  
١٢٣ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ثم Syll. ٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٤ في  
كل هذه نجد أن العمل المباشر بواسطة الجمعية أو فيها  
يقترح ، فرضا في الجمعية . وعندما ترد الكلمات في قرار  
للمجلس فهي تشير إلى أن العمل يجب أن يعمل فوراً في  
المجلس أو بواسطة المجلس كما في Tod ١٠٣ و Syll.  
(٣) ٢٢٧ سطور ١٨ ، ٣٠ وأيضا Tod ٢ - ٩٢٧ و ١٣٧  
الذي يبدو وكأنه يرويليفاً اتخذت بالإجماع في  
الجمعية .

٩٧ - نفس المرجع ١ - ٦١ .

٩٨ - نفس المرجع ١ - ٨٤ ب .

٩٩ - كما في Tod ٢ - ١١٤ ، ١٧٤ إلى ٥ ، ١٧٨ ٠٠٠ الخ .

١٠٠ - في Tod ٢ - ١٢٣ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦٨ ،

٢ - ٣ (٢) ٧٠ ، ١٣٤ رغم أن النص هو ، قد تبين للجمعية  
وللشعب وللشعب εδοξε τη βουλή και τῷ δήμῳ فإن القرار  
نفسه يتروى على الكلمات δεδῶχθαι أو εψηφίσθαι بقرينة  
الشعب (τῷ δήμῳ) (وهو ما يدل على أنه بالشكل الذي  
نقش به) قد اقترح في الجمعية وأكثر من ذلك فإن فقرة  
١٢٣ تحتوي على الجملة τελεσθαι τὸν δῆμον πρεσβεῖς

αὐτικά μάλα (= انتخاب الشعب ثلاثة مبعوثين

بسرعة) وفي ١٤٢ ما يشابه ذلك αναγράφαι δὲ αὐτῶν

αὐτὰ δόματα αὐτικά μάλα ἐνάντιον τοῦ δήμου

(سجلت أسماؤهم بسرعة أمام الشعب)

و ١٤٤ و ١٤٦ تستهل بهذه الكلمات μεν τὸν

κῆρυκα αὐτικά μάλα .

(ليبدأ النداء الصلاة حالا) .

Tod ٢-١٠٣ (تحالف مع اترتيا) لا بد وأن يكون الشعب -١٠١

قد أبدع وما كان لينقش مالم يفز بالتأييد ورغم ذلك  
فقد استهل بـ εδοξε τη βουλή ويبدو غير محتمل أيضا أن  
التكريم الذي اقترح عليه في المجلس للاله ديونيسوس في  
سيراكوز (نفس المرجع ١١ - ١٠٨) لم يصنف

- عليه الشعب في IG. ٢ - ٣ ب ٣٢ قرار بدايته  $\epsilon\delta\omicron\lambda\epsilon\tau\eta$   
 τα μεν αλλα καθάπερ της βουλῆς تعديل  $\kappa\acute{\alpha}\theta\alpha\pi\epsilon\rho$  της βουλῆς  
 وعلى ذلك لابد أن يكون قد صدق الشعب عليه .
- 102 - Tod ٢ - ١٣٤ ، ١٦٧ ، ١٨١ .  
 103 - ايسخينس ٢ - ٦٤ ، ٦٨ .  
 104 - Tod ١ - ٩٠ .  
 105 - نفس المرجع ٢ - ١٩٧ .  
 106 - مثلاً في Tod ٢ - ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،  
 ١٤٣ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧٠ .
- 107 - نفس المرجع ٢ - ١٨٩ .  
 108 - I.G. ٢ - ٣ (٢) - ٣٣٦ .  
 109 - Tod ٢ - ١٤٤ .  
 110 - نفس المرجع ٢ - ١١٤ .  
 111 - نفس المرجع ٢ - ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٣ .  
 112 - نفس المرجع ٢ - ١٢٤ - ١٢٦ .
- 113 - ثوكليديس ١ - ٣١ - ٤٤ ، ١٣٩ ، الى ٤٥ ، ٣ - ٣٦ الى  
 ٤٩ ، ٤ - ١٧ الى ٢٢ - ٥ - ٤٤ الى ٦ ، ٦ - ٨ الى ٢٦ .  
 انظر المناقشة الخاصة ببيلوس والتي تنازل فيها نيكياس عن  
 القيادة لكليون Cleon في ٤ - ٢٧ الى ٨ .
- 114 - كسنوفون Hell ١ - ٧ .  
 115 - ايسخينس ٢ - ٦٥ الى ٦٨ .
- 116 - ديموستينز ٥٩ - ٤ انظر ٢٣ - ٩ ، ١٤ بخصوص التوافق  
 التكنيكي للحصول على بروبوليفما مئة لتصويت سريع .
- 117 - ديموستينز ٢١ - ١٦٢ .  
 118 - ديموستينز ٥٩ - ٤ .  
 119 - ديموستينز ١٩ - ٢٨٦ .
- 120 - ديموستينز ١٩ - ٢٣٤ ( انظر ايسخينس ٢ - ١٤٥ الى ٦ )  
 ١٨ - ٢٨ ( انظر ايسخينس ٢ - ٥٥ ) ، ١٨ - ٢٥ ، ١٩ -  
 ١٥٤ انظر أيضاً ايسخينس ٢ - ١٩ .
- 121 - ديموستينز ١٩ - ٣١ .



١٢٢- انظر نصيحة كسنوفون لأخذ قواد الفرسان (  $\text{ἵππαρχος} = \text{en τη βουλή εχειν ρητορας επιτηδεις}$  )  
( = يوجد في الجمعية خطباء لهم نفع ) ( Hipparchicus ٨-١ )

١٢٣- ديموستينيز ٢٤ - ٤٨ •

١٢٤- مثلا Tod ٢ - ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٧٣ بخصوص الاجانب ان  
التعبير في قرار تيسامينوس Tisamenus ( ١ - ٨٤ في  
( Andoc.

εξειναι δέ καί ιδιωται τωι βουλομενωι εισιοντι εις την  
βουλήν συμβουλευειν οτι αν αγαθόν εχηι περι των νόμων

= ( فال مواطن العادي ) الذي يحضر الى الجمعية ولا يناقش  
القانون وصلاحيته ) يجب كما اعتقد ان يؤخذ بمعنى ان  
الأفراد من المواطنين كانوا في هذه المناسبة يشجعون رسميا  
على استعمال حقوقهم • انظر Andoc. ١ - ١١١ ،  
ديموستينيز ١٩ - ١٠ ، ١٧ - ٢٤ ، ١١ - ١١  
πρόσοδος • وقد مرت قرارات كنتيجة لـ πρόσοδος  
وهي عادة تبدأ في القرن الرابع بكلمات مثل ... των  
περι των λεγουσι وفي أغلب الحالات يكون الأشخاص المشار اليهم  
مبعوثين اجانب ( مثلا Tod ٢ - ٢١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ،  
١٣١ ، ١٣٣ ، ٥ الى ١٤٦ ، ٧ ، ١٥٩ ، ١٦٧ ، الى ٨ ،  
١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٩ ) ولكن أحيانا يكونون مواطنين ( I.G.  
٢ - ٣ (٢) - ٧٠ ، ٢٤٣ وربما في Tod ٢ - ١٠٨ ) بما  
في ذلك الكهنة I.G. ٣ - ٢ (٢) ، ٤٧ ، ٤١٠ ) وموظفون  
آخرون ( نفس المرجع ٤٠٣ ) •

١٢٥- ايسخينيس ٣ - ١٢٥ الى ٦ •

١٢٦- يتجلى هذا من الجملة الاخيرة في Tod ١ - ٧٤ :  
 $\eta \delta \epsilon \beta o u l \eta \epsilon \varsigma \tau o n \delta \eta \mu o n \epsilon \chi \epsilon \nu \epsilon \nu \kappa \acute{\epsilon} \tau \omega \epsilon \pi \alpha \nu \alpha \gamma \kappa \epsilon \varsigma$   
( = ضرورة ان تعرض الجمعية على الشعب ) تقرير  
لامبون عن باكورة زيت الالوزينيون ) •

١٢٧- كسنوفون ١ - ٧ - ٧ •

١٢٨- Syll. (٣) ( قرار للشعب يتبدى ،  
περι των ο δημος  
προσέεαξεν τη βουλή προβουλευσασαν εξεπειγκεν  
περι Πυθεον καθ' οτι τιμηθησεται υπο του δημου )

- ( = اقترح الشعب في الجمعية بالنسبة لهم تقريراً منح كل ما يخص ييثون من تكريم بواسطة الشعب ) ٢٠٤  
( وهي التي تأتي بالاجراء كاملاً ، الاقتراح الاصل في الجمعية يقدمه تليماخوس Telemachus من اخارناى Acharnae B. البروبوليفيا وقد اقترحها زميل له من رجال قريته ( ديم ) يدعى كيفيسودوتوس ، ثم IC القرار الاخير للشعب مقدم من تليماخوس H. A. Telemachus بروبوليفيا ثانية بعد ذلك أسفرت عن II.B قرار ثاني )
- ١٢٩- Tod ٢ - ١٥٤ ( هنا فقط سجل الاقتراح الاصل المتقدم في الجمعية وقد افترض كما يبدو ان المجلس والجمعية قد ايداه كل في حينه )
- ١٣٠- ارستو Ath. Pol. ٤٣ - ٦ .
- ١٣١- ايسخينس ٣ - ٣٨ .
- ١٣٢- ديموستينز ٢٤ - ١٧ - وما بعده انظر ٢٠ - ٨١ وما بعده وبخصوص عدد المشرعين νομοθέται انظر ٢٤ - ٢٧ ( وفي ٨ - ١٠١ ) : في Andoc. ١ - ٨٤ يبلغ عددهم ٥٠٠ نقط ( وزيادة على ذلك المجلس ) وكانوا ينتخبون بواسطة الديم ورغم عين الشمس ( ديموستينز ٢٤ - ٢١ ) فقد اتبع النوميثناى لوائح الجمعية وكان يرأسهم رؤساء προεδροι واحد الابستاتيس ἐπιστάτης ( ٣ ) Syll. ٢٠ ، ٢٢٦ ثم Hesperia ٢١ ( ١٩٥٢ ) ص ٣٥٥ .
- ١٣٣- Andoc. ١ - ٨١ - وما بعده الذي ناقشه هاريسون Harrison في J.H.S. ١٩٥٥ ص ٢٢ وما بعده .
- ١٣٤- ١ - ٤٠ قارن عملية التشريع νομοθεσία تتطلب في القرن الرابع مبلغاً سنوياً قدره ٣٠ دراخمة لضحية الامفياروس .
- ١٣٥- Tod ١ - ٥١ قارن النوميثيسيا νομοθεσία المتطلبية لتغيير التواعد الخاصة بالفائض ( ديموستينز ٣ - ١٠ الى ١١ )
- ١٣٦- Tod ٧٤ - قارن التشريعات لنفس الموضوع في ٣٥٣/٣٥٢ . ( ٣ ) Syll. ٢٠٠ .
- ١٣٧- SEG. ١٠ - ١٤ أشهر هيئة للكتاب συγγραφεὶς بالطبع هيئة ٤١١ ( ثوكيديدس ٨ - ٦٧ - ١ ، ارستو Ath. Pol. ٢٩ - ٢ ) .

- ١٣٨- انظر ماسبق ص ٥١ .
- ١٣٩- انظر Harrison في J.H.S. ١٩٥٥ ص ٢٢ وما بعده .
- ١٤٠- Syll. (٣) ٢٢٦ .
- ١٤١- ديومستينز ٢٤ - ٣٣ .
- ١٤٢- Andoc. ١ - ١٧ : كان واضحا اعتباره كحصن للدستور  
في ٤١١ ، ثوكيديدس ٨ - ٦٧ - ٢ ، ارسطو Ath. Pol.  
٢٩ - ٤ .
- ١٤٣- من الجائز ان كان واحدا من سبل الحماية التي حل محلها  
في ٤٦١ سجن المدينة η της πολιτείας φυλακή  
الخاص بالاريوباجوس ( ارسطو Ath. Pol. ٢٥ = ٢ ) .
- ١٤٤- ديومستينز ٢٤ - ٩ ( ١٠٠٠ ) Deinarchus في ديومستينز  
١٠٩ ( ١٥٠٠ ) ليسياس ١٣ - ٣٥ ( ٢٠٠٠ ) دينارخوس  
في ديومستينز ٥٢ ( ٢٥٠٠ ) . في Andoc. ١ - ١٧  
يبدو ان كل هيئة المحلفين البالغة ٦٠٠٠ محلف قد تشكلت  
منها المحكمة .
- ١٤٥- ارسطو Ath. Pol. ٢٤ - ٣ ، ارستوفانيس Wasps  
٦٦١ ( ٦٠٠ ) ، ارسطو Ath. Pol. ٢٧ - ٤ ( القرعة )
- ١٤٦- ارسطو Ath. Pol. ٦٣ - ٣ انظر ٧ - ٣ .
- ١٤٧- ارستوفانيز الزناير ٦٠٥ وما بعده بخصوص الاجر : وقد  
مثل المحلفين كورس من الزناير المستين χδρος νεοδντων  
σφηκων ثم انظر الفرسان ω γεροντες ηλιασται
- ومجدفين سابقين في الاسطول ( انظر الزناير ٢٣١ ) ويعتبر  
الاوليجارخي العجوز المحلفين رجلا من الشعب ( كستوفون )  
Ath. Pol. ١ - ١٦ الى ١٨ ) وعلق ارسطو بان ادخال  
مبدأ الاجر انما يعني ان الرجال العاديين قد وضعوا كمحلفين  
اكثر من الطبقات المحترمة ( ارسطو Ath. Pol. ٢٧ - ٤ ) .
- ١٤٨- انظر ماسبق ص ١٩ - ٣٦ - ٧ .
- ١٤٩- ثوكيديدس ٦ - ٨ ، ٢ - ٢٦ ، ١ وبخصوص الرؤساء  
الآخرين انظر Tod ١ - ٤٤ ( مؤسس المستعمرة )  
وبخصوص الميموثين Andoc. ٣ - ٣٣ ،  
αυτοκράτορας γαρ πεμφθηναι εις Λακεδαιμονα  
( = ) διὰ τουθ' ινα μη παλιν επαναφερωμεν

الرئيس ( رئيس المستعمرة ) الى لاكيدايмона على ألا يعود ثانية ( وخصوص المجلس Tod ١ - ٥١ ، SEG. ١٠ - ٦٤ ، ١ ، ٨٤ ، وانظر ديومستينيز ١٩ - ١٥٤ ، Andoc. ١ - ٨٤ .

- ١٥٠ - ثوكيديديس ٤ - ٦٦ ، ٧٦ .  
 ١٥١ - ثوكيديديس ١١٨٤ - ١٤ وانظر SEG. ١٠ - ٨٤ .  
 ١٥٢ - SEG. (٣) ١ - ٨٦ .  
 ١٥٣ - Syll. (٣) ١٣٢ .  
 ١٥٤ - Tod ١ - ٦١ سطر ٥٥ وانظر ارسطو Ath. Pol. ٣٠ - ٥ .  
 ١٥٥ - IG ٣ - ٢ ( ٢ ) ، ١٠٨ ، Tod ٢ - ١٤٣ .  
 ١٥٦ - ثوكيديديس ٦ - ٢٥ - ١ .  
 ١٥٧ - ثوكيديديس ٦ - ٤٣ - ٢ ، ٤٤ - ٣ - ٤٥ ، ٥٢ - ٢ .  
 ١٥٨ - ثوكيديديس ١ - ١١٦ ، ١ ، ٢ - ١٣ - ١ .  
 ١٥٩ - لقد عرضت الادلة كاملة في

C. Hignett ; A History of Athenian Constitution

التفصيل ١١ ص ٣٤٧ - ٥٦ . اننى مدير لمستر M. Lewis  
 لاضافة ٤٢٦ المحتملة الى الكشف .

١٦٠ - ديومستينيز ١٨ - ١٤٩ οὗτος πρόβληθεις πύλᾳνος οὗτος καὶ τοῖων ἡ τεταόων χειροτονησαντων αὐτον ανερωθη.  
 285, ο δημος ... ου σε εχειροτονησε προβληθέντα

( = لقد عين ايسخينيس للتمثيل فى ثروميلاى فرغت ثلاث أو أربع أيدي ثم أعلن انتخابه ) . ايسخينيس ٢ - ١٨ ψηφισμα εγραψεν ὁ Φιλοκράτης ἐλέσθαι πρέσβεις πρὸς Φίλιππον ἀνδρας δέκα ... χειροτονουμένων δέ των δέκα πομπευτων ἐγω μὲν προσβληθην υπο Ναυσικλέους, Δημοσθενους δ' ὑπ' αὐτου Φιλοκράτους.

( = اقترح فيلوكراتس انتخاب عشرة رجال كسفراء ينذهبون الى فيليب وقد انتخبت انا مع هؤلاء العشرة بواسطة ناوسيكلس وديومستينيز وأيضاً بواسطة فيلوكراتس نفسه ) انظر ديومستينيز ٢١ - ١٥ ، ، ٢٠٠ انظر ارسطو Ath. Pol. ٤٤ - ٤ بخصوص البربوليفما للانتخابات .

١٦١ - ارسطو Ath. Pol. ٢٢ - ٢ ، ٦١ - ١ ان التعين حسب القبال قد يكون مماثلاً للجراء الخاص بتعين الخورجى

- ١٦٢ - *Choregoi* (ارسطو - *Ath. Pol.* ٥٦ - ٣ ،  
 ديوموستينيز ٢١ - ١٣ ) وكانت الديم تمثل أحيانا في  
 المجلس بأعضاء من ديم آخر انظر ما سبق ملاحظة ( ٦٩ )  
 عن طريق اجراء مماثل .  
 ١٦٣ - *Thukydides* ٢ - ٢٢ - ١ .  
 ١٦٤ - *Thukydides* ٢ - ٦٥ - ٨ .  
 ١٦٥ - *Thukydides* ٢ - ٥٩ - ٢ .  
 ١٦٦ - *Thukydides* ٤ - ٢٦ .  
 ١٦٧ - *Demades* ٩ .  
 ١٦٨ - *Hypereides* هيبيريدس ١ - ٢٤ الى ٢٥ وانظر ديوموستينيز  
 ٥٨ - ٣٥ .  
 ١٦٩ - *Ath. Pol.* ٤٣ - ١ .  
 ١٧٠ - *Isokrates* ٣ - ٢٥ .  
 ١٧١ - ان لقبه بالضبط غير معروف . يقول هيبيريدس *Hypereides*  
 انه « عين على الإدارة المالية » *ταχθεὶς ἐπὶ τῇ διοίκησει τῶν χρημάτων*  
 قطعة رقم ١٨ - قطعة حجر صغيرة بقى عليها جزء  
 من نص ) ، وان الشعب قد اختاره مشرفا على الإدارة المالية  
 العامة = *ἐπὶ τὴν διοίκησιν τῶν αὐτοῦ ἄρισσαν ταμίαν*  
 ويقول ديوموستينيز ( في الخطاب رقم ٣ - ٢ *Epistolae III* )  
 انه « شغل منصبا في الإدارة المالية بالحكومة » *αὐτὸν ἐν*  
*τῷ περὶ τὴν διοίκησιν μέρει τάξας τῆς πολιτείας*  
 وفي قرارهمشم في (بلوتارخوس) *Mor. 852 A = Vit. X. Or.*  
 نصب أميناً على الدخل العام  
*τῆς κοινῆς προσόδου ταμίαν*.  
 ١٧٢ - *Ath. Pol.* ٤٧ - ٢ انظر ٤٩ - ٣ .  
 ١٧٣ - *Isokrates* ٣ - ٣٥ .  
 ١٧٤ - ديودوروس ( ١٦ - ٨٨ ) يتكلم عنه فيقول انه استحق  
 الثناء لشرافه « على إدارة دخل المدينة العام » *τὰς προσόδους*  
*διοικησας πολέως* لمدة ١٢ سنة ، والقرار المذكور في  
 ملاحظة ( ١٧١ ) يقول انه كان « مشرفا على المالية في المدينة »

ثلاث فترات كل فترة خمس سنوات « της κοινής  
προσοδου ταμίας τη πάλαι ἐπὶ τρεῖς πενταετηρίδας  
Μοε. ولكن عند ( بلوتارخوس - حياة ليكوارجوس  
١٨٤١ ب ) فسر ذلك على أنه شغل المنصب فعلا لفترة اربع  
سنوات فقط .

- ١٧٥- ديموستينيز ٣ - ٣٠ .
- ١٧٦- نفس المرجع ٢٢ - ٣٧ .
- ١٧٧- نفس المرجع ٥٨ - ٣٩ الى ٤٠ .
- ١٧٨- انظر ماسبق ص ٢٣ وما بعده .
- ١٧٩- ديموستينيز ٢ - ٢٩ ، ١٣ - ٢٠ انظر ايسخينس ٣ - ٧
- ١٨٠- انظر R. Scaley في JHS. ١٩٥٥ ص ٧٤ - ٨١ .
- ١٨١- اوسطو Ath. Pol. ١٨ .
- ١٨٢- ديموستينيز ٢١ - ٢٠٨ وما بعده .
- ١٨٣- Hell. Oxy. ١ - ٢ الى ٣ .
- ١٨٤- ديودوروس ١٨ - ١٠ .
- ١٨٥- ارستوقانيز Eccl. ١٩٧ الى ٨ .
- ١٨٦- Deinarchus في ديموستينيز ٧٢ .
- ١٨٧| افلاطون Protagoras ٣١٩ ب - ٣٢٣ | المذكورة في ص  
٤٦ - ٧ فيما سبق .
- ١٨٨- كسنوفون Mem. ٣ - ٦ .

٦

عمد سكان أئينا  
أثناء حرب البلوونيز

---





## التنبيل

عدد سكان أثينا من المواطنين أثناء

حرب البلوونيز

● ● في الربع الأول من القرن الخامس بلغ عدد الشبان المذكور من المواطنين في أثينا كما يظهر من البيانات الضئيلة غير الدقيقة حوالي ٣٠ ألف من بينهم حوالي ١٠ آلاف كانوا من الهوليتاي واعني ضمننا بهذا التعبير « الفرسان » ( ينظر ص ٨ فيما سبق ) ما لم أشر إلى غير ذلك. لدينا عن الفترة بين الحرب الفارسية وحرب البلوونيز رقم واحد ليس إلا ، وحتى هذا ليس على فئمة كبيرة . لقد أعد الاثينيون لمعركة تناجرا ( ٤٥٨ أو ٤٥٧ ) جيشا من الهوليتاي تعداد ١٤ ألف ، كانوا هم أنفسهم قوامه بكامل قوتهم πανδημει ومعهم ألف من أرجوس وحلفاء آخرين ( ثوكيديدس ، ١ - ١٠٧ ) وفي هذا الوقت كان بعض الهوليتاي الأثينيين ، ربما لم يكونوا كثيرين ، يعملون في أماكن أخرى في إيجينا ومصر وتدل هذه الأرقام على أن قوة الهوليتاي الأثينيين قد زادت بعض الشيء ربما بنسبة ٢٥٪ زيادة على العشرة آلاف .

ويعطينا ثوكيديدس ( ١٣٢ إلى ٨ ) تعدادا كاملا للهوليتاي من ٤٣١ فقد ذكر بركليس الشعب « لقد كان يوجد ١٣ ألف هوليتاي بخلاف لا ١٦ ألف المكلفون بحراسة الحصون وعلى الأسوار فمثل هذا العدد اضطلع أول الأمر بالحراسة إذا ما فكر علو في الغزو ، وكانوا من أكبر المواطنين وأصغرهم وجميع الهوليتاي من المتيكى ، فقد بلغ طول سور الفاليريون ٢٥ ستادا . . . » وبعضى ثوكيديدس في إعطاء وصف تفصيلي فيبين أن الأسوار التي كان ينبغي حراستها بلغت في مجموعها ٤٨ ستادا

( ما يزيد عن ١٦ ميلا ) ثم يذكر الـ ١٢٠٠٠ فارس بما فيهم النبالة الراكبين وألف منهم فقط هم الذين يكونون الفرسان القعليين مأخوذون من تعداد الطبقات العليا ويضافون إلى مجموع الهوبليتاي .

هذه أرقام مهولة وقد جرت محاولات عدة لفحصها فأخطأ بعضهم في تفسير كلمات ثوكيديس بأن جعل ١٦ ألف يشملون الـ ٣٤٠٠٠ ( Delbrück, Geschichte der Griegakunst, جزء واحد ص ١٥ - ٣٤ ) وعدل البعض النص إما بتخفيض العدد من ١٦ ألف إلى ستة آلاف ( Beloch ; Klio H905 ) الجزء الخامس ص ٣٥٦ - ٧٤ ) ثم Busolt, Griechische Geschichte والثالث ٢ ص ٨٧٨ - ٨٨ ) ثم لنفس المؤلف Griechische Staatskunde الثاني ص ٧٦٤ - ٧ ) أو بإضافة المستعمرين إلى المتيكى حتى يبلغوا ١٦ ألفا ص ٦٠ - ٦٦ ) ولما كانت لغة ثوكيديس واضحة ولا يمكن رفض الأرقام على أنها خطأ في النص فرقم ١٣ ألف كجيش للميدان أكده ثوكيديس نفسه في فقرة متأخرة ( ٣١ ٢ - ١ ) حيث يذكر أن عشرة آلاف من الهوبليتاي الأثينيين قد اشتركوا في غزو ميجارا بينما كان ثلاثة آلاف في بوتيديا فضلا عن أن ديودوروس ( يعني : Ephorus ) ، يعطي نفس هذا العدد الضخم مقسما إلى ١٣ ألف هوبليتاي وأكثر من ١٧ ألف فرق حامية وميتكى ( ديودوروس ١٢ - ٤٠ ) .

وتثير الأرقام مشكلتين أساسيتين : الأولى هي عدم التقارب الظاهر بين جيش الميدان الذي يضم فرق العاملين بالخدمة بأعمارهم المختلفة وجيش الدفاع الذي يتألف من أكبر وأصغر المجندين سنا ومعهم المتيكى والمشكلة الثانية أن هذا العدد كان كبيرا ومتزايدا جدا إذا ما قورن بالأرقام السابقة واللاحقة وهناك أيضا مشكلة صغيرة ثالثة تتمثل في النسبة بين عدد الموتى ، بسبب الوفاة من بين الفرسان وبين الهوبليتاي .

وهناك تفسير واحدا للمشكلة الأولى وهو ما قاله الأستاذ جوم ص ١٤٢ - ١٥١ وكرره في Population of Athens ص ٤ - ٥ ، ويفترض جوم Gomme وجود كثير من الرجال بين الفرق العاملة في

مختلف الأعمار ، ( التي يعتبرها ما بين ٢٠ - ٤٩ سنة ) ، ممن كانوا غير لائقين للعمل في جيش الميدان ولكنهم يصلحون للعمل في الحفريات وأن هؤلاء الرجال أخرجوا مع أصغر الفرق منا (١٨ - ١٩ سنة) وأكبرهم سنا ( ٥٠ - ٥٩ ) .

وهناك اعتراضات جوهرية على هذه النظرية ، فهي ؛ أولاً تخالف ما قاله ثوكيديدس ثم أنها مجرد استنباط لا يدعمه أى دليل . لقد تبين الأثينيون من هم غير اللائقين αδυνατοι والمرجح أنهم أضعفوا جميعاً ، فقد كان جلياً أن مثل هؤلاء الرجال لا يليقون للقتال مطلقاً فهم إما عرج مثل عميل ليسياس في ( Oration ٢٤ ) ، أو أعمى كعم تيارخوس في ( أيسخينيس ١٠٢ - ٤ ) ويمكن أن يعنى المرء أيضاً في مناسبات معينة إذا ما كان مريضاً وقت الحرب مثل الاصبرطين الذين أحيلوا إلى التقاعد من ثيروموبيلاي لأنهما أصيبا بمرض في عينيهما ( هيرودوت ٧ - ٢٢٩ ) ولم يعرف مثيلاً لهذه الحالة كذلك في أثينا ولكن نستطيع أن نفترض أنه في مثل هذه الحالات كان على المرء أن يرسل اعتذار مكتوباً εξωμοσία تدعمه شهادة طبية مثلما فعل أيسخينيس عندما أراد أن يتنحى عن مهمة كلف بها ( ديموستينز ١٩ - ١٢٤ ) . وقد أدرك الأثينيون أيضاً ان الخدمة في الفرمان تتطلب مستوى خاصاً من اللياقة البدنية وأن العاملين بها أو المرشحون لها يستطيعون استبعاد اسماءهم من القائمة بتقديم شهادة تثبت علم صلاحيتهم البدنية للخدمة في سلاح الفرسان ( أرسطو Ath. Pol. ٤٩ - ٢ ) ( ثم أنظر كسنوفون Hipparch. ٩ - ٥ ) ، وبالتالي يعدون في عداد الهوليتاي ما لم يثبت عجزهم التام . ولم يخصص للهوليتاي إلا سجل واحد καταλογος ومن هنا استعملت الكلمة في المفرد دائماً كما في ( ثوكيديدس ٦ - ٤٣ ، ٧ ، ١٧ ، ٢ ثم ٨ - ٢٤ - ٢ أنظر كسنوفون Mem. ٣ - ٤ - ١ ثم ديموستينز ١٣ - ٤ - ١ ثم ديموستينز ١٣ - ١٤ ) ( υπερ τόν κατάλογον ) وفسرها بولوكس ( Pollux ٢ - ١١ بأنها تعنى أكثر من ٦٠ ، أما الجمع καταλογος التي وردت في ( ثوكيديدس ٦ - ٢٦ ، ٢ - ٣١ ، ٣ ) فلها معنى

مختلف أى استدعاء مختار من هذا السجل الفريد. لقد كان الرجال يدرجون في فرق حسب السن بلغت ٤٢ ابتداء من من ١٨ إلى ٥٩ (أرسطو Ath. Pol. ٥٣-٤) والاستدعاء مالم يكن اختيارا (Ev tols μερσσιν) يصبح حسب فرق السن Ev tols επωνυμοις أرسطو Ath. Pol. ٥٣-٧ وإيسخينس ٢-١٦٨ وانظر لىساس ١٤-٦ ولم يذكر على الإطلاق لاقى أثينا أو غيرها من العالم القديم أن قامت الصلاحية للخدمة العاملة أو الدفاعية على مقياس آخر سوى السن .

ولندع هذه النظرية جانبا ولنفحص الحقائق من جديد . ان كتابات ثوكيديدس تشير إلى أنه بسبب متطلبات الدفاع الضخمة التى لم يسبق لها مثيل زيد خلال هذه السنوات عدد الرجال الذين يعملون فيها ، وهذا يشير ثانية إلى أن قواعد استخدام الأكبر والأصغر سنا والميتكى لم تكن جامدة بل كانت قابلة لأن تتلائم والظروف ، ففيها يخص الأصغر سنا فلانزاع على الوضع ، فالملقود ان الذين فى من ١٨ و ١٩ يمثلون الشباب « Ephebes » ولكن هناك مجال للشك فيما يخص الأكبر سنا فالعتاد ذكره دائما اعتمادا على قول ليكورجوس (٣٩ C. Leocratem-٤٠) أنهم كانوا من فئات سن ٥٠-٥٩ سنقول لكن هذه الفقرة تثبت فقط أنه فى معركة خيرونيا Chaeronea التى كانت ضرورة قصوى استدعى كل الرجال حتى الخمسين وبذلك ترك الدفاع عن المدينة لمن هم فوق الخمسين بينما فى حملة ثيرموبيلاى فى ٣٤٧ تقرر تعبئة الرجال حتى سن الأربعين فقط (إيسخينس ٢ ١٣٣ ، وتذكر بعض المخطوطات ، سن ٣٠) وبالمثل فى الحرب الالامية وديووروس ١٨-١٠ . وتشير رواية فى بلوتارخوس Phocion (القصل ٢٤) إلى انه كان مقرضا أن يستدعى الرجال للخدمة العامة حتى سن الستين . وفى الواقع تبدل الدلائل على أنه لم يكن هناك من معين للخدمة العاملة وان الاستدعاء كان يجرى حسب احتياجات الوضع ففى ٤٣١ ربما كان من العشرين إلى حوالى ٣٩ قد خصص للميدان كما حدث فى الحرب الالامية بينما نيط بمن هم فى الأربعين إلى حوالى ٥٩ (ومعهم ١٨ إلى حوالى ١٩) بالدفاع المحلي .

وقد ذكر أيضا بصفة عامة أن الميتكى كانوا يستدعون عادة للدفاع الداخلى

فقط إلا أن هذه النظرية لا تعتمد إلا على هذه الفقرة وحدها ، فبكل تأكيد استخدم المتيكى بانتظام في الخلعة الخارجية في القرن الرابع كما يبدو من اقتراح كستوفون بأفانهم من العمل كهوبليتاي (De Vecte ٢ - ٢ - ٥) . وفي القرن الخامس استدعوا لدبليوم (ثوكيديدس ٤ - ٩٠ - ١) كما استخدم ٣٠٠٠ منهم في هذه السنة بالذات في ميجاريد (ثوكيديدس ٣ - ٣١ - ٢) والذي يبدو من حيث المبدأ والفعل ، أن كان المتيكى مسئولين عن الخلعة الخارجية وأن الإحفاظ بهم من أجل الدفاع الداخلي كان أمراً استثنائياً كما حدث في ٤٣١ .

وليس لدينا مصادر عن عدد الهوبليتاي ، من المستوطنين إلى جانب المتيكى كما أشار جوم Gomme فليس من الصواب افتراض أن الـ ٣٠٠٠ الذين دخلوا في ميجاريد يمثلون العدد الكلى لهم كهوبليتاي أوسحق يمثلون كل من يعملون في الخلعة العاملة في مختلف صفوف الأعمار .. وليس محض اتفاق أن استدعى ٣٠٠٠ من المتيكى في الوقت الذى احتجز فيه ٣٠٠٠ في بوتيديا (ثوكيديدس ٢ - ٣١ - ٢) لقد عيى هذا العدد الوغير من المتيكى فقط لمعركة ميجاريد وذلك في سبيل جعل الجيش الغازي في كامل قوته . وبصفة عامة يمكن القول أن عدد المتيكى من الهوبليتاي كان أقصاه ٣٠٠٠ . وبلغ بعد قرن في عهد ديمتريوس فاليرون عشرة آلاف أى نصف عدد المواطنين تقريباً البالغ عددهم ٣١ ألف ( أثيناىوس Athenaeus ٦ - ٢ - ٢٧٢ ) ومن المحتمل أنه في ٤٣١ عندما كانت أثينا أعظم ازدهاراً كان العدد أكبر على نحو ملحوظ مع زيادة نسبة الهوبليتاي .

لقد نوقش فيما سبق ص ( ٨٢ - ٨٣ ) احتمال الاعتقاد بأن توزيع السكان الاثينيين حسب السن كان مماثلاً لذلك الذى أحاطه السيد أ.ر. بيرن Burn لمناطق مختلفة من الإمبراطورية الرومانية . وبناء على هذا الافتراض فإذا ما كان الـ ١٤٠٠٠ ( أى فرق الهوبليتاي في جيش الميدان والفرسان ) يمثلون فرق اللين بلغت أعمارهم من ٢٠ - ٣٩ سنة فسيبلغ

عدد من هم في الأربعين إلى ٥٩ تقريبا الى ما يقل قليلا عن نصف هذا العدد أى أقل من ٧٠٠٠ ، بينما يزيد عدد الذين يمثلون مجموعتي الشباب الكبيرتين على ٢٠٠٠ فضلا عن ٩٠٠٠ مواطن في جيش الحماية . ويبقى أماننا ٧٠٠٠ من المتيكي كهوليتاي وهو ما يبدو معقولا وبذلك يكون المجموع الكلى للمواطنين الذين في سن التجنيد والصالحين لفرق هويليتاي ٢٣٠٠٠ أو ٢١٠٠٠ إذا استبعدنا فرق الشباب .

وفي هذه المرحلة من الأفضل أن نتناول في هذه الآونة المشكلة الثالثة بذكر ثوكيديديس ( ٣٢ - ٨٧ - ٣ ) أنه في عام ٤٢٧ « مات مالا يقل عن ٤٤٠٠ من فرق *ex tōv tēdēv* الهوليتاي العاملة و ٣٠٠ من الفرسان ( نتيجة للوباء الذى تفشى من ٤٣٠ إلى ٤٢٧ ) ، وعدد لا يحصى من بقية المواطنين . وقد نوقش إذا ما كان الهوليتاي بالكثرة التى نفي عنها الأرقام التى ذكرها ثوكيديديس ( ٢٢٠٠٠ متضمنين فيما بينهم الاغيب ( الشباب ) حسب تقديري ، فان نسبة الموت بينهم ( ٢٠ ٪ ) تكون منخفضة تماما إذا ما قورنت بالنسبة بين الفرسان ( ٣٠ ٪ ) لاسيما أن الأخيرين وكلهم من الشبان كان متظراً أن يكونوا أقل معاناة وقد اجتهد جوم *Gomme* لحل هذا الاشكال بأن افترض أن عبارة ( هوليتاي من الفرق ) إنما تعنى جيش الميدان البالغ ١٣ ألفاً (معطياً نسبة ٣٤ ٪ للموتى) ولكن ذلك لا يبدو منطقياً فمن المؤكد أن كل الهوليتان ( مع احتمال استثناء الاغيب أى الشباب ) قد أدخلوا في فرق القبائل ( *tēdēv* ) والمقارنة بين العدد الفعلى المقدر للهوليتاي والفرسان « والعدد الذى لاحصر له » فيما يخص بقية السكان ، يدل على أن ثوكيديديس كان يعالج الأمر من جهة طبقات المواطنين الذين وجد لهم سجلا محفوظا ( أى الهوليتاي والفرسان ) والثقتى الذين لم يدرجوا حتى في هذه الآونة في أية قائمة جامعة ، ومن هنا لم يسجل عدد الموتى من بينهم فعبارة « من الفرق » محتمل أنها أضيفت لاستبعاد الشباب أو بالأحرى الشيتيس ، الذين أعلنوا كهوليتاي للخدمة في الأسطول ، وبذلك يستلزم الأخذ بنسبة ٢٠ ٪ للموتى من الهوليتاي :

ولكن المناقشة كلها واهية تملأ فتبل كل شيء نحن لا نعرف فيها إذا كانت الوفرة أكثر بين المسنين أم الشباب ثم أن ١٠٠٠ من الفرسان يعتبر مثلاً أصغر من أن نقيس عليه المتوسط . فقد تكون الفيالق لأسباب عارضة أكثر معاناة ، ويحدثنا ثوكيديدس ( ٢-٥٨-٣ ) بأن جيش هاجنون Hagnon من الهوليتاي قد فقد ١٠٥٠ رجلاً من ٤٠٠٠ ( ٢٦٪ ) في أربعين يوماً وربما أن فيالق الفرسان التي كانت مكلفة بالخدمة المستمرة خلال هذه الفترة قد عانت من مثل هذا الوباء الحاد كذلك .

فإذا مرجعنا إلى المشكلة الثانية فإن عدد الهوليتاي سيتضاعف تقريباً في الخمسين سنة التالية للحرب الفارسية وذلك إذا ما كان صواباً تفسيرى للأرقام التي أوردها ثوكيديدس . هذه الزيادة ملحوظة ولكن ليست بالمستحيلة ، ولما كان نظام الهوليتاي يقوم على القيمة للقدرة للممتلكات الفرد ( انظر ص. ١٤٢ ملاحظة ٥٠ ) ، فهذا يعني بالضرورة زيادة مماثلة في توزيع الثروة وفق التقدير التقليدي ، وبداية ربما كان ذلك محتملاً في أثينا في منتصف القرن الخامس ، فقد كان اليتس يكسبون كثيراً من خلسة الدولة ( أساساً كمجدين ) ومن العمل في الصناعة التي كانت مزدهرة ، وبصفة خاصة في الحطة الكبيرة للأعمال العامة ، واستطاع البعض أن يملك ما يكفي من العبيد أو العقار ( لأن يصبح من الهوليتاي ) .

ومحتمل ان كان إلى جانب هذه الزيادة الحقة في الثروة زيادة مصطنعة ناجمة عن الميل إلى التضخم . وابتداء من ٤٨٣ كانت مناجم لاوريوم تنتج كميات هائلة من الفضة ، ومنذ إقامة حلف ديولوس وبنوع خاص منذ ٤٤٩ عندما أخذ في صرف أرصدة الاحتياطي على الأعمال العامة فإن مبالغ كبيرة من الضرائب التقليدية تسربت إلى الاقتصاد الائتني ، وكان لا بد وأن ترتفع الأسعار ، ويؤيد ارتفاع الأسعار دليل بين أيدينا ، ففي قانون وضعه سولون جعل قيمة الميدين ( كيل القمح ) تساوي دراهمة ( بلوتارخوس ٢٣-٣ ) ، ولكن ما من سبب لدينا يفسر ارتفاع الأسعار في القرن التالي ففي بداية القرن الرابع إذا ما أخذنا بمحمل الجدل إشارة في ارستوفانيز ( Bccl. ٥٤٧-٨ ) إلى أن ميدين القمح كان يساوي ثلاث دراهمات .

ولا شك أن تقييم الأشياء كان ينضج للأسعار كما ولا بد أن أدت إعادة تقييم  
الممتلكات إلى ضم بعض التيس إلى طبقة الهوليتاى وهو ما يلدو إلى القول  
بأن ملاحظات (أرسطو ٥١٠ ١٣٠٦ ب) لابد وأن لا يستها أزمة يسر  
ورخاء .

هذان العاملان أى الزيادة الحقيقية فى قيم الثروة الشخصية والعقارية  
والزيادة الواضحة فى قيمة الأملاك كلها بما فيها الأرض لابد وأن أدتا إلى  
زيادة عدد الهوليتاى ولكن يصعب أن نعتقد أنهما وحدهما أمكنهما مضاعفة  
العدد ولا بد أيضا أن امتلك الكثير من التيس أراضى . ولا يغير من  
النتيجة فى شىء إعادة توزيع الأراضى فى أتیکا ، مالم تكن قد فتت  
ملكيات كبيرة وهو مالا ينض عليه أدنى دليل ، فكان لابد إذن من  
الحصول على الأرض فى الخارج وذلك عن طريق الامتلاك الشخصى أو  
يفعل الدولة .

وقد أغفل الاحتمال الأول بشكل يدعو إلى العجب وجاء فى ميثاق الحلف  
الأثينى الثانى ( Tod ٢-١٢٣ ) عبارة فسرت دائما على أنها ضمان ضد  
الاقطاعات ( الكليروخيات ) الأثينية . ولكن إذا كان هذا هو المقصود  
تكون قد صيغت على نحو غريب : « انه منلرأسه نالوسينيكوس Nausinicus  
أصبح غير قانونى لأى أثينى أن يمتلك بيتا أو أرضا فى ولايات الحلفاء ،  
خاصا كان ذلك أو علما ، عن طريق الشراء أو الرهن أو أى شكل كان »  
فلا شك أن كلمة «علاء» كان يقصد بها الإقطاعات ولكن أنشئ ما كان يخشاه  
حلفاء أثينا الأقوياء هو الشراء الخاص أو الرهن وهذا يومية إلى أن الكثير من  
الأثينيين فى وقت الحلف الدلى استغلوا مركزهم البارز بالادعاء بحقهم فى  
امتلاك الأراضى ( γης ἔγκλησις ) فى ولايات الحلفاء .

إلا أنه قد يراودنا الشك فيما إذا كان امتلاك المواطنين الأثينيين الخاص  
للأراضى فى الخارج قد أثر كثيرا فى عدد الهوليتاى ، لأن معظم الشراة أو  
أصحاب الرهونات كان لابد وأن يكونوا من اليسورين الذين هم بالفعل  
ضمن طبقة الهوليتاى ؛ وهذا يجرنا إلى مسألة الاقطاعات والمستمرات ، وقد



نوقش هنا الأمر بما فيه الكفاية في The Athenian Tribute Lists III  
ص ٢٨٢ — ٢٩٧ وهي فقرة أدين لها بالكثير .

وفي النصوص مثل (IG. ١ (٢) — ١٤٠) والمصادر الأدبية على السواء فرق  
( وإن كان غالبا ما أضخم في الأخيرة وخاصة المصادر الثانوية المتأخرة ) بين  
المستعمرات ἀποικισαί والمستعمرين ἀποικοί ( وأحيانا يسمون  
ἐποικοί عندما تكون الإشارة إلى بدء تهجيرهم ) من جهة وكذلك بين  
( الانقطاعيات κληρουχισαί ) وأصحاب الأنصبة κληρουχοί من  
جهة أخرى . ومن النادر وجود أى دليل من القرن الخامس يكشف عن مغزى هذه  
التفرقة ولكن قيلسا على طبيعة اليونانيين العامة فمن الممكن افتراض أن المستعمرة  
كانت من الناحية الفنية على الأقل ولاية مستقلة ، وإن المستعمرين لم يعد  
ينظر إليهم كمواطنين أثينيين بل أصبحوا مواطنين للمستعمرة ، أما بالنسبة لأصحاب  
الانقطاعات فمن المؤكد أنهم ظلوا في القرن الرابع مواطنين أثينيين وفي الامكان  
افتراض أنهم انتهجوا نفس الوضع في القرن الخامس .

تأسيس مستعمرة يعنى اذن تقليل عدد المواطنين الاثينيين وإن كان  
لا يستوجب انقاص عدد الهوليتاى الاثينيين لأن أغلبية المستوطنين كانوا من  
الثيتس على الأرجح والتعديل الذى أجرى على القرار الخاص بتأسيس مستعمرة  
بريا Brea « يعنى أن يكون مستعمرو بريا من الثيتس والزفجيتاى  
Zeuxtrai ( ١ — ٤٤ — Tod ) وقد يمكن تأويله كما اقترح على  
De Ste Croix بأنه يعنى جعل الزفجيتاى صالحين للانتخاب إلى  
جانب الثيتس ( الذين خصوا بالذكر في الفقرة المفقودة من مقدمه القرار ) ،  
ولا يقصد به قصر الاستيطان في المستعمرة على أدنى طبقتين . إذ يستبعد  
أن يفكر الكثيرون من الأغنياء الاثينيين في ترك أثينا ( أو يتنازلون عن  
قوميتهم ) ، ليقبوا في أدهال تراقيا . ومن جهة أخرى لن تغير الانقطاع من  
عدد المواطنين ، لأنها سترفع البعض من مرتبة الثيتس إلى مرتبة الزفجيتاى . فمرة  
أخرى ربما كانت غالبية أصحاب الانقطاعيات أصلا من الثيتس وفي الحالة الوحيدة  
التي عرفنا فيها قيمة الحصص في لسبوس ( ثوكيديدس ٣ — ٥٠ — ٢ ) فقد  
أنت بلجار يبلغ ٢٠٠ دراخمة في السنة وهو ما قد يكون مساويا لأقل نسبة  
على الاطلاق لطبقة الزفجيتاى ( انظر ما سبق ص ١٤٣ ملاحظة ٥٠ ) .

ولم يكن الأمر قاصرا ، هكنا ، على أن التينس قد أصبحوا زفجيتاي ، بل كان محرما على الزفجيتاي أن يتحلروا إلى وضع التينس ، فإذا ما ترك أحد فقراء الزفجيتاي أكثر من ابن فإن الأبناء حسب الوضع العام كانوا يفتسمون الثروة بالتساوي وبهذا يصبح كلاهما أو كلهم من التينس ولكنه إذا ما حصل الأب أو أحد أبنائه أو أكثر من واحد منهم على اقطاعات فستوفر ثروة تكفي ابنين أو أكثر ليقوا جميعا على أهليتهم للزفجيتاي ، وللمستعمرات أثر مماثل ، فإذا ما تزح الابن الثاني لأحد الزفجيتاي الفقراء إلى إحدى المستعمرات فإن أخاه سيرث مزرعة أبيه كلها وفي فترة ما عندما يتزايد السكان بسرعة وهو ما ستناقشه بعدئذ فإن عدد الهوليتاي لا بد لهذا السبب أن يتناقص نتيجة لتفتت المزارع الصغيرة .

وليس ممكنا في كل الحالات التمييز في أماكن الاستيطان بين ماكان منها يمثل المستعمرات وماكان يمثل الاقطاعات ، فبالإضافة إلى بلدة ثوري ( ٤٤٣ ) . وامفيبوليس Amphipolis ( ٤٣٧ ) حيث كان المستوطنون اللاتينيون قلة فمن المرجح أن تكون هذه المدن التي سنذكرها مستعمرات :

هستيا Histia ( ٤٤٦ ) ثوكيديدس ٧-٥٧-٢ وفي فقرة أخرى ( ٨-٩٥-٧ ) يشير إلى السكان كاثنيين ولكن المتعقد أنه كان لايتهم بوضعهم القانوني إنما كان يتهم بأصلهم . ويطلق عليها ديودوروس أيضا ( ١٢-٢٢ ) مستعمرة ويضيف أن : « τὴν τε πόλιν καὶ τὴν χώραν κατεκλήρουχσαν » أي « لقد قسمت المدينة والأرض إلى اقطاعات » ، وليس في ذلك تناقض في المستعمرة تقسم الأرض والمساكن إلى أقسام للمستوطنين ، ويستعمل ديودوروس نفس العبارة في وصف تأسيس امفيبوليس ( ١١-٧٠-٥ ) ويعطى الرقم ١٠٠٠ عددا للمستوطنين بينما يذكر ثيوبومبوس Theopompus في ( بقية نص على حجر Fr. رقم ٣٨٧ في F.G. Hist ) أنهم كانوا ٢٠٠٠ مستوطنا .

بريا Brea ( حوالى ٤٤٥ ) Tod ، ١-٤٤ ، بلوتارخوس ( بركلييس ٢ ) يحدد عدد المستوطنين بألف .

الميجنا *Aegina* (٤٣١) ثوكليدس ٢-٢٧-١١-٨-٦٩-٣ وربما  
٧-٥٧-٢ لم يذكر تعدادا .

يوتيدايا *Poridaca* (٤٣٠) ثوكليدس ٢-٧٠-٤ ، *Tod.*  
١-٦٠ وديودوروس ١٢-٤٦ ( يستعمل نقض التعبير الذي استعمله في هسيتا  
ويحدد التعداد بألف .

ميلوس *Melos* (٤١٦) ثوكليدس ٥-١١٦-٤ ويحدد العدد  
بخمسمائة مستوطن .

ان السقاة مستوطن الأثيني في سينوب *Sinope* ( بلوتارخوس -  
بركليز ٢٠ ) يرجح أنهم قد أصبحوا « سينوبيين » ومن المرجح كذلك أن  
أصبح مستوطنو « اميسوس » *Amisus* أنظر ( *Theopompus* ثيوبومبوس  
- بقية نص على حجر - *Frag.* رقم ٣٨٩ ) ثم ( بلوتارخوس *Lycullus*  
١٩ ) ثم *Appian* أيان *Mith.* ٨٣ ) ، مواطنين في المدينة التي أسست  
ثانية باسم بايراياوس *Peiraicus* وقد أعيد تأسيس استاكوس *Astacus*  
أيضا مع زيادة عدد المواطنين فيها ( *Memnon* في بقية نص على حجر *Frag.*  
رقم ١٢ ، وديودوروس ١٢-٣٤ ثم سترابون ٥٦٣ ) . ويسجل نص في *Syll.* (٣)  
٦٥ ( *της αποικίας της ἐς Ερ ...* للمستعمرة في ار ( يترى ) وقد  
أعيد تأسيسها باسم اريريا أو ايريسوس *Ereos* أو ايريثراى *Erythrae*  
وقد تكون الأخيرة هي الأرجح . وليس من الثابت أن هذه « المستعمرة »  
كانت أكثر من مجرد تعزيز اسكان مدينة *Erythrae* التي قد يكون أعيد  
تأسيسها رسميا . ونص آخر ( *SBG.* ١٠ - ١٧ ) يذكر *οικισται*  
( المؤسسون أو المستعمرون ) فيما يتصل بكولوفون *Colophon* فمن المحتمل  
أيضا أنه كان يعنى أن كولوفون قد أعيد تأسيسها رسميا باضافة مستوطنين  
جدد ، وقد يعنى أيضا أن مجموعة ممن وهبوا اقطاعات قد أرسلوا إلى  
كولوفون . ففي القرن الرابع أرسل بعض المستوطنين *οικισται* إلى اخيرونيز  
( *IG.* ٢-٣ ، ١٦١٣ ، ٢٩٧-٨ ) وقد ثبت أنها كانت في ذلك الوقت  
اقطاعية (ديموشينيير ٨-٦ ثم أنظر أيضا ٢٣-١٠٣ وايسخينييس ٢-٧٢) .

ومن المؤكد تماما أن المدن التي سيأتي ذكرها كانت إقطاعيات :

ناكسوس Naxos واندروس Andros ثم مكان في ايوبيا Euboea وربما تكون مدينة كاريستوس Carystos ٤٤٩، ويذكر بلوتارخوس (بركليس ١١) أن بركليس قد وطن ٥٠٠ من أصحاب الإقطاعيات في ناكسوس، و ٢٥٠ مثلهم في أندروس ، ورغم أن قائمته تتضمن مستعمرات مستوئقي منها إلا أن النص حليل مبهم بالنسبة للأوضاع القانونية للمستوطنين . ويروي ديودوروس (٩ - ٨٨) أن توليميس Tolemedes ذهب إلى ايوبيا ونزع أراضي أهلها ناكسوس ووزعها على ألف مواطن .

والنقص الذي في النص يثير الشك إذ ربما قسم الألف مستوطن : ٥٠٠ منهم على ناكسوس ، ثم ٢٥٠ على أندروس ، ثم ٢٥٠ أيضا على موضع أو مواضع في ايوبيا . وبما أنه في ٤٤٩ قد خفضت ضريبة كاريستوس (Carystus) من ٧ تالنت إلى ٥ تالنت، وانخفضت ضريبة أندروس من ١٢ إلى ٦ تالنتات ( أقدم رقم لضرائب ناكسوس كان ٦ تالنت في عام ٤٤٧ وهي ضريبة ضئيلة بالنسبة للجزيرة على هذه السعة ، ويشير إلى تخفيض مماثل ) مما يدل على أن الأراضي قد نزع من هذه المدن ( وربما أراضي مدن أخرى في ايوبيا تنقصنا أرقامها ) وأعطيت للمستوطنين الأثينيين ، وكلمات ديودوروس تعني إقطاعيات ، وقطعاً لم يقد المستوطنون ضمن مواطني ناكسوس أو أندروس أو كاريستوس (٩) إذ أن في هذه الحالة لم يكن هناك ما يستدعي تخفيض ضريبة هذه المدن كما أنه لا ريب في أن ٢٥٠ شخصاً كان عددا قليلا للغاية بالنسبة لمستعمرة مستقلة .

خالكيس Chalcis ( ٤٤٦ ) يقول أيليانوس Aelianus ( ٦ - ١ )  
Ἀθηναῖοι κρατήσαντες Χαλκιδέων κατεκληρούχησαν αὐτῶν τὴν  
γῆν εἰς δισχιλίους κλήρους τὴν ἵπποβοτῶν καλουμένην  
χωρὰν

أي « لقد قسم المستوطنون الأثينيون في خالكيس الأرض إلى ٢٠٠٠ إقطاعية وهي أرض مساة ( أرض ) هيبوتين » - ( أنظر بلوتارخوس ، « بركليس ٢٣ » فيما يخص استبعاد الهيبوتين في عام ٤٤٦ » ومن المحتمل

كما يقول ايليانوس - أنه قد سمح ١٨٠٠ من أصحاب الإقطاعات أن يشاركوا في القمم الذي أوقف على الالهة أثينا ، ويفترض أن يكون نصيب الالهة كما يذكر ثوكيديدس ٣ - ٥ - ٢ مساويا العشر كما كان في لسبوس حسب قول ايليان .

لسبوس Lesbos ، ٤٣٧ ، ثوكيديدس ٣ - ٥٠ - ٢ ثم Tod. ٦٣ - ٦ كان بها ٣٠٠ حصة و ٢٧ ألف كليروخوس و ٣٠٠ حصة للالهة .

أما الخيروسونيز Chersonese فعالة غير مقطوع بحقيقتها : وفي أحد الفقرات يتحدث بلوتارخوس و بركليس ٧١ ، عن ١٠٠ كليروخوس بينما في فقرة أخرى و أنظر ما سبق ص ١٩ ، يتحدث عن ١٠٠ مستعمر ، كما يذكر ديودوروس ١١ - ٨٨ :

χιλούς των πολιτών, κατακληρουχίσα την χώραν  
أى : « ألف من المدنيين قد تقاسموا الأرض » ، وعلى ضوء الفقرات المماثلة الواردة عن ناكسوس وهستيا وبوتيدايا تكون العبارة مشكوكا فيها لقد خفضت جزيرة مدن الخيروسونيز من ١٨ ثالث في ٤٥١ إلى ١٣ ثالث و ٨٤٠ و ٤٤٩ حراخمة (ربما بسبب الدمار الذي أنزلته بها تراقيا ) وفيما بعد « وأول ملاحظة لهذا التغيير كان في ٤٤٢ » ، أنخفضت الجزيرة إلى ثالث واحد فقط وهذا لا يحلو موضوع كونها إقطاعية أو مستعمرة إذ لا بد وان خفضت الأرض لكليهما .

وأخيرا تأتي لينوس Limnos وامبروس Imbros ثم سكيروس Scyros هذه الجزر الثلاث كانت تعتبر في القرن الرابع هبة فعلا لأثينا وقد منحت استقلالها بعد سقوط أثينا ( Andoc. ٣ - ١٢ ) ولكنها حادت إلى أثينا مرة أخرى بعد عشر سنوات ( كسنوفون . Hell. ٤ - ٨ - ١٥ ) وقد اعتبرت من ممتلكات أثينا في معاهدة الملك ( كسنوفون ٥ - ١ - ٣١ ) في هذه الفترة كانت هذه الجزر إقطاعات وأطلق على البلديات ٢ . ο δῆμος ο Ἀθηναίων ο ἐν Ἰμβρῶι οἰκῶν ( الشعب الأثيني المقيم في امبروس ) وعلى غرار ذلك كانت مدينة سكيروس ومدينتي لنوس . هيفايستيا Hephaistia وميرينا Myrina ١٢ - ٨ - ٣

وما بعده ثم ٤٦ - ٣٦ - ٦٦٨ . ولكن ظلك لا يثبت شيئا بالنسبة  
لوضعهم في القرن الخامس . إذ أن في القرن الرابع كانت كل الاستيطانات  
الخارجية الأثينية « فيما عدا بعثة استعمارية أرسلت إلى الأذربايليك » Tod  
٢ - ٢٠٠ ، كانت إقطاعات ، مثلا فيما يخص ساموس انظر « أسخينيون  
١ - ٥٣ Syll. (٣) ٢٧٦ ، وفيما يخص الخير سونيز ديموسثينيز  
٦ - ٨ و ٢٣ - ١٠٣ ، ثم فيما يخص بوتيدايا Tod ٢ - ١٤٦ ، إلا أن  
القرينة التي لدينا من القرن الرابع تدل على أن كل سكان الجزر كانوا  
أثينى المولد :

سكبروس Scyros طرد كيمون الأهاى ووطن بلهم اثينين  
حوالى ٣٧٣ ( ثوكيديدس ١ - ٩٨ - ٢ ثم بلوتارخوس Cimon  
ثم ديودورس ١١ - ٦٠ - ٢ ) وقد استعمل كل من ثوكيديدس  
وبلوتارخوس كلمة οἰκίζειν وهى لا تجزم بشيء بينما يقول ديودوروس  
καταστῆναι Ἀθηναίων καταστροφῆς κατακληρουχῆς τὴν γῆν  
نصب أثينى كؤسس مستعمرة ثم قسم الأرض إقطاعات ، واستعمل الفعل  
κατακληρουχεῖν كما لوحظ من قبل لا يقطع بمعنى . « فالؤسس كاستي  
قد يدل على مستعمرة ، ولكن كما رأينا فلان « οἰκιστὰι » تعنى أرسلوا في  
القرن الرابع لتأسيس إقطاعية .

لينوس Limnos وامبروس Imbros لقد طرد ميلتيادس  
البيلاسيين من هيفايستا وميرينا وذلك قبل الحروب الفارسية وأحل محلهم  
مستوطنين أثينيين ( هيرودوت - ١٣٦ - ١٤٠ ) ، وربما اتخذ نفس الإجراء  
حيال امبروس Imbros « وقد أوما هيرودوت إلى ذلك ٥ - ٢٦ انظر  
٦ - ٤١ و ١٠٤ . ويعطينا نص من هيفايستا لابد وأن يرجع إلى ما قبل  
الحرب الفارسية » B.C.H. ٣٦ (١٩١٢) ص ٣٣ - ٣٩ « قائمة بأسماء  
مرتبة حسب أسماء القبائل الأثينية وهو ما قد يعنى أيضا أن المدينة استوطنتها  
أصحاب إقطاعات مازالوا ينتمون إلى قبائلهم الأثينية أو أن هيفايستيا كاستعمرة  
لأثينى ، كانت قبائلها تحمل نفس أسماء القبائل الأثينية . لقد ساهمت المدينتان  
البيثينياتان و امبروس بلجزية في الحلف الديلى ومن غير المعقول أن تكون المدن

للمساهمة من البلاسجين ، كما قيل ، لأن كل الدلائل تدل على أنهم كانوا قد طردوا أو أبعدوا تماما فلا بد أن هذه المدن إذن كانت مستعمرات أثينية لأن أصحاب الإقطاعات من المواطنين الأثينيين لا يمكن أن يدفعوا كل على حدة وبكل تأكيد لم تدفع المستعمرات الأثينية الأخرى التي أنشئت بعد عقد الحلف الدليل، جزية على الإطلاق وربما قدر ارستيدس جزية على هذه المستعمرات القديمة وهو ما كان صوابا من وجهة النظر الدستورية إلا أن القاعدة قد تغيرت فيما بعد .

وفي ٤٤٩ فاز الليمينيين الذين دفعوا في ٤٥١ تسع تالنتات « من المحتمل » أنه قد فرضى على مدينتهم في ٥٥٩ ثلاث تالنتات خاصة بهقايستا وتالنت على ميرينا ( ابتداء من ٤٤٣ كانت الضريبة على وجه التأكيد ٣ تالنت و ١ ) ، وقد فسر هذا على أنه يعنى أن هذه المدن قد سلمت أراضيها لأصحاب الإقطاعات من الأثينيين ، ولكن يبدو غريبا جدا أن يقيم الأثينيون أصحاب أقطاعات في الجزر بدلا من تقوية المستعمرين ، ومساندتهم ، وهناك تفسيرات أخرى محتملة لانخفاض الضرائب فأفراد من هؤلاء ممن يعتبرون في الدرجة الثانية من المستوطنين قد ذكروا أيضا في قائمتين من أثينا يرجع تاريخها إلى منتصف القرن الخامس I.G. الاول (٢) - ٩٤٧ إلى ٨ حيث ذكر « الليمينيون » أو « الليمينيون من ميرينا » قد سجلوا في عداد القبائل الأثينية ، ولكن من المحتمل أيضا أن تكون قوائم مستعمري ليمنوس منتسبين إلى قبائلهم الأصلية وقد يكونون أولئك الذين ماتوا في الحرب من أجل أثينا قد قتلوا في المدينة الأم .

وهذه القائمة تدل على أن البعثات الاستعمارية كانت ترسل لأحد الأغراض الآتية :

١ « كما في أميسوس » *Amisus* « وسينوب » *Sinope* وثورى *Thuri* لتدعيم المدن القائمة « تشد من أزر الحزب الموالي لأثينا هناك » أو « ب » كما حدث في هيسيا *Histiaca* وبوتيدايا وإيجينا وميلوس لاستيطان أماكن في مدن العدو المخطمة أو « ج » كما حدث في بريا *Brea* ( وامفيوياش ) لاحتلال أماكن استراتيجية على أرض أجنبية .

وعلى هذا الأساس محتمل أن تكون سكبرومن ( *Scyrus* )

مستعمرة من الطراز (ب) . أما الإقطاعيات فقد أنشئت في أرض مدينة قائمة . وقد أمكن الاستيلاء على الأرض في خاليكسن عن طريق مصادرة ممتلكات الحزب الأوليجارخي المعادي لأثينا ومن الممكن الحدس بأن الأرض في ناكسون وكاريستوس ( Carytus ) (?) قد صودرت بعد إخضاع هاتين المدينتين ثم أستغلت إذ ذاك كحصص .

وبالنسبة للمخرسونيز رأى بلوتارخوس ( بركليس ١٩ ) أن يكون المستوطنون الأثينيون قد امتقنوا بالأراضي البور من المدن التي عانت كثيرا من غارات تراقيا ، ولما كانت أسماء المستوطنين لم تدرج في قوائم المدن كما يدل على ذلك انخفاض الجزية فمن المحتمل أنهم كانوا أصحاب إقطاعيات .

ولتعد إلى سكان أثينا ، فوق هذا الحساب تكون آلاف عديدة من الأثينيين قد أرسلت كستعمرين أثناء « فترة الخمسين سنة بين حروب الفرس وحرب البلبونيز بنتكونتاليا ( Pentecontaetia ) » وبهذا لم يعودوا مواطنين ولا يمكن إحصاء العدد إذ لم تبق لنا أية أرقام سوى ٦٠٠ في سينوب وألف في بريا وألف أو ألفين في هيسيا ، كما انقطعت أيضا حصص لبضعة آلاف من المواطنين الأثينيين في الإقطاعيات وبهذا ارتفعوا إلى طبقة الزفجيتاي أو تلحم كيائهم بهذا . فإذا اعتبرت المخرسونيز إقطاعية كان أقل عدد يمكن تقديره ٣٨٠٠ ، فهل هؤلاء الأربعة آلاف شخص من فرق الهوبليتاي « أو الثلاثة آلاف إذا فرضنا وكانت المخرسونيز مستعمرة » يمكن أن تتضمنها أرقام ثوكيديدس أو لا تتضمنها ؟

إن الرأي السائد أن الإقطاعيات قد اعتبرت كحاميات وعلى هذا فإن أصحاب الإقطاعيات لم يكونوا عرضة للخدمة العسكرية خارج حدود الولاية التي وطنوا فيها . وبناء على هذا الافتراض يستبعد جوم Gomme عن صواب ، أصحاب الإقطاعيات في مجموعهم من قوة الهوبليتاي التي ذكرها ثوكيديدس على أنها معدة للخدمة العسكرية والدفاع عن أسوار أثينا وقلاع أتيكا .



إلا أن العقيدة المأخوذ بها تقوم على دليل واحد للغاية . إنها تقوم في الحقيقة على فئتين أحدهما في بلوتارخوس : حياة بركليس (٢-٧) والثانية في ايزوكراتس في الـ *Panegyricus* (٤-١٠٧) . ويذكر بلوتارخوس أن أهداف سياسة المستعمرات والاقطاعات (وهو لا يميز بينهما) كانت ثنائية فمن ناحية لتخليص أثينا من العاطلين وتخفيف فقر الشعب ومن ناحية أخرى لاقامة قوة رادعة وحامية تحول دون ثورات الحلفاء وآراء بلوتارخوس فيما يخص السياسة الاثينية ليست ذات بال في أي شأن من الشؤون ثم قصوره عن التفرقة بين الاقطاعات والمستعمرات ، التي يمكن اعتبار الأخيرة بمثابة مراكز استراتيجية قوية ، يقلل من شأن حجته في هذا الموضوع الذي نحن بصددده . أما ايزوكراتس فقد كان معنيا بإثبات أن الاثينيين لم يتبعوا هوى شخصي في تأسيس الاقطاعات « ان ما ترسله إلى هذه المدن التي افقرت من السكان كان لحماية الأماكن لا طمعا فيها » . وتعليل ايزوكراتس كان ذا هدف كبير ، لقد أراد إيجاد دافعا غير مغرض لإنشاء الاقطاعات ، وقد وجده في دوافع استراتيجية مبهمة ، إذ ليس واضحا ضد من في نظره كان الأمر يحتم حماية الأمكنة ، إذ أن الحلفاء في اعتباره كانوا مغتربين كل الاغتباط ، وربما كان يفترض أن الحماية كانت ضد أعداء خارجيين .

والواضح أن هذا هو الدليل الوحيد على أن الهدف من الاقطاعات كان القيام بدور حاميات وأن أصحاب الاقطاعات إذن كان يحتفظ بهم للدفاع عن هذه الاستيطانات ، وكانوا معفون من الخدمة العسكرية العامة وإذا كان هذا هو الهدف من هذه الاقطاعات ، فيبدو أنها لم تحققه تماما فبعد سقوط ميتلين ( *Mitylene* ) في ٤٢٧ « أرسل بالقيين وسبعمائة من أصحاب الأقطاع « إلى لسبوس » ولكن بعد ذلك بثلاث سنوات أي في ٤٢٤ استطاع المنفيون الميثيلينيون الاستيلاء على روتيوم *Rhoeteum* وعلى أنتاندروس *Antandrus* وأغاروا على لسبوس ( ثوكيديدس ٤ - ٥٢ ) ولم نجبرنا ثوكيديدس عن أية مقاومة من قبل حامية الاقطاعية . وفي ٤١١ مهد سكان خيوس لثورة ميثيما *Methymna* وميتلين وأيضا لم

تذكر أية مقاومة ( ٨ - ٢٢ ) وقد وطن في ولاية خالكيديا بايوبيا ٢٠٠٠ أفنان من أصحاب الإقطاعيات في ولاية خالكيديا وذلك في ٤٤٦ ولكن في ٤١١ وبعد ضرب أريتريا دفع البلوبونيزيون الجزيرة كلها علدا أوريوش Orens إلى الثورة . وتفسير هذا الاستثناء يرجع إلى أن الأثينيين أنفسهم « أى المستعمرين الأثينيين في هستيا » كانوا قد سيطروا عليها « ٨ - ٩٥ » والإشارة واضحة إلى علم وجود أثينيين إذ ذاك يسيطرون على خاليكس :

هذان اللتان يثبتان لما أن أصحاب الإقطاعيات الذين بلغوا سن العسكرية كانوا في الخارج في الخدمة العاملة أو يقومون بأعباء الحماية في مكان آخر ، أو أنهم كانوا غير مقيمين في أنصبتهم بل مرة . وقد تكون الأخيرة هي الأرجح إذ لم يأت ذكر لما عافته عائلات أصحاب الإقطاعيات عند قيام ايوبيا ولسبوس بالثورة في ٤١١ . وفي الأزمة القديمة وقبل الحرب الفارسية كان الأربعة آلاف من أصحاب الإقطاعيات الذين ملكوا الأراضي الخاصة بمرجى الخيول الخالكيين *Chalcidian hippobotae* من المؤكد أنهم استوطنوا ايوبيا ، وهو ما تثبته رواية هيرودوت لأحداث سنة ٤٩٠ . ( هيرودوت ٥ - ٧٧ - ١٠٠ إلى ١٠١ ) ويقول ثوكيديدلس ان الأثينيين أرسلوا إلى الخارج ἀπέπεψαν أصحاب إقطاعيات إلى لسبوس وقد يتسائل المرء ألم يكن تعبير « بعث إلى الخارج » إذ ذاك يعتبر تعبيراً اصطلاحياً .

وقد اعتمد على نص مهتم تلمذا ( Tod ٦٣ - ١ ) للتدليل على أن أصحاب الإقطاعيات الأثينيين قد ذهبوا بالفعل إلى لسبوس ولكن هذه ألقابا الحجرية من النصوص لا تشير في الحقيقة لأكثر من أن للتيليين لهم بعض المعاملات مع أصحاب الإقطاعيات [ وهو ما لا يفهم منه إذا كان الآخرون مستوطنين أم لا . وقد اقترح « جيم في

Gomme, A Historical Commentary on Thucydides, II, 328-32.

الثاني ص ٣٢٨ - ٣٣٢ » اعتماداً على تكملة افتراضية « ضرورة لهذا النص » اقترح ، نظرية تقول ان أصحاب الإقطاعيات الذين أرسلوا في [

٤٢٧ أنسجوا قبل ٤٢٤ واستعاد أهل ميثلين الأرض ولكن من غير المعقول أن يتقاضى ثوكيديدس عن مثل هذا الجنوح الملقى للقاضي في السياسة ، والأرجح أن أصحاب الأقطاعات ظلوا في موطنهم الأصلي وأن أهل لسبوس ، ( على سبيل الافتراض - المستأجرون القدامى الذين كانوا يستأجرون الأرض من ملاكها الأوليجارخين ) قاموا بزراعة الأرض ودفعوا إليهم الإيجار المحدد . فما الداعي لعدم تحصيلهم الإيجار وهم في أثينا بدلاً من الحياة في أرض غريبة ( وأين كانت المساكن التي أعلنت ليقبوا فيها ؟ ) ومن المحتمل أن نفس الأوضاع قد اتبعت في خالكيس . ونسنع عن عائلة أثينية أستوطنت ناكسوس ( أفلاطون Buthyphro ) ولكن لم يذكر أنهم كانوا من أصحاب الأقطاعات . وواضح أنهم كانوا ميسورين يستغلون العبيد ويستأجرون عمالا في مزرعتهم وربما كانوا أهلا لأن يكونوا قد امتلكوا لحسابهم الخالص ممتلكات واسعة ، وقد عاش أفرومن « Eutherus » هو الآخر بالخارج حتى سقط أثينا وإذذاك أنزل إلى مدارك الفقر ثم يقول « ما همنا قد حرمتنا من ممتلكاتنا فيما وراء البحار ولم يترك لي أي شيء في أتيكا » ( كستوفون Mem. ٢ - ٨ - ١ ) وهو بالمثل كذلك لم يؤثر عنه أنه كان صاحب إقطاعية ويبدو أنه كان من أسرة ثرية تمتلك أرضا في أتيكا وأماكن عديدة بالخارج : والحقيقة أنه ما من دليل صريح على إقامة أي أثيني صاحب إقطاعية في إقطاعته فيما وراء البحار خلال فترة الخمسين وحرب البلوبونيز وأني أرى أنهم لم يكونوا مطالبين بذلك ولا متوقع منهم هذا ، وأن الأقطاعات كانت تعتبر كهبات تؤهلهم للخدمة « كهوبليتاي » قد يفضلون أن يزرعوا بأنفسهم ولكن يبدو أنهم كانوا عادة ملاكا متغييين .

ويبدو أن كان طبيعيا للأثينيين في البداية عندما كانوا يبعثون المواطنين كستعمرين وآخرين كأصحاب أقطاعات لا يستعملون الفريق الأول من قائمة المواطنين ، ويقعون الفريق الثاني بها ، وهم يقصدون أن يواصل هذا الفريق القيام بواجباته للدنية وكان من أهمها الخدمة العسكرية . لقد كان تجميد ٢٧٠٠ من المواطنين القادرين كحماية في لسبوس اضمافا غريبا للقوة البشرية

وبالمثل تقريبا إقلمة ١٨٠٠ في خالكس التي يستطيع أن يعبر إليها الجيش  
الأثيني في أية لحظة بينما يبدو أن ناكسوس واندروس لم يحتاجا إلى حاميات  
على الإطلاق .

ولللأسف لم يتوفر أى دليل واضح صريح عما إذا كان أصحاب الأنصبة  
قد أخوا حقاً الخلمة أم لا . يذكر ثوكيديديس ، أن في صقلية إلى جانب  
الأثينيين أنفسهم كان « مازال الميثليون والامبريون والاييجينيون الذين استعمروا  
أيضاً إذ ذاك يحتفظون بنفس لغتهم وعاداتهم فضلاً عن الميستيين الذين  
استوطنوا كستعمرين هسيتا في ايوبيا » ( ٧ / ٥٧ - ٢ ) . وإن تقسيم  
هذه الحملة ، ووضع علامات الوقف فيها إنما هو من قبيل التعبير الذاتي ،  
والمسلم به أن الجماعات الأربعة كانوا مستعمرين ، وواضح أن  
الليبيين كانوا المستعمرين القلماء الذين انفصلوا منذ أمد عن أثينا ولكن  
الجدير بالملاحظة أنهم مازالوا على لهجتهم الأثينية وعاداتهم . لا تلك الماثورة  
عن أصحاب الأنصبة في تاريخ لاحق . وفي مكان آخر يذكر ثوكيديديس مرتين  
( ٥ - ٧٤ - ٨٠٣ - ٦٩ ) مستعمرين اييجينيين يؤدون الخلمة وفي مناسبات  
عديدة ليمنيين وامبريين هؤلاء « مع البعض القليل من الحلفاء الآخرين »  
ساعدوا أثينا في ثورة ميثيلين « ٣ - ٥ - ١ » . وقد قال كليون انه لن  
يأخذ معه إلى بيلوس « Pylos » أحداً من أثينا وسيكتفى  
باللاميين والامبريين الذين كانوا هناك ( ٤ - ٢٨ - ٤ ) ، وأحسن فرق  
اللاميين والامبريين « خدموا تحت قيادته في معركة أمفيبوليس ( ٥ - ٢٨ ) ،  
ولم يذكر ثوكيديديس وجود أصحاب اقطاعيات بين القوات الأثينية اما لأنهم  
لم يؤدوا الخلمة والأكثر احتمالاً لأنهم خدموا في الطريق المألوف كواطنين  
وعلى ذلك فإن أعتقداً الثلاثة آلاف أو الأربعة آلاف من أصحاب الاقطاعيات  
قد أستخدموا للخدمة وفق السن المقرر لكل فئة « حسب تناسبهم ومجموعات  
السن » ، وأنهم حاربوا مع جيش الميدان أو صاعلوا في تدعيم الأسوار والحصون  
فلذا أخذ يهله النظرية فإن العدد الكبير الذى أعطاه ثوكيديديس للهوبليتاي  
في عام ٤٣١ يغلو أكثر تصديقا :

إلى جانب تزايد الثروة خلال فترة الخمسين سنة التي قد زادت كثيراً في طبقة الهوليتاي لا بد أن كان هناك زيادة كبيرة في عدد السكان . ولم تتوفر لنا أرقام فيما يخص طبقة الـثيتس ولكن على وجه العموم ، انظر فيما سبق ص (٩) ، فالذي يمكن استنتاجه أنه بالرغم من رفع بضعة آلاف إلى طبقة الهوليتاي وتزوج بضعة آلاف إلى المستعمرات فقد احتفظت طبقة الـثيتس بتعدادها الذي يبلغ حوالي ٢٠ ألف إن لم يكن قد زادته . وهذا ليس بالمستحيل ولا بالمستغرب أبداً . فالسكان المحليون المقيمون من نفس النط الأثيني ، أولئك في مصر والمند مثلاً يتجلبون بسرعة كبيرة مع الرخاء الاقتصادي فنسبة المواليد مرتفعة ولا يعرضون للتناقص إلا بنسبة حدوث الوفيات بنسبة مرتفعة . فإذا ما توفر الكثير من الطعام فيترايد البقاء وبالتالي يتزايد عدد السكان سريعاً .

وإنه لمستغرب بالنسبة لهذه الأرقام أنه في ديليوم عام ٦٢٤ استطاع الأثينيون أن يمحذوا قوة من المشاة الهوليتاي بلغت وحدها ٧١٠٠ فقط بالرغم من أنهم كانوا قد جيشوا قوة كاملة πανθημι لم تشمل المتيكي فحسب بل أيضاً الأجانب الغير مقيمين ( ثوكيديس ٤ - ٩ - ١ ، ٩٣ - ٩٤ ، ٩٤ ) ونحن لا نعرف بالتحليل ما تعنيه عبارة « في قوة كاملة » في هذا السياق ولكن قد تشير هذه العبارة إلى كل الفرق أكثر من فرق الأعمال المختلفة πανστρατίας ξένων των παρόντων καὶ δοτῶν γενομένης ( ٤ - ٩٤ - ١ ) أي وحدات الجيش جميعها من أجانب ومدنيين وأيضاً قد ذكر غزو ميجارا عام ٤٣١ ( في ٢ - ٣١ ) على أنه قد حشدت له قوة كاملة من جميع المحاربين πανστρατίας ورغم أنه لم يشترك فيه إلا نصف الهوليتاي مع العديد من الفرق الخفيفة السلاح إذ كان قد حشد عدد كبير من الـثيتس لبناء قلعة في ديليوم ( ٤ - ٩٤ - ٩٤ ، ١٠١ ، ١ - ٢ ) أما الهوليتاي فمن المؤكد أنهم جنّدوا حتى سن ١٥ على الأقل ما دام سقراط قد جنّد بينهم ( بلوتارخوس للكيبيادس - ٧ ) ثم يتخلل الرواية بالطبع وحمل معه ٤٤٠٠ من الهوليتاي و ٣٠٠ من الغيالة وبلا شك أعجز أكثر من هؤلاء بكثير ويريى ثوكيديس أن الكثير ممن شق ولم يمت قد فقدوا أيديهم أو أرجلهم أو بصرهم ( ٢ - ٤٩ - ٨ ) . والعدد الصغير الذي حشد في ديليوم قد يرجع بصفة أساسية إلى ضرورة

السرية لهذه العملية مما أدى إلى عدم إعطاء إشارة سابقة للاستدعاء حتى أنه من المحتمل أن الكثير من الهوليتاى فى القديم للترامية لم يستلموا أوامر الاستدعاء الخاصة بهم فى الوقت المناسب .

والرقم الثانى الذى لدينا حوالى التسعة آلاف الذين كانوا قد سجلوا فى ٤١١ بسجل ( الخمسة آلاف ) ( Ps-Lysias ٢٩-١٣ ) وهذا أيضاً رقم منخفض بشر الدهشة . وعتمل أن هذا الرقم كان يتضمن من هم فوق الستين الذين يصعب حرمانهم من حقوقهم السياسية . وقد ناقش هذا الأمر Ferguson ( فى C.A.H. ص ٣٣٨ وأيده فى ذلك Gomme Population of Athens ص ٧ ) ان هذا العدد لا يتضمن إلا من هم فوق الثلاثين ولكن لم يتوفر أى سند يدهوا لهذا الاتجاه . فلم يذكر لافى ثوكيديدس ولا أرسطو Ath. Pol. ( ٢٩ - ٥ - ٣٩ ) أى سن يشترط فى الخمسة آلاف فقط أعضاء المجلس الذين انتخبوا من هذه الهيئة هم الذين اشترط فيهم أن يكونوا فوق الثلاثين وللمرء ، أن يفترض أن كل من هم فوق العشرين كانوا قابلين للانتخاب ، ومن المحتمل ان كان حوالى ٨٠٠ من ٩٠٠٠ فوق الستين متبقيا ٨٢٠٠ للأعمار من ٣٩ إلى ٥٩ حقاً لقد حدثت إصابات كثيرة منذ ٤٢٤ فسقط الف من الهوليتاى فى هذه السنة فى ديليوم ( ثوكيديدس ١ - ١٠١ - ٢ ) و ٦٠٠ آخرون فى امفيبوليس ( ٥ - ١١ - ٢ ) وأبعر ٢٧٠٠ إلى صقلية ( ٦ - ٤٣ - ٧ ، ٢٠ - ٢ - ٢ ) ولم يرجع منهم إلا القليل . وآثار الوباء الذى عاد فى شتاء ٦٢٧ - ٨٢٦ فى صورة خطيرة ( ٣ - ٨٧ - ١ ، ٢ ) سبزداد إدراكها مستقبلاً إذا ما كان الأطفال قد تأثروا بالوباء كما تأثر الكبار . ومع ذلك فلان النقص كان مفزعا فمن ١١ ألف فى عام ٤٣١ إذا ما كان الـ ٨٢٠٠ يمثلون كل الأثنين من طبقة الزفجيتاى فيما بين ٢٨ إلى ٥٩ وان كان جديرا بالملاحظة أنه لم يذكر على الإطلاق فى تاريخ الثورة التقسيم البسيط لتعداد الزفجيتاى . وفى المراحل الأولى أقرح أن تضم ( الخمسة آلاف ) ، خبر من يستطيع الخدمة باموالم وأشخاصهم Ath. Pol. ٢٩ - ٥ - ثم ثوكيديدس ٨ - ٦٥ - ٣ وبعد

مقوط الأربعمائة وضحت هذه العبارة في كونهم « هم الذين يدبرون السلاح » (توكيديدس في ٨ - ٩٧ - ١) فييلو أن «الخمس آلاف» قصد بهم أن يكونوا هيئة تفوق الزفجيتاي ، انتقاء ، وأنه حتى فيما بعد فلان الاصطلاح لم يتسع بحيث يشملهم جميعا بل اقتصر على من يملك فيملا عتاد الهوليتاي وعند هذه المرحلة من الحرب لا بد وان افتقر الكثير من الزفجيتاي واصبحوا غير قادرين على تجديد سلاحهم .

ولتلخيص المناقشة السابقة فلنؤكد أن الأرقام التي أوردناها توكيديدس والمصادر القديمة الأخرى أرقام يعتد بها إذ قد تبين انه خلال فترة الخمسين (البنكوتنايتا) وبنوع خاص في نصفها الأخير زاد تعداد طبقة الهوليتاي بسرعة حتى أنه تزايد من ١٠ر٠٠٠ في وقت الحرب الفارسية إلى ما يزيد على ٢٠ر٠٠٠ عند بداية حرب البلوبونيز . وهي تدل أيضاً على أن السكان في مجموعهم لا بد وأن تزايدوا بنسبة كبيرة . وهناك لا يمكن الإدلاء بأرقام دقيقة إلا أنه رغم هجرة عدة آلاف من الاثنين إلى المستعمرات فيبدو أن عدد المواطنين قد زاد زيادة جوهرية وكل من هذين التغيرين كان نتيجة لزيادة كبيرة في الدخل القومي للشعب الأثيني ترجع من ناحية إلى اتساع نطاق التجارة والصناعة ومن ناحية أخرى إلى الاتجاه القومي إلى استغلال مناجم الفضة ، وإن كان السبب الأساسي يكمن في الدخل الملى حصل عليه من وراء الأمبراطورية ووزع على هيئة أجور ، وإلى امتلاك أراضى في الامبراطورية عن طريق الشراء أو الرهن إذا ما كانت خاصة ، ومثلة في المستعمرات والاقطاعات إذا ما كانت عامة . وهذه الزيادة في الثروة حنت بقاء العائلات الكبيرة وبالتالي انتشار السكن وإن أصبح الجزء الأكبر من المواطنين أهلا ليصبحوا من الهوليتاي وربما تتميز المرحلة الثانية بتهاوى القيمة الحقيقية لتعداد الهوليتاي الناتج عن ارتفاع الأسعار .

فأثناء الثلاثين سنة التي استغرقتها حرب البلوبونيز يبدو أن كان هناك ما يشبه نقصاً كبيراً في طبقة الهوليتاي وفي عدد السكان بوجه عام ، رغم

أنه هنا أيضاً لا تتوافر أية أرقام ؛ ويرجع هنا إلى حد كبير إلى خسائر الحرب الفداحة وأكثر من هذا إلى المطاعون .

وفيما يخص السبب الأول فآثاره الدائمة في الظروف العادية قليلة أما الثاني فالفتاء الفداح بين الأطفال المحتمل وقوعه يؤدي إلى تناقص مستمر فريع ومن المحتمل أنه على مستوى هذه الأهمية إن لم يكن أهم من هذين العاملين تراخى التقدم نتيجة لاجتياح أنيكا واضمحلال الصناعة الانتاجية والتجارية ، وفي المراحل الأخيرة من الحرب إلى خلق مناجم الفضة وفقد النخل الأمبراطوري والممتلكات فيما وراء البحار . هذه العوامل نزلت بالكثير من « الهوبليتاي » إلى عدداد الشئس وحالت دون نهضة السكان بوجه عام والأثر الكامل لخلق مناجم الفضة وفقد النخل الأمبراطوري والممتلكات فيما وراء البحار لم يدرك تماماً حتى نهاية الحرب عندما بدأ تهاوى عدد السكان إلى رقم دون الذي وصلت إليه في أوائل القرن الخامس .





رقم الإصدار: ١٩٧٦/٤٣٢٧ مكتب

ISBN

١٧٧

٢٠١

١٤٦

٨





Bibliotheca Alexandrina



0535351

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب